ABDDULAMEER JABBAR MOHSEN AL-ASADI

دراسات
STUDIES

المملكتان الأردنية والسعودية

دراسة في تاريخ العلاقات السياسية

الأستاذ الدكتور
عبد الامير محسن جبار الاسدي



مسارات

المملكتان الأردنية والسعودية

دراسة في تاريخ العلاقات السياسية

الأستاذ الدكتور

عبد الامير محسن جبار الاسدي





المملكتان الأردنية والسعودية

دراسة في تاريخ العلاقات السياسية

تأليف: الأستاذ الدكتور عبد الأمير محسن جبار الأسدي

الطبعة الأولى: ٢٠١٥م

القياس: ١٧×٢٤

عدد الصفحات: ٢٩٦



مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية MCMD

بيروت - بغداد

٠٠٩٦٤٧٩٠١٤٢١٦٧٧ / ٠٠٩٦٤٧٨١٤١٤٠٧٦٠

www.masratiraq.orq

info@masaratiraq.org

دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت، لبنان

هاتف: ٠٠٩٦١ ١ ٥٤١٩٨٠

daralrafidain@yahoo.com

المقدمة

لقد عايشنا اثناء دراسة موضوع «التطورات السياسية الداخلية في الاردن ١٩٤٦-١٩٥٨»، لنيل درجة الماجستير، هذه الحقبة معايشة مباشرة مع احداثها، وواكبنا مسيرة تلك الاحداث المثيرة، فأدركنا بأن للدول العربية المجاورة للاردن بصمات واضحة في اثارة احداثها، وقلت في حينها انني ارغب في دراسة علاقة الاردن بالسعودية، التي كان يكتنفها كثير من الغموض، بوصفها لم تبحث بحثا مستقلا من قبل الباحثين العرب او الاجانب، على حد علمنا، فضلا عن عدم الاهتمام في حينها بتسجيل مفردات الوقائع بين الاردن والسعودية بدقة وامانة، اذ كان التعصب والتطرف يأخذ بزمام تلك الوقائع، ليصبها في قارورة المصالح الذاتية، بسبب طبيعة العلاقات السياسية الاردنية- السعودية، التي تحكمها المسائل الحدودية السياسية المعلقة التي نجمت عن ظهور الحركة الوهابية في نجد في القرن الثامن عشر، والتي تركت اثارها في العلاقات الاردنية السعودية ابان الحقبة (١٩٤٦-١٩٥٨)، اذ اتسمت بالتغيرات السريعة والتناقضات الواضحة، وتخللها عدد من الازمات والانفراجات نفذتها جهات اقليمية ودولية، كانت بمثابة ثوابت سياسية قادت الى رسم طبيعة العلاقات السياسية بين الاردن والسعودية وتطورها.

ولكننا بعد ان انتهينا من اعداد الرسالة، دفعتنا تلك الرغبة الى الكشف عن الدراسات المتعلقة بالعلاقات السياسية بين الاردن والسعودية ابان تلك الحقبة، سواء بالسفر او المتابعة، واتضح بانها لم تحظ على حد علمنا، بعناية الباحثين العربي والاجانب، ولم تنل ماتستحقه من دراسة وتمحيص، كما أنها لم تبحث بحثا اكاديميا مستقلا، فولد لدينا حوافز جديدة اثرت تلك الرغبة فجعلتنا نتابع البحث، ودفعتنا لاختياره موضوعا للدراسة.

وجاء اختيارنا للحقبة (١٩٤٦-١٩٥٨) لانها اهم وادق، واعقد الحقب التاريخية ليس في الاردن والسعودية فقد بل ربما في الوطن العربي لانها شهدت تغييرا في موازين القوى في العالم وتصعيدا في بلورة الافكار والتيارات السياسية في الوطن العربي، وقد مثل عام ١٩٤٦ بداية لتلك الحقبة التي ندرسها، حيث حصل الاردن على استقلال نسبي واعلنت الملكية فيه من جهة، وقام محورا الرياض- القاهرة- دمشق وعمان- بغداد سياسيا، اثر الشكوى التي قدمتها سوريا ضد الاردن لمحاولته تنفيذ مشروع سوريا الكبرى من جهة اخرى، وكان لعام ١٩٥٨ الذي ولد فيه الاتحاد العربي (الهاشمي) وانهار اثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اثر كبير في رسم العلاقات السياسية بين الاردن والسعودية.

كما ان طبيعة الحقبة المليئة بالاحداث انعكست بشكل مباشرا او غير مباشر على طبيعة العلاقات السياسية بين الاردن والسعودية، لذا فان تكريس رسالة علمية لدراستها في تلك الحقبة امر له مبرراته الموضوعية، التي تجعل منه موضوعا حيويا في تاريخ الوطن العربي المعاصر.

واجهتنا جملة من الصعوبات، منها صعوبة الحصول على الوثائق الاردنية والسعودية المحفوظة في ارشيف الديوان الملكي للبلدين، لعدم صدور ارادة ملكية بالاطلاع عليها لحد الان، بخاصة وان جميع الوثائق الرسمية الاساسية للبلدين لم توضع في متناول الباحثين بعد، ويمكن تبرير ذلك بحكم استمرار العائلة المالكة الهاشمية والسعودية في حكم البلدين، الامر الذي يجعل دراسة علاقة البلدين الاردني والسعودي ليس امرا متعسرا حسب بل مثيرا للحرج، وقد استطعنا التغلب على هذه الصعوبة الكبيرة بالاطلاع على تقارير السفارات والمفوضيات والقنصليات العراقية في جدة، ودمشق وعمان والقاهرة والقدس، والمحفوظة في ديوان وزارة الخارجية العراقية ودار الكتب والوثائق في المكتبة الوطنية ببغداد، ومن المعلوم ان العراق كشف معظم الوثائق الخاصة بالحكم الملكي بعد بضع سنوات فقط من قيام النظام الجمهوري فيه، كما ساعد اطلاعنا على الوثائق البريطانية والامريكية المحفوظة في مكتباتنا والمكتبات الاردنية على سد هذه الثغرة الكبيرة.

كما واجهتنا صعوبة ثانية تكمن في قلة وندرة المصادر التي تتحدث عن العلاقات

الاردنية السعودية خلال الحقبة (١٩٤٦-١٩٥٨) كما ان المعلومات القليلة المتناثرة في بطون الكتب العربية والاجنبية لاتغني حاجة الباحث في الوقوف على طبيعة العلاقات بين البلدين ابان تلك الحقبة.

فضلا عن صعوبة اساسية ثالثة تصادف كل باحث يتصدى للتأريخ السعودي، وهي صعوبة التوصل الى حقائق واحكام تاريخية دقيقة، بسبب قلة المصادر التي تناولت تأريخ الدولة السعودية المعاصرة بموضوعية وحياد، وذلك لتأثر الباحثين بمختلف الظروف السياسية والعقائدية.

يتألف الكتاب من مقدمة واربعة فصول وخاتمة، الفصل الاول، فصل تمهيدي لدراسة نشأة العلاقات السياسية الاردنية- السعودية وتطورها قبل تأسيس المملكة الاردنية الهاشمية عام ١٩٤٦، وجاء الفصل في مبحثين، بحث الاول العلاقات منذ نشأتها حتى اعلان اول اعتراف متبادل بينهما اثر توقيعهما معاهدة صداقة وحسن جوار عام ١٩٣٣، وساد طابع العنف والعداء على طبيعة العلاقات في تلك الحقبة، اما المبحث الثاني فقد تأرجحت فيه بين التردي والتحسن، اذ تخلل هذه الحقبة التاريخية عدد من الازمات والانفراجات في مسيرة هذه العلاقة، كما تتبع الفصل الدور البريطاني في التدخل لحل الخلافات عندما تستوجب مصلحة بريطانيا ذلك.

اما الفصل الثاني «توتر العلاقات الاردنية- السعودية وتأزمها ١٩٤٦-١٩٥١» فقد تناولنا فيه ظروف تأسيس المملكة الاردنية الهاشمية وموقف السعودية منه، كما تصدى الفصل الى مشروعات الملك عبد الله الوحدوية سواء مشروع سوريا الكبرى او الوحدة مع العراق، ومدة صلة ذلك في العلاقات السياسية الاردنية- السعودية ومواقف الاوساط الرسمية السعودية في حمل بعض الدول العربية على رفض مشروعات الملك عبد الله الوحدوية، مبينا كيفية قيام محوري الرياض- القاهرة - دمشق وعمان- بغداد سياسية، كما استقضى الفصل الموقفان السعودي والاردني من القضية الفلسطينية مبينا الدوافع التي كانت من ورائهما، وعالج طبيعة العلاقات الاردنية-السعودية في فترة الانقلابات السورية عام ١٩٤٩، وماتركته من بصمات واضحة في تأزم تلك العلاقات، والتي زادها تأزما محاولات الملك عبد الله في ضم الضفة الغربية للاردن وجهود ابن سعود في احباط تلك المحاولات، واخيرا قادت

تلك العلاقات المتأزمة الى القاء الاردن قسطا من مسؤولية اغتيال الملك عبد الله على السعودية.

ويمكن اعتبار الحقبة التي تبدأ بتسلم الملك طلال سلطاته الدستورية عام ١٩٥١ وتنتهي بحلف بغداد عام ١٩٥٥ والتطورات التي اعقبته، اطارا زمنيا متميزا، لذا خصصنا لها الفصل الثالث من الاطروحة، وليس بخاف على احد ان الحقبة المذكورة حافلة بالاحداث الحساسة وذلك لاهميتها في نمو وتطبيع علاقات الاردن ليس مع الرياض حسب، بل مع القاهرة ودمشق ايضا، اذ استعرض الفصل المساعي التي بذلها الملك طلال في تحقيق ذلك، محاولة منه في بدء مرحلة جديدة في علاقات بلاده مع الدول العربية المجاورة التي ساورها الشك حيال سياسة والده الملك عبد الله، واستقصى الفصل متابعة الملك حسين جهود والده في زيادة التقارب مع السعودية، والتي زاد منها مواقف الاخيره المتضامن مع الاردن في رد الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة عليه، وغطى الفصل اثر حلف بغداد في العلاقات الاردنية-السعودية، مبينا الموقف الاردني والسعودي من الميثاق العراقي- التركي، ومدى صلة ذلك في تشكيل الحلف الثلاثي (السعودي-المصري-السوري)، ودوره في احباط محاولات ضم الاردن الى حلف بغداد، وعلاقته في تعرض الاردن الى صراع سياسي ادى الى زعزعة الاستقرار السياسي فيه.

وبحث الفصل الرابع «تحسن العلاقات الاردنية-السعودية ١٩٥٦-١٩٥٨» جهود الملك حسين في توفير الاستقرار لبلاده بأقدامه على تعريب الجيش العربي الاردني وطرد غلوب وباقي الضباط البريطانيين من البلاد، وما رافق ذلك من تأييد سعودي كبير ترك صداه في زيادة العلاقات بين البلدين، الذي دعمه موقف البلدين من ازمة السويس عام ١٩٥٦، ومما زاد من شعبية الملك سعود لدى الرأي العام الاردني من جهة، وتحسن علاقات بلاده مع الاردن من جهة اخرى، دوره في تشجيع الاردن على انهاء المعاهدة الاردنية-البريطانية، اثر توقيعه اتفاقية التضامن العربي الذي التزم بموجبها بتقديم العون المادي للاردن لتحل محل المعونة البريطانية، واشار الفصل الى التغير الواضح في السياسة السعودية اثر تصاعد نشاط الحكومة القومية التحررية التي يغذيها عبد الناصر من جهة، وزيادة النشاط الشيوعي في المنطقة من جهة ثانية، وتأثير

السياسة الغربية عامة والامريكية خاصة من جهة ثالثة، ومدى تأثر العلاقات الاردنية السعودية بتلك التغيرات الواضحة في السياسة السعودية، كما اكد على جهود الولايات المتحدة الامريكية في تطبيق مبدأ رئيسها ايزنهاور ومدى استجابة الاردن والسعودية للمبدأ، وعلاقته في تحسن العلاقات الاردنية-السعودية، ودوره في ازمة الاردن عام ١٩٥٧، وتأييد الملك سعود للاجراءات التي اتخذها الملك حسين لمعالجتها، ومما زاد من تحسن العلاقات الاردنية السعودية موقفهما من وحدة مصر وسوريا، واخيرا عالج الفصل ظروف وملابسات قيام الاتحاد العربي (الهاشمي) وموقف السعودية المتحفظ منه، كما كشف طبيعة العلاقات الاردنية السعودية بعد انهيار الاتحاد العربي (الهاشمي).

انصبت الخاتمة على ابرز ماتوصلنا اليه من استنتاجات من خلال تتبعنا للعلاقات السياسية بين الاردن والسعودية خلال الحقبة التي حددتها الدراسة من ١٩٤٦ وحتى ١٩٥٨.

اعتمدت الاطروحة على مصادر متنوعة ابرزها، الوثائق العراقية غير المنشورة، المتمثلة بتقارير السفارات والمفوضيات والقنصليات العراقية في جدة ودمشق وعمان والقاهرة والقدس، التابعة لوزارة الخارجية العراقية، والمحفوظة في ديوان الوزارة ودار الكتب والوثائق في المكتبة الوطنية ببغداد، والتي شكلت العمود الفقري لمادة الاطروحة، لتغطيتها الحقبة الزمنية موضوعة البحث، وقد ساعدتنا الى حد كبير على طشف جوانب خفية للعديد من الوقائع السياسية المتعلقة بالعلاقات الاردنية-السعودية، والتي يصعب الوقوف عليها من دون الاطلاع على مضامين هذه التقارير، وعلى الرغم من انها تعبر عن وجهة نظر الهاشميين لكن احداثها كتبت بموضوعية نسبية.

كما استفدنا من الوثائق البريطانية المحفوظة في ارشيف المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية التابع للجامعة المستنصرية والموجودة ايضا في مكتبتي جامعة بغداد المركزية الاولى والثانية وتلك التي ارسلها لنا الاساتذة والاخوة في الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك مشكورين، والتي لايمكن لاي باحث دونها ان يتصدى لدراسة تاريخ الاردن المعاصر داخليا وخارجيا، اذ اسهمت في تغطية جانب كبير من

جوانب البحث، وعلى الرغم من انها تعبر عن وجهات نظر تفتقر الى الموضوعية، الا انها اتسمت بالتنظيم والدقة احيانا، بسبب وجود المفوضيات والسفارات البريطانية في البلدين منذ فترة مبكرة من قيامها، الامر الذي كان لها دور كبير في اعداد التقارير الخاصة بالتطورات الحاصلة في البلدين، والتي حملت بين ثناياها معلومات مهمة عن العلاقات الاردنية – السعودية.

واستفدنا من الوثائق الامريكية المحفوظة في الارشيف الوطني للولايات المتحدة الامريكية الخاصة بشؤون الشرق الاوسط الداخلية والخارجية خلال الحقبة ١٩٤٥-١٩٥٤، والمصورة على اشرطة ميكروفيلم في دار الكتب والوثائق ببغداد، اذ اطلعنا على المجموعة الوثائقية الخاصة بالسعودية وسوريا والعراق ومصر لانها ضمت بين دفتيها معلومات على قدر كبير من الاهمية فيما يتعلق بالعلاقات السياسية بين الاردن والسعودية، اذ ازالت الغموض عن بعض جوانبها، وساهمت في اعادة حلقاتها المفقودة الى مكانها في تسلسل الاحداث.

اما الوثائق المنشورة فقد شكلت مادة اساسية من مصادر الاطروحة، وتأتي اهميتها من كونها مصادر اصيلة صادرة عن جهة مسؤولة او مطلعة على الاحداث اذ اسهمت الوثائق الهاشمية ووثائق حكومة نجد في اغناء الاطروحة بالعديد من المعلومات.

وكان للمذكرات الشخصية نصيب وافر في هذه الاطروحة، على الرغم من غلبة الجانب الذاتي على الموضوعي فيها، الامر الذي دفعنا الى توخي الحذر في تناولها، لكنها رفدت الاطروحة بمعلومات يتعذر الحصول عليها من مصادر اخرى، واهمها مؤلفات الملك عبد الله وحفيده الملك حسين ومؤلفات الفريق غلوب وهزاع المجالي وعبد الله التل، وكل ذلك في تأليفهم او اوراقهم الخاصة.

كما اعتمدت الدراسة على الصحف العربية بوصفها سجلا حافلا بالتفصيلات الاسياسية لدراسة تطور العلاقات السياسية بين الاردن والسعودية، كما وضعت الدوريات العربية والاجنبية لمساتها المهمة بين ثنايا الرسالة، وكان للرسائل الجامعية حصتها في ذلك ايضا، وتأتي في مقدمتها دراستنا عن «التطورات السياسية الداخلية في الاردن ١٩٤٦-١٩٥٨» ورسالة الماجستير عن «العلاقات العراقية السعودية ١٩٣٢-١٩٥٨» لمؤلفها منسي شرموط محمد.

وعلى الرغم من المعلومات الوثائقية التي احتلت مساحة عريضة، فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع العربية والمترجمة والاجنبية، وتأتي اهمية بعضها لكتابتها من قبل اشخاص عاصروا الاحداث، واطلاع بعضهم الاكيد على خفايا مرحلة الدراسة، واهمها كتاب منيب الماضي وسليمان موسى «تاريخ الاردن في القرن العشرين»، ومؤلفات سليمان موسى وعلي محافظة وخير الدين الزركلي، اضافة الى مؤلف امين المميز «المملكة العربية السعودية ماضيها وحاضرها» ومؤلف غسان سلامة «السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥»، فضلا عن بعض الكتب الاجنبية الضرورية لاي باحث يتصدى لدراسة العلاقات العربية-الخارجية ومنها الاردنية-السعودية، لتضمنها معلومات وتفسيرات مهمة اغنت بعض جوانب الرسالة واهمها (Jordan, Astate of Tension) لمؤفه (Benjamin Shwadran) و(Jordan, apolitical Study) لمؤلفه (Aqil Hyder Hasn Abidi) و(The Story of the Arab Legion) لمؤلفه (Johan Bagot Glubb).

واخيرا تطمح هذه الرسالة ان تلفت الانتباه الى جوانب نراها جديرة بالاهتمام لتسليط الاضواء على موضوع الدراسة من جوانبه كافة، مع التماس العذر ان اخطأت او قصرت، فالخطأ والتقصير من صفات الانسان والكمال لله وحده، ولاندعي بأن هذه الدراسة قد بلغت حد الكمال فذلك طموح ليس من السهل تحقيقه، ولكن حسبنا اننا بدأنا محاولة متواضعة في طريق البحث الاكاديمي ولكن جادة للوصول الى الحقيقة التاريخية.

وغاية مانتمناه ان نكون قد وفقنا في اداء مهمتنا، فيكون جهدنا المتواضع خطوة مفيدة تلقي بعض الضوء على صفحة مهمة من تاريخ العلاقات السياسية بين الاردن والسعودية، وليسد ثغرة في مكتباتنا العراقية والعربية ومن الله التوفيق.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم

الفصل الأول

نشأة العلاقات السياسية

بين شرقي الاردن والسعودية وتطورها حتى عام ١٩٤٦

اولا: علاقة شرقي الاردن بنجد والحجاز حتى عام ١٩٣٢

اتخذت العلاقات الهاشمية - السعودية طابعا سلبيا، اتسم بالعنف والعداء بسبب المشاكل التي نجمت عن ظهور الحركة الوهابية[١]، في نجد في القرن الثامن عشر، التي تبناها امراء آل سعود وعملوا على نشرها فاصبحت بذلك حركة سياسية، الامر الذي ادى الى الاحتكاك بين آل سعود في نجد والاشراف في الحجاز[٢]، بسبب رفض الاخيرين للحركة، لانهم كانوا يمثلون سلطة الباب العالي في شبه الجزيرة العربية، بينما كان السعوديون، قادة الحركة الوهابية سياسيا، يرفضون تلك السلطة ولايعترفون بها[٣].

ومما زاد من توتر العلاقات بين الاسرتين الهاشمية والسعودية، الخلاف بين الشريف حسين بن علي (١٨٥٤-١٩٣١) وامير نجد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن

---

(١) استمدت هذه الحركة تسميتها من مؤسسها الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣-١٧٩٢) الذي نشأ في بلدة العينية في نجد، وحفظ القرآن وتتلمذ على يد والده قاضي البلدة، وقد شغف بالعلم والدراسة واتقن الحديث والفقه والتفسير وقام بزيارة الى البلاد الاسلامية المجاورة ومكث في بغداد والبصرة وبلاد فارس، ونشر مبادئ حركته الاصلاحية التي تدعو الرجوع الى السلف الصالح وتخليص الدين من الشوائب، للتفاصيل ينظر عمر بن عبد العزيز محمد، تاريخ الشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢، الاسكندرية، ١٩٨٤، ص٢١٢-٢١٣.

(٢) بدأ اول احتكاك بين الاشراف في الحجاز والسعوديين في عهد سعود بن عبد العزيز سنة ١٨٠٣، اذ استطاع الامير سعود ان يهزم الشريف غالب شريف مكة ويغزو الحجاز ويعين الشريف عبد المعين اميرا على مكة من قبله، للتفاصيل ينظر محمد انيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص٢٢٣.

(3) Yves Besson, Hussein Ou Ibn Sa ad, Une fausse alternative, Paris, 1973, P.56.

سعود (١٨٨٠-١٩٥٣) الذي تطور من الشكوك وضعف الثقة الى التوتر فالمواجهات العسكرية، ومن الجدير بالذكر ان المواقع التي كانت تدور عليها المواجهات كانت حدودهما المشتركة، التي اتخذت وسيلة لترجمة واقع نزاعاتهما[١].

وعند اندلاع الحرب العالمية الاولى سعى ابن سعود[٢] من جانبه الى بلورة موقف عربي موحد من لدن حكام شبه الجزيرة العربية، من اجل عقد اجتماع بينهم للنظر في الوضع القائم اثر قيام الحرب، واتخاذ التدابير الكفيلة بالحفاظ على مصلحة العرب[٣]، اذ قام باجراء سلسلة من المراسلات مع عدد من الزعماء العرب مثل شريف مكة وحاكم حائل وشيخ الكويت وامام اليمن، وبعث وفودا تحمل كتبا موجهة الى هؤلاء العلماء، اظهر فيها عزمه على اتباع سياسة محايدة بين الطرفين المتحاربين، وعدم رغبته في زج قواته في ميادين القتال[٤].

(١) في عام ١٩٠٩ حصلت اول مواجهة بين الشريف حسين (الذي اصبح شريفا لمكة عام ١٩٠٨) وامير نجد عبد العزيز بن سعود، عندما حاول الاول بسط سيطرته على قبائل عتيبة وشعرا وحرب القاطنة في الحدود المشتركة مع نجد، واسره اثناء تحرك قواته الامير سعد شقيق الامير عبد العزيز بن سعود واخذه رهينة، مقابل اعتراف الامير عبد العزيز بتبعية تلك القبائل الى الحجاز، ومع ذلك لم يتمخض عن هذه المواجهة صدام عسكري، بسبب اتباع امير نجد سياسة الود والمهادنة وبالتالي تسوية الامور سلميا مع الشريف حسين في عام ١٩١٠ وفق شروط الشريف حسين المذكورة، ويمكن تفسير حرص امير نجد على هذه التسوية بسبب مواجهته ثلاث جبهات في آن واحد ابن الرشيد من جهة، وحركة ابناء عمه من جهة ثانية، وتقدم الشريف حسين نحو نجد من جهة ثالثة، للتفاصيل ينظر طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز (١٩١٦-١٩٢٥) دراسة في الاوضاع السياسية، البصرة، ١٩٨٢، ص٢٨١؛ فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية، الرياض، ١٩٦٨، ص٣٤؛ صلاح الدين المختار، المملكة العربية السعودية ماضيها وحاضرها، ج٢، بيروت، د.ت، ص١٤٢؛ ويمكن ان نعزو مهادنة امير نجد الشريف حسين الى واحد من اثنين، اما ان الامير كان على يقين من صعوبة انجاز قواته مهمة القتال على ثلاث جبهات في آن واحد، او ان الامير اثر سياسة المهادنة مع الشريف حرصا على سلامة شقيقه، وهو الارجح، خاصة وان القوات التي كانت بامرته والاموال التي كانت بعهدته تكفي لانجاز صدام عسكري ثالث، في وقت انتصر فيه امير نجد بقوة السلاح على خصميه الاولين، للتفاصيل ينظر خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، بيروت، ١٩٨٤، ص٥٩٩.

(٢) ابن سعود، هو الاسم الذي يسمى به الملك عبد العزيز وذلك لشهرته وشعبيته، وهو ما سندرج على ذكره بعد الان على سبيل الاختصار.

(٣) محمد جلال كشك، السعوديون والحل الاسلامي مصدر الشرعية للنظام السعودي، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٦.

(4) Van Dar Mulen, The Welles of Ibn Saud, London, 1957, P.70-71.

الا ان استجابة زعماء شبه الجزيرة العربية كانت مخيبة لامال ابن سعود فرد ابن الرشيد بقوله « اني مع الدولة العثمانية احارب من حاربت واصالح من صالحت». واما الشريف حسين فقد ارسل ابنه عبد الله، فأجتمع بمندوب ابن سعود على الحدود النجدية-الحجازية، وابدى عبد الله عدم موافقة والده على دعوة ابن سعود للاجتماع في مستقبل المنطقة والموقف من الحرب[١].

ويبدو ان الوضع السياسي لابن سعود لم يكن مستقرا عند اندلات الحرب، وكان يعيش في ظل اوضاع معقدة، فهو يواجه ثلاث جبهات اشرها لنا (الزركلي) بقوله «فهو يصارع ابن الرشيد حاكم امارة حائل في الشمال، ويداري عدوا اخر هو شريف مكة في الغرب، ويوالي صديقا يعمل عمل العدو وهو شيخ الكويت في الشمال الشرقي»[٢]، وهكذا يتضح ان جل اهتمامه كان منصبا على مراقبة تحركات ابن الرشيد اشد خصومه الذي يحضى بمساندة الدولة العثمانية.

وعلى الرغم مما لاح على جو العلاقات بين ابن سعود والشريف حسين من المشاعر الودية الوقتية الا ان طالع الشك مابرح هو الاغلب، اذ طفح عند اعلان الشريف حسين الثورة في الحجاز في ١٠ حزيران ١٩١٦ واتخاذه لقب (ملك البلاد العربية)[٣]، الامر الذي اثار قلق ابن سعود خشية ان تزيد هذه التطورات من قوة الشريف حسين[٤]، الا ان الحكومة البريطانية عملت على تهدئة مخاوف ابن سعود، بتقديمها الاسلحة والمعونات المالية لضمان استمراره في مواجهة آل الرشيد حلفاء العثمانيين[٥].

ويبدو ان مخاوف ابن سعود لم تخف وطأتها، اذ اعرب عنها في رسالة بعثها الى

(١) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ج١، بيروت، ١٩٦٩، ص٢١٦.

(٢) الزركلي، الوجيز، ص٥٩.

(٣) كانت دعواته للجهاد مختومة بعبارة «الحسين بن علي شريف مكة وملك البلاد العربية»، ينظر منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، عمان، د.م، ١٩٧٩، ص٢٣؛ سليمان موسى، الثورة العربية الكبرى، وثائق واسانيد، عمان، ١٩٦٦، ص٢٠.

(٤) امين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ج٢، القاهرة، ١٩٦٦، ص٧٩.

(٥) اوفدت الحكومة البريطانية جون فلبي ليتصل بأبن سعود لحمله على مناوأة سلطان حائل الذي كان مواليا للعثمانيين، وفتح الطريق امام القوات البريطانية لتطويق الدولة العثمانية من الجنوب وعزلها عن ايران، وكانت مهمة فلبي عسيرة بادئ ذي بدء لان ابن سعود لم ينوي التحرش بالعثمانيين، بل كان جل اهتمامه مصروفا الى القضاء على سلطان حائل اولا. ينظر:

Elizabeth, Morno, Philby of Arabia, faber and faber, London, 1965, P.130.

برسي كوكس (احد موظفي حكومة الهند في الخليج العربي) في ٢٠ تموز ١٩١٦، استفسر فيها عما اذا كان الشريف حسين قد حصل على تعهد بريطاني بالموافقة على فرض سيادته على العرب، لان ذلك له مردودات سلبية على بلاده نجد[١]، ولكن برسي كوكس ابلغ ابن سعود في ٨ ايلول تمسك بلاده بنصوص المادتين الاولى والثانية من معاهدة العقير المنعقدة بينهما عام[٢] ١٩١٥.

ولكن الشريف حسين اعلن في ٢ تشرين الثاني ١٩١٦ نفسه ملكا على العرب، وارسل الى ابن سعود رسالة ضمنها ذلك في ١٥ منه وموقعة بـ «ملك البلاد العربية وشريف مكة واميرها»[٣]، ولعل هذا مايقلل من طمأنة ابن سعود للتعهدات البريطانية القاضية بضمان عدم تدخل الشريف حسين بشؤون نجد، والتحدث نيابة عن العرب باعتباره ملكا عليهم من جهة، كما يزيد من شأن تصرفاته وقلقه حول قوة الشريف حسين المتزايدة من جهة اخرى.

واسرع ابن سعود الى عقد اجتماع مع كوكس بعد يومين من وصول رسالة الشريف حسين الاخيرة، لبيان حقيقة الموقف البريطاني من اعلان الشريف حسين الملكية، وتم الاجتماع في العقير، تعهد فيه كوكس من جديد بأستقلال نجد، شريطة ان يتحاشى ابن سعود اية خلافات مع الشريف حسين، كما اعلن كوكس ان بريطانيا ستعد اي اعتداء على الحجاز بمثابة اعتداء عليها، وفي الوقت نفسه خصصت بريطانيا لابن سعود مساعدات مالية وعسكرية جديدة لطمأنته[٤].

---

(١) حول نص رسالة ابن سعود الى برسي كوكس ينظر سليمان موسى، الحركة العربية، سيرة المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤، بيروت، دار النهار، ١٩٧٧، ص٦٠٢.

(٢) نصت المادة الاولى من المعاهدة على استقلال نجد والاحساء والمناطق التابعة لها على سواحل الخليج العربي شريطة ان يكون الحاكم الذي يخلفه غير مناوئ للحكومة البريطانية بأي شكل من الاشكال، بينما نصت المادة الثانية على تعهد بريطانيا بحماية بلاد ابن سعود حال تعرضها لاي هجوم خارجي، للاستيزاد من مواد المعاهدة ينظر صادق حسين السوداني، العلاقات العراقية-السعودية ١٩٢٠-١٩٣١، بغداد، ١٩٧٥، ص٤٧.

(٣) الزركلي، شبه، ص٣٠٥.

(٤) المختار، المصدر السابق، ص١٨٢-١٨٣؛ ويبدو ان حقيقة الموقف البريطاني من الملكية واضح من رسالة المعتمد البريطاني في جدة الكولونيل ولسن الى السير ونجت في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٦، والتي اشار فيها الى ان اللقب لايتعدى كونه رغبة «الحسين في اتخاذ لقب سام يساعده في الادعاء بالخلافة مستقبلا، دون ان يعني هذا سلطة فعلية على حكام البلاد العربية، ينظر موسى، الحركة، ص٦٠٤.

ومن جهة اخرى فقد اثار اعلان الشريف حسين قلق الحكومتين البريطانية والفرنسية ايضا وبعد مراسلات متبادلة بينهما، بعثتا في ٣ كانون الثاني ١٩١٧ مذكرة تنص على الاعتراف به ملكا على الحجاز فقط، وقام الكولونيل ولسن (المعتمد البريطاني في جدة) وبريمون (الوزير الفرنسي المفوض في جدة) بابلاغ ذلك للشريف رسميا[١]، كما تعهدت حكومة الهند في الوقت نفسه للشريف حسين بالحد من نزاعات ابن سعود العدوانية ضد الحجاز[٢]، ويبدو ان الشريف حسين كان يعتقد بان الحجاز الفقير في امكانياته الاقتصادية ليس مكافأة مجزية له على ثورته ضد العثمانيين، لذلك كان يعتقد ان سوريا هي المكافأة التي يستحقها لضمان مستقبل ابنائه مقابل مساعدتهم وتأييدهم للحلفاء من جهة وتحريرهم الشام من جهة اخرى، ويبدو ان طموحات الشريف حسين تتناقض ومطامع الحلفاء في تقسيم المنطقة الى مناطق نفوذ فيما بينهم، لذا كانوا يراقبون الشريف مراقبة دقية، الا انهم ادركوا ان الطريق ليس سهلا الى سوريا لمعارضة السوريين انفسهم، اما العراق فان احتلال البريطانيين له كفيل بأن يحول دون وقوعه تحت سيطرة الشريف، وهكذا تنحصر سيطرة الشريف من تلقاء نفسها في شبه الجزيرة العربية بل وفي الحجاز فقط.

ونلحظ ان سياسة الحياد الوقتية التي سلكتها بريطانيا ازاء الخلاف بين الشريف حسين وابن سعود في هذه المرحلة، كانت امرا ضروريا لتحقيق هدفين في آن واحد، هما: اولا ضمان استمرار الثورة العربية التي يقودها الهاشميون بجانب قوات الحلفاء، وثانيا توجيه نزعة ابن سعود باتجاه آل الرشيد الذين اعلنوا وقوفهم الى جانب العثمانيين، ويبدو ان هذا الرأي اقرب الى الواقع، مما تشير اليه بعض الوثائق البريطانية على اعتبار ان انقسام الرأي بين المسؤولين البريطانيين اتجاه الاسرتين كان وراء الحياد البريطاني[٣].

---

(1) Morno, OP.Cit, P.72.

(2) Ibid, P.73.

(٣) تشير بعض الوثائق البريطانية بأن حكومة لندن تعتقد اعتقادا جازما بأن العائلة الهاشمية، وعلى رأسها الملك حسين هي اصلح مايكون لقيادة العرب، بينما ترى حكومة الهند بأن العائلة السعودية تستطيع ان تسيطر على الجزيرة العربية والعراق وامارتي عربستان والكويت اكثر من العائلة الهاشمية. للتفاصيل ينظر:

= P.R.O.F.O 371, Fil.no.5033, a5 March 1920, P.3-4.

وعلى الرغم من ان بريطانيا تمكنت ابان الحرب العالمية الاولى من الحد من وقوع اي صدام عسكري بين الشريف حسين وابن سعود، لكنها لم تتوصل الى حل خلافاتهما، او امكانية تسويتها سلميا، وذلك خوفا من توصلهما الى اتفاق نهائي، يتعذر بعده تدخل بريطانيا في شؤون المنطقة، وهذا مايوضح الى حد ما طبيعة السياسة البريطانية ازاء العلاقات الحجازية-النجدية في هذه المرحلة.

الا ان عوامل الريبة والتنافس قد تزايدت بين ابن سعود والشريف حسين، بسبب تمسك الاخير بلقب ملك البلاد العربية او ملك العرب اثناء مخاطبته لقبائله او في رسائله، وعدم اعتراف ابن سعود بذلك[1]، في وقت تزايد تخوف الشريف من ابن سعود، بسبب ابتعاد اغلب قواته العسكرية عن الحجاز وانشغالها في قتال القوات العثمانية، حيث كان يقودها فيصل في الشمال وعبد الله في حصار المدينة[2].

وطالما ان الصراع بين الشريف حسين وابن سعود كان امرا لامفر منه، بسبب كونه صراعا سريا وسياسيا من جهة، وبسبب طموح كل منهما وتضارب مصالحهما من جهة اخرى، فقد حدث صدام عسكري مباشر بينهما مع انتهاء الحرب العالمية الاولى، ويكمن العامل المباشر للصدام في محاولة الشريف حسين الاستيلاء على واحة (خرمة) الاستراتيجية الواقعة عند الحدود النجدية-الحجازية، والتي اصبحت اثناء الحرب العالمية الاولى مركزا للدعوة الوهابية من اتباع ابن سعود لنشرها بين القبائل المجاورة بأسلوبي الترغيب والترهيب، والانكى من ذلك ان اميرها (خالد لن لؤي) اعلن ومنذ عام ١٩١٧ نقل ولائها من الشريف حسين الى ابن سعود، وكتاب الى الشريف حسين يعلمه باستقلاله وتكفيره للمكيين، كما طلب في الوقت ذاته الحماية

= وتشير بعض وثائق وزارة الخارجية البريطانية بأن لورنس قدم مذكرة رسمية لخارجيته، اقترح فيها ان يصبح الشريف حسين ملكا على الحجاز ويخلفه ابنه علي وان يكون فيصل ملكا على سوريا وزيد ملكا على شمال العراق وعبد الله ملكا على جنوب العراق، ينظر محمد حسنين هيكل، وثائق هاشمية، ملحق جريدة الاهرام، العدد ٩٢٦٠ بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٧.

(١) احمد الشامي، الملك عبد العزيز آل سعود وتوحيد الجزيرة العربية، ندوة العلاقات المصرية-السعودية في النصف الاول من القرن العشرين، البحوث المقدمة الى جامعة الزقازيق في مصر، ص٣٠٢.

(٢) للتفاصيل عن عمليات الثورة العربية ينظر سليمان موسى، الحسين بن طلال والثورة العربية الكبرى، ط٢، عمان، منشورات لجنة تاريخ الاردن، ١٩٩٢، ص١١٧-١٢٩.

من ابن سعود[1].

وقد دفع هذا الامر الشريف حسين الى ارسال قوة مسلحة في مايس ١٩١٩، بقيادة ابنه الامير عبد الله الاستيلاء على واحة خرمة، الا ان قوات ابن سعود تمكنت من انزال الهزيمة بهذه القوة في معركة (تربة) وهي منطقة تقع عند منتصف الطريق بين خرمة والطائف[2]، ولكن تدخل الحكومة البريطانية حال دون اندفاع ابن سعود وقواته لاحتلال مناطق اخرى من الحجاز، اذ سلم المعتمد البريطاني في جدة الكولونيل ولسن كتاب حكومته الى ابن سعود، الذي هددته فيه بالغاء معاهدة العقير، واتخاذ موقف حازم ضده في حالة عدم الاسراع الفوري بسحب قواته الى نجد، فاستجاب ابن سعود مضطرا للطلبات البريطانية[3].

ولاشك ان موقعة تربة قد ازمت العلاقات الحجازية-النجدية، بل جعلت امر عدائهما مكشوفا وحالة الحرب بينهما امرا محتملا، وهذا بالطبع لاينسجم والاستراتيجية البريطانية القاضية بعدم اثارة المشاكل في المنطقة، خصوصا وان تسويات الحلفاء لازالت سرية وفي دور الاعداد.

ونشأ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وضع جديد في المنطقة، اقتضى صياغة سياسة جديدة، فالهاشميون على مايبدو لم يعطوا اهمية لنزاعهم مع ابن سعود، بقدر مطالبتهم الحلفاء بتنفيذ وعودهم وعهودهم القاضية باستقلال الاجزاء العربية التي

(١) للتفاصيل عن ذلك ينظر امين محمد سعيد، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم، ١٣٧ معاهدة ووثيقة سياسية، القاهرة، ١٩٦٣، ص٣٤٠-٣٤٧.

(٢) وهيم، المصدر السابق، ص٣١٨؛ الشامي، المصدر السابق، ص٣٠٤.

(٣) نص كتاب المعتمد البريطاني في جدة على مايأتي «امرتني حكومة جلالة الملك ان ابلغكم بان تعودوا الى نجد حالما يصل الى يدكم كتابي هذا، وتتركوا تربة والخرمة منطقة غير مملوكة حتى مفاوضات عقد الصلح وتحديد الحدود، واذا ابيتم الرجوع بعد الاطلاع على هذا الكتاب فحكومة جلالة الملك تعد كل معاهدة بينكم وبينها ملغية وتتخذ مايلزم من التدابير ضد حركاتكم العدائية، وبالعكس فهي تقدر عملكم اذا عدتم وتعتبر انكم قمتم بحقوق الود والولاء واخذتم بنصائحها الودية لانها تعد الجميع اصدقاء لها وهي تأسف اشد الاسف لما وقع بين اصدقائها سواء كان النصر في جانبكم او في جانب الحسين» ينظر سعيد، ملوك، ص٣٤٧؛ وللتفاصيل عن الموقف البريطاني من معركة تربة ينظر:

Hist.John, Philby, Saudia Arabi, Beirut, 1968, P.277-278; Johns. Habib, Ibn Saud s Warriors of Islam, Leiden, 1978, P.37-38.

كانت تخضع للحكم العثماني، خاصة بعد الدعم الذي قدموه للحلفاء ابان الحرب هذا من جهة، ومن جهة اخرى اقتضى الوضع على الحلفاء ايضا تنفيذ سياستهم التي رسموها ابان الحرب، فعقدوا مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠، وزحفت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو لاحتلال دمشق واسقاط الحكومة العربية واخراج الملك فيصل من البلاد، وهذا ماتحقق لها اثر معركة ميسلون يوم ٢٤ تموز [١] ١٩٢٠.

وهكذا جسدت بريطانيا وفرنسا تآمرهما على العرب، ونكثهما لوعودهما للشريف حسين، فأدى ذلك الى استياء الاخير وابنه الامير عبد الله، فعزما على تحرير سورية من الاحتلال الفرنسي، وقيادتهما حركة المقاومة المسلحة التي اتخذت من منطقة شرقي الاردن، لاعتبارات عديدة، نقطة انطلاقة لعملياتهم المسلحة في سورية والتي قادها الامير عبد الله[٢].

وقد اثار ذلك قلق الحكومة الفرنسية، فحشدت قواتها في جبل الدروز وحوران، وطلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ ماتراه مناسبا للحد من نشاط الامير عبد الله وتحركاته، على اساس انها تشكل خرقا لاحكام اتفاقية سايكس بيكو المنعقدة في ١٦ مايس ١٩١٦، ومقررات مؤتمر سان ريمو عام [٣] ١٩٢٠، فبادرت بريطانيا لمعالجة الموقف، اذ وجه اللورد كرزن (وزير الخارجية البريطانية) الدعوة للامير فيصل بن الحسين لزيارة لندن، وفي نهاية كانون الاول ١٩٢٠ التقى فيصل بكل من اللورد كرزن وتشرشل وزير المستعمرات البريطانية، والكولونيل لورنس مستشاره للشؤون العربية، وقد وعده هؤلاء بمنح سكان العراق وشرقي الاردن الحق في حكم انفسهم بأنفسهم، ودعم ترشيحه لحكم العراق، والتفاهم مع الامير عبد الله بصدد حكم منطقة شرقي

---

(١) للتفاصيل ينظر عبد الامير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الاردن ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٩١، ص٤-٦.

(٢) دار الكتب والوثائق في بغداد (سأرمز لها بعد الان د.ك.و) ٢٦٤٩/ ٣١١، تقارير وزارة الخارجية، مشروع سوريا الكبرى، و٢٧، ص٥٧.

(٣) ارسل الشريف حسين ابنه الامير عبد الله ليتولى قيادة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي، وذلك استجابة للبرقيات العديدة التي ارسلها شيوخ منطقة شرقي الاردن للشريف للفترة ٢١ اب- اواخر تشرين الاول ١٩٢٠. للتفاصيل ينظر سليمان موسى، تأسيس الامارة الاردنية ١٩٢١-١٩٢٥، عمان، ١٩٧١، ص٤٦-٤٧؛ خير الدين الزركلي، عامان في عمان، عمان، ١٩٢٥، ص٢١.

الاردن، غير انهم اشترطوا عليه قبل البت بهذه الامور ضرورة الاتصال بوالده واخيه الامير عبد الله لحثهما على الامتناع عن القيام باية حركة في منطقة شرقي الاردن من شأنها ان تسيء للحلفاء[١]، بحجة ان القضية العربية ستوضع على بساط البحث من جديد»[٢].

والذي يهمنا من مباحثات لندن تناولها مشكلة العداء النجدي- الحجازي، اذ ادركت الحكومة البريطانية بأن ابن سعود سيرفض التسوية البريطانية الهاشمية هذه[٣]، لانه سيصبح محاصرا من الشمال والغرب وبالتالي سيتغير ميزان القوى في منطقة الجزيرة العربية لصالح الهاشميين، لذا رفضت الحكومة البريطانية الاستماع لمطالب الشريف حسين التي نقلها ابنه الامير فيصل، القاضية بضرورة ممارسة الحكومة البريطانية الضغط على ابن سعود وقطع الدعم عنه من اجل ردع غارات الوهابيين على الحجاز[٤]، ويبدو ان الرفض البريطاني جاء انسجاما مع سياسة الحياد التي اعلنتها، ولتأكيد ذلك فان الحكومة البريطانية قررت بناء على اقتراح تشرشل، زيادة اعانة ابن سعود الى مئة الف ليرة سنويا تدفع على شكل اقساط شهرية، شريطة محافظته على السلم في المنطقة، وتقديم المعونة نفسها للشريف حسين شريطة ترتيبه اموال الحج، والاعتراف بمعاهدات السلم[٥]، وعندما سؤل تشرشل من اجل اي الاعمال التي يقوم بها ابن سعود للامبراطورية حتى تمنح له الاعانة؟ اجاب تشرشل على الفور: انها تمنح

---

(١) عبد الله بن الحسين، مذكرات الملك عبد الله، مجلة الرائد، الطبعة الثانية، عمان، ١٩٤٧، ص٢٣١.

(٢) عبد الله بن الحسين، الامالي السياسية، عمان، ١٩٣٩، ص٢١.

(3) F.O.371 fil, No 3648, from curzon to feisal, 2 December 1920.

(4) F.O.371. fil. No 6352. from Churchill to Gox, 15 Junray 1921.

(5) Benjamin Shwadran, Jordanm, Astate of tension, N.Y: cuncil for Middle Eastern Affairs press, 1955, P.131-132.

ويشير الحسني الى ان المعونة البريطانية الى الملك حسين وابن سعود نظرا لموالاتهم للانكليز وموقفهم الى جانب الحلفاء في الحرب اذا اشترطت على ابن سعود «كف الاذى وضبط رعاياه» كما اشترطت على الملك حسين مايأتي أ. يوقع معاهدة فرساي. ب.الاعتراف بما بين بريطانيا وابن سعود من معاهدات ومحالفات. ج.تحسين احوال الحج. د.الاعتراف بحقوق بريطانيا في الحجاز. هـ.قبول قنصل بريطاني مسلم في جدة. و.الامتناع عن جعل البلاد العربية مركز دس للانكليز. ز.منع اي عضو من عائلته من مناصبة الفرنسيين العداء ولاسيما في جهة سوريا. يريد محاولة الامير عبد الله الثأر لاخيه الامير فيصل الذي اضره الفرنسيون. للتفاصيل ينظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٧، ١٩٨٨، ج٦، ص٩٢.

من اجل الاعمال التي لايقوم بها ابن سعود ضد الامبراطورية البريطانية[1].

ودفعت هذه التطورات الحكومة البريطانية الى عقد مؤتمر في القاهرة (١٢-٢٤ اذار ١٩٢١) من اجل تسوية مشاكلها السياسية في المشرق العربي، وقد عرضت مسألة شرقي الاردن على بساط البحث، وانتهت بالاتفاق على اقامة حكومة عربية في شرقي الاردن برئاسة الامير عبد الله على ان تساندها بريطانيا في توطيد الامن والاستقرار[2]، حيث عبد جون فليبي (١٨٨٥-١٩٦٠) اول معتمد بريطاني في شرقي الاردن[3]، ويبدو ان الامير عبد الله لم يكن مطمئنا الى وجود فليبي في عمان، لمعرفته بالصلة التي تربط فليبي بابن سعود.

حققت بريطانيا جملة من الاهداف وراء اهتمامها في اقامة كيان سياسي في شرق الاردن وتنصيب امير عربي هاشمي على عرشه، منها تحقيق اتفاق «حسين- مكماهون جزئيا- وتحسين وضع النفوذ البريطاني في شرقي الاردن، وتلبية مطاليب الاهالي بامير عربي، والتخلي عن مسؤولية الادارة المباشرة لشرقي الاردن[4]، واخيرا اقامة (منطقة عازلة) تحول بين آل سعود وتطلعاتهم نحو سوريا وفلسطين، اذ كانت بريطانيا لاتثق بنوايا ابن سعود الطموحة في المنطقة[5].

ولاشك ان قيام امارة شرقي الاردن برئاسة الامير عبد الله في هذه الظروف قد انعكس على علاقاتها مع نجد، حيث اتسمت بالعنف والعداء، وغلب عليها الطابع الاسري اكثر من الطابع السياسي الصرف، وخير دليل على ذلك ما اكده الامير عبد الله بقوله «انا لم اجيء لهذا البلد ولا ارضى بحدوده الضيقة كأمارة شبه مستقلة الا كي انتقم من خلاله لكل ماجرى لاهلي وابي، اردت ان يكون الاردن نقطة انطلاق الى سوريا والعراق، كنت احتاج الى قطعة من الارض ارتب عليها اموري وادرس عندها

(1) F.O.371, File, No, 3649 from Ghurchil to Cox, 15 Januray 1921.
(2) F.O.371/6343, Report on Middle East Gonfernce Held in cario, 30 March, 1920.
(3) Nasser H. Aruri Jerdan Astudy in Political Development , Nether Lands: Mantins Nishoff/ The Hague, 1972, P.21.
(4) Abidi, Aqil Hyder Hassn Abidi, Jordan apolitical study from 1948-1957, London, Asia publishing Hause, 1965, P.5.
(5) Philippe Rondont, La Jordani, Paris, paf, 1980, P.26.

امكانياتي واعيد فيها حساباتي ضمن وحدة شاملة وهو جزء من حق الامة العربية في الاستقلال الناجز»[1].

ولم يبد ابن سعود ارتياحه لنتائج المؤتمر القاضية بانشاء عرشين لنجلي الشريف حسين، الاول في بغداد برئاسة الامير فيصل وتجاور نجدا من الشمال الشرقي، والثاني في عمان برئاسة الامير عبد الله وتجاورها من الشمال، مما عده مؤامرة دبرتها بريطانيا ضده، مؤكدا ذلك بقوله «ان الانكليز احاطوني بالاعداء واقاموا دويلات حولي ونصبوا من اعدائي ملوكا»[2]. وبالتأكيد ان بريطانيا كانت تدرك ذلك تماما، ويتضح الامر لحد ما، من ابراق كوكس بعض انفضاض المؤتمر مباشرة برقية الى ابن سعود، ليحيطه علما بما تقرر، وليكرر له الكلام عن حسن نية بريطانيا وشديد رغبتها في الحرص على حسن مودته، وليؤكد له ان حكومته لاترمي فيما عملته الا لغاية واحدة، وهي توطيد الامن والاستقرار في منطقة شرقي الاردن[3]، ولم يبد ان ابن سعود اية معارضة ظاهرة، لانه كان يعلم ان وراء ذلك بريطانيا، التي لايستطيع معارضتها حرصا على مصالحه في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل تطور ملكه واتساعه داخل الجزيرة العربية اولا، وخلافاته المتنامية مع الهاشميين ثانيا[4]، بل اقتصرت ردود فعله ببرقية ابرقها الى كوكس رد فيها على برقيته ردا موجزا مقتضبا، شاكرا فيها اهتمام بريطانيا لاحاطته علما بما تقرر، وطالبا منها عدم تعريض مصالح بلاده للخطر بقوله «اني مسرور بما حدث، على ان لايكون ذلك مجحفا بحقوق نجد ولامضرا بمصالحها»[5].

وفي الوقت نفسه اعلن ابن سعود نفسه سلطانا على نجد وملحقاتها في ٢٢ اب ١٩٢١ بعد ان كان يلقب بامير نجد فقط، ولاشك ان هذا الاجراء جاء ردا على تولية الهاشميين الحكم في شرقي الاردن والعراق، وقد اعترفت بريطانيا بلقب ابن سعود الجديد انطلاقا من سياستها في ارضاء الاسر الحاكمة في المنطقة والمؤيدة لسياستها، والتي تستعملها كأوراق رابحة تستغلها متى تشاء، اما للموازنة بين القوى المحلية او

(١) ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك عبد الله، الكويت، ١٩٨٠، ص٤٢-٤٤.
(٢) امين الريحاني، ملوك العرب، بيروت، ١٩٢٩، ص٥٨.
(٣) سعيد، تاريخ، ص١٠٩؛ F.O.٦٣٤٨/ OP.Cit ٣٠ March ١٩٢١
(٤) السوداني، المصدر السابق، ص٥٦-٥٧.
(٥) سعيد، تاريخ، ص١١٠.

للضغط بها على طرف ضد الطرف الاخر على وفق ماتقتضيه مصالحها[1].

ويبد ان اكثر ماكان يخشاه ابن سعود هو احتمال تحالف الهاشميين مع آل الرشيد، وهذا مايفسر اقدام ابن سعود على احتلال جبل شمر واسقاط امارة آل الرشيد في حائل في نهاية ١٩٢١، وبالتالي تهديده العراق وشرقي الاردن[2]، الامر الذي دفع بالامير عبد الله الى مقابلة المعتمد البريطاني في عمان فلبيي، وطلب منه ضرورة حث حكومته على تحذير ابن سعود من مغبة القيام باية حركة ضد القوى والقبائل الحجازية الواقعة بين جبل شمر وسكة حديد الحجاز[3]، كما ارسل الامير عبد الله في الوقت نفسه رسالة الى لورنس (مستشار وزير المستعمرات البريطانية تشرشل للشؤون العربية) ضمنها ذلك[4].

ويفهم من رسالتي الامير عبد الله انها ارسلت لجهتين متباينتين في وجهات نظرهما تجاه تقوية وتمكين الاسرتين الهاشمية والسعودية في المنطقة، كما ذكرنا في حينه، ففلبيي يمثل حكومة الهند الراغبة في الاسرة السعودية، ولورنس يمثل حكومة لندن الراغبة في الاسرة الهاشمية، ولكن من الطبيعي ان هذا التباين يسقط امام مصلحة بريطانيا المتمثلة باسقاط اسرة آل الرشيد الحاكمة في امارة حائل لموالاتها العثمانيين، ومن هنا لانستبعد التشجيع البريطاني لابن سعود على اجرائه الاخير بعد فوزه في المنطقة، والذي ارادت بريطانيا من ورائه على مايبدو، ليكون ورقة ضاغطة على الشريف حسين الذي اخذ يمطر لندن سيلا من البرقيات والرسائل، التي يناشدها فيها بلزوم تنفيذ وعودها وعهودها

(١) عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، ج١، دمشق، ١٩٦٠، ص٤١٩. ويوحي لنا تاريخ اعلان ابن سعود لقبه الجديد قبل يوم واحدى من تنصيب الملك فيصل ملكا دستوريا على العراق ٢٣ اب ١٩٢١ اثر ظهور نتائج الاستفتاء، اذ كان ابن سعود يبدي رغبة في ترشيح نفسه او احد انجاله لعرش العراق، ولكن بريطانيا لاتؤيد ذلك حرصا على التوازن بين الاسر الحاكمة في البلاد العربية الموالية لها، للتفاصيل ينظر عبد الرحمن البزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال الى الاستقلال، القاهرة، ١٩٦٧، ص٦٥.

(٢) علي محافظة، تاريخ الاردن المعاصر، عهد الامارة ١٩٢١-١٩٤٦، عمان، مطبعة الجامعة الاردنية، ١٩٧٣، ص٥٥.

(٣) القبائل هي الحويطات وجهينة والفجرة وبني عطية وقرى الحنكية وحائط وحويط وخيبر وتيماء. للتفاصيل ينظر عبد الله فليبي، قطعة من تاريخ العرب الحديث، ترجمة خيري حماد، بيروت، ١٩٦١، ص١١٦.

(4) Ameen Rihani, Ibn Saud of Arabia, His People and His Land, London, 1978, P.72.

للعرب، وتحقيق المطالب التي قامت الثورة العربية من اجلها، اضافة الى رفضه عقد اية معاهدة تتضمن الاعتراف بنظام الانتداب في المشرق العربي[1].

ولكن بريطانيا طلبت من الامير عبد الله في اوائل عام ١٩٢٢، ارسال وفد برئاسة فلبيي المعتمد البريطاني في عمان وغالب الشعلان الى وادي السرحان للتفاوض مع اميرها نوري الشعلان زعيم قبيلة الرولة بشأن ضم المنطقة لشرقي الاردن، اذ كانت منطقة وادي السرحان تابعة لال الرشيد حتى عام ١٩٢١، بعد ان استولى عليها نوري الشعلان زعيم قبيلة الرولة[2]، وابدى الاخير استعداده لقبول سيادة الامر عبد الله على هذه المنطقة، شريطة ان يتحمل مسؤولية الدفاع عنها ضد النجديين[3]، ولكن ابن سعود بعد ان علم بالامر، هدد نوري الشعلان من مغبة الاقدام على ذلك، ولم يكتف بالتهديد بل ارسل حملة عسكرية في تموز ١٩٢٢، استولى بها على مناطق تيماء وخيبر والجوف ووادي السرحان، وطمع النجديين في الاستيلاء على مناطق اخرى، اذ تقدمت مجموعة منهم لاتقل عن الف وخمسمائة مقاتل عبد الحدود الاردنية، بقيادة اربعة ضباط (عقاب بن محيا وصويل بن جبريل وقعدان بن درويش ونافل بن محمد)، وتمكنوا من الوصول في ٢٢ اب ١٩٢٢ الى منازل بني صخر الاردنية في الطنيب وقصر المشتى، واشتبكوا في قتال مع عشائرها[4]، الذي لم يتمكنوا من رد المهاجمين الا بمساعدة المصفحات والطائرات البريطانية المعسكرة في مطار ماركا، اذ اشتركت بناء على طلب الحكومة الاردنية[5].

ولكن ابن سعود واصل تطلعاته نحو شرقي الاردن، ففي نهاية حزيران ١٩٢٣

(١) للتفاصيل حول برقيات ورسائل الامير عبد الله ينظر موسى، الثورة، ص٨٤-١١٣؛ وهيم، المصدر السابق، ص١٧٨-٢١١.

(2) Armstong, H.G, Lord of Arabia, Ibn Saud An Intimate study of aking Beirute, N.D, P.551.

(٣) يقول فليبي «ان الامير عبد الله شاوره في الموضوع، وعهد اليه بدراسة المنطقة لاتخاذ القرار المناسب، وفكرت بريطانيا في غضون ذلك مد سكة حديد عبر الصحراء تصل بلدة معان في الاردن بمدينة بغداد او مدينة البصرة»، ومما يؤكد ذلك اشتراك الميجور هولت مهندس السكك الحديدية العراقية في البعثة للقيام بالدراسة، ينظر فليبي، المصدر السابق، ص١٢٦.

(٤) الماضي وموسى، المصدر السابق، ص١٨٤؛ موسى، تأسيس، ص١٤٧.

(٥) علي محافظة، العلاقات الاردنية-البريطانية، من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣، ص٦١.

جهز حملة هاجمت منطقة الكاف الا انها منيت بالهزيمة ايضا، وبمساعدة القوات البريطانية[1] وفي الشهر التالي قام هجوم سعودي اخر على عمال الحديد في منطقتي الزرقاء والسمراء وقتلوا اربعة اشخاص فتصدت له القوات الاردنية واعتقلت عدد منهم، وحكم عليهم بالاعدام نفذ علنا في ساحة المدرج الروماني في عمان[2].

ارادت الحكومة الاردنية ان تضع حدا للغارات النجدية المستمرة على حدودها، فسافر مظهر ارسلان رئيس الحكومة الاردنية الى القدس للاجتماع بالمندوب السامي في فلسطين هربرت صموئيل ١٩٢٠-١٩٢٥ وتم الاتفاق على احتلال منطقة قريات الملح الواقعة على الطرف الشرقي من وادي السرحان، وتركيز بعض القوات الاردنية فيها للحد من الغارات النجدية، على شرقي الاردن، وقد كان نوري الشعلان قد زار عمان في بداية عام ١٩٢٣ وشجع الحكومة الاردنية على ضمها لعجزه عن صد الغارات النجدية عليها، وبالفعل تقدمت كتيبة من القوات الاردنية الى المنطقة واحتلت قلعة الكاف الى الشرق من قريات الملح في ايلول ١٩٢٣، فاحتج ابن سعود على هذه التدابير مهددا باحتلال قريات الملح واخراج القوات الاردنية منها[3]، فلجأ الامير عبد الله الى السلطات البريطانية التي طلبت من ابن سعود ان يوقف زحف قواته نحو قريات الملح واعادتها الى الجوف، مقابل تعهدها بتسوية المشاكل بينه وبين الحكام الهاشميين سلميا[4].

بادرت الحكومة البريطانية بدعوة كل من نجد وشرقي الاردن والعراق والحجاز الى تسوية المشكلات الحدودية فيما بينها، في مؤتمر يعقد في الكويت برئاسة الكولونيل فوكس (رئيس المعتمدين البريطانيين السياسيين في الخليج العربي)، ورحب ابن سعود بالدعوة شريطة ان يتم تناول المشكلات بين حكومته وكل من هذه الحكومات بصورة منفردة، وان تمثل كل حكومة مصالح بلادها فقط[5]، وكان هدف ابن سعود

(1) Gary Toreller, The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of sand, London, 1976, P.19.

(٢) سليمان موسى، غربيون في بلاد العرب، عمان، ١٩٦٩، ص٢٠٣.

(٣) محافظة، عهد الامارة، ص٥٦.

(٤) د.ك.و، ٨٦٤/ ٣١١، تقارير وزارة الخارجية، نسخ زائدة من المخابرات الجارية عن ابن سعود خلال النصف الاخير من ١٩٢٣، مخابرات من فيصل الى هتري دوبس، ١٥ اب ١٩٢٣.

(٥) د.ك.و، ٨٦٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، المعاهدات والاتفاقيات، مؤتمر الكويت، و١، ص٢.

تشتيت الموقف الموحد المؤمل اتخاذه من قبل ممثلي الحكومات الهاشمية، او بتعبير اخر، يبدو انه ابدى عدم ارتياحه من الاطراف المشاركة فيه والتي تمثل اركان العائلة الهاشمية، مما سيؤدي بالتأكيد الى تشكيل جبهة او حلف مشترك بينها ضد ابن سعود، ومن ثم سيكون من العسير عليه ان يتصدى لهم مجتمعين، مما قد يفقده الكثير من مطالبيه، لذا وضع شرطه القاضي بانفرادية المباحثات مقابل اشتراكه في المؤتمر.

اما الامير عبد الله فوافق هو الاخر على حضور المؤتمر بعد الضغط البريطاني عليه، لانه كان يشترط لحضوره مشاركة والده الشريف حسين فيه، الذي رفض الاشتراك احتجاجا على احتلال قوات الاخوان لبعض الاراضي الحجازية مشترطا انسحابه منها لحضور المؤتمر، مما جعل فوكس يحذره من العاقبة على هذا التصرف، الذي ربما يتخذه ابن سعود مبررا للتوسع على حساب اراضيه في الحجاز[1].

وبدأ مؤتمر الكويت اعماله في ١٧ كانون الاول ١٩٢٣ برئاسة فوكس، وحضره مندوبو كل من شرقي الاردن برئاسة علي خلقي ناظر المعارف (وزير التربية)، ونجد التي مثلها حمزة غوث واحمد ثنيان وعبد الله الدملوجي، والعراق برئاسة صبيح نشأت وزير الاشغال والمواصلات العامة، ولم يحضر من الحجاز من يمثلها[2]، وبهذا فان المؤتمر حمل بذور فشله منذ البداية بفقده اهم عنصر من عناصر نجاحه.

وليس من شأننا الخوض في مجمل احداث وجلسات المؤتمر، الا ان مايهمنا في هذا الصدد مايتعلق منها بالعلاقات الاردنية -النجدية، والتي بدات في جلسة المؤتمر السادسة في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٣، عندما قدم مندوب شرقي الاردن مذكرة تتضمن مطاليب حكومته من حكومة نجد ومنها:

١. يجب ان تتخلى حكومة نجد عن الجوف وسكاكة ومايتبعها لاميرها نوري الشعلان، وان تكون هذه الاماكن تحت اشراف حكومة شرق الاردن، لانها ضرورية لمستقبل المواصلات بينها وبين العراق.
٢. استعداد حكومة شرقي الاردن، اذا تم الاتفاق مع حكومة نجد تعيين وكلاء مفوضين يقيمون في عاصمتي الحكومتين الاردنية والنجدية كواسطة الاتصال بينهما.

(١) موسى، الثورة، ص٢٠٣.

(٢) حكومة نجد، الكتاب الاخضر النجدي، مؤتمر الكويت، مكة المكرمة، د.ت، ص٦.

٣. يجب ان تتعهد الحكومتان بمنع غزو بعضها البعض، وان وقع شيء من هذا القبيل فان الحكومة التي تقوم عشائرها بالاعتداء ملزمة باعادة المنهوبات ودفع ديات القتلى.

٤. لايجوز لعشائر اي طرف اجتياز حدود الطرف الاخر على شكل جماعات مسلحة، واذا اقتضى دخول فرد او رهط لايتجاوز عشرة مسلحين او غير مسلحين، فعليهم ان يكونوا حائزين على وثيقة من حكومتهم مؤشر عليها من معتمد الحكومة المراد الدخول الى بلادها، واذا اقتضى دخول اكثر من ذلك عن طريق الرسائل والمخابرات بين الحكومتين"[1].

ورد الوفد النجدي على المطاليب الاردنية في الجلسة السابعة يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٢٣ بقوله " لاحق لمندوب شرقي الاردن في التحدث نيابة عن نوري الشعلان الذي هو احد رعايا نجد"، واضاف قائلا "ان حكومة شرقي الاردن تريد ان تتكرم عليه بجزء من مملكتنا (الجوب وسكاكه وتوابعهما) وهذا تغافل عن الروابط التي تربط الرولة بنجد... ولهذا نرفض طلب مندوب شرقي الاردن بالتنازل عن الجوف وسكاكه ولانقبله بوجه من الوجوه" كما اكد الوفد النجدي بان ماعرضه مندوب شرقي الاردن لايؤدي "اساسا للاتفاق بشأن ازالة الخلاف، ولتحقيق ذلك قدم الوفد النجدي المطاليب الاتية:

١. يتكلم مندوب شرقي الاردن باسم حكومته ولايتعرض لشؤون غيرها.

٢. تحديد نقاط الخلاف القائم بين نجد وشرقي الاردن.

٣. اذا اقدم مندوب شرقي الاردن على سحب المواد التي اعدها اساسا، فان الاتفاق على باقي الامور ممكن، اما اعتبار جميع تلك الطلبات فان ذلك يوسع فجوة الخلاف ويحول دون الصلح بينهما"[2].

وفي اليوم التالي (الجلسة الثامنة) تقدم الوفد النجدي بمطاليب اضافية اكدت ما يأتي:

---

(١) د.ك.و، ٨٦٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، مطاليب شرقي الاردن من حكومة نجد، و١٨، ص٢٣.

(٢) الكتاب الاخضر النجدي، ص٣٨-٣٩؛ الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٢٢١-٢٢٢.

١. اخلاء قريات الملح التي تشكل جزءا حيويا بالنسبة للجوف ووادي السرحان، اللتان كانتا تابعتين الى نجد منذ عهد الدولة السعودية الاولى ثم تبعت امارة حائل، واصبحتا فيما بعد خاضعتين لنفوذ آل سعود.

٢. لاتوافق حكومة نجد على اتصال حكومة شرقي الاردن بالعراق، بل ان تتصل الحدود النجدية بالحدود السورية لتأمين التجارة بين البلدين، ويطالب الوفد ان يكون الاتصال بسوريا اساس الاتفاق مع حكومة شرقي الاردن.

٣. الموافقة على اعتبار سكان الجوف ووادي السرحان من رعايا نجد.

٤. تطبيق القوانين المحلية على العشائر التي تجتاز حدود احد القطرين.

٥. التعهد بدفع المنهوبات او بدلها وتسليم ديات القتلى[1].

وفي ٢ كانون الثاني ١٩٢٤ عقدت الجلسة التاسعة، وقدم الوفد الاردني فيها مذكرة جوابية على مطاليب الوفد النجدي اكدت مايأتي:

١. الجوف وسكاكة وتوابعهما هي من الاراضي السورية، وان شرقي الاردن هي جزء من سوريا فيجب ان تكون الجوف وسكاكة وتوابعهما تحت ادارتها.

٢. لايمكن ان يحصل اتفاق الا اذا تخلت نجد عن وادي السرحان جميعه وعن الاراضي الحجازية في تربة والخرمة وخيبر وحائط وحويط ووادي بيشه ووادي شمران واقسام بلاد شهر وبللحمر وبللسمر وان تكون الصحراء هي الحد الفاصل بين نجد والحجاز.

٣. تكون المعاهدة المعقودة بين نجد وبريطانيا عام ١٩١٥ هي الحدود المعترف بها لنجد.

٤. يمكن الاتفاق على مادة تقضي باعادة المنهوبات ودفع ديات القتلى باشراف لجنة من الطرفين[2].

وبعد انتهاء مندوب شرقي الاردن من تلاوة مذكرته، اعترف الكولونيل فوكس بصفته رئيس المؤتمر على المذكرة بقوله "بأنه لايحق لشرقي الاردن التحدث بالنيابة

---

(١) د.ك.و، ٨٦٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، المطاليب النجدية في مؤتمر الكويت، و٢٠، ص٢٥.

(٢) الكتاب الاخضر النجدي، ص٤٢-٤٤.

عن الحجاز وآل الرشيد، مذكرا ان احد الشروط التي وافقت عليها الحكومة البريطانية لاشتراك نجد في المؤتمر، تتمثل بعدم احقية اي حكومة من الحكومات المشاركة في بحث مسائل تتعلق بحكومات غيرها، وهكذا توقفت جلسات الدورة الاولى من المؤتمر دون نتيجة، بسبب تباعد وجهات النظر بين الاطراف المشاركة، وعادت وفود المؤتمر الى بلدانها[١].

وادرك فوكس ضرورة تمثيل الحجاز في المؤتمر، عندئذ طلب من وزارة المستعمرات البريطانية ممارسة الضغط على الشريف حسين لحضور المؤتمر، ووافق الاخير على ايفاد نجله الامير زيد مندوبا عنه لحضور الندوة الثانية من المؤتمر، شريطة ايفاد ابن سعود احد ابنائه ايضا، لكي يليق بمقام الامير زيد، وطلب فوكس من ابن سعود في ١١ اذار ١٩٢٤ ان يوفد احد ابنائه الى المؤتمر، الا ان ابن سعود بعث رسالة جوابية الى فوكس، رفض فيها فكرة ارسال احد ابنائه الى المؤتمر بحجة ثقته التامة بمندوبيه، بعد ان منحهم التفويض الكامل لمناقشة مسائل الحدود السياسية، فلم يسع الشريف حسين الا ان قابل هذا الموقف بالرفض ايضا[٢]، بل واعلن في الوقت نفسه الخلافة على المسلمين، وبعد اعلان الجمعية الوطنية التركية في اذار ١٩٢٤ الغاء الخلافة العثمانية على العالم الاسلامي[٣].

ولاشك ان اعلان الشريف حسين الاخير زاد من حدة التناقض بين الاسرتين الهاشمية والسعودية، لان مفهوم الخلافة يوجب ان يكون الزعماء العرب في تبعية الخليفة، وفي ضوء هذا المفهوم كان الشريف حسين يعد زعماء شبه الجزيرة العربية ماهم الا اتباع له، وانه الممثل الوحيد وصاحب الكلمة العليا في المنطقة، وكان ابن سعود من ضمن هؤلاء الزعماء الذين سعى الشريف حسين لان يكونوا في تبعيته،

(١) د.ك.و، ٨٦٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، احداث الدورة الاولى من مؤتمر الكويت، و٢٦، ص٣٢.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن المراسلات بين فوكس وابن سعود ينظر د.ك.و، ٨٩١/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، مؤتمر الكويت التمهيدي، و١٣، ص٦٧؛ الكتاب النجدي الاخضر، ص٥٧-٦٧.

(٣) كان الشريف حسين قد اعلن نفسه في ١١ اذار خليفة للمسلمين، وبعد ثلاثة ايام بويع رسميا في عمان من قبل زعماء شرقي الاردن والحجاز وفلسطين. ينظر جريدة الاستقلال، العدد١٣٤٩ في ٢٦ اذار ١٩٣١.

ويبدو ان بلادا عربية واسلامية عديدة رفضت ذلك مما ادى الى تعزيز موقف آل سعود على حساب الشريف حسين في العالم الاسلامي، وقد اشار حافظ وهبه الى ذلك بقوله "ولاشك ان هذه الدعاية الواسعة مع الاثر السيء الذي تركه اعلان الملك حسين نفسه خليفة للمسلمين بدون موافقة المسلمين، كل هذه العوامل كان لها اثرها الحسن في تقوية موقف ابن سعود اتجاه الملك حسين[١].

وعلى الرغم من ذلك عقدت الدورة الثانية للمؤتمر في ٢٥ اذار ١٩٢٤، وتألف الوفد الاردني في هذه الدورة من علي خلقي وابراهيم هاشم، بينما لم يطرأ اي تغيير على الوفد النجدي، وكرر الوفدان مطاليبهما السابقة وبهذا لم يتوصلا الى تسوية مقنعة[٢]، عندئذ تدخل رئيس المؤتمر (فوكس) واشار الى ان "الجدال قد طال دون جدوى"، واقترح على الطرفين احد الحلول الثلاثة الاتية:

١. استفتاء الاهالي في وادي السرحان.
٢. تقسيم وادي السرحان على قسمين: الجنوبي لنجد والشمالي لشرقي الاردن.
٣. ان يكون وادي السرحان مستقلا تحت حكم نوري الشعلان، والتزام الطرفين باحترام هذا الاستقلال[٣].

وقبل الوفد النجدي بالحل الاول بينما طلب الوفد الاردني استشارة حكومته، ولكنه تقدم بمطاليب جديدة واكثر تصلبا، بعد استئناف المحادثات في ٩ نيسان ١٩٢٤ تمثلت بمايأتي:

١. لايمكن اجراء الاستفتاء في وادي السرحان لانه من اراضي سوريا، وليس فيه سكان مستوطنون، وان خرمة وتربة من اراضي الحجاز وعلى هذا لايمكن القبول باقتراح الاستفتاء.
٢. لاتوافق حكومة شرقي الاردن على التقسيم، لان الجوف وسكاكة هي بلاد نوري الشعلان ووادي السرحان من اراضي سوريا.
٣. الموافقة على ان تكون الجوف وسكاكة ووادي السرحان مناطق حياد يحترمها الطرفان، بشرط ان تحترم حدود سوريا الطبيعية، وتبقى حدود شرقي الاردن

(١) حافظ وهبة، خمسون عاما في جزيرة العرب، القاهرة، ١٩٦٠، ص٥٥-٥٦.
(٢) محافظة، عهد، ص٥٧؛ الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٢٢٣.
(٣) الكتاب الاخضر النجدي، ص٦٨.

من الجنوب، كما جاء في مطاليب الوفد الاردني.

٤. اشراف حكومة شرقي الاردنى على طرق المواصلات المتجهة نحو العراق والتي تمر عبر وادي السرحان وشرقي الاردن.

٥. على حكومة نجد اعادة امارتي حائل وال عائض في عسير، وتتخلى عن جميع الاراضي الحجازية تحقيقا للسلام في المنطقة[١].

بيد ان الوفد النجدي قد رفض جميع هذه المطاليب، اذ اعتبرها جزءا من خطة (تامرية) او اتفاق اسري بين الحكومات الهاشمية للضغط على السلطة النجدية[٢]، عندها انفض المؤتمر في ١٢ نيسان ١٩٢٤، دون التوصل الى نتائج ايجابية[٣]، وادى الامر الى توتر العلاقات الاردنية-النجدية وذلك بتجدد الاشتباكات بينهما بعد فشل المؤتمر مباشرة، اذ شهد الشعر نفسه دخول خمسة الاف من الاخوان اتباع ابن سعود حدود شرقي الاردن، وقتلوا (١٤) جنديا اردنيا كانوا متجهين نحو مخفر الكاف على الحدود الاردنية الجنوبية، فسارع الجيش الاردني بارسال مصفحاته العسكرية للتصدي للاخوان، ووقعت بينهما معركة في سهل زيزياء، هزم على اثرها الاخوان بعد ان تكبدوا مايقارب ٥٠٠ قتيل[٤].

وكان ابن سعود في الوقت نفسه يخوض حربا في جبهة الحجاز[٥]، فوجد ان الفرصة مواتية للتقدم نحو الاراضي الاردني بعد انتصاراته في تلك الجبهات، فحشد قواته على حدود الحجاز الجنوبية، وارسل منها حملة الى الشمال لمهاجمة الحدود الاردنية، حتى يحول دون تقديم اي عون للحجاز من شرقي الاردن، فأوكل الى وكيله في حايل عبد العزيز بن مساعد بقيادة تلك الحملة التي تألفت من اربعة الاف مقاتل،

(١) محافظة، عهد، ص٥٧؛ الكتاب الاخضر النجدي، ص٧٠.

(٢) منسي شرموط محمد، العلاقات العراقية -السعودية ١٩٣٢-١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٨٤، ص٢٠.

(٣) محافظة، عهد، ص٥٧.

(4) Toukan, B.A., Ashort History of Trans-Jordan , London, Great Rusea steet, 1945, P.47.

(٥) للتفاصيل عن المعارك الحجازية-النجدية، ينظر الكتاب الاخضر النجدي، ص٦١-٦٣؛ الشامي، المصدر السابق، ص٣٠٨-٣٠٩.

والسير بها عبر الاراضي الاردنية باتجاه قلعة الكاف، اذ التقى بقافلة تموين اردنية في طريقها الى قريات الملح، تضم ٥٨ شخصا اجهز عليهم جميعا، ثم توجهوا الى الكاف وفتكوا بالحامية الاردنية هناك، واستمر عبد العزيز بن مساعد في تقدمه باتجاه منطقة (العمري) ثم قصد في اليوم التالي قصر المشتى، وبدأ في يوم ١٤ اب ١٩٢٤ هجوما على قرى اللبن والطنيب والقسطل وام العمد فاحتلوها، ثم نهبوا قرية (اليادودة) التي لاتبعد سوى خمسة اميال عن العاصمة الاردنية، وتصدت لهم القبائل الاردنية بمساعدة الجيش العربي الاردني وبمشاركة الطائرات والمصفحات البريطانية، وتمكنوا من تكبيد القوات النجدية خسائر جسيمة ولاحقتهم الى داخل حدودهم[١].

ولغرض تأمين الحدود الشرقية للامارة من الغارات النجدية، عملت بريطانيا على الحاق منطقتي معان والعقبة بشرقي الاردن، على اساس انهما تقعان ضمن منطقة الانتداب البريطاني، طالما ان الشريف حسين قد تنازل عنهما لابنه الامير عبد الله اثناء زيارته لمعان في ٨ اذار ١٩٢٤[٢]. بجانب الضغط النجدي المتزايد على مملكة الحجاز، الذي ادى الى محاصرتها، والهجوم عليها مما ادى الى تنازل الشريف حسين يوم ٣ تشرين الاول ١٩٢٤ عن العرش ومغادرته الحجاز الى العقبة[٣]، اغتنمت الحكومة البريطانية الفرصة لاقناع الملك علي الذي خلف اباه في ٤ تشرين الاول ١٩٢٤ بالتخلي عن منطقتي معان والعقبة الى شرقي الاردن، فعقدت معاهدة بينهما تضمنت ذلك، مقابل اعتراف بريطانيا بحكومته في الحجاز[٤]، وبدورها انذرت الحكومة البريطانية ابن سعود بان لايعمد الى مهاجمتها باعتبارهما واقعتان تحت الانتداب البريطاني[٥]، وفي

(1) Rapheal Pati, The Kingdom of Jordan , New Jersey, 1958, P.37.

(٢) د.ك.و، ٢٥٨٦/٣١١، قضية معان والعقبة، ١٩٢٥، مراسلات بين الملك فيصل الاول وهنري دويس بتاريخ ٣٠ مايس ١٩٢٥، و٢، ص٢.

(٣) وهيم، المصدر السابق، ص٢٤٨-٢٥٢؛ ويشير موسى بان الملك حسين ابى ان يطلب مساعدة بريطانيا التي اعلنت حيادها، موسى، الحركة العربية، ص٦٣٤. ويبدو ان الحقيقة تكمن في ادراك الملك حسين ان بريطانيا كانت وراء تشجيع ابن سعود للقضاء على حكمه لمطالبته بريطانيا تنفيذ وعودها له.

(٤) احتوت المعاهدة الحجازية-البريطانية على (١٣) بندا للتفاصيل ينظر:

F.O.371/10820. No.667, 2nd. Jan 1925, P.145.

(5) Toukan, OP.Cit, P.56.

٢٥ حزيران ١٩٢٥ وقعت اتفاقية بين حكومتي الحجاز وشرقي الاردن تم بموجبها رسميا اعتبار منطقتي معان والعقبة ضمن الاراضي الاردنية[١].

وتكشف هذه الامور ان بريطانيا كانت تفضل ابقاء المنطقتين تحت اشراف الحكومة الاردنية، لادراكها ان ابقاءهما تحت حكم الملك علي، ربما يسبب احراجا للحكومة البريطانية اذا طالب ابن سعود بهما، لذلك من الافضل ان تصبحا ضمن منطقة شرقي الاردن، عندها لايمكن لابن سعود ان يتعرض لهما بحكم خضوعهما من هذا المنطلق للانتداب البريطاني، وعلى الرغم من عدم تحديد الحدود نهائيا بين نجد والحكام الهاشميين من جهة وبين الاخيرين انفسهم من جهة اخرى.

ويجانبنا دوبس صحة ماذهبنا اليه برسالته الى الملك فيصل الاول التي جاء فيها "ان الحكومة البريطانية اذا اعترفت بأن هذين المكانين يشكلان قسما من الحجاز ولن تكون في مركز يمكنها من منع الهجوم الذي يهدد الاردن بالقيام به عليها، اذ ان سياستها المعلنة هي ان لاتتدخل بطريقة ما بين الحجاز ونجد الا انه بصفة كونها الدولة المنتدبة انها مسؤولة بالعمل على بقاء حدود شرقي الاردن سالمة صحيحة"[٢]. ويبدو ان اهمية المنطقتين في الاستراتيجية البريطانية تتضح الى حد ما، من اعتبارهما يحتلان موقعين مهمين بالنسبة للملاحة البريطانية والاغراض العسكرية لوقوعهما على البحر الاحمر.

وكان من المتوقع ان تثير مسألة ضم معان والعقبة الى شرقي الاردن قلق واستياء ابناء سعود الكبيرين، اذ حشد قواته مهددا بمهاجمتهما، الامر الذي دفع بالحكومة البريطانية الى ارسال برقية الى ابن سعود مفادها ان المنطقتين وقعتا ضمن بلاد شرقي الاردن، وبذلك يكونان تحت مسؤولياتها الانتدابية، وهددته باستخدام القوة[٣]، فكان ابن سعود قد تذرع باقتناعه من النشاط الذي اخذ يزاوله الشريف حسين في المنطقتين لدعم نجله الملك علي في الحجاز، بجانب مساعيه بالتعاون مع نجله الامير عبد الله

---

(١) حول نص الاتفاقية الحجازية- الاردنية ينظر د.ك.و، ٣١١/٢٥٨٦، قضية معان والعقبة، مراسلات بين الملك فيصل الاول وهنري دوبس، و٤، ص٤-٥.

(٢) د.ك.و، ٣١١/٢٥٨٦٠، قضية معان والعقبة، رسالة هنري دوبس الى الملك فيصل الاول بتاريخ ٣٠ مايس ١٩٢٥، و٥، ص٦.

(3) F.O.371, Fil. No.10822, 4, Jun, 1925.

الذي اخذ يرسل القوات والامدادات الى جدة[١]. ولغرض تجريد ابن سعود من جميع اعذاره في هجومه المتوقع، طلبت الحكومة البريطانية من الشريف حسين مغادرة العقبة، فغادرها مكرها الى قبرص تنفيذا للارادة البريطانية، على ظهر البارجة دلهي[٢].

وفي الوقت عينه، اخذ ابن سعود يطالب باعادة المنطقتين الى الحجاز بعد تجميد نشاط الشريف حسين الذي ساءت علاقاته مع البريطانيين اثر عدم اعترافه بمعاهدات الصلح، الا ان السلطات البريطانية لم تهتم بمطاليبه[٣].

ولكن الحكومة البريطانية حرصت على ضرورة التوصل الى اتفاق نهائي بشأن الحدود بين ابن سعود والحكام الهاشميين، فبصدد نجد وشرقي الاردن، تم التوصل الى عقد اتفاقية فيما بينهما، انابت فيها الحكومة البريطانية عن شرقي الاردن باعتبارها الدولة المنتدبة عليها، وقد مثلها السير جيلبرت فلكنهام كلايتون (١٨٧٥-١٩٢٩) احد موظفي وزارة المستعمرات البريطانية، بينما مثل نجد ابن سعود، وعرفت هذه الاتفاقية بـ (حداء)[٤]. تم التوقيع عليها في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٥، وجاءت في ستة عشر مادة، عينت مادتها الاولى الحدود بين نجد وشرقي الاردن، ونصت ان يكون وادي السرحان تابعا لنجد حتى منطقة الكاف[٥]، ويتضح من ذلك ان منطقة الرولة

---

(٢) د.ك.و، ٣١١/٢٥٨٦، قضية معان والعقبة، مراسلات بين الملك فيصل وهنري دوبس، و٥،
(1) Toukan, OP.Cit, P.56.
ص٧؛ واشتد به المرض هناك وعاد الى عمان وبقي فيها حتى وفاته عام ١٩٣١، ينظر تيسير ظبيان،
الملك عبد الله كما عرفته، عمان، ١٩٦٧، ص٢١١.

(٤) تقع حداء على بضع كيلومترات من ميناء جدة حيث كانت قوات ابن سعود تحاصر الملك علي
(3) Pati, OP.Cit, P.36.
ملك الحجاز والذي مالبث ان سلم جدة في ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ وغادر الحجاز، ينظر الماضي
وموسى، المصدر السابق، ص٢٥٣.

(٥) نصت المادة الاولى بان الحدود بين نجد وشرقي الاردن تبتدأ في الجهة الشمالية الشرقية حتى نقطة
تقاطع دائرة الطول (٣٩) شرقي ودائرة العرض (٣٤) درجة شمالي حيث تنتهي الحدود بين العراق
ونجد، ويمتد على خط مستقيم الى نقطة تقاطع الطول (٣٧) درجة شرقي بدائرة العرض (٢٥-
٣١) درجة شمالي. ثم يمتد من هذه النقطة على خط مستقيم الى نقطة تقاطع دائرة الطول (٣٨)
درجة شرقي بدائرة العرض (٣٠) درجة شمالي تاركا مابرز من اطراف وادي السرحان لنجد ثم
يتبع دائرة الطول (٣٨) درجة شرقي الى نقطة تقاطعها بدائرة العرض(٣٥-٣١) درجة شمالي، اما
الخريطة التي يرجع اليها في هذه الاتفاقية فهي الخريطة المعروفة بالدولية آسيا مقياس واحد على
مليون. ينظر:

=

وزعيمها نوري الشعلان اخضعت لحكم ال سعود.

بينما نصت موادها الاخرى على تعهد حكومة نجد بعدم اقامة اية تحصينات عسكرية في الكاف والمناطق المجاورة لها، وان تمنع قواتها من الاعتداء على اراضي شرقي الاردن، وان تحافظ حكومتا نجد وشرقي الاردن على حقوق الرعي بالنسبة لقبائلها وردع العشائر الغازية، وان تؤلف محكمة خاصة من الجانبين للنظر في حوادث الاعتداء والغزو الذي قد تقوم بها العشائر على الحدود بين البلدين، كما نصت المواد على منع انتقال العشائر بين البلدين بدون اذن حكومتيهما، واشارت المادة الاخيرة على انابة المعتمد البريطاني عن حكومة شرقي الاردن في المحادثات[1].

ومن ملاحظة نصوص اتفاقية حداء يمكننا ان نلمس التراجع وخيبة الامل للموقف الرسمي الاردني في الاتفاقية، الذي بدون شك يعكس البصمات البريطانية فيه، ويمكن ان نستنتج جملة من الامور منها، ان المادة الاولى توافقت تماما وطموحات ابن سعود بمد حدوده لوادي السرحان حتى منطقة الكاف، وبذلك حقق اخضاع عشائر الرولة وزعيمها نوري الشعلان لحكمه، والاكثر من ذلك انه حطم فكرة الاتصال البري الذي يربط شرقي الاردن بالعراق، الذي كان ابن سعود يخشى من احتمال تحقيقه، لانه يمكن خصومه الهاشميين من احكام سيطرتهم على حدوده الشمالية، وبالتالي حرمانه من الاتصال المباشر بسوريا، اما بصدد الجانب الاردني، فعلى الرغم من ان بعض البنود قد حققت له تقييد تحركات القبائل النجدية للحد من غاراتها على حدوده، في حين ان جميع البنود الاخرى قد حققت لبريطانيا تقييد شرقي الاردن، بعد سماحها لبريطانيا ان تكون وصية عليها، وان تتفاوض نيابة عنها في مسألة حساسة تمس امنها وكيانها السياسي من دون وعي او ادراك حقيقي للعواقب المستقبلية المترتبة على ذلك.

اما مسألة معان والعقبة فقد تباحث الجانبان بصددهما، وكانت مشكلتهما تشكل موضع خلاف شديد ادى مرارا الى قطع المباحثات ولكنهما اتفقا في النهاية على

= F.O. 371/10825, Fil No.273, Agrements With sultan of Nijd Regading Gertain Questions Relating to Nijd Trans Jordan, Hadda- Agreemants, 2November 1925, P.3.

(1) Ibid, P.4-9.

ارجاء البحث فيهما الى وقت اخر، فعد ابن سعود ذلك اعترافا ضمنيا من بريطانيا بحقوقه فيهما[1].

والانكى من ذلك ان عبد الله السراج رئيس الحكومة الاردنية قد ارسل رسالة الى كلايتون شاكرا فيها جهوده في المفاوضات، وحذا وزير الخارجية السعودي الامير فيصل ال سعود فارسل في الوقت تفسه الى الوزير البريطاني المفوض في جدة السير اندريان رسالة مماثلة نصا وروحا[2].

ولكن مسألة الحدود الاردنية-النجدية اخذت بالتدهور، قبل ان يجف مدادا اتفاقية حداء، وذلك بسبب تدهور الاوضاع في الحجاز بعد ان ضمها ابن سعود عنوة الى سلطته واعلانه الملكية على نجد والحجاز في كانون الثاني ١٩٢٦، فحتم ذلك ضرورة تأمين الحدود الشرقية للامارة الاردنية، تحسبا من احتمالات شن هجمات جديدة عليها من النجديين، فشكلت سلطات الانتداب في الاول من نيسان ١٩٢٦ قوة عسكرية تخضع للمندوب السامي البريطاني في فلسطين هربرت بلومر (اب ١٩٢٥-تموز ١٩٢٨)، عرفت باسم (قوة حدود شرق الاردن) تشكلت من الفلسطينيين والاردنيين[3].

وفي الوقت نفسه اخذ ابن سعود، بعد ضمه الحجاز، يطالب البريطانيين باسترداد معان والعقبة باعتبارهما جزءا منه، مؤكدا ان تنازل الملك علي كان تنازلا غير شرعي ولاقانوني، لانه لايملك وقت التنازل شيئا من السلطة، ولكن البريطانيين رفضوا الاصغاء اليه واكدوا "ان مادخل في حوزتهم لايخرج بسهولة"[4]، بينما راح ابن سعود يثير القضية بعقده مؤتمرا اسلاميا في مكة في تموز ١٩٢٦، اعلن فيه مطالبته بالمنطقتين باعتبارهما جزء لايتجزء من اراضي الحجاز وبذل يجب ان تنقل عائديتهما اليه بعد

(1) The Middle East Journal, Washington, Summer 1952, P.12.

(٢) سعيد، تاريخ، ص٢٨٣-٢٨٤.

(٣) حاولت فرنسا استغلال النزاع الهاشمي-السعودي الجديد، اذ كانت اول من اعترفت بالملك ابن سعود حينما نودي به ملكا على نجد والحجاز في كانون الثاني ١٩٢٦، كما سمحت بانشاء وكالة رسمية سعودية في دمشق فكانت اول وكالة في الوطن العربي ينظر علي محافظة، موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص١١٨.

(٤) امين سعيد، اسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، دار الكاتب العربي، د.ت، ص٣٧٨.

ضمه الحجاز واعلان ملكيته على نجد والحجاز وتوابعهما، وانتقد البيان الختامي للمؤتمر الاساليب في فصلهما عن الحجاز والحاقهما بشرقي الاردن، وطالب البيان الاخير بضرورة العمل على استردادهما[١]، اما بريطانيا فانها اعترفت بلقب ابن سعود الجديد وعقدت معه معاهدة عام ١٩٢٧ عرفت بـ "معاهدة جدة" اعترفت فيها صراحه بأنه "الحاكم والملك المستقل على الحجاز ونجد وملحقاتهما"[٢]، ولاشك ان هذا ينطلق من سياسة الموازنة التي تبعتها بريطانيا اتجاه الحكام الموالين لها في المنطقة.

وفي سبيل تحقيق طموح ابن سعود في استرداد المنطقتين جدد تجاوزاته على الحدود الاردنية، اذ شن اتباعه غاراتهم في اب ١٩٢٧ على عشيرتي الزين والبهقيش (من عشائر بني صخر) في الصحراء الشرقية، فقتلوا حوالي مئة شخص من افرادهما، كما قتل مثلهم من النجديين تقريبا، وقد ولدت هذه الغارة حالة الذعر مجددا في نفوس الاردنيين بعد ان طمأنتهم، كما ظنوا اتفاقية حداء. وحسب مايذكر (الماضي وموسى) ان الناس كانوا يتوقعون هجمات جديدة من قبل النجديين، حتى اضطرت حكومة شرقي الاردن في اذار ١٩٢٨ الى اذاعة بلاغ رسمي طلبت فيه من الاهالي ان لايصدقوا الاشاعات الرائجة عن غزوات النجديين المحتملة، وهددت بانزال العقوبة القاسية بحق من يروج ذلك، في وقت كانت فيه قبيلة الحويطات وسائر عشائر الجنوب الاردنية في تصادم مستمر مع قوة كبير من النجديين يتولى قيادتهم عبد العزيز بن مساعد، مما ادى الى فقدان الامن والاستقرار هناك[٣].

واظهر واقع الحال ضرورة تشكيل قوة كبيرة تتولى حماية الحدود الاردنية والنجدية سميت بقوة البادية منذ عام ١٩٣٠، تولى قيادتها جون باجوت غلوب (١٩٣٠-١٩٥٦) حيث حلت منذ عام ١٩٣١ محل قوة حدود شرقي الاردن في الدفاع عن الحدود الجنوبية والشرقية للامارة[٤]، من جهة، وبناء الحصون الذي وضع الانكليز خرائطها على الحدود الاردنية-النجدية من جهة اخرى، الامر الذي اثار ابن سعود

(١) سعيد، ملوك، ص٣٣٠.
(٢) للمزيد من التفاصيل حول معاهدة جدة ينظر سعيد، اسرار، ص٣٧٨-٣٧٩.
(٣) للتفاصيل ينظر الماضي وموسى، ص٣٤٣-٣٤٤ وص٣٦٨-٣٦٩.
(4) J.B.Glub, The story of the Arab Legion, London, 1950, P.185.

كثيرا اذ اعلن "مقاومة هذه الحصوص حتى النهاية"[١].

كما اثارت زيارة الملك علي بن الحسين لبيروت في كانون الثاني ١٩٣١، مخاوف ابن السعودية وقنصلها في بيروت، الشيخ فؤاد حمزة، الذي قدم مذكرة الى المفوض السامي الفرنسي في ٢٠ نيسان ١٩٣١ اكد فيها على الاخطار التي قد تنجم عن ارتقاء الملك علي عرش سوريا، وجاء فيها "وفي حالة صحة الانباء من السهل ان نتصور الاخطار التي تهدد فرنسا، اذا علمنا ان ثلاثة اقطار من الهلال الخصيب، سيحتلها ثلاثة من الاخوة المتضامنين الذي سيتصدون لفرنسا ويتحدون ضدها، واذا قدر لهذا المشروع ان يتحقق فسوف تتوفر للهاشميين فرصة ثمينة لحبك المؤامرات ضد صاحب الجلالة (ابن سعود) وضد بلاده[٢].

وكان ابن سعود قد ارسل مستشاره خالد الحكيم (وهو من اصل سوري) بزيارة الى القاهرة والقدس، ورافقته حملة صحفية لغرض الاشادة بجهود ابن سعود في سبيل وحدة العرب، كما ادى القنصل السعودي بدمشق، اثناء ذلك، دورا نشيطا في كسب ولاء قيادات الكتلة الوطنية السورية الى السعودية وتلقى الملك ابن سعود برقيات التهنئة والتمنيات بتحقيق الوحدة العربية تحت قيادته بمناسبة تتويجه ملكا على نجد والحجاز[٣].

ومما زاد العلاقات الاردنية- النجدية توترا احداث الحجاز عام ١٩٣٢، اذ شهدت الحجاز في هذا العام حركة قام بها حماد بن رفادة ضد آل سعود[٤]، ووجه ابن سعود مسؤولية تشجيعها للامير عبد الله وحكومته من خلال الانذار الشديد الذي وجهه

(١) جريدة الاستقلال،العدد ١٥٨٠، في ٦ نيسان ١٩٣١.
(٢) كان ابن سعود على دراية تامة حول مباحثات الملك علي في كانون الثاني ١٩٢٦ مع المفوض السامي الفرنسي والقاضية بتخفيف حدة المعارضة الفرنسية لترشيح الملك علي للعرش السوري، اذ قال الاخير في معرض حديث له «ان الفرنسيين مقتنعون بان اسرتي مرتبطة ارتباطا نهائيا بالانكليز، وهذا خطأ... ارجو ان تتأكدوا من انه سيسعدنا جدا توسيع نطاق صداقتنا واقامة علاقات ودية مع الفرنسيين... اما في ما يتعلق بي، فليس لدي مايبرر عدم تعاطفي مع فرنسا، وبامكانكم دوما ان تعتمدوا على مشاعري الودية نحوها». للتفاصيل ينظر محافظة، موقف، ص١١٨-١٢٠.
(٣) محافظة، موقف، ص١١٩-١٢٠.
(٤) نتجت حركة ابن رفادة اثر الظلم الواقع على الحجازيين الذي ادى الى هجرة بعضهم خارج الحجاز، وقام ابن رفادة بالتنقل بين القبائل لحملها على الاشتراك بالحركة. ينظر جريدة العراق ٣٧٤٤ في ٢٥ تموز ١٩٣٢، حديث لسمو الامير عبد الله عن حركة ابن رفادة، ص٣.

اليهم[1]، الا ان الامير عبد الله دحض ذلك بقوله "ليس من علاقة بيني وبين ابن رفادة سوى انني حجازي وهو كذلك، ويخطئ من يظن انني اعلق اهمية على ثورة ابن رفادة لانه من غير المعقول بل من البعيد جدا ان يفتح ابن رفادة وجماعته الحجاز وعددهم لايزيد على الالف وخمسمائة رجل"[2].

وفي الاول من تموز ١٩٣٢، اذاع الامير عبد الله بيانا رسميا اعلن فيه الموقف الرسمي لحكومته من الحركة، وذلك لتعهدها بعدم السماح لاي شخص باجتياز حدودها الا باذن من قائد الجيش العربي الاردني او من وكيله، وانذر في بيانه المتجاوزين بانه سيتعرضون لنيران افراد الجيش العربي الاردني او افراد القوات البريطانية، وفي اليوم نفسه اعلن الجنرال اثر واكوب (المندوب السامي لفلسطين وشرقي الاردن ايلول ١٩٣١ - مايس ١٩٣٨) في بيان رسمي ايضا اعلن فيه موقف حكومته من الحركة قائلا "ان الدولة المنتدبة مصممة على السير في خطتها من منع امداد القائمين في وجه حكومة الحجاز ونجد بأية مساعدة مهما كان نوعها سواء من ام بواسطة شرقي الاردن، وانها عازمة على تنفيذ هذه الاوامر وقد صدرت الاوامر الى قوات حكومة جلالته لاتخاذ جميع التدابير بالاشتراك مع الجيش العربي الاردني لاجل تنفيذ هذه الخطة"[3].

وبناء على هذا نلحظ ان البيان البريطاني يشير الى ان لشرقي الاردن علاقة غير مباشرة بالحركة، لذا حملت الأمير عبد الله في بيانها مسؤولية تأمين حياد بلاد من الحركة، في وقت كان السعوديون على قناعة تامة بان الحركة نشأت وترعرت في شرقي الاردن بعد ان دعمت ماديا من قبل الامير عبد الله[4].

وما ان وطد ابن سعود مقامه من جديد في الحجاز، بعد فتح الحركة، حتى بعث مسألة العقبة ومعان من جديد، وشرع مطالبا باعادتهم اليه، مشيرا الى مباحثاته مع

(١) جريدة الاخاء الوطني، العدد٥١، ١٦ اب ١٩٣٢.
(٢) جريدة العراق، ٣٧٤٤، ٢٥ تموز ١٩٣٢.
(٣) جريدة العراق، ٣٧٢٣ في ١١ تموز ١٩٣٢.
(٤) اشار صلاح الدين المختار بان حركة ابن رفادة قامت في وادي اليتيم بين معان والعقبة على مقربة من مخفر درك (القويرة) كما يؤكد بان الحقيقة الثابتة ثبوت اليقين هي ان الامير عبد الله دفع مبلغ من المال الى صندوق الزكاة لحماد بن رفادة. للتفاصيل ينظر المختار، المصدر السابق، ص٤٥٤-٤٥٦.

كلايتون في الحجاز منذ عام ١٩٢٥ واتفاقهما بارجاء المشكلة الى وقت اخر، ورأى ان وقتهما قد حان[1]، اذ حشد قوة تقدر بـ (١٠) الاف مقاتل وهي ذات القوة التي قضت على حركة ابن رفادة، الامر الذي اثار الحكومة الاردنية التي سارعت بتعزيز قواتها في المنطقتين، واعلمت السلطات البريطانية بنوايا ابن سعود وطلبت مساعدتها، فارسلت هذه السلطات بعض مدرعاتها الى العقبة، كما امرت طائراتها بنقل المؤن والذخيرة الى القوات المرابطة بها، اما في معان فقد كانت فيها قاعدة جوية بريطانية[2]، وهكذا شكلت حالة التحشد والتأهب من الجانبين على حدودهما المشتركة نذير حرب محتملة الوقوع بينهما لاي سبب.

ثانيا: شرقي الاردن والسعودية ١٩٣٣-١٩٤٦

اثارت هذه التطورات قلق الحكومتين العراقية[3] والبريطانية، اذ بادرتا في اذار ١٩٣٣ لانهاء خالة النزاع الحدودي بين السعودية[4] وشرقي الاردن، واسفرت مبادرتهما عن تبادل الاعتراف الرسمي بين الحكومتين السعودية والاردنية لاول مرة في ٦ مايس ١٩٣٣، وشروعهما بالتفاوض لعقد معاهدة (صداقة وحسن جوار) واتفاقية تسليم المجرمين وبروتوكول تحكيم بين البلدين، وقد مثل الامارة الاردنية في هذه المفاوضات توفيق باشا ابو الهدى السكرتير العام للحكومة (وزير الخارجية) والجنرال غلوب قائد قوات البادية بصفته خبيرا في مشاكل القبائل الحدودية، ووصل هذا الوفد مدينة جدة في ٥ مايس ١٩٣٣، اما الجانب السعودي فقد مثله وزير خارجيتها الامير فيصل ال سعود ووكيله فؤاد حمزة، وعقدت المفاوضات بين الجانبين بحضور ممثليت عن الحكومة البريطانية، هما وزيرها المفوض في جدة السير اندرويان،

(١) جريدة الاخاء الوطني، العدد٢٥٤، ١٩ اب ١٩٣٢.
(٢) جريدة العراق، العدد٣٧٤٢ في ٢٥ تموز ١٩٣٤؛ جريدة العراق العدد ٣٧٧٧٩ في ٢ ايلول ١٩٣٢.
(٣) طرأ على العلاقات العراقية السعودية تحسنا ملحوظا منذ عام ١٩٢٩ عندما ساهم العراق في القضاء على تمرد فيصل الدويش في مساعدته للسلطان ابن سعود، فعقدت المؤتمرات واللقاءات التي توجت باعتراف ابن سعود الرسمي باستقلال العراق عام ١٩٣٢، للتفاصيل ينظر منسي، المصدر السابق، ص٢٨-٤٠.
(٤) في ١٨ ايلول ١٩٣٢ تم الغاء اسم مملكة نجد والحجاز وملحقاتها باسم المملكة العربية السعودية، ينظر د.ك.و، ٧٤٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تقرير عام عن شهر ايلول ١٩٣٢، و١٨، ص٢٠.

والمعتمد البريطاني في عمان الكولونيل هنري كوكس (١٩٢٤-١٩٣٩) وتم التوقيع على المعاهدة وملحقاتها في القدس في ٢٧ تموز ١٩٣٣، وابرمت وثائقها في القاهرة في ٢١ كانون الاول [1] ١٩٣٣.

جاءت المعاهدة في ١٤ مادة تعهدت الحكومتان بموجبها بالمحافظة على حسن العلاقات بينهما، وتعهد كل فريق بان يحول دون اتخاذ بلاده مركزا او وسيلة للاضرار بالفريق الاخر، ومعاقبة كل من يحاول ذلك واتخاذ تدابير خاصة لمنع مثل هذه المحاولات بتعيين مامورين مخصوصين في المناطق المجاورة للحدود مسؤولين عن تنظيم التعاون العام، وتعهد كل فريق بعدم تجنيد رعايا الفريق الاخر في بلاده، وقد الحق بهذه المعاهدة بروتوكول تحكيم لحل الخلافات بين الحكومتين، وهو يحتوي على (١٢) مادة وينص على حل جميع المشاكل التي وقعت في الماضي او التي يحتمل ان تقع في المستقبل بطريق التحكيم، وان تؤلف هيئة تحكيم من حكمين تختار لاحدهما الحكومة السعودية والثاني حكومة شرقي الاردن ويرأسها محايد يختاره الفريقان، والحق بالمعاهدة ايضا سبعة ملاحق، تناولت شهادة اعادة المنهوبات والتعهد بعدم الاقدام على الوساقة اي "حجز الحلال[2] او الاموال في اي جانب من جوانب الحدود"، ودفع الديات والتعويض عن الخسائر وتعريف البدو، والجانب المهم في كل ماتقدم يكمن في اعتراف السعودية النهائي بضم معان والعقبة رسميا الى شرقي الاردن[3].

وطبقا لذلك عينت الحكومة السعودية اميرا تبوك والقريات مندوبين عنها في هيئة التحكيم، بينما عينت الحكومة الاردنية قائد الجيش العربي الاردني الفريق بيك باشا ونائبه قائد قوة البادية غلوب باشا مندوبين عنها في نفس الهيئة[4]، وتبادل الامير عبد

(١) تولى ابرام المعاهدة عن شرقي الاردن توفيق باشا ابو الهدى بصفته رئيسا لوزراء حكومة شرقي الاردن وكالة، وعن الجانب السعودي فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية، ينظر الجريدة الرسمية الاردنية، العدد٤١٥ في ٢٢/ ١٢/ ١٩٣٣، ص٤٨٥.

(٢) ربما يقصد المواشي.

(٣) للتفاصيل عن بنود المعاهدة والبروتوكول والملاحق ينظر الجريدة الرسمية الاردنية، العدد٤١٥ بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ١٩٣٣، ص٤٨-٧٨.

(٤) ينظر الجريدة الرسمية الاردنية، العدد٥٤٩ بتاريخ ١/ ٢/ ١٩٣٤، ص٧٢. ومن الجدير بالاشارة الى ان غلوب باشا تولى قيادة الجيش العربي الاردني بعد استقالة الفريق بيك باشا في ١٦ مايس =

الله والملك ابن سعود التهاني والتمنيات، واعربا بأن هذه الخطوة ستكون اساسا متينا للعلاقات الودية والتعاون بين بلديهما[1].

ويؤكد هذا الاستعراض نجاح المبادرة العراقية-البريطانية لمحاولة انهاء حالة النزاع الحدودي بين الاردن والسعودية، وكانت مبادرة مقننة، على مايبدو، نفذت بحذافيرها، ويتضح ذلك اذا ماقورنت مع تركيز فؤاد حمزة بقوله "ان الاعتراف المتقابل بين البلدين سيعقبه مباشرة مفاوضات لعقد معاهدة بينهما، وينتظر قريبا وصول مندوب عن شرقي الاردن الى جدة للشروع في وضع المعاهدة، وسوف تكون ذا فائدة كبيرة للاردن خاصة فيما يتعلق بالضم النهائي لمدينتي العقبة ومعان الى الاردن رسميا واخذ الاعتراف بذلك، وسوف يعود بالنفع الكبير ايضا على حليفتها برطانيا[2].

نخلص من كل ماورد ان المعاهدة كانت الخطوة الاولى في طريق تحسين العلاقات الاردنية-السعودية الا ان مراسلاتهما الشخصية في هذه المرحلة سادها بعض الود الذي لايخلو من الحذر، اذ كان الامير عبد الله قد بعث برسالة الى الملك ابن سعود، اثر اصدار الاخير نظام (تملك العقار) في الحجاز، لافتا نظره الى محاذير شخصها في ذلك النظام تتعلق باملاك الاسرة الهاشمية، ورد ابن سعود عليه برسالة ضمنها المبررات التي ارتكز عليها النظام الجديد[3].

ولكن سرعان ما اصاب هذه العلاقات التوجس الشديد اثر وفاة الملك فيصل الاول المفاجئة في ٨ ايلول ١٩٣٣، اذ رفعت الامير عبد الله الى منصب زعامة الاسرة الهاشمية في شرقي الاردن والعراق وفي تبنى قضية الاتحاد العربي، وحتمت في الوقت نفسه على بروز ابن سعود على الساحة العربية، وتوكيد لذلك يشير الماروري ان وفاة الملك فيصل الاول ادت الى ظهور اتجاهين في الحركة القومية العربية، اولها يدور

= ١٩٣٩، اما بالنسبة للتمثيل السياسي بين الجانبين لم يتم الا في شهر اب ١٩٤٨، اذ عين الشيخ عبد العزيز الكحيمي قائما بالاعمال السعودي في عمان، وعين الشيخ فهمي هاشم وزيرا مفوضا للاردن في جدة، ينظر الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٣٤٧.

(١) حول نص البرقيتين ينظر سعيد، ملوك المسلمين، ص١٦٢-١٦٣.

(٢) د.ك.و، ٢٣٥٥/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، احداث عام ١٩٣٣، و٦٣، ص٨١-٨٢.

(3) Records of the Departmept of State, Relating to Internal Affairs of Jordan 1900-1944, Economic and Political situation in Trans- Jordan, Fil, No.890, No, 594, American Consulate.

حول زعامة الاسرة الهاشمية، وثانيهما حول زعامة الاسرة السعودية، وكان الفريق الاول يرى ان الاسرة الهاشمية بمركوها الديني المرموق وزعامتها للحركة العربية منذ بدء هذا القرن مؤهلة للدور التاريخي الذي ينتظرها بقيادة الامة العربية، من اجل التحرر والوحدة، اما الفريق الثاني فكان يرى في تجزئة المشرق العربي قد فرضت واقعا سياسيا جديدا، وان موت الملك فيصل الاول افقد الاسرة الهاشمية زعامتها للحركة القومية، وان الملك ابن سعود بعدما وحد الحجاز ونجد والاحساء اصبح مؤهلا لقيادة الحركة القومية، وبرز هذا الاتجاه لدى قادة الكتلة الوطنية السورية بعد عام ١٩٣٣، وفيما بعد لدى اللجنة التنفيذيـة العليـا في فلسطين بعد عام [١] ١٩٣٦.

لقد كثف الامير عبد الله زياراته للعراق بعد وفاة اخيه، راغبا في ايجاد نوع من التحالف بين البلدين اتجاه تطلعات ابن سعود نحو سوريا[٢]، بعد ان التف حوله عدد من قادة الحركة الوطنية في سوريا وفلسطين، كما انه كان قلقا من سياسة ابن اخيه الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩) القاضية بتحسين العلاقات مع السعودية، ولم يكن موقف الامير عبد الله هذا الا لانه كان اكثر ادراكا للسياسة السعودية واهدافها من ابن اخيه، خاصة فيما يتعلق بعرش سوريا الذي طالما رغب الملك السعودي بتنصيب احد ابنائه عليه، ومما يرجح صحة ادراك الامير عبد الله تلك المحادثات التي اجراها المسيو "ميكرية" القائم باعمال المفوضية الفرنسية في جدة مع ابن سعود في الرياض حول طبيعة العلاقات بين البلدين والاوضاع السياسية داخل سوريا وفكرة تنصيب الامير فيصل ابن سعود ملكا على سوريا[٣].

ويبدو ان الامير عبد الله كان على دراية تامة بتطلعات ابن سعود في هذه المرحلة، اذ

(1) Aruri, OP.Cit, P.78.

(٢) كان لابن سعود صلات قوية بالثوار السوريين منذ عام ١٩٢٥، اذ حاول كسب بعض قياداتها بعد ان قدم لهم معونات مالية مقدارها اربعة الاف ليرة ذهبية عثمانية، وتسعة الاف جنيه استرليني، وتجسدت فكرة التعاون مع ابن سعود عام ١٩٢٦، عندما اوفد الثوار السوريون شكري القوتلي وبعض الشخصيات الى ابن سعود لطلب المساعدة منه، وادى القنصل السعودي في دمشق اثناء ذلك دورا نشيطا في كسب ولاء قيادات الكتلة الوطنية الى السعودية، فقد شارك في اجتماعات المكتب الوطني للجمعية التأسيسية السورية في ١٣ اب ١٩٢٨، كما تلقى ابن سعود منهم برقيات التهنئة والتمنيات بمناسبة تتويجه ملكا على نجد الحجاز، للتفاصيل ينظر محافظة، موقف، ص١١٩-١٢٠.

(٣) د.ك.و، ٧٥١/٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة الى وزارة الخارجية في ١٢ كانون الاول ١٩٣٣، حول العلاقات الفرنسية- السعودية، و١١، ص١٣.

اعتبر الاخير وفاة الملك فيصل الاول فرصة مواتية لتقوية نفوذه في سوريا، فكثف من نشاطه السياسي، واقبل على شراء بعض الذمم، ومنها صحيفة (فتى العرب) الدمشقية، التي كتبت في مايس ١٩٣٤ مقالا، طالبت فيه العرب الابتعاد عن الاسرة الهاشمية، والاتجاه الى الملك عبد العزيز بن سعود، مبررة ذلك بموت الملك فيصل الاول، وزوال انصار الوحدة العربية في العراق، وانصراف الحكومة العراقية الى الاهتمام بشؤونها الداخلية، ودعت بشكل خاص شعبي سوريـا وفلسطين الى ان يتجها الى ابن سعود بوصفه المحرر المقبل للامة العربية[١].

وخشية من اتساع نشاط ابن سعود، ارسل الامير عبد الله في شباط ١٩٣٦ مذكرة الى الحكومة البريطانية، يطلب فيها توسطها لدى الحكومة الفرنسية للموافقة على اتحاد سوريا وشرقي الاردن، لكن الحكومة البريطانية لم ترد على المذكرة، كما ان الحكومة الفرنسية لم تكن على استعداد للسير في تحقيق تلك الخطوة لاعتقادها بانها تقضي على مصالحها في المنطقة[٢].

وخشيته من تحسن علاقة الملك ابو سعود بالملك غازي اثر توقيعهما معاهدة الاخوة العربية والتحالف في ٢ نيسان ١٩٣٦، فقد زار الامير عبد الله بغداد في ٢٧ كانون الاول ١٩٣٦ ونبه ابن اخيه الى اخذ الحيطة والحذر من الاندفاع في علاقاته مع ابن سعود، على اعتبار ان آل سعود واتباعهم يبثون الدعايات ضد الهاشميين[٣]، وكشف له في رسالة ارسلها في ٢٧ شباط ١٩٣٧ عن تحرك بعض الشخصيات العربية لصالح ابن سعود وحذره منهم، فبين مثلا ان الحاج امين الحسيني مفتي القدس سافر الى الحجاز باسم الحج لمؤامرة مع ابن سعود ضدنا جميعا فأرى لزم الانتباه"، ويتضح مما تقدم ان الامير عبد الله لايميل الى كل تقارب بين الاسرتين الهاشمية والسعودية، بل انه يحاول بشتى الوسائل منع هذا التقارب، او على الاقل التقليل منه، ومن هنا لانستغرب ان نراه يكتب الى الملك غازي اثناء زيارة ولي العهد السعودي الامير سعود بن عبد العزيز في ٢٨ اذار ١٩٣٧ الى العراق، طالبا منه ان لايبالغ بالحفاوة والترحيب

(١) محافظة، موقف، ص١٢١.

(2) Toreller, OP.Cit, P.57.

(٣) منسي، المصدر السابق، ص٦٣.

وان يجعل اقامته في بغداد قصيرة، ولكن الملك غازي لم يأبه لذلك النداء رغبة منه في طي صفحة الماضي المليئة بالمشاحنات بين الاسرتين الهاشمية والسعودية[1].

ويبدو ان (هدنة مؤقتة) قد اصابت توجهات العاهلين الاردني والسعودي نحو سوريا، اذ وجها نظرهما شطر فلسطين، اثر اعلان ثورتها الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩) واضرابها العام الذي اعلنته الهيئة العربية العليا في ٨ مايس [2]١٩٣٦، ويبدو ان اهتمام العاهلين باحداث فلسطين لاتكمن في استغلال هذه الاحداث لتحقيق اطماعهما الخاصة فحسب، بقدر خشيتهما من انتقال اثار الثورة الى اراضيهما واثارة الاضطرابات فيها، لعلمهما بمدى فاعلية احداث فلسطين في تحريك الرأي العام العربي[3].

ويتضح ذلك الى حد ما من توجيه الملك ابن سعود والامير عبد الله مبعوثين عنهما الى القدس، للتفاوض مع الهيئة العربية العليا في محاولة لايجاد صيغة مرضية يتفق عليها لانهاء الاضراب، ولكن الهيئة اعلنت بانها لاتستطيع انهاء الاضراب العام دون حصولها على تأكيدات من الدول المنتدبة بتقديمها بعض التنازلات للعرب، واعتبرت الهيئة ايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين شرطا مسبقا لانهاء الاضراب[4].

وتدخل رؤساء الدول العربية (السعودية وشرقي الاردن والعراق) لدى بريطانيا للنظر في مطاليب الثوار في محاولة لانهاء اضرابهم، فرحبت الحكومة البريطانية بذلك، واصدر الملك ابن سعود ملك السعودية والامير عبد الله والملك غازي في التاسع من تشرين الاول من عام ١٩٣٦، تصريحا مشتركا موجها الى الهيئة العربية العليا لاعلامها باتفاقهم مع الحكومة البريطانية على توجيه نداء الى عرب فلسطين لانهاء الاضراب

(١) ادى موقف الملك غازي هذا الى استياء عمه الامير عبد الله وبالتالي حصول خلاف بينهما استمر حتى عام ١٩٣٩، للتفاصيل ينظر لطفي فرج جعفر، الملك غازي ودوره في السياسة العراقية في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٨، ص٢٠٢-٢٠٥.

(٢) اعلنت الثورة الفلسطينية الكبرى في ١٥ نيسان ١٩٣٦، للتفاصيل ينظر اكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٥، ص٩٧.

(٣) عزز الامير عبد الله جيشه بالاحتياط من الجنود، واصدر اوامره الى الجيش وقوات البادية باحتلال منطقة عجلون واجراء رقابة شديدة على تهريب الاسلحة وتحركات الثوار ومنعا من التحاق المتطوعين سرا للالتحاق بالثوار. ينظر Glubb, OP.Cit,P234-235، 1987، ص٨٨.

(٤) عبد الله بن الحسين، الامالي، ص٥٦.

العام والتزام الهدوء والسكينة، بعد ان اعربت لهم بريطانيا عن استعدادها للنظر في مطاليب الثوار، وناشدوا في التصريح عرب فلسطين بالكف عن اعمال العنف "وبوضع ثقتهم في النوايا الحسنة لاصدقائنا البريطانيين وفي رغبتهم في مراعاة جانب العدالة ورفع شأنها"[1]. فاجابت الهيئة العربية بالموافقة على هذا التصريح، ويبدو ان هناك جملة من الاسباب وراء الموافقة ابرزها سوء الحالة الاقتصادية في البلاد التي تسببت عن الاضراب، فضلا عن الخسائر التي وقعت بالثوار والسكان المدنيين نتيجة الاجراءات العسكرية البريطانية ضد الثوار[2].

ويمكننا القول ان العاهلين الاردني والسعودي قد حققا من وراء جهودهما في انهاء الاضراب جملة من الامور منها، التدخل الفعلي في المسألة الفلسطينية، واعتماد بريطانيا على مبدأ التشاور معهما في معظم المسائل المتعلقة بمستقبل فلسطين، والاهم من ذلك اشتراكهم في بعض التسويات المقترحة على شكل مشاريع اتحادية عربية لحل القضية الفلسطينية، ولعل هذا الاخير اقرب الى الواقع اذا علمنا بأن التصريح المشترك صدر عشية ارسال لجنة بيل الى فلسطين والتي اعلنت عن تأييدها للتقسيم في عام [3]١٩٣٧.

ومن هذه المشاريع مشروع اللورد صموئيل الذي بحث اثناء مناقشة مجلس اللوردات البريطاني لتقدير لجنة بيل في ٢٠ تموز ١٩٣٧ والقاضي بالتقسيم، ويدعو المشروع الى قيام اتحاد كونفدرالي يضم السعودية والعراق وفلسطين وشرقي الاردن، شريطة موافقة الحكومة الفرنسية والحركة الصهيونية، وتضمن المشروع فتح ابواب فلسطين وشرقي الاردن للهجرة اليهودية واقامة المستوطنات فيهما بمعونة مالية بريطانية، وتشكيل وكالة عربية كما في الوكالة اليهودية، تمنح حق بيع الاراضي في المناطق العربية وتشكيل مجلس مركزي فلسطيني يضم اعضاء بريطانيين بصفة استشارية فقط وعلى عصبة الامم ان تضمن الاماكن المقدسة في فلسطين، ولكن

(١) الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية، مهنتي كملك، احاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل، الطبعة الاولى، نشر فريدون صاحب جم، مؤسسة مصري للتوزيع، ١٩٨٧، ص٨٨.

(٢) زعيتر، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤؛ ريدربولارد، بريطانيا والشرق الاوسط، ترجمة حسن احمد السلمان، بغداد، ١٩٥٦، ص١٣٣.

(٣) الحسين، مهنتي كملك، ص٨٨.

مشروع صموئيل رفض بسبب معارضة وزراء المستعمرات البريطانية لتثبيتها فكرة التقسيم، كما رفضته الحركة الصهيونية في مؤتمرها المنعقد في اب[١] ١٩٣٧.

وفي العام نفسه اقترح بن غوريون (رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية) على جون فليبي (المستشار الخاص لابن سعود) مشروعا (وحدويا) لعرضه على الملك السعودي، وتضمن مشروع بن غوريون انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وشرقي الاردن وضمهما الى السعودية ضما كاملا، شريطة ان تفتح ابواب الهجرة اليهودية الى فلسطين وشرقي الاردن[٢].

ولا اعتقد ان فليبي قد اوصل هذا الاقتراح الى الملك السعودي، وليس هناك مايشير الى ذلك، نظرا للصعوبات القانونية التي تعترض انهاء الانتداب على فلسطين وشرقي الاردن من جهة، ولانه لايتفق والمصالح البريطانية الاستراتيجية في المنطقة من جهة ثانية، بجانب عدم ثقة بريطانيا بابن سعود من جهة ثالثة.

وبالمقابل انتهز الامير عبد الله توصية لجنة بيل بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، ليقدم لها مشروعا (وحدويا) كحل للقضية الفلسطينية في ٢٣ مايس ١٩٣٨ واشتمل على مايأتي:

١. تشكيل مملكة موحدة من فلسطين وشرقي الاردن.
٢. اعطاء اليهود ادارة مختارة في المناطق التي يشكلون فيها الاكثرية، وتأليف لجنة عربية-يهودية-بريطانية لتعيين حدود هذه المناطق.
٣. تحديد الهجرة اليهودية الى المناطق المعينة لليهود بنسبة معقولة.
٤. منع اليهود من شراء ارض او ادخال اي مهاجر الى المناطق العربية.
٥. العربي وحدهم حق قبول المهاجرين اليهود الى اراضي الدولة العربية الموحدة.
٦. تخفيف قيود الانتداب البريطاني على الدولة الجديدة.

(١) بن غوريون، رسائل بن غوريون، بيروت، دار القدس، الطبعة الاولى، ١٩٧٩، ترجمة الملكة دينا عبد الحميد، ص٢٠١.

(٢) ويشير (المختار) بان جون فليبي قد عرض على ابن سعود في عام ١٩٣٢ وكانت الازمة المالية والاقتصادية في المملكة على اشدها مشروعا يقضي بالتخلي عن فلسطين واجلاء سكانها العرب واسكانهم في جهة ما بالجزيرة العربية، ويتعهد اليهود لقاء ذلك دفع مبلغ ٢٥٠ مليون ريال الى ابن سعود، واعتراف بريطانيا باستقلال جميع امارات الجزيرة العربية باستثناء عدن، فرفض ابن سعود. ينظر المختار، المصدر السابق، ص٤٧٢؛ بن غوريون، المصدر السابق، ص٢٠٢.

٧. ابقاء القوات البريطانية في اراضي الدولة المقترحة لمدة عشرة سنوات.
٨. اعطاء فترة زمنية مقدارها عشر سنوات للتكيف ضمن الوضع الجديد، تكون الثمانية الاولى منها للتجربة والسنتان الباقيتان لاعطاء القرار النهائي بالمصير وانهاء الانتداب واعلان الاستقلال[١].

ويتضح ان مشروع الامير عبد الله (الوحدوي) لم يختلف كثيرا عن المشاريع (الوحدوية) البريطانية واليهودية التي عرضت على ابن سعود من ناحية كونه يتضمن المطلب اليهودي في استمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين واستعمارها، وان مافيه من قيود لاتعدو ان تكون مجرد اعتبارات توفيقية بين المطلب اليهودي في الهجرة وبين رفض العرب لها، وقد رفضت بريطانيا مشروع الامير عبد الله كما رفضه ابن سعود لانه كان يرى فيه مجرد محاولات لتحقيق "اتحاد عربي بزعامة الهاشميين"[٢].

وفي ٧ شباط ١٩٣٩ افتتح مؤتمر المائدة المستديرة في لندن للنظر في القضية الفلسطينية بين مندوبي بريطانيا واليهود وبين مندوبي العرب (السعودية وشرقي الاردن واليمن والعراق ومصر وفلسطين)[٣]، وحاول الامير فيصل بن عبد العزيز رئيس الوفد السعودي ان يتعرف على موقف الحكومة البريطانية، من مشروع الامير عبد الله الاخير، فاكد له لورد ليفاكس (وزير الدولة لشؤون ماوراء البحار) بان

(١) للتفاصيل ينظر عبد الله بن الحسين، الامالي، ص٩٧-٩٨.

(٢) عبد الله بن الحسين، الامالي، ص٩٨.

(٣) كانت الوفود المشتركة في المؤتمر هي التالية: الوفد البريطاني برئاسة نيفل تشمبرلن رئيس الحكومة البريطانية ومالكولم ماكدونا وزير المستعمرات وعضوية هالفاكس وزير الدولة لشؤون ماوراء البحار والمستر بتلر وكيل وزارة الخارجية واخرون. والوفد اليهودي تشكل من: حاييم وايزمن رئيسا للوفد، وعضوية دافيد بن غوريون، وموسى شرتوك واخرون. والوفد الفلسطيني تشكل من جمال الحسيني رئيسا للوفد وعضوية عوني عبد الهادي وموسى العلمي ويعقوب الغصين وامين التميمي وفؤاد سابا وجورج انطونيوس وراغب النشاشيبي ويعقوب فراج والفرد روك. الوفج السعودي تشكل من: الامير فيصل رئيسا وعضوية الامير خالد والشيخ حافظ وهبة وفؤاد حمزة والشيخ ابراهيم السمعان. وفد شرقي الاردن تشكل من توفيق باشا ابو الهدى رئيسا وعضوية فؤاد الخطيب وعبد الله النمر. الوفد اليمني تشكل من: الامير سيف الاسلام الحسين رئيسا وعضوية القاضي علي العمري والقاضي محمد عبد الله الشامي. الوفد العراقي تشكل من: نوري السعيد رئيسا وعضوية توفيق ابو الهدى وعبد القادر الكيلاني. الوفد المصري تشكل من: الامير عبد المنعم ولي العهد رئيسا وعضوية علي ماهر وعبد الرحمن عزام وحسن نشأت سفير مصر في لندن. للتفاصيل ينظر:
F.O.,371, File. No.23225. 27 Feb 1939.

الحكومة البريطانية لم تشجع قط مثل هذه المشروعات والافكار، وان انشاء اتحاد فيدرالي عربي مسألة تترك للمستقبل البعيد"[1]، واستمرت المباحثات عن صدور الكتاب الابيض والقاضي بان تقوم في فلسطين دولة مستقلة بعد مرور عشر سنوات يشترك العربي واليهود في تحمل المسؤوليات الحكومية فيها، وتضمن مصالح كل منهما، وان تحدد الهجرة اليهودية بـ ٧٥ الف مهاجر بالدخول خلال السنوات الخمس الاولى وتمنع الهجرة غير المشروعة، ويمنع بيع الاراضي، وان يحافظ على الوطن القومي اليهودي في نطاق الدولة الفلسطينية الموحدة[2].

وقد الحت الوفود العربية في المؤتمر على الوفد الفلسطيني بقبول ماجاء من مقترحات في الكتاب الابيض، لكنها لم تنجح في ذلك، وفي ١٦ اذار ١٩٣٩ ابلغ الوفد العربي الوفد البريطاني رسميا رفض العرب للمقترحات البريطانية، ما لم يعلن الغاء الانتداب بعد مدة قصيرة وقيام دولة فلسطينية مستقلة في ادارة جميع شؤونها، ثم اعلنوا انتهاء مهمتهم وانفض المؤتمر في ١٧ اذار [3]١٩٣٩.

ومن الجدير بالذكر بان حكومة شرقي الاردن قد وافقت على مقترحات الكتاب الابيض، اذ صرح رئيس الحكومة توفيق باشا ابو الهدى "بان هذا الكتاب الابيض يوافق مصالح العرب وان من الواجب قبوله" كما ان الامير عبد الله ابدى قبوله في حديثه لوفد فلسطين يوم زاره في عمان "اقبلوا بالكتاب الابيض خوفا من اليوم الاسود"، فاجاب احد اعضاء الوفد "ان الزعامة الفلسطينية ترفض ذلك ونحن بدورنا لانخرج عن منهجها، فقال الامير "اصلح الله زعامتكم". اما الحكومة السعودية فقد وافقت على الكتاب الابيض ونصحت بقبوله[4].

وعلى الرغم من مزايدات بعض الانظمة العربية على القضية الفلسطينية وبالذات السعودية وشرقي الاردن، الا ان الثورة الفلسطينية حققت جملة من المكاسب لم تكن تخطر على باب تلك الانظمة منها تسليم الكتاب الابيض بمطالب العرب، وقبول الانكليز بمبدأ قيام دولة فلسطينية باكثرية عربية، وتحقيق الثورة اهدافها بالغاء التقسيم

(1) F.O., 371, File. No.23223, 21 Match 1939.

(٢) للتفاصيل عن الكتاب الابيض ينظر مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧٥، ص٧٠-٧٣.

(٣) عبد الهادي، المصدر السابق، ص٦٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٣.

وبحب قضية فلسطين وفق الميثاق العربي الذي اتضح بمشاركة الوفود العربية في المؤتمر، ويبدو ان اهم مكسب حققته الثورة يكمن في اجبار بريطانيا في هذه المرحلة على تعديل سياستها ازاء انشاء دولة يهودية في فلسطين اذ اقتصرت مطالبتهم بما ناله اليهود واستمرار الهجرة، واخيرا يمكننا القول ان الكتاب الابيض قد خيب امال الامير عبد الله، فاتجه من جديد الى تحقيق حلمه في سوريا، خارقا بذلك (الهدنة المؤقتة) التي عقدها من جانب واحد في حينه مع ابن سعود.

وفي الثالث من ايلول ١٩٣٩ اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية، وكانت بريطانيا بحاجة الى دعم مجهودها الحربي في كل منطقة لها فيها وجود، ولذا فانها اخذت تستغل علاقاتها مع الدول الحليفة والصديقة لها التي تدور في فلكها، ومنها (شرقي الاردن والسعودية) المرتبطتين معها بعلاقات تعاهدية، ولذا فقد طالبت بريطانيا كلا البلدين بتطبيق ماجاء في المعاهدات المعقودة بينهما، خاصة فيما يتعلق منها بالتسهيلات التي تحتاجها بريطانيا في الحرب[1].

ولم يتردد الامير عبد الله في الوقوف الى جانب بريطانيا، معلنا عدم تخليه عنها في وقت محنتها[2]، ووضع بلاده وجيشه تحت تصرف الحكومة البريطانية، وكان بذلك الحاكم العربي الوحيد الذي قدم دعمه المطلق لبريطانيا[3]، املا ان "تصلح بريطانيا بعد هذه الحرب الاخطاء التي ارتكبتها في الحرب الماضية"[4].

وعلى الرغم من ان الحرب لم تؤثر على الامارة بشكل مباشر، فقد افاجتها بشكل غير مباشر من خلال تعزيز وتحديث الجيش العربي الاردني، وذلك لضرورة احتفاظ بريطانيا بقوات في شرقي الاردن، الامر الذي ادى في عام ١٩٤٠ الى تشكيل كتيبة الية صحراوية كجزء من الجيش العربي الاردني[5]، واوكلت بريطانيا للاردن من

(١) منسي، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٢) محافظة، العلاقات، ص١١٥.

(3) Glubb, OP.Cit, P.354.

(٤) حول نص برقية الامير عبد الله الى ملك بريطانيا جورج السادس في ٣ ايلول ١٩٣٩ وبرقية الامير الجوابية في ١٦ ايلول ١٩٣٩ ينظر: الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٣٧٢؛ جريدة الزمان، العدد٦٠٧ في ١٧ ايلول ١٩٣٩.

(5) Pati, OP.Cit, P.44.

جهة المساهمة في الحفاظ على خطوط تموين قوات الحلفاء في الشرق الاوسط، والمساهمة في ضرب الحركات الوطنية المعادية لبريطانيا في الاقطار العربية عندما تستدعي الحاجة[١]، وفي ١٦ ايلول من العام نفسه اعلن رئيس الوزراء الاردني توفيق باشا ابو الهدى ان المانيا تعتبر دولة معادية[٢]، لذا اعلنت حكومته رسميا قطع علاقاتها الدبلوماسية معها[٣].

اما السعودية فقد اعلنت حيادها في البداية من الحرب، اعتقادا منها ان مصلحة البلاد توصي به وتستوجبه، واكتفت بعدم السماح بوجود الوزير المفوض الالماني في جدة[٤]،ويبدو ان هذا الاجراء جاء محاباة لبريطانيا ومحاولة تجنب القيام بأي عمل قد يسيء لبريطانيا، وقدر الحلفاء هذا الوفاء فامدوا البلاد السعودية بالحبوب والمواد والاغذية فضلا عن المعونات المالية البريطانية والقروض الامريكية عن طريق شركة الارامكو النفطية العاملة في السعودية[٥]، التي ساعدت على تخفيف الضائقة المالية والاقتصادية التي تعرضت لها البلاد ابان الحرب بسبب توقف انتاج النفط من جهة، وتناقض عدد الحجاج القادمين الى السعودية من جهة اخرى[٦]، ويبدو ان المعونة

---

(١) صوان الجاسر ونعمان ابو باسم، الاردن ومؤامرة الاستعمار، عمان، دار الايام، ١٩٥٧، ص١٤.
(٢) الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٣٧٣.
(3) George Kirk, The Middle East, 1945-1950, Survay of Inter national Affairs Oxford Universiry Press, 1973, P.42.
(٤) لوكاز هرزويز، المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، ١٩٧١، ص٩٧.
(٥) تلقت السعودية اثناء الحرب مع بريطانيا معونة مالية قيمتها خمسة ملايين دولار، كما تلقت قرضا بمبلغ عشرة ملايين دولار من شركة الارامكو الامريكية، بعد ان كتبت الاخيرة الى الرئيس الامريكي روزفلت تطلب منه ذلك، انطلاقا من مصالحها في السعودية، وخشية من المنافسة البريطانية، فوافقت الحكومة الامريكية على ذلك، واعلنت ان الدفاع عن السعودية مسألة حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة، واتبعت بتطبيق قانون الاعارة والتأجير على السعودية، كما وصلت بعثة عسكرية امريكية لتدريب الجيش السعودي، وباشرت العمل ببناء مطار حربي في الظهران قرب حقول النفط، للتفاصيل ينظر فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، السعودية واليمن (الشمالي والجنوبي)، عمان، ترجمة حازم صاغية وسعيد لحيو، بيروت، ١٩٧٥، ص٢٢٠.
(٦) تناقص عدد الحجاج من ٣٦٨٠٠ شخص في عام ١٩٣٨ الى ٣٢١٠٠ شخص في عام ١٩٤٠ والى ٩٧٠٠ شخص فقط عام ١٩٤١.
George Kirk, The Middle East in the war 1939-1946, London, 1953, P.35.

البريطانية المقدمة للسعودية في هذه المرحلة قد اثارت كثيرا شركة الارامكو من خشية ان تؤدي الى زيادة النفوذ البريطاني في السعودية،وبالتالي يمكن للشركات النفطية البريطانية ان تحصل على امتيازات بالتنقيب عن النفط السعودي.

ومالبثت ان قامت انتفاضة في العراق ضد بريطانيا والوصي على العرش العراقي الامير عبد الاله بن علي بن الشريف حسين (١٩٣٩-١٩٥٣) في الاول من نيسان ١٩٤١، وسعت بريطانيا للقضاء على الانتفاضة بقوة، وبدأت العمليات العسكرية بين العراق والجيش البريطاني في ٢ مايس ١٩٤١[١]، وكانت الخارجية البريطانية قد امرت سفرائها في الدول الصديقة والحليفة لبيان موقفها من الانتفاضة، اذ اتصل السفير البريطاني في جدة بابن سعود، وطالبه باصدار بيان شعبي يأسف على الوضع الخطير الذي وقع فيه العراق نتيجة سياسة رشيد عالي الكيلاني واجاب ابن سعود" انه مهما حدث فان صداقته وولاءه بالانكليز لم يتزعزع وسياسته لن تتبدل"[٢].

ويتضح ان ابن سعود قد جسد في حقيقة الامر تحفظ موقف بلاده من الانتفاضة، مكررا حياد بلاده من الحرب مع اية جهة، وذلك ما اكده السفير البريطاني في جدة، بان ابن سعود متمسك بالتزاماته ومواثيقه وان هدفه البقاء على الحياد وتجنب الحرب ضد اي طرف[٣]. واكده ايضا الامير فيصل ال سعود وزير الخارجية قائلا "ان الشيء الوحيد الذي يهمنا ويشغل بالنا هو ضرورة الاستقرار بالنظر للظروف الحاضرة"[٤].

واعتقد ان ذلك كاف لجلب الانظار حيال القلق السعودي من احتمال انتقال رياح الانتفاضة الى بلادهم، وخوفا من امتداد الحرب العراقية- البريطانية الى اراضيهم، فيما اذا امتد النفوذ الالماني الى العراق[٥]، ومن هنا جاءت تأكيدات الخارجية السعودية الى الحكومة البريطانية بضرورة حفاظ السعودية على حيادها باي ثمن،

---

(١) للتفاصيل عن الانتفاضة وظروفها ينظر عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حوادث السنة ١٩٤١ التحررية، بغداد، ١٩٨٢.
(2) F.O.371, Fil No.24749 from Jadia to F.O,12 May, 1941, P.2.
(3) F.O.371, Fil No.24749 from Jadia to F.O,12 May, 1941, P.3.
(٤) د.ك.و، ٢٦٤٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة الى وزارة الخارجية، تقارير جدة، و٣٢، ص٣٦.
(5) Goelfy Lais, Glubbs Legion, London, 1956, P.130.

مبررة ذلك ان مصلحة الطرفين تستوجب ذلك وعدم اللجوء الى السلاح الا في حالة الضرورة، واكدت ايضا ان التدخل السعودي الفعلي في الحرب لقمع الانتفاضة قد يجعلها عرضة لهجوم دول المحور[1].

اما موقف حكومة شرقي الاردن من انتفاضة العراق عام ١٩٤١، فتمثلت بارسال الامير عبد الله قوة من الجيش العربي الاردني بقيادة غلوب باشا للاشتراك مع الحملة البريطانية للقضاء على الانتفاضة، ولكن عند وصولها الحدود العراقية، وعلمت انها مرسلة للقتال في العراق، رفض بعض افرادها دخول العراق مما استدعى اعادتها الى شرقي الاردن[2]، وتقرر ارسال بدلها الكتيبة الالية الصحراوية وقسم من قوة البادية للاشتراك مع الحملة البريطانية التي استطاعت السيطرة على الرطبة في ١١ مايس ١٩٤١[3].

ونظرا لاهمية طريق الاردن- العراق في ارسال الامدادات والتعزيزات الى القوات البريطانية في العراق، استدعى رشيد عالي الكيلاني اسعد الفقيه السفير السعودي في بغداد وكلفه ابلاغ الملك ابن سعود بحاجة العراق الماسة للسعودية بسد الطريق، انسجاما والمعاهدة المعقودة بينهما في ٢ نيسان ١٩٣٦، ورد ابن سعود بان العراق لم يستشيره في موضوع نزاعه مع بريطانيا عندما اتفق مع الالمان[4].

ولاشك ان اقدام السعودية على هذا الاجراء يعني دخولها الحرب ضد بريطانيا والقوات الاردنية ووقوفها بجانب انتفاضة العراق، وهذا لايتوافق وسياستها الحيادية المعلنة من دخول الحرب العالمية الثانية، ويبدو ان الكيلاني قد ادرك ذلك، لذا استخدم اسلوب اخر لسد الطريق، يكمن في اثارة العشائر الاردنية لحملها على ذلك،وطلب من ابن سعود ايضا القيام بهذا الاجراء، واتضح ذلك من خلال اجتماع الوفد العراقي

---

(1) F.O.371, Fil No.24749 from Jadia to F.O,12 May, 1941, P.3.

(٢) مقابلة مع عبد الرزاق الحسني بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٩٠.

(3) Glubb, The Story, P.263.

(٤) الحسني، الاسرار الخفية، ص١٧٢-١٧٣؛ وكانت ذريعة ابن سعود ان العراق لم يستشيره وفق الفقرة (أ) من المادة الرابعة من معاهدة ١٩٣٦، في ماهية التدابير التي يراد القيام بها بقصد توحيد مساعيها بالطرق المفيدة لرد الاعتداء المذكور، ينظر نص المعاهدة، جريدة الوقائع العراقية، العدد٥٠٧ في ٢٣ نيسان ١٩٣٦.

برئاسة وزير المالية ناجي السويدي بالملك ابن سعود في ٨ مايس ١٩٤١ في الرياض، ولكن الاخير ابلغ الوزير العراقي قائلا "لو انني وجدت منفعة للعرب في العمل الذي قام به رشيد عالي لوقفت الى جانبه دون ان تكلف نفسك عناء المجيء الى هنا لطلب المساعدة مني"[1].

وفي ١٩ مايس ١٩٤١ ارسل ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا رسالة شخصية الى وزير خارجيته انتوني ايدن، تضمنت اقتراحه بتوسيع المملكة العربية السعودية بحيث تضم العراق وشرقي الاردن وذلك مكافأة لابن سعود "اعظم الاحياء من العرب الذي اعطى الدليل القوي على ولائه لبريطانيا، وحامي الحرمين الشريفين ولسهولة التفاوض معه على تسوية مرضية للقضية الفلسطينية بحيث تكفل قيام كيان يهودي مستقل ضمن الخلافة العربية"، غير ان خبراء الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية اقبتوا له تعذر تطبيق اقتراحه[2].

وبناء على ماتقدم نستطيع الاستنتاج ان انتفاضة العراق في ٢ مايس ١٩٤١، شكلت نذير خطر على الانظمة غير الوطنية في نظر شعوبها لادراكهم بان الانتفاضة ممكنة الحدوث ليس في العراق وحده وانما في باقي دول المنطقة، وهذا مايعطي قدرا من الحقيقة على موقف حكومتي السعودية وشرقي الاردن من الانتفاضة، وموقف الاخيرة طبيعي الى حد ما، لجملة اسباب ابرزها اولا ارتباطها الوثيق بالعائلة المالكة الهاشمية في العراق، وثانيا تخوف الامير عبد الله على مايبدو من احتمال توحيد سوريا والعراق لانه يتعارض وآماله في العرش السوري الذي ظل يحلم به منذ اذار ١٩٢١، وثالثا ارتباطها بعلاقات تعاهدية مع بريطانيا، الذي هو السبب الاخير الارجح وراء الموقف السعودي من الانتفاضة، ولكن الملفت للنظر ان تاريخ العلاقات بين الاسرتين الهاشمية والسعودية، يحتم على الاخيرة ان تقف موقف مغاير تماما، وتستغل ظروف الانتفاضة ضد العائلة المالكة الهاشمية في العراق، وعلى رأسها الوصي عبد الاله، الذي مابرح مركزا اماله على مملكة والده في الحجاز، ولكن موقف ابن سعود

---

(١) واكد له في اللقاء « ياولدي ان مجاورة الاسد (بريطانيا) الشبعان، خير من مجاورة النسر (المانيا) الجوعان، للتفاصيل ينظر الحسني، الاسرار، ص١٧٢-١٧٣.

(2) F.O.371, Fil No.27013, Minutes by C-W.Baxter dated 22/5/1941.

المحايد جاء موالاة لبريطانيا، انطلاقا من المواقف التعاهدية والودية المتبادلة بينهما.

اقتضت ظروف الانتفاضة عشية يوم توديعها الاخيرة في ٢٩ مايس ١٩٤١، على بريطانيا ان يدلي وزير خارجيتها انتوني ايدن بتصريح جاء فيه "ان حكومته تعطف على اماني سوريا في الاستقلال وتؤيد اية خطة من جانب العرب لتقوية الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلدان العربية[١]"، ولاشك في ان ذلك لايعد اكثر من كونه اشبه بمناورة سياسية من جانب بريطانيا لتحقيق مصالحها عن طريق كسب دول المنطقة[٢].

اثار التصريح ترحيب العائلة الهاشمية، وتمثلت استجابتها السريعة بظهور مشروعين متشابهين الاول اعلنه الامير عبد الله ويسمى (سوريا الكبرى) ويشمل سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن[٣]، والثاني اعلنه نوري السعيد ويسمى (الهلال الخصيب)

---

(١) حول نص تصريح ايدن ينظر محمد عدنان البخيت واخرون، وثائق هاشمية، اوراق الملك عبد الله بن الحسين، عمان، جامعة آل البيت، شركة الدار العربية الاردنية للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، المجلد الثالث، عمان، ١٩٩٣-١٩٩٤، وثيقة رقم ١٦١ ب، ص٣٧٤.
ويمكن تأشير عدة عوامل دفعت بريطانيا الى اصدار تصريحها على لسان وزير خارجيتها منها، ادراك بريطانيا اثار انتفاضة العراق في مايس في زيادة مشاعر الحقد العربي اتجاه سياستها، وبالتالي تصاعد التيار الشعبي المطالب بوحدة البلاد العربية من جهة، وادراكها (بريطانيا) لحقيقة الصراع القائم بين الزعماء العرب، فبدأت تعمل على استمالة بعضهم بتشجيع المشاريع الهاشمية التي تثير البعض الاخر من جهة ثانية، وشكل قيام حكومة فيشي، اثر انهزام فرنسا في حزيران ١٩٤٠ امام الجيوش الالمانية، شعورا بالارتياح لدى العرب وازدياد امالهم في التخلص من بريطانيا من جهة ثالثة، وتدهور الموقف العسكري البريطاني على جبهات القتال اثر هزيمة فرنسا وسحب قواتها من شرقي الاردن الى الجبهة الغربية من جهة رابعة، واخيرا ردا على التصريح الرسمي لدول المحور الذي اذيع من راديو برلين في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٠، الذي اشار بصراحة الى الصداقة المتينة بين المانيا والدول العربية واكد استعداد دول المحور للوقوف الى جانب العرب لحصولهم على الاستقلال. للتفاصيل ينظر يوسف جبران غيث، التطورات السياسية في سوريا ١٩٤٥-١٩٤٩، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص٤٩-٥٠؛
Peter Mansfiled, The Middle East, Apolitical and Economic Survey, London, Oxford University Press, 1973, P.378-379.

(٢) جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٨٠، ص٦٩.

(٣) حول نص مشروع سوريا الكبرى ينظر الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، الكتاب الاردني الابيض، عمان، المطبعة الوطنية، د.ت، وثائق هاشمية، المجلد الثالث، وثيقة رقم ٦، ص٥٥.

ويشمل الاقطار العربية السابقة اضافة الى العراق[١].

وفي المقابل قوبل تصريح ايدن بالرفض من العربية السعودية خشية من امتداد النفوذ الهاشمي الى اقطار سوريا الطبيعية، وتهديده الوجود السعودي في حالة مساندة بريطانيا والدول المعنية بالمشاريع الهاشمية، لذا طلب ابن سعود من بريطانيا وضع حد للتحركات الهاشمية في سوريا ولبنان، والا فانه سيكون في حل من التدخل لوضع حد لها، واكد انه لايرغب في ضم اقاليم جديدة لمملكته، كما اشارت اليها رسالة تشرشل الاخيرة[٢]، وكل مايرجوه اقامة نظام وطني مستقل في سوريا ولبنان، وقد نقل وجهة نظره الى كل من شكري القوتلي في سوريا، ورياض الصلح في لبنان، ولمس منهما توافقا في الرأي[٣]، وفي الوقت نفسه حث الشيخ حافظ وهبة الوزير المفوض السعودي في لندن انتوني ايدن على ان تقوم الحكومة البريطانية بمبادرة لرفض المشاريع الهاشمية، والا سيكون من الصعب احراز تقدم في تطبيق ماتصبو اليه بريطانيا من وراء خطابه، وابدى ايدن اهتماما بطلب الشيخ وهبة الذي تبين بانه يتعامل مع الخطاب بعين الحذر والشك[٤]، ولاشك في ان المعارضة السعودية الشديدة للمشاريع الهاشمية دفعت بعض الدول العربية (سوريا ولبنان ومصر) للتعاون معها ضد السياسة الهاشمية[٥].

ويمكن القاء الضوء على نشاط الدبلوماسية السعودية في دمشق وبيروت، لمقاومة

---

(١) حول نص مشروع الهلال الخصيب ينظر الكتاب الازرق الذي وضعه نوري السعيد، بعنوان استقلال العرب ووحدتهم، حيث طبع في بغداد سنة ١٩٤٣، في مطبعة الحكومة وجعل غلافه ازرق لذلك سمي بالكتاب الازرق وكتب على الغلاف عبارة «سري ليس للنشر» وهو مصدر تفضل علينا به الاستاذ عبد الرزاق الحسني مشكورا.

(٢) جاء في رسالة تشرشل «لقد كنت اعتقد لفترة طويلة انه ينبغي على بريطانيا فرض سيادة ابن سعود على العراق وشرقي الاردن، ولا ادري ان كان ذلك ممكنا، وهو ما ارجو استطلاع مشورة الخبراء في الشؤون الاسلامية بشأنه... وقد تكون سلطته مقبولة باعتباره حامي مكة وخليفة عربي لكل من السعودية والعراق وشرقي الاردن... ينظر F.O371,Fil.No.27043,OP.Cit, 25/5/1941.

(3) Aruri, OP.Cit, P.86.

(4) F.O 371, Fil No.27044, Record an interview between Eden and skeikh Hafiz Wahba 5/8/1941.

(٥) احمد طربين، الوحدة العربية ١٩١٦-١٩٤٥، بيروت، ١٩٥٨، ص٢٤٢؛ كانت استجابة مصر لتصريح ايدن دعوة الى وحدة وادي النيل. ينظر
Kirk,The Middle East in the war1939-1946,London, 1953, P.395

السياسة الهاشمية، من خلال رسالة جلال الاورفه لي الى الامير عبد الله التي اعترف فيها بقوله "بان الوضع الراهن في سوريا ولبنان بتأثير السعودية قد ادى الى انهيار مركزنا الدبلوماسي وفشله فشلا ذريعا... والانكى من ذلك ان الدبلوماسية العراقية في دمشق وبيروت قد فقدت شخصيتها وامست تشارك اعداء البيت الهاشمي بالمسايرات والمجاملات من حيث يشعرون اوى يشعرون... وقد تولد تضامن بين سوريا ولبنان وبين ابن سعود للحيلولة دون تسرب الافكار القومية الحرة التي يميل اليها اهل الشام... والصحافة السورية واللبنانية اصبحت لاتقبل تحبيذا للسياسة الهاشمية بينما تفتح صدرها للدعاية السعودية"[١].

ومن جهة اخرى اشارت المعارضة السعودية للمشاريع الهاشمية اهتمام الوكالة اليهودية، اذ بحث حاييم وايزمن مع فيروز خان حاكم الهند في اواخر ايلول ١٩٤١، المشكلة الفلسطينية، وتوصلا الى مشروع لايختلف كثيرا عن المشروع الذي اقترحه تشرشل، اذ نص على اقامة اتحاد عربي بزعامة الملك ابن سعود، يضم كلا من العراق وشرقي الاردن واليمن ومشيخات شبه الجزيرة العربية وسوريا ولبنان، ويتم فرض هذا الاتحاد ولو على حساب الاطاحة بالحكام الهاشميين في العراق وشرقي الاردن، اذا رفضوا قبول زعامة ابن سعود، وتعهد الاخير بتوقيع اتفاقية تكفل قيام دولة مستقلة لليهود في فلسطين، ويمكن ان تقوم هذه الدولة بعد انشاء الاتحاد، حتى لاينحي اي حاكم اسلامي باللائمة على بريطانيا لانشائها دولة يهودية في فلسطين او جزء منها"[٢].

ولكن بعد استطلاع اراء سفراء بريطانيا وممثليها في المنطقة، اجمعوا على صعوبة قيام اتحاد عربي في ظل الاوضاع الحالية في المنطقة، ويرى ممثل بريطانيا في جدة ان ابن سعود يرى ان اقصى مايمكن تحقيقه حاليا هو تنمية التعاون بين الدول العربية، كما اشار الى ان اي اتحاد عربي لايشمل السعودية سيعارضه ابن سعود خشية من تقوية الهاشميين، ولكن اي اتحاد يضم السعودية سيكون دورما محدودا جدا داخله بالنظر الى تخلفها الكبير بالقياس لبقية دول المشرق العربي[٣].

(١) وثائق هاشمية، وثيقة رقم ٩٤، ص٢٤٠؛ رسالة من جلال الاورفه لي، بغداد، الى سمو الامير عبد الاله بخصوص تعاون السعودية مع حكومتي بيروت ودمشق لمقاومة السياسة الهاشمية.

(2) F.O., 371, Fil. No. 27045, 27 th September 1941, P.2.

(3) Ibid, P.3.

وعبر ابن سعود عن ذلك ايضا لوزير الدولة البريطاني في القاهرة اثر الاجتماع الذي تم بينهما في جدة في ٢٨ كانون الاول ١٩٤٢، اذ اكد ابن سعود تأييده للتعاون الاقتصـادي بين الدول العربية تحت اشراف بريطانيا ولكنه رفض الوحـدة السياسيـة لاعتبارات اسرية[١].

وهكذا يمكننا القول ان معادلات السياسة العربية لم تكن تشجع على تحقيق طموحات الامير عبد الله في مشروع سوريا الكبرى، بل انها كانت ايذانا ببدء الحرب الباردة مع السعودية ومصر، في وقت لم تكن فيه السياسة الرسمية البريطانية جادة في تشجيع هذه المشاريع وايصالها الى نتائج ايجابية، ونلمس ذلك من عدم تقديم بريطانيا اي تشجيع من جانبها، مما يدلل على انها تسير وراء سياسة مرسومة وهي عدم تشجيع العرب على اقامة كيان قوي متحد لهم، وتفضل بقائهم منفردين ضعفاء مع دخولهم في دائرة نفوذها[٢]، والاكثر من ذلك ان الحكومة البريطانية كانت تفكر اصلا في مشروع اخر يضمن مصالحها في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، والمتمثل بفكرة انشاء جامعة الدول، وكانت بريطانيا تفضل الفكرة على المشروعين الهاشميين، لان الجامعة تؤمن لها النفوذ في سبع او ثمان[٣] دول، بينما انحصر المشروعات في نصف هذا العدد تقريبا، ولان فكرة الجامعة كما تريدها بريطانيا مرنة جدا وشكلية، بينما يدعو المشروعان الى وحدة كامل لاتريدها بريطانيا باي شكل من الاشكال[٤].

يعتبر هذا التغير في السياسة البريطانية تأييدا لوجهة نظر ابن سعود المعارضة والقلقة من النشاط الهاشمي الاخير، وفي هذا القول قدر من الحقيقة اذا رأينا ان المخطط البريطاني الجديد حمل انتوني ايدن على اصدار تصريح جديد في ٢٤ شباط ١٩٤٣، والذي جاء فيه "ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية، ولكن من الجلي ان الخطوة

(1) F.O. Fil. No.35147, Telegram No.42, Particular secvecy Cairo, 30/12/1942, Ministry of stata to F.O».

(٢) الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٤٦٦؛ جريدة الدفاع، العدد ٤٦٠ في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٣.

(٣) يبدو ان عدد الدول التي ستشارك في الجامعة لم يكن محددا بالضبط في هذه الفترة.

(٤) انيس الصايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٦٦، ص٣٠٩.

الاولى لتحقيق اي مشروع يجب ان تأتي من العرب انفسهم" وختمه ايدن بالقول انه "لم يوضح حتى الان مثل هذا المشروع الذي سينال استحسانا عاما"[١].

ويبدو ان الهاشميين فهموا من تصريح ايدن الاخير انه يعني الرفض لمشاريعهم من جهة، وارضاء لابن سعود وذلك بتقديمه الوحدة الاقتصادية على السياسة من جهة ثانية، مقابل الاصرار على تزعم مصر لجامعة الدول العربية المقترحة من جهة ثالثا، ولعل هذا ماذهب اليه الامير عبد الله من انه كان على جهل تام من درجة تحقيق اماني الوحدة او الاتحاد، ومايملكه مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر من وعود سرية يعلمها هو من لدن انجلترا"[٢]. ولذلك باشر النحاس في ٣٠ اذار ١٩٤٣ اتصالات مع الرؤساء والملوك العرب بشأن الجامعة[٣].

عارض الامير عبد الله دعوة مصطفى النحاس بشدة، واصدر في ٨ نيسان ١٩٤٣ بلاغا بعنوان "من عبد الله بن الحسين الى اهل الشام" محاولة منه لكسب الشعب العربي في سوريا من اجل توحيد سوريا الكبرى التي عبر عنها برأيه "متى اتحدت فالعرب متحدون"[٤]، ولكنه فشل في ذلك بسبب معارضة سوريا ولبنان والسعودية ومصر، وخاف ان يعزل سياسيا، فاضطر الى ان يلبي تحت الضغط البريطاني، دعوة النحاس، فاوفد رئيس وزرائه توفيق ابو الهدى بتعليمات خاصة عبرت عن وجهة نظره بالجامعة كفكرة وكنظام قبل تأسيسها، او بتعبير اخر ان توفيق ابو الهدى قد زود بتحفظات رسمية عدت بمثابة شروط اميره لدخول الجامعة العربية والاشتراك في ميثاقها والتي تضمنت مايأتي:

١. يجب ان تتحد البلاد السورية قبل ان تدخل الجامعة، وانه لايقبل بجامعة عربية تكون سورية، فيها غير موحدة تحت عرشه.
٢. يجب ان تتعهد بريطانيا بحماية فكرة الجامعة وتأييدها، ان كان للجامعة ان تنجح.
٣. ان حقه بعرش سوريا يقوم على وعود منحها له الانجليز من قبل.

(١) ينظر التصريح في طربين، المصدر السابق، ص٢٥٨.
(٢) الملك عبد الله بن الحسين، مذكرات، ص٢٠.
(٣) طربين، المصدر السابق، ص٢٦٧.
(٤) الكتاب الاردني الابيض، ص٨٩-٩٣.

٤. يجب ابقاء الاحتلال البريطاني للسودان.
٥. يجب العمل لمنع دخول السعودية واليمن الجامعة.
٦. يجب القبول بتواصي اللجان البريطانية لفلسطين[١].

ونخلص مما تقدم ان الامير عبد الله حاول ان يمهد للجامعة بتكفل اقليمي هاشمي عن طريق تحقيقه مشروع سوريا الكبرى، لاعتباره ان مثل هذا الاتحاد الجزئي اقوى وافضل من مشروع الاتحاد الكلي او جامعة الدول العربية، وليقف بوجه الحكومتين السورية واللبنانية اللتين عارضتا مطاليبه في بلديهما، وبوجه الحكومتين المصرية والسعودية اللتين ايدتا هذه المعارضة.

واخيرا واجهت هذه الشروط معارضة قوية في الجامعة، بفضل النفوذ السعودي والمصري فيها وتأييد سوريا ولبنان، بحيث "تحول الهاشميون في الجامعة الى اقلية تشعر بالمضايقة"، الامر الذي حتم على الامير عبد الله قبول فكرة الجامعة والدخول في مشاوراتها والتوقيع على ميثاقها في ٢٢ اذار [٢]١٩٤٥. وعلى الرغم من ذلك ظل يهاجمها قائلا "اسم كبير ودعاية عريضة طويلة" وانها "جراب ادخلت فيه سبع رؤوس بسرعة عجيبة"[٣].

اما السعودية لم تكن ضمن الملبين لدعوة النحاس ايضا منذ البداية، لانها كانت تود قبل الاشتراك في المشاورات، الوقوف على ميول وغايات الهاشميين من الفكرة، ويتضح ذلك من رد ابن سعود على دعوة النحاس بقوله "انه لايرغب الدخول في مباحثات لم يعرف بواعثها"[٤]، ويشاطره الرأي وزير خارجيته الامير فيصل بتأكيده "عدم الاشتراك في المباحثات قبل الوقوف على الاهداف الحقيقية من الوحدة العربية والفوائد المتوخاة من هذه المباحثات، ثم اردف قائلا "اذا كانت الوحدة العربية لاتقبل

(١) ويذكر محمد حسنين هيكل ان هذه التحفظات لازالت موجودة في ملفات الجامعة العربية، وبخط امينها الاول عبد الرحمن عزام، للتفاصيل ينظر: محمد حسنين هيكل، وثائق هاشمية، ملحق جريدة الاهرام، العدد٢٩٢٦٠ بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٧؛ الملك عبد الله بن الحسين، مذكرات، ص٢٠٦.
(٢) حول نص ميثاق الجامعة ينظر وثائق هاشمية، المجلد الرابع، وثيقة رقم ١٦ب، ص٥١-٥٧.
(٣) الملك عبد الله بن الحسين،مذكرات، ص٢٠٨.
(٤) احمد الشقيري، الجامعة العربية، كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، تونس، ١٩٧٩، ص٥٦.

التجزئة، فما معنى اذا بعض الاشاعات عن مشروع سوريا الكبرى، ذلك المشروع الذي ينطوي على ضم سوريا والعراق وشرقي الاردن"[١]، وعلى ذلك ظل القلق والشك يساور السعودية ازاء المشاريع الهاشمية وخشية تحقيقها في اطار الجامعة المقترحة، التي أملت السعودية في استخدامها اذاة قوة لضرب المشاريع الهاشمية.

وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٣ جدد النحاس دعوته الى السعودية، بعد تقديمه ضمانات بريطانية لطمأنتها بصدد المشاريع الهاشمية، عندئذ اعلنت السعودية مشاركتها في مباحثات الجامعة العربية[٢]، فوصل مندوبها الشيخ يوسف ياسين الى مصر واعلن ان موقف بلاده من الاتحاد العربي يتمثل بنقطتين هما، اول عدم رغبة المملكة العربية السعودية بـاي توسع في البلاد العربية الاخرى. وثانيا انهم يتركون امر نظام الحكم والاتحـاد الى رغبة تلـك الدول[٣].

ودارت في ٢٦ تشرين الثاني من العام نفسه المباحثات بين يوسف ياسين ومصطفى النحاس، واتسم الموقف السعودي بالتحفظ والحذر وعدم الالتزام بموقفة واضح، ويتضح ذلك جليا من تأكيد يوسف ياسين في اول اجتماع مع النحاس قوله "ان جلالة الملك لايميل الى العمل في جو تشتم فيه رائحة الدسائس "[٤]، بيد ان هذا السلوك بدا اكثر وضوحا او كحقيقة قائمة عندما طرحت في مباحثات الجامعة اراء العراق وشرقي الاردن، بل كان المندوب السعودي قلقا ازاء المباحثات الاردنية السورية، ويتابعها بجدية اذ كان يتساءل "هل تناولت المباحثات ايجاد حكومة مركزية بين البلدين"، فاجابه رئيس الوفد السوري جميل مردم بان سوريا طلبت الوحدة مع الاقطار العربية كافة، فمن باب اولى ان تطلبها من شرقي الاردن، فرد عليه المندوب السعودي قائلا "اذا قررتم ايجاد حكومة مركزية يهمنا معرف شكلها"[٥]، وصرح المندوب السعودي في المباحثات معبرا عن رأي الملك ابن سعود بابداء استعداده للتعاون مع سائر البلدان العربية في المسائل الاقتصادية والثقافية، مع تأجيل البحث في موضوع التعاون

(١) منسي، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(2) Lais, OP.Cit, P.156.

(٣) وثائق هاشمية، وثيقة رقم ١٨٩، ص٤٢٢.

(٤) الشقيري، المصدر السابق، ص٥٧.

(٥) طربين، المصدر السابق، ص٢٣٥.

السياسي الى ان تتغير الظروف القائمة، كما ابدى حرصه على النظام الجمهوري القائم في كل من سوريا ولبنان، وذلك حرصا منه على تدعيم الجبهة المناوئة للمشاريع الهاشمية[١].

وهكذا اعلن المندوب السعودي في المباحثات عن معارضة بلاده للمشاريع الهاشمية المتعلقة بسوريا الكبرى او الهلال الخصيب، وباكتشافه ان النفوذ البريطاني كان وراء مشروع الجامعة، اذ شعر بوجود رغبة بريطانية في فرض المشاريع الهاشمية من وراء التيار الوحدوي المعبر عنه اثناء انشاء الجامعة، لهذا السبب اعلن الملك ابن سعود سحب وفده من المفاوضات وعدم الاشتراك فيها الا بعد تأكده من ان فلسطين وسوريا ولبنان ستتمثل في المفاوضات، كدولة سيدة، من اجل تشكيل جبهة مناهضة للهاشميين معها، وتأكده من سحب نوري السعيد شرطه القاضي بانشاء مشروع سوريا الكبرى، مسبقا، بزعامة ملك هاشمي شريطة موافقته على مشروع الجامعة كما طرحه في المفاوضات، وبالتالي اعلن ابن سعود عدم اشتراك السعودية في المفاوضات المقبلة الا بعد التأكد من استبدال مشاريع (١٩٤٣) الهاشمية الفدرالية بمشروع منظمة اقليمية، تعكس حرص الدول الاعضاء على صيانة استقلالها وسيادتها[٢].

وفي ايلول ١٩٤٤ وجه الملك فاروق دعوة الى ابن سعود لارسال وفد بلاده لاستكمال المباحثات في الاسكندرية، فوافق ابن سعود على ارسال مبعوثين برئاسة الشيخ يوسف ياسين "دون تقويضهما بالالتزام باسم المملكة"[٣]. وفي غضون ذلك قدم الشيخ يوسف ياسين جملة من المقترحات لمحاضر اللجنة السياسية لمشروع الجامعة في الاسكندرية، وذلك حرصا منه للحصول على ضمانات وقائية من جراء الاضرار المحتملة نتيجة اشتراك بلاده في عضوية جامعة الدول العربية ومن ابرز هذه المقترحات:

١. ان يكون شكل الجامعة او الحلف العربي قائما على مثال المعاهدة السعودية-العراقية لعام ١٩٣٦، والمعاهدة السعودية-اليمنية لعام ١٩٣٧.

(١) الشقيري، المصدر السابق، ص٥٨.

(٢) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، دراسة في العلاقات الدولية، معهد الانماء العربي، القاهرة، ١٩٨٠، ص٦٢٣.

(٣) غسان سلامة، المصدر السابق، ص٦٢٢.

٢. حق الدول الاعضاء بابرام اتفاقات لسلامتها مع اية دولة عربية دون الاضرار بالتعاون العربي.

٣. ان يكون تحالف العرب اداة للدفاع عن انفسهم واقرار السلام وليس موجها الى اية غاية عدائية.

٤. تحريم الحرب بين الدول العربية، وضرورة اللجوء الى الوساطة والتحكيم في حالة نشوب خلاف بين دولتين عربيتين.

٥. احتفاظ سورية ولبنان بنظاميهما الجمهوريين.

٦. امتناع العربية السعودية عن الاشتراك في اي مسعى لتوحيد الثقافة والتشريع بين الدول العربية اذا كان مخالفا لقواعد الدين الاسلامي واصوله.

٧. ان يعطي التعاون العربي في المجال الاقتصادي لكل دولة حرية اختيار النظام الاقتصادي الذي تريده[1].

وفي الوقت نفسه طلب الشيخ يوسف بناء على توجهات ابن سعود ضرورة تضمين مقترحاته في بنود بروتوكول الاسكندرية، وابلغ ابن سعود بريطانيا عن انسحاب وفده من المباحثات ان لم ينظر في هذه المقترحات وحجته في ذلك ان بنود بروتوكول الاسكندرية غير قابلة للتنفيذ في مملكته، على اعتبار اعتمادها الشريعة الاسلامية نظاما للحكم[2].

وبينما كانت الدول العربية توقع بروتوكول الاسكندرية في ٧ تشرين الاول ١٩٤٤، تأخر توقيع السعودية مدة ثلاثة اشهر (٦ كانون الثاني ١٩٤٥)، ويبدو ان وراء ذلك سببين، الاول زيارة الملك فاروق للسعودية خلال تلك الفترة، اذ كان هدفها الاساسي اقناع ابن سعود بتأييد المشروع، جاعلا من المملكة احد الاعضاء السبعة المؤسسين للجامعة[3]، والثاني يكمن في الضغط البريطاني، استنتاجا من الشكر الذي قدمه عبد الرحمن عزام[4]، الى الوزير البريطاني المفوض في جدة (المستر جوردان) على جهود

(١) محافظة، موقف، ص١٧٧-١٧٨.
(٢) المصدر نفسه، ص١٧٦.
(٣) مصر والعراق وشرقي الاردن والسعودية وسوريا ولبنان واليمن، سلامة، المصدر السابق، ص٦٢٢.
(٤) مصري الجنسية واول امين عام لجامعة الدول العربية.

الحكومة البريطانية في اقناع الملك السعودي بالتعاون مع بقية الدول العربية، واوضح عزام لجوردان ان الهدف الاول للملك السعودي هو الدخول في تحالف وثيق مع مصر لمجابهة المخططات الهاشمية[1].

وفي الوقت نفسه ادرك الحلفاء ضرورة اعلان السعودية وبعض الدول العربية الحليفة، الحرب على دولتي المحور المانيا وايطاليا، حتى يتسنى لحكوماتهم حق الاشتراك في انشاء هيئة الامم المتحدة، لاسيما وان الحرب اخذت تلفظ انفاسها الاخيرة، اذ اجتمع روزفلت وتشرشل في ١ شباط ١٩٤٥ في القاهرة مع الملكين ابن سعود والرئيس شكري القوتلي، للغاية ذاتها، واعجب ابن سعود بالفكرة وابدى ارتياحا كبيرا لها، فاعلنت حكومته في الاول من اذار ١٩٤٥ الحرب على المانيا وايطاليا مستثنية من الحرب منطقتي مكة والمدينة، باعتبارهما مدينتين مقدستين وذلك مراعاة لمقامهما في العالم الاسلامي، وارسل ابن سعود عقب اعلان الحرب برقية الى روزفلت جاء فيها "منذ ان نشبت الحرب الحاضرة ونحن متجهون بشعورنا نحو قضية الحلفاء، وقد اردنا ان نعلن اننا اصبحنا في حالة حرب مع دول المحور منذ اول شهر اذار ١٩٤٥ وصممنا على الانضمام الى صفوف الحلفاء، واستثنينا الاماكن المقدسة من اعلان الحرب..."، ورد عليه الرئيس الامريكي ببرقية جاء فيها "اني مقدر ما ابدته بلادكم منذ زمن بعيد، من عطف على قضية الحلفاء، وماقدمته في سبيل المجهود الحربي، وانه ليسرنا ان تنضم رسميا لصفوف الحلفاء لتساهم في النضال ضد العدو المشترك، وتشترك في بناء السلم المقبل"[2].

ولاشك في ان هذا التصور قد زاد من تمسك ابن سعود في سياسته المعادية للمشاريع الهاشمية، لاسيما بعد ان لمس التغيير الواضح في السياسة البريطانية اتجاه تلك المشاريع، ويبدو ان ذلك كان وراء اسراعه في توقيعه ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ اذار ١٩٤٥[3]، الذي جاء بمثابة ضربة قوية للمشاريع الهاشمية، على مايبدو، من تحقيقه الى حد ما ابعاد نظام العلاقات القائمة على اساس الاتحاد خارج نطاق

(١) محافظة، موقف، ص١٧٦.
(٢) سعيد، تاريخ، ص٤٠٠-٤٠١.
(٣) وثائق هاشمية، المجلد الرابع، وثيقة رقم ١٦ب، ص٥١-٥٧.

الجامعة واقتصاده على مبدأ التعاون فقط، وبتأكيده على سيادة كل اعضاء دول الجامعة.

ونخلص مما اوردناه ان طبيعة العلاقات السياسية بين شرقي الاردن والسعودية ابان عهد الامارة كانت حافلة بالازمات والاضطرابات على الحدود السياسية مما جعل بريطانيا تعمل على الدوام- بصفتها الدولة المنتدبة على شرقي الاردن والتي ترتبط مع آل سعود بعلاقات تعاهدية- لحل الخلافات بين الطرفين. ورغم ان هذه الفترة شهدت بعض الانفراجات ايضا، الا ان ذلك لايحول دون ظهور الخلافات واستمرار حالة عدم الاستقرار بسبب حالة الخلاف والشقاق الذي امتد بجذوره الى التنافس الاسري الهاشمي- السعودي والذي انعكس جليا في مباحثات انشاء جامعة الدول العربية، وعلى ذلك ولدت الجامعة بمحورين سياسيين متنافسين هما محور عمان -بغداد، مقابل محور الرياض- القاهرة، الذي سرعان ما انجذبت به سوريا ولبنان، وقد ادى هذان المحوران دورا مهما وخطيرا في اضعاف التضامن العربي وتوتر العلاقات بين الدول العربية منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥٨.

الفصل الثاني

توتر العلاقات الاردنية - السعودية وتأزمها ١٩٤٦-١٩٥١

اولا: استقلال الاردن والموقف السعودي منه

بدأ عهد الاستقلال في شرقي الاردن اثر عقدها معاهدة (الصداقة والتحالف) في ٢٢ اذار ١٩٤٦ مع بريطانيا[١]، والتي جاءت في اربع عشرة مادة، اعلنت فيها بريطانيا اعترافها بانتهاء الانتداب واعلان شرقي الاردن دولة مستقلة، وان يكون الامير عبد الله ملكا عليها، وان يتولى الاخير مسؤولية الدفاع والامن في شرقي الاردن، وان تتشاور الحكومتان في حالة حدوث نزاع بين احدى الدولتين مع دولة ثالثة، كما نصت على تبادل التمثيل الدبلوماسي، وحددت مدة المعاهدة بخمسة اعوام، ولكن هذه المعاهدة ضمنت في الوقت نفسه المصالح الاستراتيجية البريطانية، وذلك بملحق عسكري تألف من عشر مواد، اذ ضمن للحكومة البريطانية الاحتفاظ بقوات عسكرية مسلحة في شرقي الاردن مع منحها جميع الصلاحيات الضرورية، على ان تقوم بريطانيا بالمقابل بتقديم مساعدات مالية لتسديد نفقات الدفاع اللازمة، كما تضمن الملحق قيام ضباط بريطانيين بالخدمة مع القوات الاردنية لغايات التدريب ورفع مستوى الكفاءة، كما وافقت الحكومتان على التشاور في الامور المتعلقة بالسياسة الخارجية[٢].

---

(١) وقع عن الجانب الاردني رئيس الوزراء ابراهيم هاشم، وعن الجانب البريطاني وزير الخارجية ارنست بيفن، ووكيله ارثر كريج جونز، للتفاصيل عن المفاوضات الاردنية -البريطانية في لندن لعقد المعاهدة ينظر:

Edmond Wright, Abdullahs Jordan, 1947, 1951, Middle East Journal, Summer, 1951, P.430-443; F.O.371/232, From F.O To Amman, 9th Januray 1946; F.O 371/246, From F.O To Amman, 16 January 1964.

(٢) للتفاصيل من المعاهدة وملحقاتها، ينظر العدد الخاص من الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، ملحق العدد ٨٦٥ بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٦.

واصبح الامير عبد الله في ٢٥ مايس ١٩٤٦ يلقب بملك المملكة الاردنية كما حل اسم المملكة الاردنية الهاشمية محل اسم امارة شرقي الاردن، بناء على مقترحات مجلس الوزراء المبلغة للمجلس التشريعي بوصفه ممثلا للشعب الاردني، للبت في امر اعلان استقلال البلاد الاردنية استقلالا تاما على اساس النظام الملكي النيابي، مع اعلان مبايعة الملك عبد الله عليها[١]، ومن هنا جاء اعتبار يوم ٢٥ مايس من كل عام عيدا وطنيا للاستقلال في الاردن.

وهنا يجب ان نتسائل، هل نالت شرقي الاردن استقلال وسيادة كاملين كما ادعت بنود المعاهدة الجديدة، ام ان هناك متغيرات في المنطقة حتمت على الدبلوماسية البريطانية ان تتخذ سياسة جديدة تتلائم والمتغيرات الحاصلة والمحتملة في المنطقة، والتي كانت باكورتها في صالح شرقي الاردن.

ان مجرد النظر لبنود المعاهدة نلمس ان النفوذ البريطاني ظل مسيطرا على مرافق البلاد من خلال وجود القوات البريطانية في الاردن، والسيطرة على الجيش العربي الاردني بواسطة الضباط البريطانيين، والمعونة البريطانية السنوية المقدمة للاردن، والتي بموجبها يتم الاشراف البريطاني على الشؤون الداخلية للبلاد، بل وحتى وجود الجيش الاردني ظل مرتبطا ارتباطا وثيقا بقرار الحكومة البريطانية في الاستمرار بدفع نفقاته[٢].

ومن هنا يتضح ان السياسة البريطانية الجديدة المتسمة بالمرونة اتجاه المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي هدفت الى استعادة بريطانيا مكانتها السياسية والعسكرية لمواجهة المتغيرات الحاصلة والمحتملة في المنطقة، والمتمثلة في متغيرين اساسين: الاول تغيرات الاوضاع السياسية داخل الوطن العربي منها، سقوط حكومة حزب الوفد في ٨ تشرين الاول ١٩٤٤، وتحول الحزب فيما بعد بقواه الشعبية وقاعدته الواسعة

(١) قرر المجلس التشريعي بالاجماع، اعلان البلاد الاردنية دولة مستقلة استقلالا تاما وذات حكومة ملكية وراثية نيابية، والبيعة بالملك لسيد البلاد عبد الله بن الحسين بوصفه ملكا دستوريا على البلاد ويلقب ملك المملكة الاردنية الهاشمية، للتفاصيل ينظر:
F.O. 371/62202, from Amman To F.O. 13th Januray 1947;
وثائق هاشمية، المجلد الاول، وثيقة رقم ١، ص٧-٩.
(٢) محافظة، العلاقات، ص١٣٤.

الى معارض لبريطانيا، يتزعم الشارع المصري في المطالبة بالجلاء البريطاني التام عن ارضها والوحدة مع السودان[١]، فضلا عن انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من سوريا ولبنان، اذ زال بانسحابهما النفوذ الذي حاولت بريطانيا فرضه على البلدين، تحت ستار صداقتهما التقليدية للحكومتين الوطنيتين فيهما وخصوماتهما التقليدية للاطماع الفرنسية[٢]، والمتغير الاخر في الوطن العربي، على مايبدو، يكمن في ازدياد نقمة الرأي العام العربي على الحكومة البريطانية بعد ان اتضح له سعيها لتهويد فلسطين.

اما المتغير الاساسي الثاني فهو تغير العلاقات الدولية واثره على الوطن العربي، والمتمثل بدخول الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة بصورة منظمة ومرسومة، اذ استطاعت السيطرة على بعض اوضاع المملكة العربية السعودية بشراء امتيازات النفط، كما استطاعت ان تزعزع ولاءات بعض اصدقاء الانجليز في شرقي الاردن والعراق[٣]، واستثمارها هذه الولاءات لصالح سياستها، كما تمثل المتغير الدولي في دخول الاتحاد السوفيتي المنطقة دخولا غير مباشر وبشكل مختلف، بواسطة الاحزاب الشيوعية في بعض الاقطار العربية، وساعدها على ذلك، على مايبدو تفاقم نفوذ الرأي العام العربي بشكل عام من سياسة الدولة الغربية في المنطقة.

ولاشك ان المتغيرين العربي والدولي برزا بشكل واضح في مواقف دول الجامعة العربية بعد قيامها، الامر الذي تركا بصماتها في بروز التبدل الجديد للسياسة البريطانية، والمتمثل باقتراب بريطانيا مرة اخرى من الهاشميين وذلك بابتعادها عن تأييد الجامعة العربية، ومن هنا لم يكن غريبا ان تكون باكورة السياسة البريطانية الجديدة واهتمامها الاول في صالح شرقي الاردن لسببين، اولا مشاركة الاردن في الجهد الحربي ومساعدة القوات المتحالفة، وثانيا وهو الارجح رغبة بريطانيا في ان تدخل الامارة في الجامعة العربية كدولة مستقلة[٤]، لتقف بوجه الدول العربية التي تحررت من النفوذ البريطاني

(١) للتفاصيل ينظر احمد عبد الرحيم مصطفى، العلاقات المصرية- البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٦، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨، ص١٨٣-١٨٧.
(2) Nicola Ziadeh , Syria and Lebanon, London, 1956, P.71-75.
(٣) توفيق ابو الهدى وسمير الرفاعي وفي العراق الوصي عبد الاله ومحمد فاضل الجمالي وغيرهم.
(4) Abidi, OP.Cit, P.11.

(سوريا ولبنان) وبوجه الجامعة العربية وبالذات بوجه التأثيرات الامريكية والسوفيتية على دولها، ويمكننا القول، بشكل ادق، ان موقف بريطانيا من الجامعة قد تبدل من مؤيد وشفيع الى معارض يسعى الى تحطيمها، اي ازدادت اقترابا من محور (عمان-بغداد) وذلك بتشجيع المشاريع الهاشمية من اجل تفكيك الجامعة التي تتزعمها مصر وتؤيدها السعودية وسوريا ولبنان، واخيرا يبدو ان هذا المقدار كاف لجلب الانظار حول هدف بريطانيا من اعلان استقلال الاردن عام ١٩٤٦، ودخولها الجامعة العربية كدولة مستقلة.

وعلى اية حال فقد ابرق وزير الخارجية الاردني محمد الشريفي الى مجلس جامعة الدول العربية، يحيطه علما بأستقلال بلاده، ويعلمهم ان اسمها قد اصبح المملكة الاردنية الهاشمية[١]، وفي المقابل اصدر المجلس قرارا بالتهنئة باستقلالها والاعراب عن اجمل تمنياته لها[٢]، وفي الوقت نفسه ابرق الشريفي الى الدول العربية والصديقة يبلغهم باستقلال الاردن[٣]، ومنها العربية السعودية التي رد وزير خارجيتها الامير فيصل بن عبد العزيز آل سعود جوابا بالتهنئة والاعتراف بالوضع الجديد[٤].

وفي ٢٦ مايس ١٩٤٦ وصل وفد سعودي برئاسة وزير الخارجية الامير فيصل بن

---

(١) وثائق هاشمية، المجلد الاول، وثيقة رقم ١٨، ص٢٣.

(٢) المصدر نفسه، وثيقة رقم ١٩، ص٢٣.

(٣) للتفاصيل ينظر الشريقي، المصدر السابق، ص١٩٨-٣٢٣؛ الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٤١٠.

(٤) جاء في برقية الشريقي حول استقلال الاردن وبيعة الامير عبد الله ملكا عليها الى السعودية قوله «يتشرف وزير الخارجية الاردنية الهاشمية بتبليغ حكومة المملكة العربية السعودية، بان المجلس التشريعي الممثل للشعب الاردني قد قرر بالاجماع في جلسته المنعقدة بتاريخ٢٣ جمادي الاخر ١٣٦٥هـ الموافق ٢٥ ايار ١٩٤٦ اعلان البلاد الاردنية دولة مستقلة استقلالا تاما، وذات حكومة ملكية وراثية نيابية، مع البيعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيانها عبد الله بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية، كما عهد الحكومة البلاد بتنفيذ هذا القرار، وتبليغه للدول الصديقة حال اقترانه بالتأييد الملكي...: في حين جاء في برقية وزير الخارجية السعودية قوله «نعلمكم ان حضرة صاحب الجلالة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، قد احاط علما ببرقيتكم المتضمنة قراركم باعلان استقلال البلاد الاردنية استقلالا تاما، وبيعة صاحب الجلالة عبد الله بن الحسين ملكا عليها وقد تلقى ذلك ببالغ السرور... انني انتهز هذه الفرصة السارة لاعرب عن اصدق التهاني واتشرف بتبليغ ذلك الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية» للتفاصيل عن نص البرقيتين ينظر: الوثائق الهاشمية، المجلد الاول، وثيقة رقم ٢٩، ص٤١-٤٢.

عبد العزيز للمشاركة في افراح الاردن باستقلالها، واشار الملك عبد الله في حفلة العشاء الرسمية التي اداها على شرفه، الى سروره بهذه الزيارة التي كان يتوق اليها للتعرف الى الامير العربي الذي كان موضع فخر العروبة ومحل اعجاب الغرب في جميع رحلاته ومساعيه»، ورد عليه الامير فيصل شاكرا بقوله «لئن كنت فخورا بأني ولد الملك عبد العزيز فأن فخري يزداد بما شملني به الملك بهذه الكلمات الطيبة التي خاطبني بها» وفي ختام الزيارة قلد الملك ضيفه وسام النهضة المرصع من الدرجة الاولى[١].

ولكن العلاقات بين الاردن والسعودية كالعادة تظهر عكس ماتبطن، وذلك عندما شرع الملك عبد الله في تعزيز استقلال الاردن على الصعيد الخارجي، عن طريق تبادل الممثلين الدبلوماسيين خارج البلاد، ومنها السعودية، بدأت تنكشف سياسة الاخيرة باثارة مسألة منطقتي معان والعقبة، اذ اعلن ابن سعود مطالبته بالمنطقتين، مما شكل عائقا امام تبادل الممثلين الدبلوماسيين والقناصل بين الاردن والسعودية[٢]، اذ وجه ابن سعود في اواسط تموز ١٩٤٦ مذكرة الى الملك عبد الله، اعرب فيها عن رغبته ببدء الاردن عهد جديد في علاقاتها الاخوية مع السعودية، وتأكيد ذلك باعادتها معان والعقبة الى بلاده، واردف قائلا انه لايستطيع التخلي عن حقوقه فيهما[٣]، ورد الملك عبد الله بمذكرة جوابية اكد فيها، ان ميثاق جامعة الدول العربية قد سجل اعتراف كل دولة من الدول العربية، باحترام كل دولة لحدود كل من الدول الاخرى ووحدة اراضيها ولم ير في الميثاق تحفظ على جانب السعودية فيما يتعلق بالعقبة ومعان[٤].

وفي اواخر تموز اثارت السعودية قضية الحدود بينها وبين الاردن، واعلنت انها لم تسقط مطالبتها بالعقبة ومعان، وطلب ابن سعود من الحكومة البريطانية المطالب التالية:

١. ان تتعهد بريطانيا بان تسلك الاردن مسلكا حسنا.

---

(١) جريدة الدفاع، العدد١٤٨، بتاريخ ٢٧ مايس ١٩٤٦.

(2) F.O.371/62202, from Sir A.Kirbride to Mr Berin, report on Trans-Jordan, 1947, P.2.

(3) Generalepierre Keller, Laauastion Arabe, paris, presser universitaires DE From, 1048,P.66.

(٤) جريدة الموصل، العدد ١٧٠٨ في ٣ اب ١٩٤٦.

٢. ضم العقبة ومعان الى السعودية.

٣. حماية حقوق السعودية في المرور الحر الى سوريا عبر الاراضي الاردنية.

ونتيجة لذلك اوعزت الخارجية البريطانية الى ممثلها في جدة المستر (وكلي) بان يخبر ابن سعود بان المعاهدة الاردنية البريطانية لاتلحق بالسعودية الاذى بأي شكل من الاشكال، وانه يمكن ان تبحث قضية الحدود مع الاردن مباشرة، كما ان اتفاقية (حداء) تضمنت حرية مرور الرعايا السعوديين الى سوريا، كما بين الممثل البريطاني لابن سعود ان مسألة تحديد الحدود قد قوبلت بالترحيب من قبل الامم المتحدة، وبما ان غلبية الاعضاء في الامم المتحدة امنوا بان الاستقلال سيكون الحصيلة الطبيعية، فقد تقبلوا العرض بانهاء الوجود البريطاني في الاردن، واختتمت الخارجية البريطانية برقيتها بالقول "نحن لانوافق على مطالبات ابن سعود بالعقبة ومعان ولانرى مبررا لهذه المطالبة الحالية"[١].

وعلى اثر ذلك استدعى ابن سعود الممثل البريطاني وقال له "لولاكم لحصلت على العقبة ومعان قبل ٢٥ سنة، وهنا انتم تقولون الان ان الوضع الحالي للعقبة ومعان وضع نهائي"، ولذا سنترك الموضوع على حاله مادامت هذه رغبة الحكومة البريطانية، ولكن اذا طرأ اي تبدل فلا نستطيع ترك الموقعين لانهما اصلا من الحجاز"[٢].

لاشك ان تجدد ادعاء السعودية بمنطقتي العقبة ومعان نال معارضة الحكومة الاردنية، التي اعلنت عن رغبتها بتبادل وجهات النظر الرسمية حول الموضوع بين ممثلين من الاردن والسعودية، وقد وافق الامير فيصل بن عبد العزيز على متابعة الموضوع، ووعد بزيارة الاردن في وقت مناسب في القريب العاجل، وقد تمت الزيارة في ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦، ولكن المباحثات لم تسفر عن نتيجة بسبب تمسك الاردن بالمنطقتين[٣].

ويبدو ان الملك عبد الله قد ادرك مسبقا ان استقلال بلاده سيثير الجانب السعودي

---

(1) F.O.371/52355, Secretary of state Sire Sergant to Baghdad 18/Sep/1946.

(٢) موسى، تأسيس، ص٢٨٢.

(3) F.O.371/62202, OP.Cit, P.3-4.

اذ تخبرنا الوثائق البريطانية، انه تم التباحث بصددها في اللقاء الذي تم في الشونة في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦ بين المندوب السامي البريطاني في فلسطين اللورد غورث (اب ١٩٤٤-تشرين الثاني ١٩٤٦) والملك (الامير في وقته) عبد الله، بحضور رئيس الوزراء الاردني ابراهيم هاشم ووزير الخارجية محمد الشريقي والمعتمد البريطاني اليك كركبرايد (١٩٣٩-١٩٤٦)[١].

ونستنتج ذلك من رسالة وزير الخارجية البريطاني الى المعتمد البريطاني في عمان في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٦، والتي بينت بان معاهدة ستعقد بين الاردن وبريطانيا، وان الاخيرة ستمنع اية محاولات مستقبلية من جانب الدولة العربية لتوسيع اراضيها على حساب منطقة شرقي الاردن، كما انها ستمنح الحكومة البريطانية درجة اكبر من النفوذ على علاقات شرقي الاردن الخارجية[٢]، وعلى الرغم من القضايا السياسية التي تعترض سبيل العلاقات الدبلوماسية مابين الاردن والسعودية الا انها لم تسفر عن حوادث حدودية وان العلاقات الشخصية بين الرسميين المسؤولين عن ادارة المناطق الحدودية لازالت ودية"[٣].

ثانيا: السعودية ومشروعات الملك عبد الله الوحدوية

شعر الملك عبد الله بعد استقلال بلاده بان القيود السابقة التي فرضتها بريطانيا عليه قد زالت بحيث يمكنه ان يتابع خططه الوحدوية بحرية، وبدء هذه المرحلة من مراحل مطالبته وسعيه لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، بخطاب القاه حين افتتح المجلس التشريعي الاردني الخامس في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٦ اعلن فيه رسميا ان سوريا الكبرى هي المبدأ الذي تقوم عليه سياسة الاردن الخارجية[٤]، ودعا فيه الى "وحدة عاجلة تمليها رغبة من البلاد وابنائها البررة"، واكد ان سلامة الشام في وحدته، والخطر

---

(1) F.O.371/232, OP.Cit, P.1.

(2) F.O.371/246, OP.Cit, P.1.

(3) F.O.371/62202, OP.Cit, P.5.

(4) Patrikseal, The Straggle for Syria. Astudy of postwar Arab Politics, 1945-1958, Oxford University press 1955, P.13.

في فرقته"[1]، وقد تبنى المجلس التشريعي الاردني هذه الدعوة واخذ على عاتقه العمل لها والسعي في سبيلها[2].

وتفيدنا الوثائق والمعلومات ان تطلعات الملك عبد الله لم تقف عند الهدف الاول وهو (مشروع سوريا الكبرى) بل كان يصبو نحو تحقيق هدفين اساسيين هما، اولا قيام اتحاد اوثق بين الاردن والعراق، ضمانا لمستقبل الاسرة الهاشمية، والاستفادة من موارد العراق المالية لتقليل الاعتماد على المعونة المالية البريطانية، شريطة ان يتم هذا الاتحاد بعد انجاز الهدف الاول، وثانيا المطالبة بعرش الحجاز المغتصب، انتقاما لابيه الشريف حسين من ابن سعود الذي الحق الهزيمة بالاسرة الهاشمية[3].

لقد وقفت معظم الحكومات العربية موقف المعارض من خطاب الملك عبد الله، وكان اول المعارضين هو الملك ابن سعود، لما بين الاسرتين الهاشمية والسعودية من عداء اسري وسياسي قديم، وتنافس على زعامة المنطقة ودعوة كل منهما باحقيتها.

فقد اصدرت الحكومة السعودية في اليوم التالي لاعلان الخطاب بيانا رسميا جاء فيه "ان هذا المشروع يعد منافيا للقوانين الدولية وميثاق هيئة الامم المتحدة والجامعة العربية بنصه وروحه وانها تعده تعديا واضحا على سورية ولبنان ونظامهما الجمهوري"، وحذرت السعودية في بيانها الملك عبد الله من الاستمرار بهذا المشروع واكدت بانها على اتم الاستعداد لخوض المعركة مع الاردن اذا ابدت الاخيرة اية حركة بهذا الشأن[4].

كان موقف لبنان موقف المعارض من الخطاب، اذ ادلى وزير خارجيتها فيليب نقلا بيانا في مجلس النواب اللبناني في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٦ اكد فيه ان الحكومة اللبنانية لاتريد ولن تقبل، مشروع سوريا الكبرى، وان لبنان قد دخل الجامعة على اساس الاستقلال التام بحدوده القائمة[5].

(١) للتفاصيل حول خطاب العرش، ينظر الكتاب الاردني الابيض، ص٢٣٨-٢٤٦.
(٢) حول رد المجلس التشريعي، ينظر المصدر نفسه، ص٢٤٦-٢٤٩.
(3) F.O.371/62202, OP.Cit, P.2.
(4) U.S.State Department Centeral Files Saudi Arabia: Internal and Foreign Affairs 1945-1954, File12, No47, P.225-231.
(٥) كلمة السوريين والعرب في مشروع سوريا الكبرى، اصدره فريق من الشباب العربي المثقف، دمشق، ١٩٤٧، ص١١.

وفي ١٨ تشرين الثاني من العام نفسه رد وزير الخارجية الاردني محمد الشريقي على البيانين السعودي واللبناني ببيان مضاد القاه في المجلس التشريعي الاردني الخامس جاء فيه "ان المملكة الاردنية الهاشمية مع تمسكها بميثاق جامعة الدول العربية لن تتخلى قط عن ميثاق الوحدة او الاتحاد السوري، وان نقض هذا الميثاق هو نقض لحقوق سوريا الطبيعية وانكار لجهادها الوطني"[1].

وعارضت سوريا المشروع باصدار سعد الله الجابري رئيس الوزراء السوري بيانا، طالب فيه مجلس جامعة الدول العربية بالتنبه الى الجهود التي تبذلها الحكومة الاردنية لاحداث تغيير في نظام الحكم في سوريا[2]، ورد عليه وزير الخارجية الاردني قائلا "ان المسألة لاتشكل نزاعا يبحثه مجلس الجامعة، بحكم ان الحكومة الاردنية لها حق في السعي الى اعادة توحيد سوريا، وان التغيير سيتم في حينه برغبة من سكان البلاد[3].

واعلن وزير الخارجية السوري بالوكالة[4] خالد العظم امام المجلس النيابي السوري في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٦ اثناء مناقشته مشروع سوريا الكبرى،عن رفض حكومته للمشروع وايده في ذلك اعضاء المجلس[5]، الامر الذي اثار الحكومة الاردنية التي اوحت للمجلس التشريعي الاردني بمناقشة الموقف السوري في ٢٥ تشرين الثاني من العام نفسه، بحضور رئيس الوزراء الاردني توفيق ابو الهدى وكان رده كالاتي:

١. لم تقم المملكة الاردنية الهاشمية بعمل مناف لميثاق جامعة الدول العربية.
٢. لم تحقق سوريا استقلالها الا بمساعدة دولية اوربية اخرى، وانه مالم تتوحد

(١) وزارة الخارجية العراقية، ٦/ ١/ ١١٨، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، مشروع سوريا الكبرى، و١، ص١-٢.
(٢) المصدر نفسه، و٢، ص٣.
(٣) الكتاب الاردني الابيض، ص٢٦٢.
(٤) تولى منصب وزير الخارجية السوري في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٦ جميل مردم. ينظر:
Seal , OP.Cit, P.19.
(٥) عبر خالد العظم عن موقف حكومته بقوله «ان موقف المسؤولين في المملكة الاردنية الماثل في خططهم وتصريحاتهم، يخالف المبادئ العامة للحقوق الدولية، ويناقض القواعد المتبعة بين الدول وميثاق جامعة الدول العربية من وجوب احترام كل دولة لنظام الحكم القائم في الدول الاخرى، وعدم التعرض لشؤونها، ويخل بروح التعاون والوئام التي يقوم عليها ميثاق الجامعة. للتفاصيل ينظر وزارة الخارجية العراقية ٦/ ١/ ١١٨، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، مشروع سوريا الكبرى، و٢، ص٣.

سوريا من جديد فلا يوجد ضمان لعودة اولئك الذين جلوا عن البلاد.

٣. ان اعادة توحيد سوريا التي جرى تقسيمها لمصلحة الامبريالية، انما هي مسألة يقررها الشعب لاولئك الذين يعارضون المشروع لاعتبارات تتصل بمصالحهم الخاصة[١].

وبناء على هذا رفعت الحكومة السورية شكوى الى مجلس جامعة الدول العربية ضد دعوة الملك عبد الله الخاصة بمشروع سوريا الكبرى، وعقدت اللجنة السياسية جلستها في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦ للنظر في الشكوى السورية، وبدون تردد اعلنت السعودية وقوفها الى جانب سوريا اذ اكد ممثل السعودية في الجامعة الشيخ يوسف ياسين، بأنه يعتقد بأن كل المحاولات للتفاهم في الجامعة فاشلة، وان التفاهم يجب ان يتم مع الملك ابن سعود، واقناعه بان محاولة الحصول على عرش سوريا في غير مصلحة العرب[٢].

ولخص السيد نوفل الموقف السعودي من مشروع سوريا الكبرى بما يأتي:

١. لاتوافق على قيام حكومة مركزية، وترى ان قيام دولة عربية واحدة لم تتهيأ لها بعد الظروف والاحوال.
٢. لاتوافق على مشروع سوريا الكبرى وتؤيد احتفاظ كل من سوريا ولبنان بحكمهما الجمهوري.
٣. اما فلسطين فالكلمة لاهلها.
٤. لاتمانع في اي تعاون بين البلاد العربية وترى تعزيز صلاتها بمصر بصفة خاصة.
٥. يكون التعاون بين الاقطار العربية على اساس احترام السيادة والمساواة التامة بينها جميعا[٣].

---

(١) للتفاصيل ينظر: احمد خليف عيسى عفيف، مشروع سوريا الكبرى ١٩٢١-١٩٥١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، الجامعة الاردنية، ١٩٩١، ص٢١٢.
(٢) د.ك.و، ٣٦٨٠/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، جلسات الجامعة العربية، و١٢، ص٤٣.
(٣) سيد نوفل، العمل العربي المشترك، ماضيه ومستقبله، الكتاب الاول، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨، ص٥٢.

ويبدو ان الملك عبد الله كان تابعا جيدا لهذه الجلسات، ويتضح الامر من رسالته التي ارسلها في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٦ الى وزير الخارجية محمد الشريقي وممثله في الجلسات، وتتعلق بما اثير في مجلس الجامعة حول وحدة سوريا الطبيعية اذ جاء فيها "ليس مشروع سوريا الكبرى خرافة كما يتوهمه البعض ولا هو باوهام تجول بها خواطر الطامعين في العروش، بل هو مشروع سياسي تتولاه ايد حكيمة ماهرة تسير الخطوط الدقيقة للسياسة في هذه البقعة من الشرق"[١].

وبعد مداولات اللجنة السياسية اصدر مجلس الجامعة في ٣٠ تشرين الثاني من العام نفسه، بيانا اعلن فيه ان "احدا لم يقصد من تناوله هذا الموضوع (مشروع سوريا الكبرى) التعرض لاستقلال او سيادة احدى دول الجامعة، او النيل من نظام الحكم القائم". كما اكد البيان تمسك الجميع بميثاق الجامعة والعمل على احترامه وتنفيذه نصا وروحا[٢].

ويبدو ان بيان الجامعة اعتبر مسألة مشروع سوريا الكبرى مسألة منتهية، وهذا بالطبع خلاف الواقع، واعتقد ان الجامعة ارادت ان تتخلص من الموضوع تخلصا لبقاً ذكيا من الموضوع كلية، باصدارها بيانا لم يعد اكثر من كونه بيانا توفيقيا بين جميع الاطراف، اذ هو يرضي السوريين واللبنانيين، ويريح الدول العربية المعارضة للمشروع، ولايسيء الى شعور الملك عبد الله، كما اعتقد انه كان لابد من هذا البيان بعد ان ادركت الجامعة خطورة الاثر الذي يتركه هذا المشروع في تعميق شرخ العلاقات بين الدول العربية من جهة، واضعاف التضامن العربي من جهة اخرى.

ومع ذلك فقد اصدر المجلس التشريعي الاردني الخامس في اوائل كانون الاول عام ١٩٤٦، قرارا يؤيد فيه مشروع سوريا الكبرى، ويعلن تمسك الاردن بالميثاق الذي اقره المؤتمر السوري العام في اذار ١٩٢٠[٣]، اما الحكومة الاردنية فقد تحفظت بردها

---

(١) وثائق هاشمية، المجلد الرابع، وثيقة رقم ٣٤، ص٩١.
(٢) د.ك.و، ٣٦٨٠/ ٣١١ تقارير السفارة العراقية في جدة، جلسات الجامعة العربية، و١٢، ص١٤؛ الامر الذي اثار الملك عبد الله الذي رد على البيان قائلا «كل امرئ يدرك ان الجامعة العربية لم تكن اكثر من العوبة نظمها النحاس لغاياته». ينظر عفيف، المصدر السابق، ص٢١٣.
(٣) كلمة السوريين العرب في مشروع سوريا الكبرى، ص٢٤-٢٥؛ الكتاب الاردني الابيض، ص٢٦٧.

على بيان الجامعة بقولها، انها تعتبر مسألة سوريا الكبرى من الاهداف الوطنية[١].

ويبدو ان هناك عدة عوامل شجعت الملك عبد الله على محاولة تنفيذ مشروع سوريا الكبرى منها معاهدته مع تركيا[٢]، وانشغال مصر بقضيتها الى حد ما من قضايا الوطن العربي[٣]، وسخطه على بعض دول الجامعة لمعارضتها لمشروعه[٤]، اذ جدد الدعوة للمشروع في ٤ اب ١٩٤٧ ببيان رسمي اذيع في عمان جاء فيه " ليس ماندعو اليه كلمة بل هو امل منشود وحقيقة انية وان الضمير القومي ليحزنه ان يقول قائل بان ميثاق الجامعة العربية يوجب المحافظة على الوضع القائم في البلاد العربية، ان يوجب بشل حركة التطور العربي بالمحافظة على التجزئة التي بيبتها الاستعمار الاجنبي بغير مصلحة الشام بل لغير مصلحة العرب جميعا، ان دعاة الفرقة والقطيعة والانفصال مازالوا يبيتون بالارجاف والاجحاف لدعوة ميثاقنا المشترك:. ثم ختم بيانه قائلا "ان الاردن لمواصل دعوته الى الوحدة الشامية والاتحاد العربي مستمسك في هذه الدعوة الفاضلة والقضية العادلة مع احتفاظه بكامل حقوقه المشروعة ومحتكم في كل هذا الى ارادة الامة مجتمعة[٥].

وبصدد موقف ابن سعود، فقد اكد منذ البداية موقفه الرافض لمشروع سوريا الكبرى، وذلك في المباحثات التي دارت في جده بينه وبين المستر (وكلي) الممثل

---

(1) Zideh, OP.Cit, P.97.

(٢) في الاول من كانون الثاني ١٩٤٧ زار الملك عبد الله تركيا واسفرت عن توقيع معاهدة (صداقة ومودة) معها في الحادي عشر منه، نصت على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما، واللجوء الى الحل السلمي لاي نزاع قد ينشأ بينهما، وعلى ان يسود السلم والصداقة بين شعبيهما، وهدف الملك من زيارته ضمان تأييد تركيا الى مشروعه بتشكيل لجنة مشتركة للنظر في مسألة لواء الاسكندرونة المحتل من قبل تركيا، والذي حرص الملك عبد الله في ذهابه الى انقرة وعودته منها المرور باللواء لتأكيد عروبته، ينظر جريدة الاردن، ١١٦٢ في ١٣/ ١/ ١٩٤٧.

(٣) قررت مصر عرض قضيتها على مجلس الامن بعد فشل مفاوضاتها مع بريطانيا في كانون الثاني ١٩٤٧، للتفاصيل ينظر مصطفى، المصدر السابق، ص٣٦-٤٠.

(٤) شنت بعض دول الجامعة هجمات عنيفة على الاردن بسبب دعوته الى مشروع سوريا الكبرى، وعبر الملك في رسالة الى الوصي عبد الاله على هذه الهجمات بقوله «ماجعلنا نرى ان هذه المملكة تحاط من دول الجامعة بنيات غير ودية لمصلحة الرياض ودمشق. ينظر د.ك.و، ٣٦٩٤/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، رسالة الملك عبد الله الى الوصي عبد الاله، و٤، ص٩.

(٥) ابتدأ الملك عبد الله بيانه بقوله «قل هذه دعوة الحق» حول نص البيان ينظر: د.ك.و، ٢٦٤٩/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، الى وزارة الخارجية، و٥٢، ص٦٩.

البريطاني في جدة في شهر شباط ١٩٤٦، اذ اكد ان قيام ملك هاشمي على حكم سوريا يعتبر تهديدا للسعودية، وسوف يكون مسرورا اذا اوضحت الحكومة البريطانية موقفها تجاه هذه القضية، وان تكون وجهة نظرها متفقة مع وجهة نظره، وبين ابن سعود في حديثه للمستر (وكلي) انه ليس من مصلحة بريطانيا قيام اتحاد بين الدول العربية، كما بين انه في حالة عدم تدخل بريطانيا في منع تحقيق مشروع سوريا الكبرى فانه سيكون حر التصرف في اتخاذ مايلزم لحماية مصالحه[١].

وجاء رد الخارجية البريطانية في ٣ اذار ١٩٤٦ بمعارضتها لاي نوع من هذه المشاريع سواء اكانت سوريا الكبرى او الهلال الخصيب[٢].

وعلى الرغم هذا التأكيد من الحكومة البريطانية، فلم يقتنع ابو سعود بمعارضة بريطانيا للمشروع، ففي نيسان عام ١٩٤٦ قام ابن سعود بلفت نظر الحكومة البريطانية على تصريحات الملك عبد الله لتوحيد سوريا وما ينطوي عليه هذا الامر من خطورة على السعودية، اذ اشار بان تلك التصريحات تنقص من استقلال سوريا وتناقض ميثاق الجامعة[٣].

ونتيجة لتخوف السعودية من السياسة البريطانية واعتقادها ان المشروع يحضى بدعم وتأييد بريطاني، اخذت تعمل على ايجاد حليف قوي يساعدها على افشال مساعي الهاشميين ومشروعاتهم الوحدوية، ومن هنا بدأ الاتصال، في هذا المجال، بين السعودية والولايات المتحدة الامريكية.

ففي ١٣ كانون الثاني ١٩٤٧ قام الامير سعود ولي العهد السعودي، بزيارة الولايات المتحدة الامريكية، وفي الاجتماع الذي تم بينه وبين الرئيس الامريكي (ترومان) ووزير خارجيته (بيرنز) اعلن الامير السعودي عن عدم رضاه عن السياسة البريطانية، بسبب دعمها للمشاريع الهاشمية، حسب اعتقاده، وقد طلب الامير السعودي في هذا الاجتماع من الحكومة الامريكية ان تحدد موقفها تجاه مشروع سوريا الكبرى، وهل من الممكن ان تعتمد السعودية على التأييد الامريكي حال قيام اتحاد بزعامة

---

(1) F.O.371/34955, tele.No.78, Mr,Wekily to F.O.Dated 26/2/1946.

(٢) الروسان، العراق، ص١٥٩.

(3) F.O.371/52355, secretory of dtate Sire Sergant to Baghdad 19/Sep/1946.

هاشمية يهددها من الشمال، وابدت الحكومة الامريكية عن تأييدها الكامل للاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية للسعودية، واخبرت الامير السعودي بامكان الملك ابن سعود ان يعقد على الدعم الكامل من امريكا في الامم المتحدة في حال قيام قوى خارجية تهدد بلاده، وان الولايات المتحدة سوف تؤيد ايضا استقلال سوريا ولبنان للحيلولة دون قيام مشروع سوريا الكبرى[١].

وعلى الرغم من ذلك، فقد ارسل ابن سعود خطابا الى السفير الامريكي في جدة في ٩ شباط ١٩٤٧، اشار فيه الى مخاوفه من احتمال دعم بريطانيا لمشروع سوريا الكبرى، وجاء رد السفير الامريكي بانه لاتوجد اية معلومات من المصادر الامريكية الرسمية عن ان المشروع وشيك الحدوث، ذلك خلافا لما يعتقد ابن سعود، واستمرت التخوفات السعودية وتكرر الطلب من الولايات المتحدة بالتدخل، ففي الاجتماع الذي عقد في ١٧ حزيران ١٩٤٧ بين ابن سعود والسفير الامريكي في جدة، اكد الملك السعودي على المخاطر التي سوف تلحق ببلاده في حالة تحقيق مشروع سوريا الكبرى، لذلك اقترح على الحكومة الامريكية بان تباشر في اتخاذ الخطوات اللازمة لتهدئة الموقف بين السعودية وجيرانها، واثارة موضوع سوريا الكبرى مع الحكومة البريطانية بهدف التوصل الى اتفاق توقع عليه امريكا وبريطانيا والدول العربية بشكل يضمن عدم اثارة المشروع مرة اخرى[٢].

ولكن يمكننا القول ان الموقف السعودي المعادي للمشروع برز بشكل واضح بعد ان اعلن الملك عبد الله البيان الملكي في ٤ اب ١٩٤٧، اذ ترك هذا البيان دويا كبيرا في الاوساط السعودية الحكومية، واهتماما بالغا، وخوفا باديا على الوجوه من ان يدخل المشروع في حيز التنفيذ[٣]، اذ اعلنت الحكومة السعودية عن عدم موافقتها على ماجاء في البيان الرسمي الذي اعلنه الملك عبد الله، فقد اكد فؤاد حمزة وكيل وزير الخارجية السعودي، في حديث له مع مندوب جريدة التلغراف البيروتية الخاص

---

(١) علي الدين هلال، امريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٥٨، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٨٩.

(٢) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص٩٠-٩١.

(3) U.S.State Department Centeral Files Saudi Arabia: Internal and Foreign Affairs 1945-1954, File 1, No14, P.853-854.

في صوفي، بان الموقف الذي نشأ عن البيان الملكي الاردني، هو بيان دقيق جدا يهم جميع الحكومات العربية، ويجب معالجته بالحكمة والروية وفقا لما تقتضيه المصلحة العربية وبنوع خاص البلدين اللذين يعنياهما الامر اساسا وهما سوريا ولبنان، اما عن موقف السعودية من البيان فاجاب الوزير السعودي بقوله "ان موقف المملكة العربية السعودية واضح وصريح جدا لانه يستند الى الواقع من جهة، ولان البلاد السعودية العربية كشقيقاتها الاخرى مرتبطة بميثاق جامعة الدول العربية الذي يقضي قبل كل شيء باحترام استقلال كل قطر عربي واحترام الاوضاع الراهنة يوم توقيع ميثاق الجامعة العربية"، كما اكد ان بلاده تعتبر كل محاولة لتغيير تلك الاوضاع تعتبر مناقضة لميثاق الجامعة ومضرة بالمصلحة العربية، واخيرا اشار انه "يسوئني ان اقول ان الذين ينصبون انفسهم دعاة للوحدة السورية، هم بالذات اكبر اعدائها لانهم في الحقيقة العقبة الحقيقية في سبيل تحقيق هذا المشروع[١]"، ويقصد بالتأكيد في قوله الاخير الملك عبد الله.

اثار هذا التصريح استياء الاوساط الرسمية الاردنية، اذ ابرق سمير الرفاعي رئيس الوزراء الاردني ووزير الخارجية بالوكالة الى الحكومة السعودية برقية في ٢٦ اب ١٩٤٧، بصدد تصريح فؤاد حمزة الاخير وتدخله في قضية تخص ابناء سوريا وحدهم دون سواهم، فجاء رد الخارجية السعودية في ٣٠ اب ١٩٤٧ ببرقية جوابية جاء فيها "ان الذي نعلم عن فؤاد بك انه ليس من عادته التكلم بكلمات جارحة او التصريح لاية صحيفة بشيء يجرح العواطف او يمس الكرامة، على انه كما تذكرون دولتكم سبق ان نشر في المذكرات[٢]، ماله مساس بالكرامة والدين، فاذا كنتم توافقون دولتكم على تكذيب مانشر من هذا القبيل فستجدوننا على اتم استعداد لتكذيب مانسب الى فؤاد بك، واننا على الدوام الشديد والحرص على كل مامن شأنه توكيد المحبة والاخوة"[٣].

والواقع ان تصريح فؤاد حمزة يعبر عن حقيقة الموقف السعودي من بيان الملك

---

(١) د.ك.و، ٢٦٤٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، وزارة الخارجية، و١٢٧، ص٥٦-٥٧؛ حديث خطير من فؤاد حمزة عن موقف الحكومة السورية:
U.S.State Department Centeral Files Saudi , File 1, No145, P.786-790

(٢) اعتقد يقصد مذكرات الملك عبد الله التي نشرتها مجلة الرائد في طبعتها الثانية، في عمان عام ١٩٤٧.

(٣) د.ك.و، ٢٦٤٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة الى وزارة الخارجية، و٢٧، ص٥٨.

عبد الله، وهذا مايفهم ايضا من برقية الامير فيصل، ولكن الموقف الحرج حتم على الاخير ان يخرج بتبرير ضعيف، قصد منه ابعاد المسؤولية عن الحكومة السعودية، واعتبار ان التصريح كان بتصرف شخصي ولم يكن بعلمها او مستوحى منها.

ولكن موقف الحكومة السعودية الرسمي حول بيان الملك عبد الله الصادر في ٤ اب ١٩٤٧، جاء اثر المقابلة التي جرت بين الرئيس السوري شكري القوتلي وبين رئيس الديوان الملكي الاردني محمد الشريقي اثناء زيارة الاخير لدمشق في ٢٩ اب ١٩٤٧، اذ كان حاملا رسالة من الملك عبد الله الى الرئيس القوتلي يدعوه فيها للنظر في مسألة الاتحاد السوري، ومما تضمنته الرسالة ان الملك عبد الله قد كتب الى الملك ابن سعود ينبأه بأنه يسلم له بامر الحجاز، ويعتبر مسألته منتهية، مقابل ان يعاونه ابن سعود في مشروع الاتحاد السوري، وان يدعو القوتلي ان يعمل في سبيل ذلك الاتحاد ايضا[١].

وعلى الاثر اوضحت الحكومة السعودية موقفها الرسمي في بيان وزعته على جميع مفوضياتها في العواصم العربية، وامرت اعلانه في وقت واحد بعد ظهر يوم ٣١ اب ١٩٤٧، جاء فيه لقد علمنا ببيان الملك عبد الله المعلن في عمان في ١٤ اب ١٩٤٧ الذي دعا فيه اهل سورية دعوة صريحة الى عقد اجتماع لتغيير دستور سوريا، وتأكيده بان هذا العمل سينفذ بالفعل، وبذلك فأن الحكومة السعودية تعلن عن اسفها لظهور هذا الفتق في صفوف الدول العربية، وما يؤسفها ايضا وجود هذه الخلافات بين الدول العربية في هذا الظرف الدقيق والتي تأمل ان توجه الدول العربية قواها كلها لانقاذ الوطن العربي لالتمزيق وحدته وكلمته، كما يؤسفها ان تعلن بصراحة ان بيان الملك عبد الله يعتبر افتئاتا على سورية ودستورها الجمهوري الذي اقره شعبها، واعترفت به سائر الحكومات العربية والصديقة، واخذت سورية مكانتها الدولية في الوقت الذي ينادي الملك عبد الله بهدم كيان تلك الدول العربية الفتية، واخيرا اشار البيان السعودي

(١) د.ك.و، ٢٦٤٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، و٢٥، ص٥١-٥٢؛ وكان الرئيس السوري قد اصدر في ٢٧ اب ١٩٤٧ بيانا ندد فيه ببيان الملك عبد الله، وللتفاصيل عن البيان السوري وعن رسالة الملك عبد الله الى الرئيس القوتلي، ينظر:
U.S.State Department Centeral Files Saudi , File 1, No147, P.897-898.

بان الحكومة السعودية مع استنكارها لهذا الافتئات تعلن تأييدها لاستقلال سوريا، وترجو التزام دول الجامعة على ما تعاهدوا وتعاقدوا عليه[١].

وفي اليوم التالي لاذاعة البيان السعودي صرح وزير سوريا المفوض في لندن (نجيب الارمنازي) عن صدى البيان السعودي في بلاده قائلا "كان رد جلالة الملك عبد العزيز آل سعود على مقترحات الملك عبد الله بشأن سورية الكبرى موضع اهتمام كبير هنا، وان هذا المشروع لايفيد عبد الله ولا الشعب العربي، وانما يفيد اعدائهم دون سواهم وهو فضلا عن ذلك مناف للتقاليد الدبلوماسية"[٢].

كما قامت السعودية، نتيجة هذا البيان، باجراء اتصالات مكثفة مع امريكا لمعرفة موقفها بشكل واضح تجاه دعوة الملك عبد الله الوحدوية، ففي ٢٤ اب ١٩٤٧ ارسل ابن سعود رسالة الى الحكومة الامريكية تساءل فيها عن نوع المساعدة التي تستطيع السعودية ان تعتمد عليها من امريكا ازاء هذه التحركات الجديدة من قبل الملك عبد الله، وجاء الرد الامريكي مؤكدا على ان مخاوف ابن سعود مبالغ فيها، وان تحقيق المشروع في ذلك الوقت غير ممكن[٣].

الا ان هذه الاجابة لم تلق القبول التام من قبل ابن سعود، الذي بقيت مخاوفه قائمة، وقد بعث بالشيخ يوسف ياسين بابلاغ المفوض الامريكي في جدة لكي يخبره بان ابن سعود فوجئ بهذه الاجابة غير المشجعة، وانه يصر على تحديد الموقف الامريكي تجاه مساعي الملك عبد الله بشكل واضح، وبشكل خاص اذا حاول الملك عبد الله القيام بعمل عسكري في سبيل تحقيق طموحاته، وجاء رد الحكومة الامريكية بانه اذا حدث مثل هذا الامر فانه ينبغي اللجوء الى الامم المتحدة[٤].

وصرح الامير فيصل آل سعود وزير الخارجية السعودي اثناء وجوده في القاهرة للصحف المصرية في الثالث من ايلول ١٩٤٧، عن موقف حكومته من البيان الملكي

(١) حول نص البيان السعودي ينظر:
U.S.State Department Centeral Files Saudi , File 1, No149, P.853-854.
(٢) للتفاصيل حول نص البيان السوري، ينظر كلمة السوريين والعرب في مشروع سوريا الكبرى، ص٧٥؛ جريدة الشباب الدمشقية، العدد٢٩٥ في ٢ ايلول ١٩٤٧.
(٣) عفيف، المصدر السابق، ص٣٣٦.
(٤) للتفاصيل ينظر هلال، المصدر السابق، ص٩٤.

الاردني قائلا "انه يظن ان البلاغ الذي اصدرته حكومته كاف. وهو البلاغ الذي قالت فيه ان ملك شرق الاردن يحاول القضاء على جمهورية سوريا، ودعت جميع الدول العربية الى التمسك بعهودها، وعندما لفت مندوبو الصحف الى ان البلاغ لم يشر الى قول الملك عبد الله، بان مشروع سوريا الكبرى سينفذ، قال الامير "انه يامل ان لايحدث ما يضطر الدول العربية الى الرد على هذه الفقرة""[1].

واوضح ابن سعود موقفه المعادي للمشروع في تصريحه الذي ادلى به لاحدى الصحف الامريكية في ١٢ ايلول ١٩٤٧ ردا على بيان الملك عبد الله، حيث قال "ان مشروع سوريا الكبرى لايستند على منطق او على تاريخ، وهذه القضية ماهي الا حلم رجل يطمح الى توسيع ملكه... وان مايذيعه من دعوة لتحقيق وحدة سوريا تكمن وراءها المطامع الصهيونية"[2].

وفي الوقت نفسه احتج ابن سعود لدى الوزير المفوض البريطاني في جدة (جرافتي سميث) على مشروع سوريا الكبرى، وابلغه معارضة السعودية للمشروع بشدة، كما لفت ابن سعود نظر الوزير البريطاني الى معلومات مهمة، مفادها ان حكام الاردن والعراق يبذلون كل مافي وسعهم لتشكيل كتلة عربية شمالية تضم سوريا والعراق والاردن، وان خروج مثل هذه المشروعات الى حيز التنفيذ يشكل تهديدا للكيان السعودي، وفي الوقت نفسه طالب ابن سعود بريطانيا ان تفصح عن عدم علاقتها بالمشروع على الوجه الاتي:

١. ايضاح موقفها له رسميا.
٢. اتخاذ الخطوات لكي تثبت عن عدم صلتها بهذه الحركة.
٣. منع كل من لهم صلة بها من التدخل بهذا الشأن[3].

(١) كلمة السوريين العرب في مشروع سوريا الكبرى، ص٦٦-٦٧.
(٢) ينظر عفيف، المصدر السابق، ص٢٢٥.
(٣) كان ابن سعود قلق ازاء سلوك بعض الضباط البريطانيين الذين كان يعتقد بانهم يساندون المشروع، ومنهم غلوب باشا رئيس اركان الجيش العربي الاردني، على اعتبار انهم يواصلون تعاونهم مع الدروز، ولكن المفوضية البريطانية في جدة قامت باستجلاء الامر، واكدت ان هذه الاشاعات لااساس لها. ينظر

F.O.371/52355, from Grafftey-Smith to F.O,8, Sept, 1947.

اما بريطانيا فقد اعلنت في ١٤ ايلول ١٩٤٧ على لسان وزير خارجيتها ارنست بيفن، حيادها المطلق من جميع اقتراحات الملك عبد الله بشأن مشروع سوريا الكبرى، واصدر تعليماته الى ممثليه في الشرق الاوسط بالتزام الحياد التام ازاء الجدل الـذي اثاره المشروع[1].

ولكن الوزير البريطاني المفوض في جدة (جرافتي سميث) كان يرى ان سياسة الحياد غير واقعية، واقترح على حكومته ضرورة تعديل موقفها وجعل ترحيبها بالمشروع المقترح مشروطا بترحيب مجلس جامعة الدول العربي، اي ان بريطانيا ترحب بالمشروع اذا ما شمل كل دول الجامعة العربية، ونبه جرافتي سميث الى ان خروج المشروع الى حيز التنفيذ، دون دول الجامعة، من شأنه ان يقوي مركز اعداء ابن سعود ويسيء الى الرئيس شكري القوتلي الذي ارتبط بآل سعود بصلات قامت على الثقة والصداقة[2].

وكرر ابن سعود في خطاب رسمي احتجاجه وتهديده الاردن من الاستمرار بهذا المشروع بقوله "ليس هذا بمشروع عربي لكنه مشروع اجنبي، ولذلك فان المملكة العربية السعودية في حالة تحقيقه ستعمد الى القوة لتمنعه"[3].

وبناء على ذلك يمكننا القول بان تصريح ابن سعود باللجوء الى القوة لمنع قيام المشروع، يعكس القلق والخوف حول مستقبل الاسرة السعودية، لاعتقاده ان قيام دولة هاشمية موحدة في شمال السعودية وشمال غربها، كفيلة بقطع الصلة السعودية بالبحر المتوسط، وبالتالي يشكل تهديدا خطيرا لكيانها، لاسيما وان الهاشميين لازالوا يطالبون آل سعود بعرش الحجاز، اما قول ابن سعود بان المشروع اجنبي وليس عربي، فيبدو انه منطلق من رؤية ابن سعود بان الملك عبد الله لديه اتصالات مع بعض الزعماء الصهاينة، وعلى اية حال لم يثن هذا التهديد الملك او حكومته من مواصلة سعيهم في محاولات تحقيق مشـروع سوريا الكبرى.

لم تقتصر الدعوة للوحدة السورية (مشروع سوريا الكبرى) على الملك عبد الله

(1) F.O.371/52358, from F.O to Jaddia, 16 Sept 1947.
(2) F.O.371/52357, from Jaddia to F.O 18 Sept 1947.
(3) Keller, Laquestion, P.65.

واعضاء حكومته فحسب، بل كان لها صدى فعلي بين ابناء الشعب الاردني، وكان لحزب النهضة العربية الاردني[1]، دور ريادي في هذا المجال، اذ ان معظم البيانات الصادرة بصدد المشروع بعد الاستقلال، اصدرها هذا الحزب، بعلم الحكومة ورضاها، باعتباره "احد الهيئات الاردنية المستقلة بالقضايا العربية"[2]، وهذا يبين رغبة الملك عبد الله في اكساء اهدافه السياسية بغطاء وطني وقومي ذي طبيعة ديمقراطية، من اجل تحقيق خططه (القومية والوحدوية) في سوريا الكبرى[3].

اصدر حزب النهضة العربية الاردني بيانا نشره للرأي العام بصدد مشروع سوريا الكبرى، ردا على البيانات السورية واللبنانية والسعودية، وكان مقررا اصداره من رئاسة الديوان الملكي في عمان، ويبدو ان الحكومة الاردنية ارتأت ان لاتصدره عن رئاسة الديوان، بل ارتأت صدوره من حزب النهضة العربية الاردني، وجاء فيه "ان ماتضمنه البيان الملكي الساعي لجدير بشكر الديار الشامية جميعا، لما اثبت من حق الشعب المطلق في تقرير مصيره وتحقيق وحدته على الوجه الذي يحقق الوحدة ويذهب التجزئة ويجمع الكلمة ويعيد الشام سيرتها الاولى حاضره وبادية من خليج العقبة الى البحر الابيض المتوسط الى اعالي الفرات، وان الشعب الاردني وهو الذي يحرص اعظم الحرص على وحدة الصفوف بين الدول العربية الشقيقة، مازال على وجهة نظره الحقة من ان ميثاق جامعة الدول العربية لم يوجد ليحد من الاماني القومية او ليجمد القضية العربية، كما انه مازال يرى في مبادئ القانون الدولي ومقاصد ميثاق الامم

(1) رخصت الحكومة الاردنية في ٧ مايس ١٩٤٧ لحزب النهضة العربية الاردنية في عمان برئاسة هاشم خير، وتبنى هذا الحزب مبادئ الثورة العربية الكبرى، وانه ضمن البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتوحيد الاجزاء السورية، مؤيدا المعاهدة الاردنية-البريطانية لعام ١٩٤٦، واصدر الحزب جريدتي (الجهاد) و(النهضة) واستمر حتى عام ١٩٥٠، حين حل نفسه اثر التطورات التي اعقبت حرب عام ١٩٤٨، للتفاصيل عن الاحزاب الاردنية، ينظر خليل حنش سوادي الحمداني، الاحزاب السياسية في الاردن (دراسة تاريخية) ١٩٢١-١٩٥٧، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٤؛ جمال الشاعر، تجربة الديمقراطية في الاردن، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٤، حزيران، ١٩٨٨، ص١٢٣؛ للمزيد من التفاصيل عن الحزب ينظر عفيف، المصدر السابق، ص٧٥-٨٠.

(2) د.ك.و، ٢٦٤٩/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة الى وزارة الخارجية، و١٩، ص٢٧.

(3) عبد المجيد عبد الحميد، العلاقات الاردنية-السورية، منذ استقلال البلدين عام ١٩٤٦ ولغاية ١٩٧٦، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٣٧، ١٩٨٨، ص٢١١.

المتحدة، مايوجب احترام ارادة الشعب السوري في حدود وطنه الكامل". واردف البيان الاردني قائلا "وانه ليؤسف الشعب الاردني ان يتذرع مخالفوا وجهة نظر الاردن القائمة على منتهى الاخلاص وحسن النية بكيل التهم واثارة الجدل حول دعوة اخوية كريمة وجهت بحافز من وحدة الامل والشعور القومي المشترك تحقيقا لميثاق الشعب العربي السوري، وان الشعب الاردني يرى من التجني ان يصف مسؤولون ماسيضعون تصميمه بانفسهم بانه مشروع صهيوني استعماري ليستبقوا التجزئة الاستعمارية، مع علمهم بان البيان الملكي الاردني يدحض هذه المزاعم". وختم الحزب بيانه قائلا "اللهم ان هذا تناقضا وتخلفا عن الجهاد المشترك وتشتيتا للتجزئة المفروضة بالاكراه الاجنبي في حينه والتي تنتقص من القدرة الدفاعية عن فلسطين بل عن كل بلد عربي"[1].

وفي الوقت نفسه اصدر الحزب بيانا اخر اكد فيه رأيه عن المشروع بقوله "بان البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لاتتجزأ ولاعبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، واشار البيان ايضا الى ان ميثاق وحدة الوطن السوري الاكبر هو مبدأ قومي مستمد من ارادة الشعب السوري[2].

ومن جهة اخرى صرح رئيس حزب النهضة العربية الاردني هاشم خير الى الصحف العربية، ردا على البيان السعودي الرسمي في ٣١ اب ١٩٤٧ المندد بمشروع سوريا الكبرى، بان البيان السعودي قد احدث استياءا شديدا واستنكارا بالغا لدى مختلف ابناء الشعب العربي الاردني وهيئاته الوطنية، باعتباره يشكل تدخلا جريء من الحكومة السعودية في شؤون تخص ابناء الاقاليم السورية وحدهم، واشار الى ان الحكومة السعودية تحاول في بيانها ان تجعل نفسها الدولة الحامية لاستقلال سوريا والمشرفة على مقدراتها، فليس عجبا ان يستقبله ابناء الاقاليم السورية جميعهم بالاحتجاج والاستنكار وان يجدوا فيه سابقة خطيرة تهدد حريتهم وسيادتهم"، ثم اردف رئيس الحزب قائلا "اما ما ذكره البلاغ السعودي من ان المشروع الاردني

(1) للتفاصيل حول نص البيان ينظر د.ك.و،٢٦٤٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، بيان عام عن حزب النهضة العربية الاردني في المملكة الاردنية الهاشمية، و١٦، ص٢٤.

(2) U.S.State Department Centeral Files Saudi Arabia, File 12, No72, P.347-353.

يناقض ميثاق جامعة الدول العربية وان فيه افتئاتا على سورية ودستورها فهو مدعاة للدهشة والاستغراب"، وذلك لان البيان الملكي ورسالة الملك عبد الله الاخيرة الى الرئيس السوري يتضمنان عرض اقتراحات صريحة بترك الخيار للشعب السوري في قبول احد النظامين الوحدة او الاتحاد مع الاردن، واكد (خير) ليس هناك اية محاولة لفرض نظام ما بالقوة حتى ترى الحكومة السعودية او اية حكومة عربية اخرى، ان هناك اعتداء على ميثاق الجامعة او خطر يهدد كيانها[1].

وامام هذا التأييد لاهداف الملك عبد الله، وردا على مواقف بعض الدول العربية المعارضة للمشروع ومنها السعودية، شجعت الحكومة الاردنية حزب النهضة العربية الاردني الى عقد مؤتمر قومي لمناقشة مشروع سوريا الكبرى وانعقد المؤتمر في ١٢ ايلول ١٩٤٧، في قاعة سينما البتراء بعمان، حضره مايزيد على الف شخص، من بينهم محمد الشريقي مندوبا عن الملك عبد الله، وحضره الاعضاء الاردنيون في المؤتمر السوري الذي عقد في دمشق عام ١٩٢٠، واعضاء المجلس النيابي ورؤساء البلديات وشيوخ العشائر واعضاء المنظمات الشبابية ووفود مختلفة من الهيئات الشعبية والمؤسسات الاهلية، وبعد افتتاح المؤتمر القى محمد الشريقي كلمة وصف فيها المؤتمرين بانهم "خيار الامة وصفوة القوم"[2]. وبعده القى المحامي صبحي الكيلاني سكرتير حزب النهضة العربية الاردني كلمة حيا بها الوفود باسم الحزب وشكر لهم تلبيتهم دعوته لعقد المؤتمر، وبين الاسباب القومية والوحدوية التي دعت الى عقده[3]، وناقش المؤتمرون بعد انتخابهم هيئة عليا فاز برئاستها هاني خير، مشروع سوريا

---

(١) حول نص الحديث ينظر د.ك.و، ٢٦٤٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تصريح هاشم خير رئيس حزب النهضة العربية الاردني عن البلاغ السعودي، و١٢، ص٢٠؛ ومن الجدير بالذكر ان اسماعيل باشا البلبيسي الذي خلف هاشم خير بعد وفاته في شباط ١٩٤٨ في رئاسة الحزب قد عبر يوم انتخابه عن سروره لما جاء في البيان الملكي الاردني قائلا «لانه نطق بالحقيقة المشيرة الى طريق السلامة والاستقرار، ولانه عبر تمام التعبير عن رأي الشعب الاردني» الذي يهمه ان يرى الامور في سوريا تتجه نحو تحقيق وحدة الاقطار السورية. للتفاصيل ينظر وثائق هاشمية، المجلد الثاني، وثيقة رقم ١٣٤، ص٣٢٦؛ د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، تقرير عن شهر شباط ١٩٤٨، و١٦، ص١.

(٢) للاطلاع على نص الكلمة، ينظر د.ك.و، ٢٦٤٩/ ٣١١، تقارير المفوضية الملكية العراقية في جدة، المؤتمر القومي الاردني، و٤، ص٧.

(٣) للاطلاع على نص كلمة المؤتمرين ينظر: المصدر نفسه، و٤، ص٨-٩.

الكبرى، ومواقف الدول غير السورية منها، وبخاصة السعودية، واتخذ المؤتمرون المقررون الاتية:

اولا: يقرر المؤتمر القومي الاردني ان المملكة الاردنية الهاشمية تقع في الصميم من الشام وهو جزء لاينفصل من سوريا الطبيعية، وبما ان تجزئة سوريا الطبيعية الى دويلات سنة ١٩٢١ تمت بتأثير القوة الاجنبية لمصلحة الاستعمار والغزو الاسرائيلي وحدهما، وبما ان القوة الاجنبية قد زالت فالبلاد السورية المنفصلة على الدولة العثمانية وحدة سياسية لاتتجزأ.

ثانيا: يرفع المؤتمر شكر الشعب وولاءه للملك عبد الله على الجهود المشكورة التي دأب على بذلها في سبيل تحقيق وحدة الاقاليم السورية، واتحادها على الوجه الذي يكفل جميع الحقوق القومية.

ثالثا: يوجه المؤتمر تحيات الاردن الى الشعب السوري في الوطن السوري الاكبر، ويناشد المؤتمر الهيئات السياسية والمنظمات القومية في جميع البلاد السورية ان توحد جهودها الوطنية وان تسعى في سبيل تحقيق وحدة الاقاليم السورية او اتحادها طبقا للمبادئ القومية دون اي اهتمام بما يرسل من دعايات مغرضة عنه.

رابعا: يستنكر المؤتمر الاساليب التي تتبعها الدوائر الرسمية في دمشق لارغام الشعب على التنكر لمشروع قومي سبق وان ايده ممثلوه ونوابه واحزابه بصورة رسمية كما يستنكر الحملات الصحفية التي تتهجم على المشروع بالفاظ نابية وعبارات جارحة.

خامسا: يناشد المؤتمر الدول غير السورية ان تلتزم الحياد الدقيق من هذه الدعوة القومية، وان لاتتدخل في شؤون تتعلق بالشعب السوري وحده، كما يلفت المؤتمر انظار الدوائر الرسمية في بعض العواصم العربية الى ان هذه الدعوة القومية لاتناقض نصوص ميثاق جامعة الدول العربية نصا وروحا.

سادسا: يعرب المؤتمر عن عطفه الشديد على حركة الحجازيين الذين يطالبون بتأسيس حكومة ديمقراطية في الحجاز، ويوجه في الوقت نفسه اهتمام العالمين العربي والاسلامي الى ان النظام السعودي قد استفحل شره، وان خطر النفوذ الاجنبي

في جزيرة العربي قد دنا بصورة واضحة من الاماكن الاسلامية المقدسة"[١].

واخيرا اعتبر المؤتمر هذه المقررات بمثابة الميثاق القومي والمنهاج السياسي العام للشعب الاردني، وطالب كل حكومة اردنية تضطلع بأعباء الحكم ان تسعى لتحقيق ماتتضمنه بنوده من اهداف قومية واماني وطنية، وحملها كل مسؤولية وطنية تنشأ بسبب تخلفها عن تأدية هذه الرسالة القومية العظمى[٢].

وهكذا ايد المؤتمر القومي الاردني جهود الملك عبد الله الرامية الى تحقيق مشروع سوريا الكبرى وشجب الموقف السعودي المعارض له، بل اعلن عن عطفه على حركة الاحرار في الحجاز الرامية الى تحرير الحجاز المغتصب من سلطة ابن سعود.

ودفع هذا الامر الحكومة السعودية للاتصال بالمعارضة الاردنية في الخارج، لحملها على معارضة المشروع ليتمكنوا من دحض جميع الجهود الاردنية الرامية الى تحقيق الوحدة السورية، اذ اتصل الشيخ يوسف ياسين وكيل وزارة الخارجية السعودية والمستشار السياسي لابن سعود، عندما كان في سوريا بزعيم المعارضة الاردنية هناك الدكتور صبحي ابو غنيمة، وشجعه برئاسة وفد منهم لزيارة السعودية، بل يقال انه حمل اليوم دعوة الملك ابن سعود بالزيارة"، وهكذا وصلت طائرة سعودية في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٧ الى جدة وعلى متنها الشيخ يوسف ياسين واعضاء الوفد الاردني الذي تألف من صبحي ابو غنيمة وتركي باشا الكايد، وصالح بك النجداوي والمحامي ضيف الله الحمود والشاعر فؤاد باشا الخطيب ومنيف بك الحسيني (ابن اخت الحاج امين الحسيني مفتي فلسطين وسكرتيره الخاص). وقابل الوفد الملك ابن سعود، الذي شجعهم على مواصلة حركتهم ضد الملك عبد الله، مبديا استعداده بتقديم اي شكل من اشكال المساعدة لمواصلة ذلك، واهدى ابن سعود اثناء المقابلة الوفد سيارة جديدة من (بوبك) مع مبلغ من المال ليستعينوا به في نشاطاهم في سوريا[٣].

---

(١) كما ايد المؤتمر في قراراته القضايا العربية في فلسطين ومصر وشمال افريقيا، وللمزيد من التفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٦٤٩/ ٣١١، تقارير المفوضية الملكية العراقية في جدة، المؤتمر القومي الاردني، و٤، ص٧-٩.

(٢) المصدر نفسه، و٧، ص١٣.

(٣) د.ك.و، ٢٧٠٦/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان،تقرير عام عن شهر كانون الاول ١٩٤٧، و٤٥، ص١٠٦.

ايقن الملك عبد الله ان معادلات السياسة العربية والدولية لم تكن تشجع على تحقيق طموحه في مشروع سوريا الكبرى[١]، وكان لابد من موازنتها بالتقرب من العراق لتعزيز موقف الاسرة الهاشمية بعد فشلها في تحقيق مشاريعها، ولمواجهة النشاط السعودي الاخذ بالتزايد في هذه المرحلة، خاصة بعد التقارب السعودي-المصري وما اسفرت عنه مباحثات ملكيها من نتائج حول المطالب الهاشمية في سوريا وزعامة العرب من ناحية، وما اخذت تردده الدوائر السعودية من انه اذا كان لابد من الوحدة بين سوريا والاردن فيجب ان ينضم الاردن الى سوريا الوطن الام من ناحية ثانية[٢]، اضافة الى تنسيق الشيخ يوسف ياسين (المستشار السياسي للملك السعودي) جهوده مع مصر وسوريا بهدف تكوين كتلة معادية للهاشميين في جامعة الدول العربية على حد تعبير ستونهيور بيرد (السفير البريطاني في بغداد) من ناحية ثالثة[٣].

هذه العوامل مجتمعة دفعت بالملك عبد الله الى تبديل سياسته المباشرة تجاه سوريا، والتوجه نحو العراق من اجل الوحدة او الاتحاد معه لاكهدف نهائي، وانما كمحاولة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى من نقطة النهاية وهو العراق وليس من نقطة البداية وهي سوريا[٤].

لقد تباحثت الحكومتان الاردنية والعراقية بشأن الاتحاد فترة تزيد على السنة، وحيث قام الملك عبد الله بزيارة العراق في ايلول ١٩٤٦ تم وضع مشروع الاتحاد الذي نص على محافظة كل من البلدين على هويته الخاصة مع توحيد شؤونها العسكرية والثقافية والدبلوماسية، والاكتفاء باعلان معاهدة (تحالف واخوة) بين المملكتين جرى توقيعها والتصديق عليها في نيسان- حزيران[٥] ١٩٤٧، ومن المسلم

---

(١) حول المعارضة العربية والدولية، ينظر ص٩٤-٩٦ من الفصل نفسه.

(٢) عبد السلام خليفة الشواورة، العلاقات الاردنية-العراقية ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٥، ص١٤٨.

(3) F.O.371/52426, from stonhewer Bird to F.O.9th April 1946.

(٤) الروسان، المصدر السابق، ص١٣٥؛ وقد جاء في مشروعي سوريا الكبرى اللذين قدمهما الملك عبد الله عام ١٩٤٣، بأن الاتحاد مع العراق يعد الخطوة النهائية اي بعد توحيد اقطار سوريا الاربعة، للتفاصيل ينظر الفقرة (٥) من مشروع الدولة السورية الموحدة، والفقرة (١٣) من مشروع الدولة السورية والاتحاد، حول المشروعين ينظر الكتاب الاردني الابيض، ص٦٦-٧٠.

(5) F.O.5235/ E 2946/865/G/April 1946, H.M.Ambessado, Baghdad, P.1.

به ان المعارضة الخارجيى[1] التي واجهها مشروع الاتحاد، كان وراء تخفيضه الى مستوى معاهدة تحالف واخوة دون اتحاد شامل.

ويبدو ان المشروع قد واجه معارضة خاصة من قبل السعودية حسب ما يعبر عنها (جرافتي سميث) الوزير البريطاني المفوض في جدة، بأنه وصلت الى مكتب الشرق الاوسط البريطاني في القاهرة تقارير تفيد بأن ابن سعود كان يقوم بدعايات نشطة في الجامعة، لحمل اعضائها على معارضة المشروع وانه كان يقوم بانفاق مبالغ ضخمة لتحقيق هدفه"[2].

ووثق ابن سعود علاقاته مع الملك فاروق وشكري القوتلي، واستطاع ان يشكل في داخل الجامعة جبهة مناوئة للهاشميين، وقدم اقتراحا لمجلس الجامعة يقضي بعقد معاهدة تحالف ثلاثية بين السعودية ومصر وسوريا، الامر الذي اثار معارضة بريطانيا عليه، على اعتبار ان طابعه متعدد الاطراف داخل الجامعة يفترض بالفعل انها توفر مثل هذا التفاهم المعقود الاطراف، رغم انها لم تعترض على اجراء اتفاقيات ثنائية في اطار الجامعة، وبالتالي موافقتها على مشروع الاتحاد بين الاردن والعراق الذي رأت انه يتفق والمادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية، الذي نص "بأن اقطار الجامعة التي ترغب باقامة علاقات قوية ووثيقة فيما بينها عن تلك التي وضعها الميثاق، يمكنها ان توضع موضع التنفيذ بشكل اتفاقيات فيما بينها"، ومن هنا يمكننا القول بان المعارضة لمعاهدة التحالف الثلاثية المقترحة بين مصر وسوريا والسعودية لم تطبق على المعاهدات الثنائية التحالف مابين اي من تلك الدولتين[3].

---

(١) اعلنت كلا من سوريا ولبنان خشيتهما من ان يؤدي نجاح المشروع الى محاولة تنفيذ مشروع سوريا الكبرى، ومصر عارضت المشروع حفاظا على زعامتها للجامعة العربية، وان بعض العراقيين رأوا بان الاتحاد سيسمح للاردن بالتدخل في شؤون العراق الداخلية اضافة الى تدخل بريطانيا غير المباشر في شؤون العراق بحكم معاهدة ١٩٤٦ بين الاردن وبريطانيا كما ان الملك عبد الله نفسه متخوف من ان يذوب الاردن في الكيان الجديد ويذوب معه نفوذه. للتفاصيل ينظر:
Majid Khadduri, Independan Uraq 1932-1958. Astudy In Iraq Politics Oxford University press 1960, P.433;
د.ك.و، ٤٨٢٤/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر نيسان ١٩٤٧، و١٢، ص٤.

(2) F.O.371/52426, from Grafftey-Smith, To F.O.dated 3-4- 1946.

(3) F.O.52350/ E 2946/865/G/April 1946, H.M.Ambessado, P.1-2.

ومن جهة اخرى دفعت المعارضة السعودية النشطة في الجامعة الحكومتين الاردنية والعراقية بالتفكير في الانسحاب من عضوية الجامعة، وهذا ما اكده الامير عبد الله الى وزير الخارجية البريطانية ارنست بيفن في لندن في اذار ١٩٤٦، اذ اكد ان السبب في تفكيرها بالانسحاب يرجع الى عدم شعوره بانها (الجامعة) موالية لبريطانيا بما فيه الكفاية، وانه "يزمع اقامة مؤسسة جديدة هاشمية صرفة"، واكد انها ستكون اكثر موالاة لبريطانيا مع جامع الدول العربية[4].

وهكذا نلحظ ان الملك عبد الله حاول جاهدا ان يضفي اسما اخر على مشروع سوريا الكبرى من جهة، وعاقدا العزم على اخراجه الى حيز التنفيذ بعد اقراره معاهدة ١٩٤٦ مع بريطانيا من جهة اخرى.

الا ان وزير الخارجية البريطانية ارنست بيفن طلب من الحكومتين الاردنية والعراقية التريث في مسألة الانسحاب وان تتوخيا الحذر الشديد في مشروعهما المقترح، وبخاصة فيما يتعلق بتوحيد ترتيباتهما الدفاعية وان تتجنبا اي استفزاز لامبرر له لابن سعود، وانه اذا ما ادى مزيد من التشاور الى رغبتهما في مواصلة هذه المقترحات فعليهما ان تنفذاتها ببطء وعلى مراحل، وان تتقدما لجامعة الدول العربية خلال كل مرحلة باخطار مسبق بنواياهما، وان تؤكدا لمجلس الجامعة ان عملهما غير موجه باي حال من الاحوال ضد اي عضو من اعضاء الجامعة[5].

والواقع ان مباحثات الاتحاد الاردني العراقي قد ترجمت ايحاء الخارجية البريطانية التي جاء على لسان وزيرها بيفن، لتجنب اثارة ابن سعود، وذلك انسجاما مع سياسة بريطانيا مابعد الحرب مع دول المنطقة، وبذلك خرج مشروع الاتحاد، بمشروع اخر يعتمد الاتحاد على شكل مراحل عسكرية وثقافية ودبلوماسية والاكتفاء باعلان معاهدة (تحالف واخوة) عام ١٩٤٧ دون توحيد شامل.

ثالثا: اثر القضية الفلسطينية في العراقات الاردنية-السعودية

لن يسلط هذا المبحث الضوء على مجريات الحرب بل التوقف عند الموقفين

---

(4) F.O.371/52920 from Thoyne Handrson to F.O.14-3-1946.

(٥) F.O.٣٧١/ ٥٢٩٢٠ To F.O from Grafftey-Smith. ٣-٤-١٩٤٦.

الاردني والسعودي منها، والاثار التي تركتها على علاقاتهما، خاصة وان تلك الحرب لم تدشن وضعا جديدا في المنطقة وحسب، بل كانت عاملا اساسيا في زيادة توتر علاقـات البلدين المستقبلية.

وبادئ ذي بدء لابد من الاشارة الى ان الملك عبد الله حيث تبين له ان العقبات تحيط بمشروعه (سوريا الكبرى) اثر التريث فيما يتعلق بتحقيقه من زاوية سوريا والعراق، والجري وراء المشروع من زاوية جديدة هي فلسطين، التي تعقدت مشكلتها في اعقاب الحرب العالمية الثانية، نتيجة للمساندة الصريحة التي ابدتها الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص للصهاينة في اقامة دولة يهودية لهم في فلسطين.

شكل اعلان بريطانيا في ٢٦ ايلول ١٩٤٧، عن عزمها بانهاء الانتداب عن فلسطين في ١٥ مايس ١٩٤٨ واستعدادها لرفع القضية الفلسطينية الى هيئة الامم المتحدة، ومن ثم اقرار مشروع التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧[١]، نقطة التقاء (المصالح المتوقعة) بين الصهيونية والملك عبد الله لخدمة اهدافهما، فالصهيونية انتهزت فرصة تفوقها في الاستعداد والتنظيم العسكريين لاحتلال بعض القرى الفلسطينية منها القطمون وبئر السبع والنبي داود وكذلك طريق القدس- بيت لحم قبيل يوم ١٥ مايس ١٩٤٨[٢].

اما الملك عبد الله فقد اقترح في اليوم التالي لاعلان قرار التقسيم، على دول الجامعة بتمويله من اجل ضم فلسطين الى الاردن لانقاذها، على اعتبار ان دولته ليست عضوا في الامم المتحدة وبالتالي بامكانها تحدي خطة التقسيم، ولكن اقتراحه لم يجد قبولا[٣]، مما جعل الملك عبد الله يجري عدة اتصالات مع اليهود، ففي كانون الاول من العام نفسه، بين الملك لجولدا مائير (العضو في الوكالة اليهودية) رغبته فيما لو

---

(١) مجلس النواب العراقي، تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين (سرى لايجوز نشره) بغداد، ١٩٤٩، ص٣٠؛ وهو مصدر تفضل علينا به فالاستاذ عبد الرزاق الحسني وسأرمز له (تقرير لجنة التحقيق النيابية).

(٢) د.ك.و، ٢٧٠٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر تشرين الثاني ١٩٤٧، و٢١، ص١٠٨.

(3) Wright, OP.Cit, P.442.

جرى التقسيم، ضم القسم العربي من فلسطين، وطالب اليهود بان يتنازلوا عن المزيد من الاراضي مما يمكنه الادعاء بانه حصل على صفقة في صالح الفلسطينيين تفوق ما منحتهم اياهم الامم المتحدة[١]، وفي الشهر نفسه قابل جولدا مائير سرا، واخبرها بأنه لم يشترك في اي هجوم عربي على اليهود، وفي المقابل ابدت له بأن اليهود لن يعترضوا على ضمه القسم العربي من فلسطين[٢].

ويبدو لما مما تقدم بان الملك عبد الله ايد قرار التقسيم مقابل ضم القسم العربي من فلسطين الى بلاده، وبرز له موقفان متباينان، موقف رسمي (غير واقعي) منسجم مع الموقف العام للدول العربية يقوم على التضامن التام مع الدول العربية، وموقف اخر اكثر واقعية ونابع من قناعته الشخصية وينحصر في سلوك احد الطرفين، اما قبول مشروع التقسيم على علاته اذا كانت الدول العربية غير راغبة في خوض الحرب مع اليهود، او ان يتولى الجيش الاردني وحده قتال اليهود على ان تقوم الدول العربية بتزويده بما يحتاج اليه من مال وسلاح وعتاد، اذا كانت مصممة على الحرب[٣].

وبقدر تعلق الامر بالموقف السعودي من قرار التقسيم، فقد رفضته السعودية رسميا مؤكدة بانه لايتفق مع القانون ولا مع العدل والمبادئ الديمقراطية ولايتفق مع رغبة اغلبية السكان الفلسطينيين، ثم ان العرب طعنوا في اختصاص الامم المتحدة من الناحية القانونية في التوصية بتقسيم وطنهم المتوارث"، واخيرا قدمت السعودية اقتراحا يقضي باحالة جميع المسائل القانونية المتعلقة بالقضية الفلسطينية الى محكمة العدل الدولية[٤].

وكان الملك السعودي قد ارسل وزير خارجيته الامير فيصب الى اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة، حيث ناشد الشعب الامريكي الا يوافق حكومته على

---

(1) U.S.State Department Centeral Files Saudi Arabia, File 16, No86, P.376.

(2) U.S.State Department Centeral Files Saudi Arabia, File 16, No86, P.377;
وللاطلاع على الاتصالات السرية بين الملك عبد الله واليهود قبيل اعلان دولة اسرائيل في الدراسة الوثائقية التي اعدها هيكل في ملحق جريدة الاهرام، ١٩٦٧. للتفاصيل ينظر هيكل، وثائق هاشمية، ملحق جريدة الاهرام، ١٩٦٧.

(٣) علي محافظة، العلاقات، ص١٦٢.

(4) U.S.State Department Centeral Files Saudi Arabia, File 16, No58, P.177.

فكرة التقسيم التي تؤدي الى اضطرابات لاتنتهي في الشرق الاوسط، واعلن بأن بلاده غير مقيدة بقرار التقسيم[1].

ويبدو ان ابن سعود كان متابعا جيدا لتحركات الملك عبد الله بخصوص القضية الفلسطينية، وهذا ماصرح به حافظ وهبة (السفير السعودي في لندن) للسفير البريطاني في القاهرة رونالد كامبل، بان الملك ابن سعود ابلغه عدة مرات بانه قد وصلته تقارير مفصلة تفيد بان الملك عبد الله ينوي بعد جلاء القوات البريطانية، ان يضع يده على القسم العربي من فلسطين، وان ابن سعود لن يوافق على ذلك، وانه سيبذل كل مافي وسعه لعرقلته حتى لو ادى به الامر الى خوض الحرب[2]، ولكن الخارجية البريطانية كانت تدرك ذلك، اذ كشفت احدى وثائقها النزاع السعودي الاردني المحتمل حول القضية الفلسطينية بقولها، بأن هناك بعض القضايا التي من المحتمل ان تثير الصراعات بين العرب انفسهم، ومن بينها القضية الفلسطينية، واكدت الوثيقة بأن هذه القضية بعد مايس القادم من شأنها ان تثير كثيرا من الضغوط والتوترات بين اعضاء الجامعة العربية، وبخاصة على مايبدو ان ابن سعود مستعد بأن يشن حربا على الملك عبد الله، اذا ما اتخذ الاخير خطوات محددة يبدو بانه مستعد لتنفيذها بشأن ضم القسم العربي من فلسطين لبلاده[3].

والواقع ان اتفاق عبد الله-مائير لم يخرج الى حيز التنفيذ، خاصة وان معارضي سياسات الملك عبد الله وبخاصة السعودية ومصر ومفتي فلسطين امين الحسيني، الذي كان يطمح باقامة دولة فلسطينية مستقلة تحت رئاسته، قد القوا العراقيل في وجه مشروعات الملك عبد الله الخاصة بفلسطين[4]، وتجلت معارضتهم في مجلس الجامعة العربية المنعقد في عالية بلبنان في تشرين الاول ١٩٤٧، وبحضور رؤساء وزراء الدول العربية السبع، اذ اصدر المجلس قرارا يوصي حكومات دول الجامعة العربية باللجوء الى العمل العسكري في اللحظة التي ينتهي فيها الانتداب البريطاني

(1) Ibid, P.178.

(2) F.O.371/1246, from cambell to F.O.7-2-1948.

(3) F.O.371/6838, from British Embassy (B-E) to Jaddis, 2 Febrary 1948.

(4) Werner Ernert Goldner, The Role of Abdullah Ibn Husain, King of Jordan , in Arab Politics, 1914-1951, Stanford 1954, P.304-305.

على فلسطين، وتقديم المساعدات المادية والمعنوية لعرب فلسطين، واختتم المجلس قراراه بأن اوصى حكومات الجامعة بتشكيل لجنة عسكرية تابعة للجامعة من اجل وضع الخطط اللازمة للدفاع عنه حدود فلسطين، على ان تبقى الجيوش العربية مرابطة على هذه الحدود فلا تدخلها الا اذا تلقى اليهود مساعدة اجنبية وتعرض عرب فلسطين للخطر، كما اوصى المجلس بتشكيل جيش بأسم (جيش الانقاذ) على ان تسهم الاقطار العربية بتمويله بالمال والسلاح[1].

ومن الجدير بالذكر ان العراق قد كرر في هذه الجلسات طرح فكرة استخدام النفط كسلاح للضغط على الولايات المتحدة الامريكية لعلها تعيد النظر في مساندتها للصهيونية، وعندما عرضت الفكرة على الامير فيصل بن عبد العزيز رئيس الوفد السعودي، تملص من الاجابة المباشرة، وتخلصا من الاحراج، طلب الذهاب الى الرياض لمقابلة ابن سعود والاتفاق معه بهذا الصدد[2]، ومعنى ذلك رفض الفكرة، لاسيما وان الفكرة قد طرحت عام ١٩٤٦ في مؤتمر بلودان بسوريا من قبل العراق ايضا، ورفضها ممثل الوفد السعودي انذاك الشيخ يوسف ياسين[3]، مما يضفي الانطباع الواقعي على حقيقة الموقف السعودي من القضية الفلسطينية من جهة، وضعف التضامن العربي اتجاهها من جهة ثانية.

وتوكيدا لذلك نلحظ التناقض في الموقف السعودي، في حين ترفض حكومته التضامن العربي في الجامعة، كان ابن سعود في خطابه في نهاية تشرين الاول من عام ١٩٤٧ في موسم الحج، الاكثر تحسبا لموقف عربي موحد اتجاه الخطر الصهيوني على الامة العربية والاسلامية، اذ اعلن انه "لايوافق على ان يطلب العرب مناصرة غيرهم قبل ان يتحدوا ويخلصوا ويتساندوا"[4].

(١) للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٥٩٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات الجامعة العربية، و٣٤، ص٧٢؛ سامي الحكيم، طريق النكبة، القاهرة، ١٩٦٩، ص٣٨؛ احمد الشقيري، اربعون عاما في الحياة العربية والدولية، بيروت، دار النهار، ١٩٦٩، ص٢٩.

(٢) د.ك.و، ٤٦٩٣/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، جلسات الجامعة العربية، و٣، ص٩.

(٣) للتفاصيل عن مؤتمر بلودان، ينظر د.ك.و، ٣٦٩٤/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، مقررات مؤتمر بلودان السرية، و٤، ص٤-٥.

(٤) حول نص الخطاب، ينظر الزركلي، الوجيز، ص٣٨٠-٣٨١.

ولايستبعد ان يكون هذا التناقض بين الملك وحكومته امرا متفقا عليه مسبقا لاضفاء صبغة قومية لا اساس لها على موقف الملك، ولكن خطابه كان امرا ضروريا للاسهلاك المحلي في هذه المرحلة، تحسبا لموقف الرأي العام العربي المؤيد للقضية الفلسطينية.

ويبدو ان الموقف المتناقض هذا يكاد يكون القاسم المشترك في موقف البلدين من القضية الفلسطينية للتشابه ليس المتفق بينهما مسبقا، ولكنه انسجاما مع حقيقة موقفهما، لانهما، على مايبدو، وقعا بين ضغطين، ضغط خارجي متمثل في علاقاتهما مع الدول الكبرى المساندة للصهيونية، وقناعتهما بعدم قدرة العرب على مقاتلة (اسرائيل)، لانه يعني مقاتلة تلك الدولة التي ترتبط معها الدول العربية بعلاقات تعاهدية وصداقة، وضغط داخلي متمثل في موقف الرأي العام العربي المؤيد لعروبة فلسطين والرافض لعمليات التسوية بأي ثمن يكون.

فالموقف الاردني من دخول الحرب ارتبط بطوحات الملك عبد الله بمشروع سوريا الكبرى، ويتضح ذلك من اصراره على وضع يده على القسم العربي من فلسطين سلما كان ام حربا، وان كل امل للاتفاق مع اليهود بقبول الامر الواقع الذي فرضته الامم المتحدة بصدد التقسيم لتحقيق طموحه، ولكن ضغط الرأي العام العربي عام والاردني خاصة، حتم على الملك عبد الله في النهاية خوض حرب شكلية، على حد تعبير الحسني وكيلر[1].

وقد كشف عن ذلك النقاب غلوب باشا الذي رافق رئيس الوزراء الاردني توفيق باشا ابو الهدى في مفاوضات لندن (٢٧تشرين الثاني-٩ شباط ١٩٤٨)، بتأكيده ان ابو الهدى قد اخبر وزير الخارجية البريطانية ارنست بيفن، بأن الحكومة الاردنية تحت ضغط الرأي العام الشعبي ستأمر الجيش بالدخول الى فلسطين عند انتهاء الحرب، وتكون مهمته احتلال الجزء المقرر للعرب من فلسطين والمجاور للحدود الاردنية، وعندما حذر بيفن ابو الهدى من احتلال الاردنيين الاجزاء الخاصة باليهود، رد عليه ابو

(١) يقول الحسني ان حرب فلسطين مجرد نزهة سرعان ما تتدخل الدول الكبرى لايقافها، مقابلة مع عبد الرزاق الحسني في ٩/ ١٢/ ١٩٩٠، ويذكر كيلر ان هزيمة العرب العسكرية تمت في العملية المسرحية، ينظر: Keller, La question, P.80

الهدى "ليس لدينا القوة الكافية لمثل هذا الاحتلال لو قصدناه، هذا فضلا عن المعاهدة التي نفذناها مع بريطانيا تحتم على الجانبين ان يتشاورا، كلما تأزم الموقف"[1]، ويؤكد ذلك هزاع المجالي ايضا بقوله "بأن ابو الهدى قد اطلع بيفن على قرار الحكومة الاردنية بالتدخل في فلسطين، ولكنه وعده، نيابة عن الحكومة الاردنية، بأنه لن يسمح للجيش العربي الاردني بتخطي الحدود التي رسمتها هيئة الامم المتحدة في قرار التقسيم"[2].

ومن جهة اخرى نشرت جريدة الجزيرة الاردنية في ٨ اذار ١٩٤٨ تصريحا للملك عبد الله لمجلة (تايم) الامريكية جاء فيه "ينبغي لي ان استولي على المراكز الاستراتيجية في فلسطين في ضرورية لشرقي الاردن من الوجهتين العسكرية والاقتصادية ولا استطيع التنازل عن المرافئ الفلسطينية وانني اعتبر فلسطين جزءا لايتجزأ من شرقي الاردن"[3].

ومن هنا كان الملك عبد الله مصمما على ضمه الضفة الغربية التي لم تشملها (الدولة اليهودية) بموجب قرار التقسيم، ومما زاد من تصميمه وضوحا اتفاق حكومة السري مع بيفن الذي تم على هامش مفاوضات لندن القاضي بتطبيق قرار التقسيم، وضم الضفة الغربية للاردن، حتى لو اقتضى الامر خوض حرب معروفة النتائج سلفا، ارضاء للانظمة العربية التي كانت تزايد على القضية الفلسطينية من جهة، وامتصاصا والتفافا على سخط الجماهير العربية عامة والاردنية خاصة من جهة ثانية، فضلا عن الرغبة في اظهار الملك عبد الله بمظهر المتحمس المدافع عن القضية الفلسطينية وما تبقى من اراضيها، خاصة وان الشعب العربي لم يكن محيطا بما جرى الاتفاق عليه سرا في لندن من جهة ثالثة.

واثناء مناقشات مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في عمان في ١٣ مايس ١٩٤٨، اصر الجانب الاردني على التدخل العسكري للقوات العربية النظامية واسناد قيادتها للملك عبد الله على اعتبار ان جيشه اقوى الجيوش العربية وان جبهته هي الجبهة

(١) غلوب باشا، جندي بين العرب، مذكرات الجنرال غلوب قائد الجيش الاردني الاسبق، بيروت، دار النهار، ١٩٥٨، ص٤٠.

(٢) هزاع المجالي، مذكراتي، عمان، ١٩٦٠، ص٦٤.

(٣) جريدة الجزيرة، العدد ١٦٨، ٨ اذار ١٩٤٨؛ د.ك.و، ٤٨٤٧/ ٣١١، تقارير القنصلية العراقية في القدس، تقرير عام عن شهر اذار ١٩٤٨، و٥١، ص٦٤.

الرئيسية[1]. الامر الذي اثار معارضة مصر وسوريا وفلسطين والسعودية، كل لاسبابه الخاصة، شكا في مخططات الملك عبد الله، وقد عبر الجانب السعودي عن معارضته بالادلاء بتصريحات سياسية متطرفة، اذ اعلن فؤاد حمزة ان حكومته تخشى الملك عبد الله اكثر مما تخشى اليهود، وانها تشكل في خططه لانها جزء من المخططات البريطانية الرامية الى الاحتفاظ بسيطرتها على قناة السويس بوضع فلسطين والنقب في يد حليفها الملك عبد الله[2]، ويبدو ان الامر لايتعلق بالملك عبد الله وحده، بقدر ما يتعلق بجيشه الذي يخضع عمليا لقيادة بريطانية يرأسها الفريق غلوب ويعاونه (٥١) ضابط بريطانيا برتب مختلفة، في حين لم يكن في قيادة جيشه الا خمسة من الضباط الاردنيين[3].

وبناء على ذلك يمكن تفسير اصرار الملك عبد الله على قيادة الجيوش العربية، وذلك لتحقيق هدفين في وقت واحد، الاول امتصاص سخط الرأي العام الشعبي المطالب بالقتال ومحاولة الظهور امامه بالمظهر القومي المخلص لقضاياه المصيرية، وثانيا اصراره على تنفيذ قرار التقسيم وذلك بوقف القتال عند المنطقة المحددة في القرار ومنع اي هجوم يتعدى ذلك.

وتنفيذا لقرارات مجلس الجامعة المنعقد في عمان في ١٣ مايس ١٩٤٨، فقد اعلن الملك عبد الله رسميا استعداد بلاده لدخول الحرب، واكد انه سيتولى قيادة الجيوش العربية لانقاذ فلسطين[4]، وفي الوقت نفسه اصدرت وزارة الدفاع والطيران السعودية بلاغين رسميين، اكدت فيهما بانها ارسلت وحدات من جيشها النظامي بمعداتها

---

(١) د.ك.و، ٥٩٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسة الجامعة العربية في عمان، ١٣ مايس ١٩٤٨، و٣٣، ص٧١.

(٢) اثار الموقف السعودي بريطانيا اذ بعثت خارجيتها الى مفوضيتها في جدة للاستفسار عن الانباء التي وردت حول امكانية قيام السعودية بهجوم على الاردن والعراق حال دخول جيشهما فلسطين، واضافت الوثيقة البريطانية ان الحكومة البريطانية طلبت من مفوضيتها في جدة اعلامها بطبيعة الاجراء السعودي للتفاصيل ينظر F.O.371/68851,from F.O.To Jaddia, 17th April 1948.

(٣) وهم صدقي الجندي قائد اللواء الرابع، وحابس المجالي قائد الكتيبة الرابعة، وعبد الحكيم الساكت قائد الكتيبة الخامسة، وعبد الله التل قائد الكتيبة السادسة، وعلي الحياري ضابط ركن القيادة، ينظر عبد الله التل، مذكرات عبد الله التل، كارثة فلسطين، القاهرة، دار القلم، ١٩٥٩، ص٨٤.

(٤) وثائق هاشمية، المجلد الرابع، وثيقة رقم ٦٣، ص١٠٧.

الخفيفة بالطائرات الى مصر، بقيادة العقيد سعيد الكردي، وعبد الله بن ناجي مع هيئة اركان حرب الى مصر، والحقت بها المعدات الثقيلة بالبواخر الى ميناء السويس، وامرت بوضع هذه القوات تحت امرة القيادة العامة للقوات المصرية[1]، وهكذا ففي ١٥ مايس ١٩٤٨ دخلت سبعة جيوش عربية، مثلت الاقطار العربية السبعة المستقلة وقتذاك، من بينها الاردن والسعودية الى فلسطين[2].

ومما تقدم يمكننا القول بأن نتائج جلسات الجامعة الاخيرة في عمان لم تخدم القضية الفلسطينية، لتوافقها والسياسة الاردنية بشأن فلسطين، والانكى من ذلك موافقة الانظمة العربية عليها والعمل على تنفيذها، والاكثر من ذلك موافقتها عمليا على تولية الملك عبد الله القيادة الخرية للجيوش العربية الزاحفة لتحرير فلسطين، وبذا تكون القيادة العليا العملية للجيوش العربية هي قيادة بريطانية برئاسة الفريق غلوب رئيس اركان الجيش العربي الاردني، وهنا تكمن شكلية ومسرحية حرب ١٩٤٨، اذ من الطبيعي ان تنعكس النتائج الاخيرة لجلسات الجامعة بشكل مباشر على مجريات الحرب، بل من الممكن التكهن سلفا بنتائج الحرب.

---

(١) اصدرت وزارة الدفاع والطيران السعودية بلاغين رسميين بشأن حرب ١٩٤٨، جاء فيهما مايأتي «البلاغ رقم (١) تضامنا مع الدول العربية فقد تحرك الجيش السعودي من مراكزه الى الاماكن التي قررت له في ميادين الجهاد وقد بدأت حركة الجيش جوا وبحرا، وبلاغ رقم (٢) وصلت اسراب من الطائرات السعودية الى القاهرة تحمل بعض وحدات الجيش العربي السعودي بمعداتها، حول نص البلاغين ينظر د.ك.و، ٤٨٤٩/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، تنقلات الجيش السعودي، و٢٨، ص٤١.

(٢) في اليوم التالي لاعلان قيام دولة اسرائيل في ١٤ مايس ١٩٤٨، دخلت سبعة جيوش عربية: اردنية، عراقية، مصرية، سورية، لبنانية، تحت قيادة واحدة سعودية- يمنية تحت قيادة واحدة، تجاوز مقدارها ٢١,٥٠٠ الف مقاتل، ينظر د.ك.و،٤٨٢٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع العسكري العام لجيوش الحكومات العربية في الميدان، و٢١،ص٢٦-٢٧؛ بينما ذكر غلوب (قائد الجيوش العربية عمليا) نسبة القوات العربية واليهودية على خطوط القتال في الاول من تشرين الاول ١٩٤٨ وكما يلي:
العرب: مصر الاردن العراق سوريا لبنان السعودية
١٥ الف ١٠ الاف ١٥ الف ٨ الاف الفان ٧٠٠ مقاتل
و٥ الاف متفرقون فيكون المجموع: ٥٥,٧٠٠ مقاتل
اما اليهود: من جميع الفئات
المجموع ١٢٠ الفا، ينظر غلوب، جندي، ص١٠١.

وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنت القوات العربية التي لم تكن طرفا في مزايدات الانظمة العربية وحساباتها المشبوهة، من تحقيق انتصارات عسكرية على القوات الاسرائيلية، ولكن على مايبدو لم يكن هناك فريقين يقتتلان فحسب، وانما كان في القتال طرف ثالث، يتمثل في الولايات المتحدة التي كانت تتدخل عندما يقتضي الامر في صالح اسرائيل، اذ عندما لاحت في الافق بوادر تحقيق نصر عربي كبير، تقدمت بريطانيا الى مجلس الامن باقتراح لوقف القتال لمدة اربعة اسابيع وبذا اصدر المجلس قراره بوقف القتال في ٢٢ مايس [١]١٩٤٨.

واقترحت الحكومة الاردنية على مجلس الجامعة عقد اجتماع لها في عمان، على اعتبار انها اقرب المواقع الى ميدان الحركات العسكرية في فلسطين، الامر الذي يسهل على اللجنة التشاور مع القادة العسكريين، والوقوف على طبيعة الاوضاع العسكرية[٢] وفي يوم ٢٦ مايس من العام نفسه عقدت اللجنة اجتماعها في عمان، وقررت رفض قرار مجلس الامن، وطالبت بضرورة قيام دولة عربية موحدة في فلسطين وقدمت شروطا للموافقة على وقف القتال تركزت على وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين وسحب الاعتراف بـ(دولة اسرائيل) ولكن مجلس الامن جدد دعوته بوقف القتال في ٢٩ مايس من العام نفسه، وعين الكونت فولك برنادوت وسيطا منتدبا من قبل هيئة الامم المتحدة مهمتـه التوفيـق بين الجانبين المتحاربين[٣].

واعلنت الدول العربية في ٨ حزيران ١٩٤٨ اثناء مباحثات اللجنة السياسية للجامعة المنعقد في دمشق موافقتها على وقف القتال ولمدة اربعة اسابيع اعتبارا من ١١ حزيران ١٩٤٨، على ضوء مشروع وقف القتال الذي سيقدمه برنادوت[٤].

---

(١) د.ك.و، ٣١١/٤٧٢٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، اجتماعات مجلس الجامعة العربية، و١٨٩، ص٨٠٠.

(2) U.S.State Department Centeral Files Saudi Arabia, File 16, No58, P.178.

(٣) د.ك.و، ٣١١/٤٧٢٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قرارات اللجنة السياسية في اجتماع عمان في ٢٩ مايس ١٩٤٨، و١٩٥، ص٦-٨.

(٤) شملت مقترحات برنادون قيام اتحاد عربي بين فلسطين وشرقي الاردن وتقسيم المنطقة الى دولتين مستقلتين عربية ويهودية، وضم صحراء النقب الى فلسطين على ان تضم منطقة الجليل الى الدولة اليهودية، يبقى ميناء حيفا ميناء حرا، اقامة حكومة خاصة لحماية الاماكن المقدسة في القدس، تشكيل لجنة عليا لحل المشاكل بين الجانبين، وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق تحال المشاكل الى =

وبينما شكل قبول الانظمة العربية بقرار وقف القتال، والذي عرف باسم الهدنة الاولى، نقطة اتهام فيما بينها، ومحاولة كل دولة تبرر قبولها بالقاء التهم على الطرف الاخر[١]، شرع الملك عبد الله على حمل هذه الانظمة على تأييد مقترحات برنادوت، فقام بزيارات الى بعض العواصم العربية[٢]، ومنها الرياض التي وصلها في ٢٦ حزيران ١٩٤٨، بهدف اقناع الملك ابن سعود بقبول مقترحات برنادوت، وبعد ان تباحث الملكان في شؤون الهدنة وافق ابن سعود على اقتراح الملك عبد الله على ضرورة تمديدها بقوله "اذا قال لك العرب نعمل كذا وكذا، جارهم على اقوالهم واعمل مابدا لك، انهم يعرفون انهم يخدعون الناس باقوالهم، ويعرفون انهم لايستطيعون تنفيذ وعودهم، ولكنهم يقصدون ان تمدحهم الجرائد ويصفق لهم الناس"[٣]، وصدر في ختام الزيارة بيان اردني-سعودي مشترك جاء فيه "ان العاهلين متفقان في افكارهما وارائهما واهدافهما حول المسألة الفلسطينية، وانهما يسعيان الى حماية عرب فلسطين وطمأنة استقلالهم التام وسيادتهم المطلقة في بلادهم"[٤].

وعلى الرغم من طابع المجاملة الذي ساد اجواء الزيارة، التي مهد لها الملك فاروق على حد تعبير ابن سعود بقوله "والفضل في هذا الاتحاد يرجع الى اخينا فاروق ملك مصر والسودان"[٥]، الا انها لم تزل الشكوك التي ساورتهما منذ القديم، بدليل ان الملك عبد الله لم يفلح في اقناع ابن سعود بقبول مقترحات برنادوت او بمبدأ ضم ارض

= لجنة الوصاية الدولية، ينظر د.ك.و، ٣١١/٤٨٤٨،تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقارير عن فلسطين، و٢٢، ص٣٣؛ د.ك.و، ٣١١/٤٨٤٩، تقارير القنصلية العراقية في القدس، مقترحات برنادوت، و٦-١٢، ص٨-١٧.

(١) اتهمت الحكومة الاردنية بالاصرار على قبولها، كما القي اللوم على السعودية لقبولها الهدنة، ينظر الروسان، المصدر السابق، ص٢٦٦.

(٢) زار الملك عبد الله القاهرة وبغداد واجرى مع المسؤولين فيها محادثات لحملها على قبول مقترحات برنادوت، ينظر التل، كارثة، ص٢٢٢؛ محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية، ج٢، بيروت، ١٩٥٠، ص١٧٧.

(٣) الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٥٠٧-٥٠٨.

(٤) د.ك.و، ٣١١/٤٨٤٩، تقارير القنصلية العراقية في القدس، زيارة الملك عبد الله الى الرياض، و١٤، ص١٩.

(٥) المصدر نفسه، و١٥، ص٢٠؛ د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان، زيارة الملك عبد الله الى السعودية، و٥٩، ص١٢٥.

عربية من فلسطين الى الاردن، بل ظلت السعودية ومعها مصر وسوريا تنظر بعين الريبة والشك من طموحات عبد الله، ويبدو ان مواقفهم انعكست على قرار مجلس الجامعة الصادر في ٢٩ حزيران ١٩٤٨، القاضي برفض مقترحات برنادوت الرامية الى انشاء دولة يهودية في فلسطين، وابقاء باب الهجرة اليهودية مفتوحا اليها[١].

وفي ٩ تموز ١٩٤٨ انتهت الهدنة الاولى واستؤنف القتال، واستطاعت اسرائيل من السيطرة على ثلاث ارباع فلسطين باستثناء قطاع غزة ومناطق غرب نهر الاردن التي عرفت فيما بعد باسم (الضفة الغربية)[٢]، ويعود الفضل في هذه الانتصارات الى الاسلحة والذخائر التي تلقتها اسرائيل من اوربا وامريكا اثناء الهدنة، اضافة الى وصول اعداد من المتطوعين اليهود الى فلسطين[٣]، ويبدو ان الفضل يعود الى عامل مهم اخر يتمثل في سوء النية بين الزعامات السياسية العربية واختلافهم حول مقترحات برنادوت.

وبعد ان حققت اسرائيل انتصاراتها تقدمت الولايات المتحدة الامريكية بطلب الى مجلس الامن بوقف القتال، وفي ١٥ تموز ١٩٤٨ اصدر المجلس قراراه القاضي بوقف القتال ابتداء من ١٨ تموز من العام نفسه الذي نال موافقة اغلب الاقطار العربية بما فيها المملكتين الاردنية والسعودية[٤].

وعقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعا لها في بيروت يومي ١٧ و ١٨ تموز من العام نفسه، لمناقشةَ قرار مجلس الامن، وطال نقاشهم[٥]، ولكنه انتهى الى الموافقة على قرار قبول وقف القتال، واعلان الهدنة الثانية، وتذرعت دول الجامعة بذريعة قلة السلاح ونفاذ الذخيرة، واشترطت مقابل موافقتها وقف الهجرة اليهودية

---

(١) محافظة، العلاقات، ص١٦٥.

(٢) د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، اتفاقية بين الاردن واليهود، و٤، ص٢١.

(3) Charles Dugleas, Hume, The Arabs and Israel The Badley Headf London, Sydney tornoto, 1969, P.20.

(٤) اعلن العراق وسوريا فقط معارضتهما لوقف القتال، ينظر د.ك.و، ٥٤٣٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان،جلسات الجامعة العربية، و١٧، ص٢٠.

(٥) طال النقاش بسبب موقف العراق القاضي باستمرار القتال ورفض الهدنة، وزودت الحكومة العراقية رئيس وزرائها مزاحم الباجه جي بتعليمات دعته فيها الى ضرورة الاتفاق مع الدول العربية على ذلك. للتفاصيل ينظر الروسان، المصدر السابق، ص٢٦٨.

واعادة العرب الفلسطينيين المبعدين عن اراضيهم واخيرا تحديد مدة الهدنة[١].

ولكن مجلس الامن قرر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ضرورة عقد هدنة دائمة بين العرب واسرائيل، الامر الذي ادى الى اجتماع ممثلي الدول العربية في القاهرة التي قررت قبول عقد الهدنة الدائمة شريطة اعادة اللاجئين، اما الحكومة الاردنية فقررت الدخول مباشرة في مفاوضات الهدنة في التاسع من شباط في رودس[٢]، تحت اشراف الدكتور رالف بانش ممثل الامم المتحدة[٣]، وبعد مفاوضات سريعة بين الجانبين كان السر في سرعتها هو ما اشيع من حشد سعودي على الحدود الاردنية، كان الغرض منه الضغط على المملكة الاردنية لانجاز المفاوضات تلبية لرغبة الحكومة الامريكية[٤]، اضافة الى رغبة الحكومة البريطانية، التي تتضح من برقية وزير خارجيتها الى الوزير البريطاني المفوض في عمان اليك كركبرايد، باسراع الحكومة الاردنية بعقد اتفاقية

---

(١) د.ك.و، ٥٤٣٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات الجامعة العربية، و١٩، ص٣١.

(٢) تالف الوفد الاردني الذي وصل رودس في ٢٨ شباط ١٩٤٩، من العميد احمد صدقي الجندي رئيسا وعضوية كل من المقدم محمد المعايطة القائد الاردني في القدس، والرائد راضي الهنداوي، والنقيب علي ابو نوار والملازم الاول فتحي ياسين يرافقهم بعض المستشارين القانويين، اما الجانب الاسرائيلي الذي وصل رودس في الاول من اذار ١٩٤٩، فقد كان برئاسة العقيد روبين شيلوح مساعد المدير العام لوزارة الخارجية وعضوية موشي دايان القائد الاسرائيلي في القدس ومساعده اسرائيل لنر، وشبتاني روزين المستشار القانوني لوزارة الخارجية، للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر شباط، ١٩٤٩، و١٣، ص٨٥؛ المصدر نفسه، تقرير عن شهر اذار ١٩٤٩، و٦، ص٣٣.

(٣) رالف بانش حل محل الوسيط الدولي برنادوت الذي اغتيل على يد الرهابين صهاينة في ١٧ ايلول ١٩٤٨ بزعم ان مقترحاته كانت لصالح العرب، ينظر د.ك.و، ٢٧٠٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، مقتل الكونت برنادوت، و٦، ص٤٠؛

Avish Laim, Collusion Across the Jordan King Abdullah the Ziovist Movement, and the partition of palestin Clarendon press, Oxford 1989, P.469.

(٤) د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر اذار ١٩٤٩، و٧، ص٤٩؛ واشارت المعلومات بأن قوة الية سعودية مع بعض المشاة تحركت نحو الحدود الاردنية ولايعلم ان كانت قد تحركت الى قريات الملح المتاخمة للحدود الاردنية او اتجهت محاذية للبحر الاحمر نحو العقبة، وطلب الملك عبد الله بواسطة مفوضيته في بغداد ان تقوم الحكومة العراقية بالاتصال عن طريق مفوضيتها في جدة لمعرفة الاسباب التي دعت الحكومة السعودية الى ارسال هذه القوات نحو الحدود الاردنية. ينظر د.ك.و، ٢٧٠٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الحوادث الحدودية، و٣٦، ص٩٧.

هدنة مع (دولة اسرائيل)[١]، والتي تم عقدها في ٣ نيسان ١٩٤٩ بين الجانبين وجاءت في اثنتي عشر مادة وملحقين[٢].

ومن هنا يبدو واضحا لماذا ساور الغموض والتناقض بعض جوانب المواقف الاردنية بشأن القضية الفلسطينية، التي كانت تهدف الى كسب الوقت من اجل الوصول الى هذه النتيجة بشكل اتفاقية الهدنة الدائمة، التي يكفي النظر لموادها، لادراك مدى الغبن الذي اصاب العرب من جرائها في فلسطين، اذ لم يبق لهم بموجبها سوى قطاع غزة ومناطق غرب نهر الاردن التي عرفت فيما بعد باسم (الضفة الغربية). وبلاشك ان هذه النتيجة تقودنا الى القول بانها تعد التنفيذ الطبيعي لقرار التقسيم من جهة، وما اكده اتفاق ابو الهدى- بيفن السري من جهة ثانية، وبالتالي مايأمله الملك عبد الله في تحقيق قدر ولو يسير من طموحاته في مشروع سوريا الكبرى، التي مثلت نقطة البداية في هذه المرة بضمه اراض عربية فلسطينية الى مملكته من جهة ثالثة.

وحاول الملك عبد الله اثر تصاعد ضغط الرأي العام الاردني ورغبته في امتصاص نقمته، تبرير موقف الحكومة في الدخول مباشرة في مفاوضات الهدنة الدائمة، دون الالتزام بشرط الجامعة القاضي باعادة اللاجئين، بقوله "ان بريطانيا وامريكا ضغطتا على حكومتي لقبول اتفاقية رودس"[٣].

---

(1) F.O.371/1153 from F.O.To Amman 17-12-1948; Avishlaim, Op.Cit, P.628-634.

(٢) نصت اتفاقية رودس، على تقيد الطرفين بتوصيات مجلس الامن وعدم اللجوء الى القوة العسكرية واحترام حدود الطرفين، وقيام هدنة بين قواتها، واحترام حدود الهدنة وعدم تخطيها من قبل قوات الطرفين، وجاء في مادتها الاخيرة بان الاتفاقية لاتحتاج لتصديق الحكومتين ويعمل بها حال توقيعها وتكون نافذة لحين اجراء تسوية سلمية لقضية فلسطين، وانه بالامكان تعديلها او توقيف العمل ببعض بنودها. للمزيد من التفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، اتفاقية رودس بين الاردن واليهود، و٤، ص١٨-١٩؛ د.ك.و، ٤٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، اتفاقية رودس، و٥، ص٥؛ ومن الجدير بالاشارة بان المفوضين الاسرائيليون ابلغوا الوفد الاردني بعدم سريان المعاهدة الاردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨ عليها، ينظر د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، اتفاقية رودس بين الاردن واليهود، و٤، ص٢١؛ ويبدو ان ذلك يعود الى سببين رئيسيين: الاول خشيتهم من شمول منطقة الضفة الغربية ببنود معاهدة ١٩٤٨، اي عدم خروج المسألة من اطارها الاقليمي الى اطار دولي بدخول بريطانيا في النزاع، والثاني يكمن في نوايا اسرائيل التوسعية، وهو الارجح، في الاستيلاء على الضفة الغربية، وهذا ماحدث فعلا في حرب ١٩٦٧.

(٣) د.ك.و، ٢٧٠٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر نيسان ١٩٤٩، و٦، ص٢٢.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدول العربية تتهافت على قبول الدعوة للدخول في مفاوضات الهدنة الدائمة مع اسرائيل، اعلنت الحكومة السعودية بانها موافقة على كل ماتتخذه الجامعة العربية من مقررات بهذا الصدد، وبما ان قواتها في فلسطين لاتؤلف جبهة مستقلة فانها لاترى داعيا للاشتراك في مفاوضات الهدنة الدائمة[١]، وعلى الرغم من ذلك فقد وصلت السعودية في ٢٤ كانون الاول ١٩٤٩ لجنة التوفيق التي شكلتها هيئة الامم المتحدة، برئاسة حسين جاهد بالتشين من تركيا، وكلوري بواستجر عضوا من فرنسا وماركس افريدج عضوا من امريكا، وفي اليوم التالي قابلت اللجنة ابن سعود في الرياض، وحاولت اقناعه بايفاد مندوبين عنه الى رودس، او الى اي مكان اخر يتم الاتفاق عليه للمفاوضة في اقرار هدنة دائمة في فلسطين توقعها السعودية واسرائيل[٢].

رفض ابن سعود طلب لجنة التوفيق، واكد ذلك في برقية ابرقها الى الوسيط الدولي الدكتور بانش، التي جاء فيها بان حكومته قد نفذت قرار الهدنة التي فرضها مجلس الامن في حزيران وتموز عام ١٩٤٨، ولم تسمح باي عمل عدواني يخل ببنود تلك الهدنة، واكد في برقيته، بان الحوادث المؤسفة والمخلة بالهدنة، وماجرى من ذلك التاريخ حتى الان لم يكن مسببا عنا او من اي دولة من الدول العربية وانما كان بناء على عدوان اليهود ونقضهم الصريح الفاضح للهدنة المفروضة، ولم تكن الدول العربية التي حصلت الحركات الحربية في مناطقها الا مدافعة عن نفسها، وبناء على ماتقدم لايوجد مايوجب قيام الحكومة السعودية بأية مفاوضات خاصة باقرار هدنة جديدة، طالما ان الهدنة التي فرضت في تموز لاتزال قائمة[٣]، ويبدو ان الموقف السعودي ينطلق من تجنبه اثارة الرأي العام السعودي ضده، ولكن هذا كله لايقود للانطباع بأن الموقف السعودي كان خاليا من اية دوافع وطنية او قومية.

---

(١) وقعت الهدنة مع اسرائيل مصر في شباط ١٩٤٩، ولبنان اذار ١٩٤٩ وسوريا في ٢٠ تموز ١٩٤٩، واما العراق فقد خول الاردن بالتفاوض نيابة عنه، وذلك من خلال ارسال برقية في ٢٠ اذار ١٩٤٩ الى الوسيط الدولي الدكتور بانش يخبره بذلك. ينظر د.ك.و، ٤٨٥٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، برقية وزير الخارجية فاضل الجمالي الى الوسيط الدولي في ٢٠ اذار ١٩٤٩، و٣٥، ص٥١-٥٣؛ ومن هنا يتضح ان العراق هو الاخر قبل الهدنة حاله حال بقية الاقطار العربية المشاركة في حرب ولكن بصورة غير مباشرة تجنبا لاثارة الرأي العام العراقي ضده.

(2) U.S.State Department Centeral Files Saudi Arabia, File 2, No48, P.235.

(٣) حول نص برقية ابن سعود للوسيط الدولي، ينظر د.ك.و، ٤٨٥٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، الموقف السعودي من اتفاقية الهدنة، و١٢، ص٢٦.

وهكذا انتهت حرب العربية-الاسرائيلية الاولى لصالح الاخيرة، بعد ان منيت القوات العربية بالهزائم العسكرية، التي تكمن في عدة اسباب منها عدم الاستعداد وعدم التنسيق والى الشكوك المتبادلة بين الانظمة لتحقيق اهدافها مع الدول الاستعمارية وتخلصا من ضغط الرأي العام العربي.

ومن جهة اخرى لابد من القاء الضوء على هدف الملك عبد الله من الحرب والمتمثل بضمه الضفة الغربية وبيان الموقف السعودي منه، ولاسيما وان تلك الحرب ادت الى ازدياد الخلافات السياسية بين الاقطار العربية، بعد الهدنة الثانية، وبخاصة بين المعسكر الهاشمي والمعسكر المصري السوري السعودي، الذي اتهم المعسكر الهاشمي بأنه يهدف من دخوله العسكري الى فلسطين لتوسيع املاكه على حسابها وليس القصد انقاذها من الصهيونية وتسليمها الى شعبها، باعتبار ان ذلك يتناقض وقرار اللجنة السياسية للجامعة العربية في ١٣ مايس ١٩٤٨، الذي اوضحت فيه بان دخول القوات العربية الى فلسطين يجب ان ينظر اليه كاجراء مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال او التجزئة، كما دعا القرار الى تسليم فلسطين الى اهلها بعد التحرير ليقرروا مستقبل بلادهم بانفسهم، وعد هذا القرار معبرا عن السياسة العربية بهذا الشأن[1].

وفي اجماع مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة في ١٨ ايلول ١٩٤٨، طرحت الحكومة المصرية بتأييد السعودية وسوريا، فكرة انشاء حكومة لفلسطين باسم (حكومة عموم فلسطين) بدلا من الهيئة العربية العليا[2]، باعتبار ان لليهود دولة اعترفت بها دول كثيرة وان النية جارية لادخالها في هيئة الامم المتحدة مما يجعل من الضروري لعرقلة هذا المسعى، وجود حكومة عربية فلسطينية يعترف بها، وتتولى هي مواجهة اليهود وتنطق باسم فلسطين بمجموعها"[3].

(١) د.ك.و، ٤٦٨٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قرار مجلس الجامعة العربية بشأن مصير القسم العربي من فلسطين، و١٩، ص٢٠؛ د.ك.و، ٣١٦/ ٣١١، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي في ٢٢ مايس ١٩٤٨، و٣٣، ص١٠١.

(٢) شكلت الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج امين الحسيني في اجتماع اللجنة السياسية للجامعة في ٧ شباط ١٩٤٨، واعتبرها ممثلة لفلسطين لدى الجامعة، وضمت في عضويتها جمال الحسيني ومعين الماضي واميل الغوري ورفيق التميمي، د.ك.و، ٤٦٩٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الجامعة العربية، و١، ص١.

(٣) وحدة ضفتي الاردن، وقائع ووثائق، عمان، مطبعة الاستقلال، ١٩٥٠، ص٨.

وكان تشكيل حكومة من جماعة المفتي هي جزء من طروحات محور (الرياض- القاهرة- دمشق) لتحقيق امرين: الاول ان يجعل الشعب الفلسطيني يتطلع نحوه، والثاني ان يحول دون اتساع نفوذ الملك عبد الله.

وفي٢٣ ايلول ١٩٤٨ اعلن عن تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة برئاسة احمد حلمي عبد الباقي، وقرر مجلس وزرائها[1]، اعتبار فلسطين دولة مستقلة وانتخب الحاج امين الحسيني رئيسا للمجلس الوطني الفلسطيني في الاول من تشرين الاول ١٩٤٨، الذي اعلن جملة مقررات في مؤتمره الاول في غزة منها، اعلان معارضته للوحدة مع الاردن، ورفضه تكلم الملك عبد الله بالنيابة عن الشعب الفلسطيني[2].

وبمجرد النظر لهذه المقررات نستنتج ان البصمات السعودية وغيرها من الدول العربية المناوئة للسياسة الهاشمية في المنطقة العربية واضحة في صياغتها وتبدو ان هذه الحكومة لن تكون اكثر من اعلان رمزي لاقدرة فعلية لها على صياغة الاجزاء العربية من فلسطين او استرداد الاراضي المغتصبة منها.

اما الحكومة السعودية فقد اعلنت اعترافها بحكومة عموم فلسطين وذلك اثر زيارة وزير خارجيتها جمال الحسيني للرياض[3]، بينما اعلنت الحكومة الاردنية رفضها للحكومة، اذ بعث الملك عبد الله برقية الى جامعة الدول العربية رفض فيها الاعتراف بحكومة عموم فلسطين وجاء في برقيته "ان القيام بعمل كهذا يعني الرجوع بالبلاد الى ماكانت عليه الحال قبل ١٥ مايس، اي عودة الوضع المضطرب الى فلسطين الى ما كان قبل الانتداب البريطاني، وان تشكيل هذه الحكومة معناه تأييد مشروع التقسيم الذي قاومه العرب"[4].

(١) الذي تألف من رجاء الحسيني وزيرا للدفاع وجمال الحسيني للخارجية ويوسف صهيون للدعاية وعوني عبد الهادي للشؤون الاجتماعية واللاجئين واميل عقل للزراعة والدكتور حسين الخالدي للصحة وفوتي فريح للاقتصاد والشيخ حسن ابو السعود للاوقاف وميشيل ابيكاريوس للمالية ومعين الماضي للداخلية وعلي حسن للعدلية، للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٧٠٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، حكومة عموم فلسطين، و٦، ص٤٥؛ د.ك.و، ٥٤٤٢/ ٣١١، كتاب وزارة الداخلية في الديوان الملكي في ١٣ ايلول ١٩٤٨، و٧١، ص١٠٦.

(٢) حدود حكومة عموم فلسطين هي سوريا ولبنان شمالا والاردن شرقا ومصر جنوبا والبحر المتوسط غربا. ينظر Abidi, OP.Cit, P.50.

(٣) دروزة، حول، ج٥، ص٢١٠.

(٤) د.ك.و، ٢٧٠٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، حكومة فلسطين الجديدة، و٦، ٢٤٠.

وهذا مايعلل حرص الملك عبد الله على الاتصال بكل من كان وراء تشكيل حكومة عموم فلسطين، ومنها السعودية التي بعث الى وزير خارجيتها الامير فيصل بن عبد العزيز في ٣٠ ايلول ١٩٤٨ برقية اثناء وجوده في باريس لحضور اجتماعات هيئة الامم المتحدة، نبه فيها الى خطورة اقامة حكومة عموم فلسطين، وبين انه لايعارض وجود دولة فلسطينية، شريطة ان يترك امر اختيارها وشكلها للشعب الفلسطيني بعد ان يتم الانتصار على اليهود في الحرب، وبرر الملك عبد الله معارضته بقوله للامير فيصل "لو قبلت دولة فلسطينية في عموم فلسطين قبل الانتصار لسخر مني الناس، وانني مع ذلك اخشى ان ترضى دول المنظمة بمدعيات اليهود فيقع التقسيم، انا مع العرب ان استمروا في الحرب او ان بقوا على الحالة الراهنة، ثم تأتي المرحلة الاخرى وهي مقابلة قرار المنظمة لمقترحات برنادون فاذا قالت المنظمة كلمتها فعلى الجامعة ان تجتمع ثم تقرر عملها فعلا لاقولا"[١].

وفي الوقت نفسه رد رئيس الوزراء الاردني توفيق ابو الهدى على اعتراف السعودية ومصر وسوريا ولبنان والعراق واليمن بـ(حكومة عموم فلسطين) بأن هذه الحكومة ستلحق الضرر بالاردن وفلسطين وسيعرضهما للعدوان العادجل او الاجل"، فضلا عن ان من العبث والسخف زيادة الكيانات العربية بدلا من توحيدها وتقليلها"، كما اعلن ابو الهدى عن انسحال الجيش الاردني من فلسطين اذا اصرت الدول العربية على موقفها هذا[٢]، بيد ان الدول العربية قد اعلنت عنتسليم المناطق الفلسطينية المحتلة من قبل الجيشين الاردني والمصري الى حكومة عموم فلسطين[٣].

وردا على (حكومة عموم فلسطين) من جهة، وعلى الموقف العربي المؤيد لها من جهة ثانية، بجانب تأييد بعض الفلسطينيين وبالذات من الضفة الغربية لاهداف الملك

---

(١) عبد الله بن الحسين، الاثار، ص٢٤٢-٢٤٣؛ اضطرت اللجنة السياسية للجامعة العربية بحث موضوع اقامة حكومة فلسطينية مع موعد انعقاد هيئة الامم المتحدة في باريس، وذلك لضرورة تقديم ممثلين لحكومة فلسطينية عربية امامها، كما اعتزم اليهود فعل ذلك وردا على ماجاء في تقرير برنادوت الذي من المؤمل ان يلقيه في الهيئة في باريس، القاضي بأنه لم تبدر بادرة تدل على الرغبة في انشاء حكومة عربية فلسطينية اسوة باليهودية، واتخاذه ذلك ذريعة الى اقتراح دمج القسم العربي من فلسطين بالاردن، ينظر دروزة، حول، ج٥، ص٢١٠.

(2) F.O.371/68642, from Amman to fio, No774,2 Oct 1948, P.2.

(٣) الروسان، المصدر السابق، ص٢٧٧.

عبد الله ومعارضتهم لحكومة عموم فلسطين، لانهم كانوا يخشون ان يؤدي كيانها الهزيل الى ضياع البقية الباقية من فلسطين بسبب ضعفها وفقر اهلها، من جهة ثالثة[١]، شجعت الحكومة الاردنية عقد مؤتمر شعبي فلسطيني-اردني في سينما البتراء في عمان في الاول من تشرين الاول ١٩٤٨، اتخذ فيه المؤتمرون قرارات تتعلق بالاتحاد مع الاردن، وتفويضهم الملك عبد الله التحدث باسم الفلسطينيين، وجاء اختيار هذا الموعد متزامنا مع موعد انعقاد المجلس الوطني لـ(حكومة عموم فلسطين) في غزة، للتعبير عن رفض شرعية المجلس ومقرراته، كما عقد مؤتمر اخر في اريحا في الاول من كانون الاول عام ١٩٤٨، خشية اعتراف الامم المتحدة بحكومة عموم فلسطين، اعلن فيه الملك عبد الله ملكا على فلسطين والاردن، ومعلنا ضم القسم العربي من فلسطين الى الاردن[٢].

ويبدو ان اختيار مدينة اريحا الفلسطينية مكانا لانعقاد المؤتمر، يستهدف اضفاء اهمية على الانطباع الخاص بان الفلسطينيين يتصرفون بوحي من ارادتهم الحرة، وانهم حين يقررون اعلان الملك عبد الله ملكا على فلسطين انما يعبرون عن قناعاتهم بهذا الشأن، وهنا يكمن الرد الاردني المخطط على حكومة عموم فلسطين وعلى الدول العربية المؤيدة لها بما فيها السعودية.

وما كادت مقررات مؤتمر اريحا تصدر وتعلن كل من الحكومة الاردنية ومجلس الامة الاردني تأييدها لها، حتى جاء رد فعل شديد على تلك المقررات خاصة من السعودية ومصر وسوريا[٣]، متهمة الحكومة الاردنية بخروجها على اجماع الدول العربية وان المؤتمر لايمثل غالبية الشعب الفلسطيني[٤]، ومن جهة اخرى اعلن الامير فيصل بن عبد العزيز نيابة عن الوفود العربية في باريس رفض قرار ضم فلسطين

---

(١) الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٥٣٥.

(٢) د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر كانون الاول ١٩٤٨، و١٦، ص١٢٨-١٢٩.

(٣) كما اعلنت لبنان والعراق واليمن عن معارضتها لمقررات اريحا، للاطلاع على مواقف الدول العربية ينظر جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٨٠، ص١٥٧.

(٤) د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير شهر كانون الاول ١٩٤٨، و١٦، ص١٠٧.

للاردن[1]، الامر الذي دفع بالحكومة الاردنية للقيام بحملة مضادة للنشاط السعودي المصري السوري، اذ عبدأت لها كل ماتيسر لها من قوة وتبنى حزب النهضة العربي الاردني ايضا على عاتقه مسؤولية القيام بهذه الحملة، اذ علق في ٦ كانون الاول ١٩٤٨ ناطق باسم حزب النهضة على رفض الوفود العربية في باريس لقرر ضم فلسطين للاردن، بان ذلك كان مفاجأة للرأي العام العربي لان الرفض جاء بعد قرار مؤتمر اريحا بوحدة القطرين، واتهم الوفود العربية بانها تحب ان تطبخ لعرب فلسطين غير مايشتهون وتحيط لهم غير مايلبسون، واردف الناطق قائلا "ولعل تلك الوفود ادركت خطأها بعد ان تبينت انها في معارضتها قد اتفقت لاول مرة مع اليهود وانصارهم في الهيئة الذين عارضوا هذا الضم بشدة لان الصهيونيين يرون من مصلحتهم تأسيس دولة عربية ضعيفة في القسم الجبلي من فلسطين ليسهل عليهم ابتلاعها واتخاذها منفذا للاقطار العربية"[2].

كما ادلى رئيس الحزب اسماعيل البلبيسي[3]، بحديث في مؤتمر صحفي استنكر فيه مواقف الدول العربية الثلاث ووصفها بانها "تؤدي الى التفرقة" واشار البلبيسي بان الاردنيين فوجئوا بتلك المواقف العربية المناقضة للميثاق العربي، واكد ان مصر سمحت منذ اشهر بعقد مؤتمر لفلسطينيين في غزة فلم يغضب الاردن ولم يلتجأ الى مالجأ اليه المصريون، واخيرا ختم حديثه بالاشارة الى ان الشعب الفلسطيني قرر مصيره بنفسه بمبايعة الملك عبد الله بن الحسين ملكا دستوريا على فلسطين بعد فشل جامعة الدول العربية حل مغضلتها، وما حل بابنائه من ويلات[4].

وفي المقابل تبادل الملكان السعودي والمصري الرسائل الدورية بهذا الشأن، واظهرا رفضهما لضم فلسطين الى الاردن باي شكل من الاشكال، واكد ابن سعود في رسالته "ان ثمة اتفاقا جماعيا من جانب الدول العربية على تحرير فلسطين جريا وراء

---

(١) د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، حزب النهضة وفلسطين، و١٦، ص١١٧.

(٢) المصدر نفسه، و١٦، ص١١٧-١١٨.

(٣) اثر وفاة رئيس حزب النهضة العربية الاردني هاشم خير في شباط ١٩٤٨ انتخب اسماعيل البلبيسي رئيسا له، ينظر د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر كانون الاول، ١٩٤٨، و١٦، ص١٠٧.

(٤) د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، حزب النهضة وفلسطين، و٦، ص١١٨.

دوافع انسانية، كما اكد بان القرارا التي اتخذها مهاجرون الى عمان في اريحا لاتعبر الا عن رأي اقلية من الفلسطينيين وليست قرارات الشعب الفلسطيني، كما اشار بان قرارات مؤتمر اريحا ستؤدي الى نتائج خطيرة" اذا لم تتم معالجة الموقف على الوجه الصحيح، وتنبيه الملك عبد الله الى خطورة الموقف الذي يعرض الوحدة العربية الى الانهيار[1]، وبالتالي اتفقا على مطالبة دول الجامعة بفصل الاردن من الجامعة، اذا لم تتنازل عن موقفها اتجاه فلسطين[2].

واثار النشاط السعودي المصري قلق واستياء الحكومة الاردنية، الامر الذي دفع برئيس وزرائها توفيق ابو الهدى بالرد على هذا النشاط برسالة وجهها الى مجلس الجامعة العربية، اكد فيها بان الاردن لن يكون بامكانه التمادي في تجاهل الحقائق وانه سيمضي في طريقه، وقد يعرض الموقف بصراحة على اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية، خلال اجتماعها التالي حتى ولو ادى ذلك الى اغضاب الجامعة[3].

وفي الوقت فسه اتصلت الحكومة الاردنية بالحكومة العراقية لمعرفة موقفها من الطلب السعودي المصري بفصل الاردن عن جامعة الدول العربية، وجاء في الكتاب الاردني الذي ارسلته للحكومة العراقية مانصه "يقال ان مجلس الجامعة ربما يبحث قضية اخراج المملكة الاردنية الهاشمية من الجامعة، ومهما كان هذا القرار فانه لايتم الا باجماع الاراء، فهل تنوي الحكومة العراقية مجارات الاخرين بهذا القرار اذا اقدموا عليه"[4].

ويبدو ان الاردن حرص على كسب موقف العراق لمواجهة الطلب السعودي المصري الاخير وافشاله، وذلك لان المادة (١٨) من الميثاق تنص على ضرورة توفير شرطين لفصل احد الدول الاعضاء وهما:

١. ثبوت مخالفتها لميثاق الجامعة.

٢. ان يكون قرار الفصل باجماع الاصوات[5].

---

(١) د.ك.و، ٢٧٢٦/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية، و٢٧، ص٤٢.

(2) F.O.371/68643, No.500, from Amman to F.O.14-12-1948 ,P.1.

(3) Ibid, P.2.

(٤) د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر كانون الاول ١٩٤٨، و١٦، ص١٠٩.

(٥) حول المادة (١٨) من ميثاق الجامعة ينظر مصطفى، نظرات، ص١٧٧.

وبعثت الحكومة العراقية في ١٥ كانون الاول ١٩٤٨ وفدا برئاسة نوري السعيد، وذلك لحث الملك عبد الله على عدم اتخاذ اجراء سريع بصدد قرار مجلس الامن الاردني بشأن قرارات مؤتمر اريحا، وفي الشونة قابل نوري السعيد الملك عبد الله ورجاه ارجاء الموافقة على تلك القرارات، فوافق الملك بدوره شريطة امتناع الدول العربية عن تقديم اي معونة مادية او معنوية لحكومة عموم فلسطين[١]، وهكذا نجحت المحاولة العراقية على حد تعبير رئيس الحكومة الاردنية الذي اعلن في مؤتمر صحفي بأن حكومته قررت عدم تنفيذ قرارها بتبني مقررات مؤتمر اريحا في الوقت الحاضر، وعلى الرغم من القرارات تتفق كليا وسياسة الحكومة الاردنية[٢].

بينما تشير وثيقة بريطانية ان الدوائر البريطانية قد حثت الملك عبد الله على هذا التريث، ليتيح له الوقوف على السياسة السعودية واعضاء اخرين في الجامعة، وبالتالي يمكنه ان يتجنب القطيعة مع العالم العربي ويحقق مايصبو اليه"[٣].

ويمكننا ان نستشف من هذه الوثيقة جملة استنتاجات منها: اولا رغم ان بريطانيا كانت اميل الى تخلي الملك عبد الله مؤقتا عن عزمه بلاعلان نفسه ملكا فلسطين والاردن، الا انها لم تكن تعترض من الناحية العملية على ضمه القسم العربي من فلسطين، وثانيا ان الدوائر البريطانية لم تحبذ الخلاف بين الاردن والسعودية ومصر، بل انها تسعى لانهائه حرصا على مصالحها مع جميع الاطراف وثالثا لايستبعد الموقف البريطاني قد شجع العراق اكثر في اعلان موقفه من الطلب السعودي المصري الى الجامعة والقاضي بفصل الاردن عنها.

وهكذا فرضت هدنة مؤقتة ان جاز التعبير على القرار الاردني الخاص بضم فلسطين للاردن طوال عام ١٩٤٩، بسبب احداث مفاوضات الهدنة بين الصهاينة والدول العربية من جهة، والانقلابات العسكرية التي شهدتها سوريا من جهة اخرى، الا ان

(١) قدمت الحكومة العراقية الى مجلس جامعة الدول العربية مذكرة تتضمن اعتراضها على طلب فصل الاردن من عضوية الجامعة، لعدم انسجام ذلك والتعاون العربي ولعدم توفر الاساليب القانونية والمنطقة التي تجعل مسألة الفصل مقبولة، ينظر جريدة فلسطين، العدد٤٣، في كانون الاول ١٩٤٨.
(٢) محمد احمد سليمان محافظة، العلاقات الاردنية-الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٨-١٩٥١، عمان،دار الفرقان، دار عمار، ١٩٨٣، ص٢٠٣.
(3) F.O.371/68644, No.427, from F.O.to Amman 20 December 1948.

ذلك، على مايبدو، لم يحل بين الحكومة الاردنية وبين تنفيذ هدفها المتمثل بالضم، اذ استغلت تلك الفترة لاستكمال جميع اجراءات الضم اداريا وقضائيا واقتصاديا حتى انتهاء عام[١] ١٩٤٩.

وفي اليوم الاول من كانون الثاني ١٩٥٠، اعلن رئيس الوزراء الاردني توفيق ابو الهدى بيانا جاء فيه "بمناسبة رفع الحواجز فيما بين الضفتين الشرقية والغربية من المملكة الاردنية الهاشمية اصبح مجال لاعتبار البلاد الواقعة في الضفة الغربية بلادا اجنبية... وتعتبر البلاد الواقعة بين الضفتين المذكورتين وحدة واحدة، وهكذا حل اسم الضفة الغربية محل اسم فلسطين وصدرت بهذا الشأن قوانين في الاردن الغي بموجبها اسم فلسطين ابرزها قانون (نظام البريد رقم ١ لسنة ١٩٥٠) التي تنص مادته الثالثة على مايأتي" تلغى كلمة فلسطين كصفة للضفة الغربية من المملكة الاردنية الهاشمية، اينما وردت في الانظمة والقرارات والتعليمات المذكورة في المادة الاولى من هذا النظام"[٢].

وفي ٢٤ نيسان ١٩٥٠، قرر مجلس الامة الاردني في جلسته الاولى، وحدة ضفتي الاردن واجتماعها في دولة واحدة هي المملكة الاردنية الهاشمية، وعلى رأسها الملك عبد الله على اساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات، وتأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وتبليغ القرار حال اقترانه بالتصديق الملكي الى الدول العربية والاجنبية بالطرق الدبلوماسية المرعية"[٣].

وفي المقابل ترك قرار توحيد الضفتين صدى عميقا في مختلف الدول العربية، ابتدأتها حكومة عموم فلسطين عندما طلبت في اليوم التالي لاجتماع مجلس الامة الاردني، دعوة اللجنة السياسية للجامعة لمعالجة الحالة التي نتجت عن القرار الذي

(١) لمتابعة الخطوات التي قامت بها الحكومة الاردنية لاتمام عملية الضم ينظر جبار، المصدر السابق، ص٧٨-٨٠.
(٢) عصام سخيني، ضم فلسطين الى شرقي الاردن ١٩٤٨-١٩٥٠، مجلة شؤون فلسطينية، العدد٤، كانون الاول ١٩٧٤، ص٧٢.
(٣) الملك عبد الله، الاثار، ص٢٤٦؛ وحدة ضفتي الاردن، وقائع ووثائق، ص٦-٧.

اصدره مجلس الامة الاردني[١]، واجتمعت اللجنة السياسية في ١١ مايس ١٩٥٥ وقررت في الخامس عشر منه بالاغلبية ماعدا العراق واليمن، بفصل الاردن عن الجامعة[٢]، ورد ممثل الاردن في الجامعة جمال طوقان على قرار الفصل بقوله " ان توحيد الضفتين كان خير خدمة قامت بها الحكومة الاردنية الهاشمية، وان هذا التوحيد لن يؤثر على اية تسوية نهائية للقضية الفلسطينية"[٣]. وتمثل رد الفعل الاردني الرسمي بتمسك كل من مجلس الامة ورئاسة الوزراء بوحدة ضفتين الاردن واعتبارهما امرا منتهيا[٤]. وفي ٦ حزيران من العام نفسه صرح الملك عبد الله رسميا بأن مسألة فصل الاردن من جامعة الدول العربية التي تريدها مصر والسعودية وتؤيدهما لبنان وسوريا امر مستغرب، فلو فصلت الاردن عن الجامعة هل يمكن فصله من العروبة"[٥].

اما العراق فعلى الرغم من موافقته على ضم الضفتين، الا انه قام باعداد مذكرة ارسلها الى مجلس الجامعة تضمنت اعتراضه على قرارها القاضي بفصل الاردن عن عضويتها، لعدم توفر الاساليب القانونية والمنطقية التي تجعل قرار الفصل مقبولا[٦]، ويبد ان اعتراض العراق كاف لعدم تحقيق الشرط الثاني من المادة (١٨) من ميثاق الجامعة بعدم تحقيق الاجماع وبالتالي فانه حرص على عدم فسح المجال امام السعودية ومصر بتوجيه ضربة قوية للاسرة الهاشمية، ولتفويت الفرصة عليهما اقترح بدلا من الفصل جعل المنطقة وديعة عند الاردن لحين تقرير مصير فلسطين[٧].

---

(1) Vatikots, P.J.Politios and the Milltray in Jordan, Astudy of the Arab Legion, 1921-1957, Frank and Co, London 1987, P.52.

(٢) د.ك.و، ٤٧٢٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات جامعة الدول العربية، و٢٧، ص٤٢.

(٣) د.ك.و، ٤١٠٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، توحيد الضفتين وقرار فصل المملكة الاردنية الهاشمية عن جامعة الدول العربية، و٢٥٠، ص١٠٣٠.

(٤) حول قرار مجلس الامة في٢٨ مايس ١٩٥٠ وبيان رئاسة الوزراء في ٣١ مايس ١٩٥٠ حول اجتماع اللجنة السياسية للجامعة المنعقد في القاهرة ١١ مايس ١٩٥٠. ينظر د.ك.و، ٤٦٨٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وحدة ضفتي الاردن، و٧٤، ص١١٧؛ د.ك.و، ٢٦٥٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، وحدة الضفتين، و١١، ص٣٦.

(٥) وثائق هاسمية، المجلد الرابع، وثيقة رقم ٢٧، ص١٢٣.

(٦) جريدة فلسطين، العدد٩-٧٥٩٥ في ١٣ حزيران ١٩٥٠.

(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، بغداد، ١٩٨٨، ص١٧٦.

وعلى الرغم من مقررات مجلس الجامعة واعتراض جميع دولها على قرار ضم الاردن للضفة الغربية، الا ان دول الجامعة لم تجد بدا امام الموقف العربي المتباين من قرار الفصل من جهة والضغط الدولي[١]، غير المباشر من جهة ثانية كما انها لم تجد، على مايبدو، في ميثاقها مايلزم الاردن بالنزول على قرار الاكثرية، وبذا انتهى التعامل الى نبذ حكومة عموم فلسطين، اثر الاعتراف العملي بان تكون الضفة الغربية رسميا جزءا من الاردن تحت صيغة وافقت عليها دول الجامعة ومنها السعودية في ١٢ حزيران ١٩٥٠، وهي ان ضم الضفة الغربية الى الاردن، ليست اكثر من وديعة حتى يتم وضع تسوية نهائية لقضية فلسطين عند تحرير اجزائها الاخرى بكيانها التي كانت عليه قبل حرب[٢] ١٩٤٨.

وهكذا لم يستطع مجلس الجامعة ان يصل الى قرار اجماعي بفصل الاردن عن عضويته، وفقا لما ايدته السعودية ومصر وسوريا ولبنان، مما يحتم علينا الاعتقاد بان ساستها قد تصرفوا بواقعية مع الضغوط الخارجية وبالذات في مسألتي التقسيم والضم، ولكن بسلوك مزدوج يخفي تأييده للتقسيم والضم ويعلن رفضه، ويبدو ان مرد هذا السلوك المزدوج الى عدم وجود الجرأة بمكاشفة الرأي العام العربي بحقيقة مواقفهم من جهة والى رغبتهم بامتصاص النقمة الشعبية واحتوائها من جهة ثانية، والى الخلافات السياسية والشكوك المتبادلة بين الانظمة العربية من جهة ثالثة، واخيرا يمكننا القول بان تحقيق ضم الضفة الغربية للاردن، يعني ان الملك عبد الله قد تمكن من تحقيق جزء يسير من طموحاته الخاصة بمشروع سوريا الكبرى التي تعارضها السعودية بشدة.

---

(١) تمثل الضغط الدولي غير المباشر بطلب الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا اللتين اعترفتا بوحدة الضفتين في ٢٧ نيسان ١٩٥٠، وطلبتا من الحكومة المصرية بعدم تنفيذ قرار الفصل بحق الاردن لتباين ذلك وسياستهما الرامية لتصفية القضية الفلسطينية، للتفاصيل ينظر المصدر نفسه، ص١٧٧.

(٢) د.ك.و، ٤٧٢٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر نيسان ١٩٥٠، و٣٢، ص٥٠؛ وثائق هاشمية، المجلد الرابع وثيقة رقم (١٤) (١٦-١٧-٣٥٧)، ص١١٣-١١٤؛ للتفاصيل عن مسألة توحيد الضفتين في الجامعة ينظر د.ك.و ٤٦٨٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات الجامعة العربية، و٧٤، ص١٠٦-١٠٧.

رابعا: تأزم العلاقات الاردنية-السعودية بعد احداث سوريا ١٩٤٩

ادى انتهاء حرب ١٩٤٨ بمقتضى هدنة رودس، وشروع سوريا في المضي في نفس السبيل، الى ادراك بعض قيادات الجيش السوري، ان هناك استعدادا شعبيا لتقبل اي تغيير في النظام القائم في دمشق، بسبب عجزه، شأنه في ذلك شأن الانظمة العربية الاخرى، في الدفاع عن فلسطين سواء في الميدان السياسي (الامم المتحدة) او في الميدان العسكري (ساحة القتال) من جهة ولمحاولته القاء تبعه هذا الفشل على قيادات الجيوش العربي من جهة ثانية[1]. وبينما كانت المفاوضات تجري بين سوريا واسرائيل، استولى الجيش السوري بقيادة حسني الزعيم رئيس اركان الجيش السوري في ٣٠ اذار ١٩٤٩ على السلطة بعد الاطاحة بسلطة شكري القوتلي[2]، حليف السعودية ومصر[3]، معلنا بذلك اول انقلاب عسكري تشهده المنطقة العربية بعد الهزيمة العسكرية في فلسطين ومؤذنا بسلسلة من الانقلابات العسكرية التي عرفها الوطن العربي بوجه عام وعرفتها سوريا بوجه خاص.

سارع الملك عبد الله غداة الانقلاب الى الترحيب والاعتراف بحكومة الانقلاب، وصرح انه يعتبر اي عدوان على سوريا عدوانا عليه[4]، كما اوفد في الاول من نيسان ١٩٤٩ (بعد الانقلاب بيوم واحد) العقيد عبد الله التل الى دمشق لمقابلة حسني الزعيم وتسليمه رسالة من الملك عبد الله يهنئه فيها بنجاح الانقلاب، واعتراف الاردن بحكومته الجديدة، واعلان استعداده لتقديم المعونات العسكرية والمالية

---

(1) Gordan H.Torry Syrian Politites and Milltary 1945-1958, London, 1967, P.122.
واوضح حسين الزعيم بان دوافع انقلاب جاء كمحاولة طارئة ووقتية، غرضها ازالة الحيف عن كاهل الجيش مما اصابه على ايدي السياسيين سواء في داخل البرلمان او خارجه، ثم سخط وتذمر الشعب السوري على الاوضاع القائمة في البلاد ينظر:
U.S.State Department Centeral Files Saudi, File 6, No12, P.16.

(٢) د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، و١، ص١.

(٣) كان هناك اتفاق بين القوتلي وابن سعود تعهد فيه الاول للثاني بعدم التقرب من الهاشميين، ويذكر بان الصداقة بين القوتلي وابن سعود تعود الى ان افراد اسرة القوتلي كانوا يعملون وسطاء تجاريين للسعودية في دمشق، وتعززت هذه الصداقة بالتعاون السياسي ينظر: See OP.Cit P.٣٨

(٤) بصدد اتصالات الهاشميين السرية مع بعض الضباط السوريين ومنهم حسني الزعيم، ينظر دروزه، حول، ج٥، ص٣٧٩؛ انيس الصايغ، الهاشميين وقضية فلسطين، صيدا، بيروت، ١٩٦٦، ص٣٢٤.

لها[1]، خاصة وان الزعيم قد اعلن منذ بداية الانقلاب عن ترحيبه بأي مشروع يوحد العرب شريطة ان لايقيد سوريا[2].

ويبدو ان الزعيم هدف من وراء اعلانه تقوية حكمه بالتقارب مع الاردن والعراق، لتجنب معارضة الحليفتين لنظام القوتلي السابق (السعودية ومصر)، او بتعبير اخر الاعلان يعد امرا ضروريا في بداية حكمه لتأمينه ضد اي خطر يتهدده.

وفي الوقت نفسه عقد رئيس الديوان الملكي الهاشمي محمد الشريقي مؤتمرا صحفيا، بأمر الملك عبد الله، اوضح فيه موقف الاردن من احداث سوريا، وصدر بيان ملكي رسمي اعلن فيه تأييد الاردن للانقلاب، ووصفه بأنه حادث مفاجئ وان حدوثه ليدل على ان الرأي العام في سوريا يريد تشييد دولته على اسس متينة... وان الانقلاب يعبر عن رغبات الشعب السوري، كما اعرب البيان عن استعداد الاردن للتعاون مع الحكومة الجديدة، ولكن البيان الملكي لم يغفل مشروع سوريا الكبرى وطموح الملك تحقيقه في ظل الحكومة السورية الجديدة، اذ عبر عن ذلك قائلا "ان مسألة سوريا الكبرى فكرة وكنية يعتقد جلالته بضرورتها لحياة العرب"[3].

اما حزب النهضة العربية الاردني فقد عبر على لسان رئيسه اسماعيل البلبيسي عن ارتياحه لما تضمنه البيان الملكي بشأن سوريا، وقال "ان الاردن، هو الجزء الجنوبي من سوريا، ينظر بعين ملؤها العطف لما يجري في شمالها" ووصف البلبيسي الجمهورية السورية السابقة بأنها "وليدة الانتخابات التي جرت تحت سيطرة الجنرال ديغول"، كما استنكر موقف السعودية ومصر لعدم اعلان تأييدهما للوضع الجديد في سوريا[4].

والواقع ان حسني الزعيم، لم يول شطر الاردن، بل انه رغب بالوحدة مع العراق، لغرض عقد اتفاقية عسكرية معه[5]، خاصة وان محادثات الهدنة بين سوريا واسرائيل

---

(١) التل، المصدر السابق، ص٥٨٨؛ وكان العراق قد ارسل في الوقت نفسه وفدا رسميا برئاسة وزير العدلية جلال بابان وكان الموقف العراقي متفقا مع الموقف الاردني، ينظر د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، الى وزارة الخارجية، و٩٢، ص١١٧.

(2) War office (W.O) No.341, British Legation, Syria to forgin secretory 2 April 1949.

(٣) د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الموقف الاردني من الانقلاب السوري، و٢، ص٢.

(٤) المصدر نفسه، و٢، ص٣.

(٥) ارسل الزعيم وفدا الى بغداد في ١٣ نيسان ١٩٤٩ بصدد الاتحاد للتفاصيل ينظر الحسني، الوزارات، ج٨، ص٧٦-٧٩.

لم تنته بعد، بحيث اعتقد الزعيم ان التوصل الى اتفاق عسكري مع العراق كفيل بتقوية موقفه اثناء المحادثات[١]، ومن هنا تبدو اسباب دوافعه للتقرب من العراق وذلك لخشيته من مواجهة التهديد الاسرائيلي المحتمل بعد قيام (دولة اسرائيل) من ناحية ورغبته في السيطرة على الاوضاع الداخلية لبلاده من ناحية اخرى، ومما يعطي استنتاجنا هذا قدرا من الحقيقة، ما اكده (طربين) بأن الزعيم يستند الى حزب الشعب الذي كان يؤيد الاتحاد مع العراق[٢].

اما السعودية فقد تلقت نبأ الانقلاب بقلق وغضب شديدين، واصبح شغلها الشاغل وهمها الوحيد هو التفكير في هذا الانقلاب المفاجيء، خشية ان تكون ثمرته مشروع سوريا الكبرى ومن ورائه مشروع الهلال الخصيب، ويعني تحقيق هذين المشروعين او احدهما، بنظرها، تربع هاشمي مخيف يبسط ظله على اقطار عربية اخرى، ومما زادها استياء اعلان الزعيم عن ترحيبه بالمشاريع الوحدوية[٣].

وتفيد الوثائق والمعلومات ان السعودية قد شهدت نشاطا ملحوظا في اليوم التالي للانقلاب[٤] اذ استدعى ابن سعود القائم باعمال المفوضية السعودية في عمان لاستقصاء المعلومات منه حول نشاط الملك عبد الله بصدد مشروع سوريا الكبرى

---

(١) غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية ١٩٣٩-١٩٥٨، الفكر والممارسة، بغداد، ١٩٩٠، ص١٨٤.

(٢) يؤكد طربين بان حلب ومناطقها تعد مركز حزب الشعب، الذي كان يقوم على الملاكين الزراعيين ورجال الصناعة والمال الذين كانوا يرون ان الاتحاد العراقي-السوري، سيؤدي الى ازالة الحواجز الجمركية وفتح اسواق العراق والاردن امام المنتجات السورية، للتفاصيل ينظر، طربين، المصدر السابق، ص٥٤٦-٥٤٧.

(3) U.S.State Department Centeral Files Saudi, File 6, No65, P.91.

(٤) في اليوم التالي للانقلاب اخبرت المفوضية الاردنية خارجيتها ببرقية تفيد انه اثر الانقلاب نشطت الاوساط السعودية وحدث مايلي: أ.طيران القائم بالاعمال البريطاني الى القاهرة صباح الجمعة اليوم التالي للانقلاب بناء على تعليمات وردت اليه من لندن. ب.ذهاب خير الدين الزركلي وزير الخارجية السعودي بالنيابة لمقابلة المستر جايلز السفير الامريكي ظهر الجمعة ايضا، ويظن ان تعليمات وردت اليه من لندن لتبليغها للسفير الامريكي. جـ.سافر صباح الجمعة من جدة الى الرياض عبد الله فلبيي مستشار ابن سعود بناء على استدعائه اليه. د.حظور الامير فيصل من الطائف الى جدة ليكون على مقربة من المثليات الاجنبية. نظرا للظروف الحاضرة. هـ.تأجيل سفر وزير المالية ومستشاره من جدة الى الرياض لغرض توقيع الاتفاقية السعودية المصرية من قبل ابن سعود الى وقت اخر ليكونوا على مقربة من الامير فيصل بن عبد العزيز. للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، السعودية وانقلاب الزعيم، و٢، ص٢-٣.

بعد انقلاب الزعيم، اذ جاء في قوله للقائم بالاعمال "عليك معرفة ما اذا كانت هناك استعدادات قائمة لتحقيق هذا المشروع او لا". كما ان الامير فيصل بن عبد العزيز كان مضطربا جدا خشية ان يؤدي هذا الانقلاب الى مشروع سوريا الكبرى او توحيد سوريا والاردن، لان معنى ذلك القضاء على احلامه ومواعيد حاشيته من السعوديين كالشيخ يوسف ياسين وغيره الذين وعدوه ملكا على سوريا يوما من الايام"[١].

ويبدو ان السعودية لوحت باللجوء الى القوة لمنع قيام تلك الوحدة، ويتضح ذلك من خلال تحشيدها لبعض قطعاتها العسكرية على حدودها مع الاردن بالقرب من العقبة[٢]، كما انها حملت الملك عبد الله وبريطانيا مسؤولية الانقلاب، واستندت في قولها على اساس ان الملك عبد الله كان له اتصالات مع عناصر داخل سوريا تحقيقا لمشروع سوريا الكبرى من ناحية[٣]، والى مسؤولية الجنرال فوكس المستشار البريطاني للزعيم في هذا الانقلاب بحكم اتصالاته بالملك عبد الله ومساندته لتحقيق مشروع سوريا الكبرى الذي يعد الانقلاب خطوته الاولى من ناحية اخرى[٤].

وفي ٤ نيسان ١٩٤٩ طلب ابن سعود من ممثله في عمان ان يحمل للملك كتابا يتضمن نص جوابه عن استفسار حكومة العراق عن موقف السعودية من انقلاب الزعيم، الذي جاء فيه "اخبروا جلالة الملك عبد الله ان الحكومة العراقية سألت وزيرنا عن رأيه في حوادث سوريا فأمرنا ابلاغه بما يأتي " ان هذه الحركة مصيبة كبرى على اهل سورية انفسهم وعلى جميع البلاد العربية الاخرى لان اعمال الملف والحركات غير المشروعة لايقبلها العقل والمصلحة، وهي ضد مصلحة الاستقرار التي تنشدها البلاد العربية في الوقت الحرج... واننا لانستطيع ان نخفي كدرنا مما حصل وقلقنا مما يمكن ان يحصل وخوفنا ان تتطور الامور الى شيء غير المصلحة"[٥]، والظاهر

---

(١) د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، و٨٩، ص١١٣.

(٢) المصدر نفسه، و٨٩، ص١١٣.

(٣) د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، انقلاب حسني الزعيم، و٥٢، ص٥٦.

(٤) د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تقرير عام عن شهر اذار ١٩٤٩، و١٠٧، ص١٣٦.

(٥) حول نص برقية ابن سعود ينظر د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، برقية الملك ابن سعود الى الملك عبد الله، و٦٨، ص٨٠.

ان ابن سعود لم يكتف بذلك بل امر بسحب ممثله من عمان، الذي غادرها على مت طائرة خاصة الى الرياض[1].

واكد الملك عبد الله في برقية جوابية لابن سعود عن حياد الاردن وعدم رغبته التدخل في شؤون سوريا، اذ قال " ليس الخوف من سبيل على سوريا فالحركة وقعت فجأة وبدون اراقة دماء والمأمل ان تتشكل حكومة وان تجري انتخابات نيابية وليس غير هذا محتملا"[2]، ولكن الملك عبد الله في الوقت نفسه واصل اهتمامه بالوضع السوري، فبعث رسالة خاصة الى الزعيم بصحبة معاون رئيس الديوان الملكي الهاشمي صبحي زيد الكيلاني، اعلن فيها وقوف الاردن الى جانب سوريا، ومن جانبه صرح الملك عبد الله في ٨ نيسان ١٩٤٩ لمراسل (يونايتد بريس) في عمان، عن امله في تحقيق مشروع سوريا الكبرى، واشار الى الفوائد الاقتصادية التي ستجنيها سوريا من ورائه[3].

ويبدو ان الموقف السعودي القلق ازاء الاحداث في سوريا كان وراء اصدار الحكومة الاردنية بيانا صحفيا القاه وكيل رئيس الديوان الملكي الهاشمي صبحي زيد الكيلاني في ١٠ نيسان ١٩٤٩، بشأن موقف الاردن من انقلاب الزعيم، والتقولات عن مصدر هذا الانقلاب، وعن مشروع سوريا الكبرى، ومن الجدير بالاشارة بان البيان الصحفي الذي القاه الكيلاني جاء بناء على اوامر الملك ليعبر عن رأيه ازاء الاحداث والذي تضمن مايأتي:

١. ان الانقلاب الواقع حادث مفاجيء قام به الجيش السوري.
٢. ان حدوث هذا الانقلاب بهذا الشكل يدل على ان الرأي العام في سوريا يريد ان يشيد الدولة على اساس صريح من المتانة والامانة.
٣. ان مسألة سوريا الكبرى هي فكرة وطنية ترمي الى توحيد اجزاء سوريا الطبيعية

---

(١) د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، موقف الاردن من الانقلاب السوري، و٢، ص٢.
(٢) حول برقية الملك عبد الله، ينظر د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، برقية الملك عبد الله الى ابن سعود، و٦٧، ص٧٩.
(٣) د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، موقف الاردن من الانقلاب السوري، و٢، ص٣.

ولم يخفها الملك عبد الله على احد، ولكنه رأى تأخير البحث فيها بعد حل القضية الفلسطينية" وهي الان لم تحل، فلا لزوم لتخديش الاذهان"[1].

ولاشك ان التبريرات الاردنية لم تخفف من حدة المخاوف السعودية من نتائج انقلاب الزعيم كما اتضح من تطورات المواقف السعودية التي يمكن ان نعزوها لعدة اسباب منها:

١. عدم رغبة السعوديين من وقوع انقلاب في البلاد المجاورة، خشية من امتداد اثاره الى السعودية.
٢. اعتقاد الاوساط السعودية ان الانقلاب جرى لحساب الملك عبد الله بهدف توسيع مملكته وتقويتها ضد المملكة السعودية.
٣. خشية الاوساط السعودية ان يعد الانقلاب الخطوة الاولى العملية في تحقيق مشروع سوريا الكبرى تحت التاج الهاشمي بمساندة بريطانيا.

وفي ١٣ نيسان ١٩٤٩ بعث الزعيم وفدين الى كل من الرياض والقاهرة في امور تتعلق بالانقلاب واسبابه، لان العاصمتين كانتا على صلة وثيقة برئيس الجمهورية السابق شكري القوتلي، بل كانتا سنده الوحيد (على حد تعبير الحسني)[2]، ولانهما لم يعلنا بعد موقفهما الرسمي من حكومة سوريا الجديدة[3]، وعد الزعيم في رسالته التي حملها الوفد الى ابن سعود بان الانقلاب حدث داخلي بحتا، بقصد اقناعه باحقية الانقلاب من جهة، واقناعه على مايبدو بان الانقلاب لم يكن بوحي وتأثير خارجيين من جهة ثانية، ولحمله على الاعتراف بحكومته الجديدة من جهة ثالثة[4]، وبناء على ذلك اخبر ابن سعود الوفد السوري عن استعداده التام للاعتراف الدبلوماسي بالحكومة السورية الجديدة، وعن تقديمه المساعدات العسكرية والمالية لها، شريطة

---

(١) حول نص البيان الملكي الذي القاه وكيل رئيس الديوان الملكي الهاشمي ينظر د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، الى وزارة الخارجية، و٦٩، ص٨٢؛ وثائق هاشمية، وثيقة رقم ١٢، ص٦٥ بيان بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٤٩، على اثر الانقلاب برئاسة حسني الزعيم.
(٢) الحسني، الوزارات، ج٨، ص٨٢.
(٣) د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر نيسان ١٩٤٩، و٢، ص٢.
(٤) حول نص رسالة الزعيم الى ابن سعود، ينظر د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في دمشق، زيارة الوفد السوري الى الرياض، و٩٣، ص١١٨.

عدم اقدامها على التحالف العسكري او الاقتصادي مع العراق او الاردن[١]، لان هذا التحالف (بنظر ابن سعود) يعد تحالفا عدوانيا ضده، بجانب كونه يخل بسيادة واستقلال سوريا، كما طلب ابن سعود من الوفد ضمان سلامة الرئيس السوري السابق شكري القوتلي، بأحدى الوسيلتين اما باطلاق سراحه او بالسماح له بالخروج الى الرياض او اي بلد يختاره شكري القوتلي[٢].

ومن جهة اخرى حرص ابن سعود على كسب الزعيم الى جانبه، وتحقيقا لذلك شاور مصر ولبنان على ارسال عبد الرحمن عزام الامين العام لجامعة الدول العربية الى دمشق، ليؤكد للزعيم عن استعداد السعودية ومصر ولبنان للاعتراف بالوضع الجديد في سوريا، شريطة تقديمه تأكيدات تدل على ابتعاده عن الهاشميين وعدم تغييره الحكم الجمهوري السوري، اضافة الى ضمان سلامة القوتلي والتخفيف عنه، ووصل عزام دمشق في ١٧ نيسان ١٩٤٩ وطرح عليه الامر، الامر الذي دفع بالزعيم الى تلقف المبادرة، للاجتماع بالملك فاروق ليعرض عليه تلك التأكيدات بثقة تامة، مقابل الاعتراف به وتشجيع الحكومات الاخرى على ذلك[٣]، ومالبث ان زار الزعيم القاهرة سرا في ٢١ نيسان ١٩٤٩ واجتمع بالملك فاروق للغاية ذاتها، وعاد في اليوم نفسه الى دمشق ولم يعلن سفره الى القاهرة الا بعد عودته منها، ومقابل اعطاء الزعيم التأكيدات المطلوبة اعلنت السعودية ومصر ولبنان اعترافها بحكومته في وقت واحد، ووعدت الحكومتان السعودية والمصرية الزعيم بتقديم بعض المال والطائرات اليه رغبة منها في التقرب اليه، واخيرا ارتاحت الاوساط السعودية وعلى رأسها ابن سعود الى هذا النجاح السياسي[٤].

وقد عزى الوزير الاردني المفوض في جدة فهمي هاشم هذا التقارب للحيلولة دون تحقيق مشروع سوريا الكبرى او الهلال الخصيب، اذ اشار بان هذين المشروعين قد تركا دويا هائلا في الاوساط السعودية الحكومية، واهتماما بالغا، وخوفا باديا

(١) صالح، المصدر السابق، ص١٨٩.
(٢) د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، قلق الحكومة السعودية من الانقلاب السوري، و٥٢، ص٥٨.
(٣) د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، و٥٨، ص٦٦.
(٤) د.ك.و، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، انقلاب حسني الزعيم، و٦، ص٢٩.

على الوجوه من ان يدخلا حيز التنفيذ، واكد الوزير من نتائج هذا الخوف ان اسرعت الحكومة السعودية والمصرية واللبنانية الاعتراف بحكومة حسني الزعيم[٥].

لقد ترك هذا التقارب ردود فعل كبيرة في الاردن والعراق، الامر الذي ادى الى توتر العلاقات بينهما وبين سوريا، ويتضح ذلك من تحشيد الاردن قواتها على الحدود مع سوريا[٦]، ويبدو ان الزعيم اراد ان يترجم واقع تأكيداته التي قدمها للحكومات العربية الثلاث، اذ اعلن اغلاق حدود بلاده مع الاردن وعد ذلك اجراء احتياطات سوريا لمواجهة نوايا الملك عبد الله "العدوانية" ولم يكتف الزعيم بذلك، بل شن هجوما عنيفا على الاردن والعراق في خطاب القاه في ٢٦ نيسان ١٩٤٩، اشار فيه الى عدم موافقته على مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، اذ قال "لقد كانت رحلتي الى القاهرة غير سارة للاردن والعراق، لقد اعتقد سادة عمان وبغداد انني اكاد اقدم اليهم سوريا على طبق من فضة، ولكن خاب فالهم،فالجمهورية السورية لاتريد سوريا الكبرى ولا الهلال الخصيب، وسوف نوجه قوتنا ضد هذين المشروعين الذين اوحى بهما الاجنبي[٧].

والاكثر من ذلك ان الزعيم وافق على عبد الله التل حاكم القدس العام على تدبير محاولة انقلابية في الاردن، كما بحثها الزعيم اثناء زيارته لمصر مع المسؤولين فيها، ولكن المحاولة لم تبق سرية على القيادة البريطانية، اذ اكتشف الجنرال غلوب باشا اثناء تجواله بين الوحدات العسكرية في فلسطين في الاول من مايس ١٩٤٩ ان التل يدبر انقلابا في الاردن، وفي ٣ مايس رفع غلوب تقريرا الى الملك عبد الله اتهم فيه التل بالسعي لتدبير انقلاب في المملكة، ولكن التل لم يقدم للمحاكمة للسببين التاليين:

١. عدم وجود ادلة كافية لادانته بتدبير انقلاب.
٢. شعبية التل في الاردن وفلسطين مما جعل اعتقاله في تلك الفترة امرا صعبا[٨].

(٥) وثائق هاشمية، المجلد الثاني، وثيقة رقم ١٣١ (٢٤-٢٨١)، ص٣٢٤.
(٦) د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، و٥٩، ص٦٧.
(7) Seale, OP.Cit, P.56.
(٨) اشار غلوب باشا في تقريره على تفاصيل عن صلات التل مع جماعة المفتي، كشفت عنها ادلة كثيرة منها، ان المظاهرات التي خرجت من نابلس بعد تسليم اللد والرملة كانت تهتف بسقوط الملك والاشادة بحياة عبد الله التل، وكذلك كان خطيب صلاة الجمعة يدعو لحاكم القدس العام (التل) =

ويبدو ان هنالك جملة اسباب دفعت بالزعيم الى تغيير سياسته اتجاه الهاشميين والميل نحو السعودية ومصر منها:

١. تلكؤ العراق في الاستجابة للطلب السوري في تأمين العراق لدعم عسكري فوري، اضافة الى نجاح حسني الزعيم في توقيع اتفاقية الهدنة مع اسرائيل في ٢٠ تموز[١] ١٩٤٩.
٢. عروض التأييد السياسي العسكري والمالي التي قدمتها السعودية ومصر للزعيم[٢].
٣. علاقات فرنسا الوثيقة بالزعيم وتأكيدها بتقديم الدعم العسكري والمالي له[٣]، انطلاقا من معارضتها للوحدة العربية بشكل عام والمشاريع الهاشمية بشكل خاص، التي بينها الملك عبد الله بقوله "لولا فرنسا لما استطاع الزعيم ان يبقى في الحكم لحظة واحدة، وقد ايدته فرنسا منذ اللحظة الاولى لاحبا فيه وانما نكاية بالانجليز وكراهية لنا، نحن العرب عامة، ونحن الهاشميين خاصة، كانت لنا مع فرنسا حسابات قديمة خشيت ان تستغل فرصة انقلاب حسني الزعيم كي نسددها معها في دمشق"[٤].

= بالنجاح والتوفيق ولم يدع للملك عبد الله، والاخطر من ذلك وزعت نشرة في الضفة الغربية في ٢٨ شباط ١٩٤٩ جاء فيها «ولو كان جميع عبيد الله مثل عبد الله التل لما حل بنا ماحل... وامام ذلك قررت الحكومة الاردنية ابعاد التل عن الاردن وفلسطين بتعينه ملحقا عسكريا في لندن، ولكن التل رفض ذلك. وقرر الاستقالة في ٧ حزيران ١٩٤٩، والانتقال الى مسقط رأسه اربد. ينظر: التل، كارثة فلسطين، ٢٥٨٢-٥٩٣.

(١) صالح، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٢) ابدت السعودية استعدادها لتقديم قرض مالي للزعيم يساعده على تقوية الجيش السوري ليكون اداة فعالة يستخدمها للحيلولة دون اتحاد سوريا مع العراق. ينظر د.ك.و، ٢٦٥٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، القرض السعودي لسوريا، و٣٦، ص٤٣.

(٣) ارسل الزعيم بعثة عسكرية الى باريس كخطة تمهيدية لغرض تحديث الجيش السوري، وتوقيعه الاتفاقية المالية مع فرنسا، للتفاصيل ينظر:
U.S.State Department Centeral Files Saudi, File 9, No208, P.1518-1520.

(٤) كانت فرنسا على صلة وثيقة ببعض الضباط السوريين ومنهم حسني الزعيم، وبذا سعت الى توثيق علاقاتها بسوريا منذ تولي الزعيم السلطة، كما سعت الى حث الدول الاخرى لحملها على الاعتراف بنظامه، ينظر النشاشيبي، من قتل الملك، ص١٠٣.

٤. خشية الزعيم نفسه من ان يذوب كيانه، الذي اصبح زعيمه الاوحد، اثر ضمه الاردن او العراق او كليهما.

وهكذا ولدت الضغوط السعودية والمصرية اتجاه الهاشميين جوا من عدم الثقة بين سوريا والهاشميين، تطورت الى حرب اعلامية، نتجت عنها خروج المظاهرات في دمشق وباقي المدن السورية في ٢٨ نيسان ١٩٤٩، تهتف (لسوريا الجمهورية الحرة) وتنادي ببطلان مشروع سوريا الكبرى، والقى بعض المسؤولين كلمات في المتظاهرين اكدوا فيها ان المشروع لن يتحقق، "وانه حلم في رؤوس دعاته"[١]، كما استنكر ائمة المساجد السورية المشروع وخرجت المظاهرات في حلب عقب صلاة الجمعة يوم ٣٠ نيسان من العام نفسه[٢]، ولكن الجانب الاردني التزم ضبط النفس فلم يرد على تلك الحملات الا بالسكوت، وحاول ابن سعود التوسط لحل الخلاف بين الاردن وسوريا ويتضح ذلك من الرسالتين اللتين ارسلهما الى الملك عبد الله والى الرئيس الزعيم اعلن فيهما رغبته بالتوسط[٣].

ومما تقدم يمكننا القول بان الانقلاب الاول زاد من حدة المنافسة الشديدة بين المحورين العربيين (الهاشمي والسعودي-المصري) ويرجع ذلك الى سياسة الزعيم الخارجية المتسمة بالتذبذب وعدم الثبات اتجاههما، او وضع الزعيم هذين المحورين في كفتي ميزان وملاحظة ايهما اثقل وزنا وتأثيرا في السياسة العربية والدولية، بل ايهما اكثر فائدة في تحقيق مطامحه بالمحافظة على نظامه الجمهوري، فادرك رجحان كفة السعودية ومصر، عندئذ سار قدما في تعاونه معها، والذي اثمر باعترافهما اضافة الى لبنان وفرنسا وبريطانيا وامريكا بنظامه[٤]، وبالتالي ابتعد اكثر عن الهاشميين، بحيث اصبح من المتعذر عليهما الالتقاء، مالم تتغير الاوضاع القائمة في احداهما لصالح السلطة الحاكمة في البلد الاخر.

(١) جريدة القبس السورية، العدد١٢٤ في ٢٩ نيسان ١٩٤٩.

(٢) جريدة النضال السورية، العدد٤٨ في ١٠ ايار ١٩٤٩.

(٣) د.ك.و، ٢٧٠٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، بين الاردن والدول العربية، و١٢٣، ص٢٣٧.

(٤) وتمكن الزعيم من توقيع مشروع التابلاين مع شركة نفط الارامكو الامريكية ينظر:
U.S.State Department Centeral Files Syaria, File 9, No207, P.1518.

وهكذا استاء الهاشميون من سياسة الزعيم الموالية للمحور السعودي المصري، فشجعوا بعض الضباط والساسة السوريين من العناصر القومية المؤيدة للعراق، والذين كانوا جادين ومخلصين في مساعيهم السرية للاتحاد معه، ومنهم العقيد سامي الحناوي رئيس اركان الجيش السوري، الذي اسقط حكم الزعيم في ١٤ اب ١٩٤٩، بعد اعتقاله مع رئيس وزرائه محسن البرازي وتنفيذه فيهما حكم الاعدام في محكمة سريعة لم تدم سوى ساعتين، واعلن الحناوي في اليوم نفسه بان هدف الانقلاب هو اعادة جادة الصواب لاهداف الانقلاب الاول والتي تنكر لها الزعيم وحاد عنها[١]، وارسل الملك عبد الله ونوري السعيد التهاني الى حاكم دمشق الجديد[٢]، بينما ساور الحكومتان السعودية والمصرية القلق والشكوك حيال مرامي هذا الانقلاب[٣]، واعلنتا الحداد فيهما لمدة ثلاثة ايام[٤].

لم يظهر الانقلاب الجديد سياسة ودية اتجاه المحور السعودي-المصري، بل على العكس اتجه الى فتح باب التفاوض مع الاردن والعراق للتقارب معهما.

ويبدو ان ذلك بتأييد حزب الشعب المؤيد للاتحاد مع العراق[٥]، وبالفعل اصبحت فكرة الاتحاد بين العراق وسوريا في اوليات سياسة قادة الانقلاب، وانساق الوصي عبد الاله ومعه نوري السعيد وراء هذا المشروع بشكل ملفت للنظر، وبدأت الاتصالات بين بغداد ودمشق من جديد في سبيل الاتحاد او الوحدة[٦].

واثار التقارب العراقي-السوري معارضة شديدة من قبل السعودية ومصر،

---

(١) الحسني، الوزارات، ج٨، ص١٣٦؛ د.ك.و، ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، الانقلاب السوري، و٢-٣، ص٦-٧.

(٢) وثائق هاشمية، المجلد الثالث، وثيقة رقم (١٣)، ص٦٦؛ وصول انقلاب ١٤ اب ١٩٤٩ في سوريا وبرقية الحكومتين الاردنية والعراقية، ينظر
U.S.State Department Centeral Files Syaria, File 3, No 21, P.59.

(٣) الحسني، الوزارات، ج٨، ص٨٤.

(4) F.O.371/113, No.116 (Top secrect) from the chorge, Affaires to F.O, 20, Augst, 1919, P.2.

(٥) جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، ج٢، بغداد، ١٩٦٥، ص٤٨.

(٦) للتفاصيل عن التقارب العراقي السوري في عهد سامي الحناوي، ينظر
U.S.State Department Centeral Files Riraq1925-1934, File 10, No 83, P.184-185.

وحاولت السعودية بالتنسيق مع فرنسا من اجل تسخير نفوذها في صفوف الجيش السوري وخارجه لعرقلة محاولات الاتحاد[١]، اما مصر فقد اعتبرت الاتحاد تهديدا لاستقلال سوريا،وعملت السعودية ومصر على تقديم مشروع (الضمان الجماعي) للجامعة اثناء اجتماعاتها في القاهرة في تشرين الاول ١٩٤٩، الذي هو مبادرة جديدة تهدف الى صرف نظر حكومة الحناوي عن فكرة الهلال الخصيب[٢]، الا ان ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا رفض ذلك، وهدد بالانسحاب من الجامعة، وعندها رد المندوب السعودي على خوف سوريا من الاتحاد واتجاهها نحو العراق ضمانا لمواجهة اسرائيل قال "مادمت خائفا من اليهود وتريد ضمانا من العراق فليكم اكثر من ذلك ضمانا جماعيا تشترك فيه السعودية ومصر والاردن ولبنان، اليس اشتراك هذه الدول وخاصة مصر التي تمتلك من الامكانيات اكثر مما يملكه العراق، اضمن من ضمان دولة واحدة"[٣]، ويذهب (كيرك) الى القول بان هذا مايفسر دعوة مصر لانعقاد مجلس جامعة الدول العربية في تشرين الاول ١٩٤٩، لم يكن بهدف مواجهة اسرائيل (كما اعلن) وانما بقصد عرقلة مشروع الاتحاد بين العراق وسوريا، وبالتالي منع اي مشروع هاشمي، كاتحاد الاردن وفلسطين او الاردن وسوريا او سوريا والعراق[٤].

وفي الوقت نفسه اكد ابن سعود عن استعداده لتقديم قرض مالي بقيمة ستة ملايين دولار بدون فائدة للحكومة السورية الجديدة[٥]، وعقب وزير المالية السعودي على ذلك قائلا" اننا عندما نتعاون فاننا نعاون قطرا شقيقا لاشخاصا، ونحن في انتظار استتباب الحالة في سوريا، ثم ننظر في موضوع القرض متى تثبت حكومة شرعية تعترف بها الدول العربية لامكان الاعتماد على من يقر هذا القرض ويتعهد بسداده واننا على استعداد لمعاونة سوريا متى استقرت الحالة"[٦].

ومن الجدير بالتأكيد بان الحكومتين السعودية والمصرية رفضا الاعتراف بالحكومة

---

(١) F.O.٣٧١/ ١١٣٤، P.OP.Cit ٤.

(٢) F.O.٣٧١/ ١١٣٤، P.OP.Cit ٥.

(٣) محي الدين، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(4) Kirk, The Middle East 1945-1950, P.305.

(٥) جريدة الاهرام، ٤٢٠٢٤ في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٩.

(٦) د.ك.و، ٢٦٥١/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تصريح وزير المالية السعودي، و٨، ص١٠.

السورية الجديدة مالم تعط الضمانات الكافية بالابقاء على النظام الجمهوري، والامتناع عن عقد اية اتفاقية مع العراق، واجراء انتخابات حرة في البلاد[1]، ويبدو ان الحكومتين السعودية والمصرية تسعيان عن طريق الانتخابات لاعادة عهد شكري القوتلي، خاصة وانه الاخير قد وفد الى القاهرة وسعى، بمساعدة مصر، الى الظهور باعتباره رمز لاستقلال سوريا، ومركز الجذب الذي يلتف حوله خصوم الاتحاد العراقي-السوري[2].

ولابد من الاشارة الى حقيقة مهمة تتعلق بموقف الملك عبد الله من تجدد المباحثات العراقية-السورية، اذ ابدى عدم ارتياحه منها على اعتبار ان العراقيين لم يستشيروه قبل الدخول في المباحثات، كما بعث توفيق ابو الهدى رئيس الوزراء الاردني برسالة الى ارنست بيفن وزير الخارجية البريطاني في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ حول الاوضاع في العراق وسوريا وفلسطين، تضمنت الرسالة معارضة الاردن الصريحة من الاتحاد العراقي-السوري المقترح الذي وصفه ابو الهدى بانه "اتحاد مصطنع" وانه يمثل خطرا على الاردن، وانه حتما سيؤدي الى عدم الاستقرار في المنطقة العربية"[3]، وعلق كركبرايد الوزير البريطاني المفوض في عمان على علة معارضة الاردن بقوله "ان وجهة نظر حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تقوم على ان الخطوة الطبيعية هي عقد الاتحاد بين الاردن وسوريا، لان اتحاد العراق مع سوريا لايملك مقومات النجاح"[4].

وهكذا لاقى الاتحاد العراقي-السوري المقترح رفضا مطلقا من السعودية ومصر، وعدم الارتياح من قبل الملك عبد الله، بجانب غياب المساندة الصريحة من قبل بريطانيا، رغم اتصال الحكومتين العراقية والسورية بوزارة الخارجية البريطانية لاقناعها بالاشتراك في المشاورات الجارية بين البلدين[5].

(١) د.ك.و، ٢٦٥١/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، الى وزارة الخارجية، و١١، ص١٣.
(2) F.O.371/1134, OP.Cit, P.4.
(3) F.O. 371/75278, No.510 from Amman to F.O.15, December 1949, P.2.
(4) Ibid, P.3.
(٥) ويبدو ان بريطانيا قد ايدت مشروع الاتحاد العراقي-السوري ويلاحظ ذلك من رد الخارجية البريطانية على لسان وزيرها ارنست بيفن الذي اكد بانه شديد الالتزام بسياسة بريطانيا المعلنة الخاصة بمعارضتها لاستخدام القوة في تحقيق الاتحاد، ولكن دون ان تعترض على اي اتفاق ناتج عن الارادة الحرة. ينظر:
F.O.371/45279, No.908, from Amman To F.O.20th , Oct 1949.

ويبدو ان هناك جملة اسباب يمكن استنتاجها من وراء عدم رغبة بريطانيا في الاشتراك في المشاورات منها:

١. عدم رغبتها في تحمل المسؤولية عن نجاح المشروع او فشله.
٢. حرصها على تجنب اثارة الحكومات العربية التي تعارض مشروع الاتحاد وبخاصة السعودية ومصر، كي لاتكون طرفا في الخلافات العربية مما يعرقل مشروعاتها الدفاعية في المنطقة.
٣. ادراكها ان المسألة تمس العلاقات البريطانية-الفرنسية بحكم معارضة الاخيرة للاتحاد.

بينما كان المحوران العربيان (الهاشمي والسعودي- المصري) يتنافسان بشأن سوريا، قاد العقيد اديب الشيشكلي الانقلاب الثالث للجيش بعد الاطاحة بحكم الحناوي في ١٩ كانون الاول ١٩٤٩، ووجه الشيشكلي بيانا للشعب السوري، اكد فيه بان هدفه من الانقلاب جاء ردا على ماوصفه بـ"مؤامرات" الحناوي والسياسيين المتعاونين معه الذين قاموا بـ"التواطؤ مع عناصر اجنبية" بتهديد سلامة الجيش وبنيان الدولة والنظام الجمهوري"، با ان بيانه قضى على كل امل للقيان بأي اتحاد بي سوريا والهاشميين بقوله "ان الوحدة التي كان يراد تحقيقها ليست الا مؤامرة يقصد بها القضاء على استقلال سوريا وتحطيم جيشها وانشاء حكم جديد فيها"[1].

وفي الوقت الذي اثار هذا الانقلاب استياء الهاشميين ومعارضتهم له، فقد لاقى ترحيبا من جانب (السعودية ومصر) اذ اعتبرتا الانقلاب مسألة داخلية بحتى يجب معضدتها، واعلنتا تعاونهما مع القائمين به[2]، واكد اسعد طلس وزير خارجية سورية السابق (عديل الحناوي) الذي هرب الى بيروت سرا اثر الانقلاب ولجوئه الى المفوضية الاردنية في بيروت، بان انقلاب الشيشكلي لعبة من المصريين والسعوديين، بهدف القضاء على فكرة الاتحاد العراقي-السوري[3].

(1) Richard N.Fry, The Near East and great powers, Harvord University press, Mass chusett, 1981, P.162; Seal , OP.Cit, P.86-87.
(٢) الحسني، الوزارات، ج٨، ص٢٥٧.
(٣) د.ك.و، ٣٦٥٢/ ٣١١، تقارير المفوضية الملكية العراقية في دمشق، الانقلاب السوري الثالث، و٧٦، ص١٠٠.

واصدرت الحكومة السعودية بيانا رسميا في ٢٤ كانون الاول ١٩٤٩، عبرت فيه عن موقفها من انقلاب الشيشكلي بقولها "ان حكومة المملكة العربية السعودية حريصة كل الحرص على استقرار الاستقلال في كل دولة عربية بوضعها السياسي الحاضر، وهي تمقت سياسة العدوان ايا كان مصدره، ان كل حدث داخلي في اية دولة اخرى تخص الدولة التي يقع فيها وليس الدول العربية... وان سياسة المملكة العربية السعودية تقوم على اساس لايتزعزع وهو ضرورة المحافظة على استقلال كل دولة عربية، واذا وجدت اي اعتداء على اية دولة من الدول الاخرى فان المملكة السعودية لاتقف عندئذ مكتوفة الايدي، بل انها ستتخذ موقفا ايجابيا وذلك محافظة منها على سلامة وحدة البلاد وأمن الشرق العربي"[١].

وعقدت السعودية مع سوريا في ١١ شباط ١٩٥٠ اتفاقا تجاريا وقرضا ماليا بقيمة ستة ملايين دولار بدون فائدة على ثلاث اقساط، شريطة صرفه على تقوية الجيش وتسليحه، ليكون اداة فعالة للحيلولة دون الاتحاد مع الهاشميين[٢]، وهنا يمكننا القول بان القرض السعودي يعد صفقه سياسية وليست تجارية لان شرط انفاقه في تعزيز امكانيات الجيش فقط لاسباب سياسية تقصدها السعودية.

ومن جهة اخرى وجهت السعودية ومصر ضربة قوية للهاشميين حين وافقت جامعة الدول العربية في ١٣ نيسان ١٩٥٠ على اقتراحهما بعقد (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية)، اذ رحبت بالفكرة جميع الدول العربية (باستثناء الاردن) كل لدوافعه واهدافه الخاصة، فالسعودية ومصر ارادتا احباط المشاريع الهاشمية لتأكيد مانص عليه ميثاق الجامعة بصدد استقلال كل دولة عربية، بينما سوريا تريد ان تؤمن سلامتها من خطر توسع اردني حولها، ولعراق هدفه التمهيد

(١) جريدة الاهرام، العدد ٢٣٠٧٤ في ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٩.

(٢) وتشير الوثائق بان مشروع الاتحاد كان السبب الاساسي في اسقاط حكومة الحناوي التي كان للسعودية ومصر دور بارز فيه، اذ كان من جملة الذين مهدوا السبيل لانقلاب الشيشكلي فواز الشعلان احد انصار ابن سعود اضافة الى الاموال السعودية التي قدمها للانقلابيين، اما مصر فقد كانت متفقة مع الشيشكلي وبعض الضباط عند زيارتهم للقاهرة قبل الانقلاب في بعثة عسكرية قابلوا خلالها الملك فاروق. ينظر د.ك.و، ٢٦٥٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تقرير عام عن شهر تشرين الثاني ١٩٤٩، و٧٣، ص٦٧.

لربط مشروع الشمان بمشروع الدفاع الغربي[١]، وفي ١٧ نيسان وقعت السعودية ومصر وسوريا ولبنان واليمن على المعاهدة باستثناء الاردن والعراق[٢].

اما موقف الاردن من المعاهدة فقد حدده الملك عبد الله بقوله "ان مايلفت النظر دعوة الجامعة فجأة وارتجالا من غير سابق درس الى مواضيع ترسل بها رؤوس اقلام، يجتمع وزراء الدول العربية لشيء لم يقبلوه درسا وتمحيصا مثال هذا الضمان الجماعي"[٣]، اما الحكومة الاردنية فقد اعلنت بأن المعاهدة غير عملية، ويجب ان تقتصر على الدول المتاخمة لفلسطين (لبنان وسوريا والارن) والدول المتكافئة عسكريا وينطبق ذلك على العراق[٤].

والواضح ان الحكومة الاردنية في اعلانها الاخير ارادت استبعاد السعودية عن التحالف العسكري والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وذلك لان اراءها لاتنطبق على السعودية لان الاخيرة لاتدخل ضمن نطاق الفئة الاولى او دول الفئة الثانية، فهي ليست متاخمة لفلسطين كما انها لاتملك جيشا نظاميا قويا يمكن ان تستفيد منه دول ميثاق الضمان الجماعي، ولكن الذي حصل ان الحكومات العربية لم تجار الاردن في ارائها، ولاشك ان الحكومات العربية في هذه المرحلة تعاني من ازمة مع الاردن بخصوص تمسكها باعلان ضم الضفة الغربية اليها.

ام العراق فقد ارجأ توقيعه على المعاهدة لاسباب فنية متعلقة باقتراحه الخاص بتأليف هيئة استشارية من رؤساء اركان حرب الجيوش العربي، ويطالب بضرورة اشراك جميع الاقطار العربية المتاخمة لاسرائيل في المعاهدة[٥]، وهذا يعني تضامن العراق مع الموقف الاردني وازمته من الجامعة العربية بخصوص ضم الضفة الغربية، وبذلك فهو يطلب اعادة النظر في موقف الاردن من الجامعة كي يتسنى له دخول

(١) ممدروح الروسان، العراق ومشروع الضمان الجماعي العربي ١٩٤٩-١٩٥٤، مجلة افاق عربية، العدد١٠، حزيران ١٩٧٩، ص٢٠-٢٢.

(٢) د.ك.و، ٥١٣٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، محضر توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية في ١٧ حزيران ١٩٥٠، و١٩، ص٢١.

(٣) الروسان، العراق، ص٢٢.

(٤) جريدة كل شيء، العدد١٩٧ في ٢٧ ايار ١٩٥١.

(٥) د.ك.و، ٥١٣٤/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، محضر توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية في ١٧ حزيران ١٩٥٠، و١٤، ص٣٦.

المعاهدة، ويجابنا (لنشوفسكي) الرأي في تعليقه على الموقف الهاشمي بقوله " لقد هدفت مصر من المشروع مقاومة اي توسع هاشمي باتجاه سوريا، ومن اجل المحافظة على الوضع الراهن، حاولت قلب الجامعة الى هيئة استشارية للضمان مما ادى الى احجام الهاشميين عن الالتزام به"[1].

لقد اثار ميل الشيشكلي وحكومته الى جانب السعودية ومصر الحكومة الاردنية، التي حاولت التشجيع للقيام بمحاولة انقلابية رابعة في دمشق للاطاحة بنظام الشيشكلي، اذ اتصل وزير الاردن المفوض في بيروت ببعض الضباط والشخصيات المدنية السياسية، وعرض عليهم فكرة القيان بانقلاب عسكري يستهدف القضاء على نظام الشيشكلي، ويدعو الى ضم سوريا الى الاردن، فاتصل بالبعض منهم مثل (عبد القادر عامر وزهير اليوسف وهاني الهندي) وذلك لثقته بهم ولتوافقهم مع الفكرة، كما اتصل بالنائب الدكتور منير العجلاني[2]، وابلغه بان حركة عسكرية سوف تحدث من شأنها تنفيذ الانقلاب، فوافق الجميع على الفكرة، بعد ان اكد لهم الوزير الاردني بان الجيش العربي الاردني سوف يقتحم الحدود السورية بحجة المحافظة على الحدود الاردنية من العدوان الاسرائيلي نتيجة لما يحدث من اضطراب داخلي في سوريا[3].

ولكن الحكومة السورية تمكنت من احباط المحاولة الانقلابية، بعد ان القت القبض على المتهمين ومنهم منير العجلاني، الذي اعترف بأنه اتفق مع بعض الضباط السوريين على ضم سوريا للاردن، ثم تعقبها خطوة الاتحاد مع العراق بعد نجاح محاولتهم العسكرية الانقلابية[4].

---

(١) لنشوفسكي، المصدر السابق، ج٢، ص٨٦؛ واخيرا اعلن مصر توقيعها في ٥ شباط ١٩٥١ والعراق في ١٦ شباط ١٩٥٢، ينظر نوفل، المصدر السابق، ص١٣٥-١٣٦.

(٢) كان النائب الدكتور منير العجلاني قد زار الاردن مع الوفد العسكري السوري لحضور العرض العسكري للجيش الاردني، فقابل الملك عبد الله الوفد السوري وباحث الوفد الملك عبد الله حول قضية الانقلاب العسكري فأيدهم الملك في ذلك. للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٦٥٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، الى وزارة الخارجية، و٧٥، ص١٠٩.

(٣) للتفاصيل حول المحاولة الانقلابية ينظر د.ك.و، ٢٦٥٣/ ٣١١، تقارير المفوضية الملكية العراقية في دمشق، تفاصيل حول الانقلاب الاخير، و٩٩، ص١٧٤-١٧٥.

(٤) لقد كشفت المحاولة الانقلابية الاخيرة عن طريق المراقبة الهاتفية، اذ تشير الوثائق بأنه «في احد الليالي كان احد افراد (المؤامرة) بسهرة مع المقدم سعيد صبحي وقد طلب بالتلفون من قبل شخص اخر من (المتآمرين) فاعلمه بالدراهم وصلت وكان الجندي المكلف بمراقبة خطوط التلفون يستمع =

وهكذا فشلت محاولة الاردن في اسقاط نظام الشيشكلي الموالي للمحور السعودي-المصري، وبذا ظلت التيارات المحيطة بالمشاريع الهاشمية ومنها مشروع سوريا الكبرى، تفعل فعلها في تأزم العلاقات بين الاردن والسعودية، حتى انطوى مشروع سوريا الكبرى الى اجل غير مسمى بصدور البيان الثلاثي للدول الاستعمارية في لندن في ٢٥ مايس ١٩٥٠[1]، اذ اعلنت فيه هذه الدول معارضتها الشديدة لاستخدام القوة من جانب اية دولة من دول الشرق الاوسط، وجعلت بموجبه تزويد الاسلحة لاي دولة في المنطقة مشروطا بتعهد عدم الاعتداء بهدف منع تجدد الاعتداءات بين العرب واسرائيل، وحذر البيان دول المنطقة من مغبة خرق حدود الهدنة[2]، ومن هنا يمكننا القول بان البيان الثلاثي جاء ترضية للصهيونية، وعدم الاساءة لفرنسا اضافة الى ترضية الحكومتين السعودية والمصرية لمعارضتها المشروع، وبالتالي ربط مشروع الضمان الجماعي العربي بمشاريع الدفاع الغربية.

واخيرا يمكننا القول لقد تركت الانقلابات العسكرية السورية بصماته في تأزم العلاقات بين الاردن والسعودية، بسبب سياسة الطرفين الرامية الى ضم سوريا الى جانبهما، وحرص الهاشمين على استغلال الفرص لتحقيق مشروعاتهم، الامر الذي اشغلت اذهان الزعماء العرب، وتسببت في كثير من اللغط، واهدرت جهودا لمعالجة انقسام الرأي الذي ظهر في المباحثات العديدة لمشاريع الوحدة العربية، بل جعلت سوء الظن والشك اساس العلاقات بين الدول العربية وبخاصة محوري عمان-بغداد والرياض- القاهرة- دمشق، واخيرا كانت الاسباب التي جعلت التسوية الاخيرة مع اسرائيل ينظر اليها من معيار خدمة السياسة الفردية لكل دولة من دول الجامعة العربية.

ولكن الخلافات السياسية بين الاردن والسعودية، قد توجت باغتيال الملك عبد

= الى مايدور بين الاثنين، فأخبر به المقدم صبحي الذي ظل يراقب هذه الجماعة عن كثب، ويعلم الشيشكلي بكل مايحصل من تطورات، حتى عرضت عليه جماعة الانقلاب التعاون معهم، وبعد ان استشار الشيشكلي وافقهم الرأي وعاد اليهم متوددا لكي يكون على مقربة منهم ليطلع على تفاصيل محاولتهم. للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٦٥٣/ ٣١١، تقارير المفوضية الملكية العراقية في دمشق، تفاصيل حول الانقلاب الاخير، و٩٩، ص١٧٥.

(١) صدر البيان من قبل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية للتفاصيل ينظر:

J.C.Campbell, Defence of Middle East, New york, 1961, P.14.

(2) Ibid, P.14-15.

الله في ظهر ٢٠ تموز [1] ١٩٥١، الذي لايمكن تبرئة محور الرياض -القاهرة-دمشق من مسؤولية الاغتيال[2]، ولذلك ما اكده الامير حسين (الملك فيما بعد) بقوله "فكرت دوما بأن مصر كان لها نصيب من المسؤولية في الاغتيال، لان جدي مان له فيها كثير من الاعداء... لقد كانت مؤامرة ترمي الى تفكيك الاردن"[3].

ومما يؤكد ضلوع السعودية في المؤامرة، توسط ابن سعود لدى الملك طلال (الذي خلف والده) اثناء زيارته للسعودية في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥١، بالافراج عن الدكتور داود الحسيني (المتهم بقضية اغتيال الملك عبد الله) كما طلب منه ايضا ان يشمل بعطفه المتهمين من حزب المفتي الحاج امين الحسيني"[4].

ويبدو ان منطق العلاقات الاردنية -السعودية يحتم علينا القول، اذا مافتشنا عن الجهات المستفيدة من عملية الاغتيال لوجدنا جهتين رئيسيتين الاولى، هي العائلة السعودية لان للملك عبد الله اهدافا بعيدة كان يسعى دوما لتحقيقها، وبخاصة مشروع سوريا الكبرى، علاوة على ماكان يصدر من الملك عبد الله نفسه من اشارات تتعلق بمملكة والده الملك حسين بن علي في الحجاز وكيف اغتصبت منه، وكيف اضطر الى النزوح من ملك ابائه واجداده، وتركه لابن سعود، وفضلا عن ذلك تمسك الملك عبد

(١) تمت عملية اغتيال الملك عبد الله، بينما كان يدخل المسجد الاقصى لاداء فريضة صلاة الجمعة، ويصف الامير حسين (الملك فيما بعد) الذي رافق جده في هذا اليوم الحادثة بقوله «عندما دخل جدي المسجد... ماكاد يخطو بضع خطوات، حتى ظهر رجل وراء الباب الكبير الى اليمين لم يكن في حالة طبيعية، وكان يمسك السلاح، وقبل ان يستطيع احد ان يبدي اي مقاومة اطلق النار على رأس الملك فارداه قتيلا. ينظر الحسين، ملك، ص٣٢؛ ولقد لقي القاتل حتفه فورا بسلاح الحرس الذين كانوا يرافقون الملك. والقاتل فلسطيني من القدس ويدعى (مصطفى شكري عشو) وعمره ٢١ سنة، ومهنته خياط في سوق الدباغة في القدس، وتبين من التحقيق انه ينتمي الى فرقة (التدمير للجهاد المقدس) التابعة لجماعة امين الحسيني، والقى التحقيق مسؤولية الاغتيال على ستة متهمين، اربعة منهم في عمان وهم علي موسى الحسيني، وعبد عكة، وزكريا عكة، وعبد القادر فرحات، وحكم عليهم بالاعدام، واما المتهمان الاخران وهما عبد الله التل وموسى احمد الايوبي في مصر، وحكمت المحكمة عليهما غيابيا بالاعدام، للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٣٦٤٩/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر تموز ١٩٥١، و٧، ص٨-٩.

(2) Avishlaim, OP.Cit, P.608.

(٣) الحسين، ملك، ص٢٨.

(٤) د.ك.و، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الافراج عن الدكتور داود الحسيني، و٦٨، ص١٢١.

الله بالعقبة ومعان ورفضه تسليمهما الى ابن سعود بعد استيلائه على الحجاز، كل هذا جعل العائلة السعودية غير مرتاحة لبقاء الملك عبد الله على قيد الحياة وهو يحمل هذه الفكرة وهذا الاتجاه، اضف الى ذلك ان الغنى الفاحش الذي اصابته العائلة السعودية بسبب النفط، قد زين الحياة لافرادها وزادهم حرصا وتمسكا بالسلطة، ولذلك فليس من مصلحتهم بقاء مستقبلهم مهددا من جانب زعيم كبير يطمح باسترداد ما اغتصبوه من ملك ابائه واجداده، وخير دليل على ذلك تأكيدات ابن سعود المتكررة التي جاء فيها بقوله "ان الاشراف يكرهونني وابناء الحسين الذين يحكمون الان في العراق والاردن سيظلون يكرهونني دائما، ذلك انهم لايستطيعون ان ينسوا انني اخذت منهم الحجاز، انهم يحبون ان ينهار ملكي، فعندئذ يسهل عليهم ان يعودوا الى الحجاز"[1].

اما الجهة الثانية فهي مصر لرغبة فاروق لطمس حقيقة موقفه المشين اثناء نكبة ١٩٤٨، لاسيما وان الملك عبد الله قد حمله مسؤوليتها[2]، الا ان هذا كله لايبرئ عبد الله من مسؤولية ضياع الجزء الاعظم من فلسطين، ولايعطي الانطباع بأن الاغتيال كان خاليا من اية دوافع وطنية او قومية.

(١) محمد اسد، الطريق الى مكة، ترجمة عفيف البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٦، ص٢٦٧.

(٢) اكد الملك عبد الله في مقابلة له مع الصحفي المصري لطفي جمعه على مسؤولية الملك فاروق في نكبة ١٩٤٨ بقوله «افتخر بأن جيشي قد حارب في القدس ومنعها ان تقع في يد العدو، فهل تقول اين حارب جيشكم؟ عفوا جيش فاروق- في عام ١٩٤٨، لقد دخلتم غزة وهي مدينة عربية ليس فيها يهودي واحد، ثم وقفتم عند مجدل وعسقلان حتى جاء اليهود واخذوها منكم. ولو الاعمال الفدائية للاخوان المسلمين بجوار الخليل وبيت لحم لكال سجل جيش فاروق في حرب فلسطين لايشرفه كثيرا، قل لي هل نلوم الاسلحة الفاسدة لكي نبرر هزيمة فاروق في فلسطين. للتفاصيل ينظر النشاشيبي، من قتل الملك، ص٢١.

الفصل الثالث

نمو العلاقات الاردنية - السعودية ١٩٥١-١٩٥٥

اولا: الملك طلال وبداية مرحلة جديدة في العلاقات

١ - السعودية واعتلاء الملك طلال العرش

دشن اغتيال الملك عبد الله عهدا جديدا في العلاقات بين الاردن والسعودية، اذ اصبحت الاردن ساحة صراعات عديدة للمحورين العربيين المتنافسين من اجل التأثير على وحدة الكيان الاردني، الذي شهد ازمة سياسية اثر الاغتيال غذتها جهات داخلية وخارجية.

فقد شهدت البلاد صراعا داخليا احتدم بين ولدي الملك عبد الله (طلال ونايف) حول وراثة العرش بصورة علنية، والذي عمق من هذه الازمة ان الاخوين يمثلان تيارين متناقضين، فالامير بايف يمثل التيار الهاشمي ويؤيده زعماء الضفة الشرقية، اما الامير طلال فيمثل التيار المعاكس (السعودي- المصري- السوري) ويؤيده زعماء الضفة الغربية[1].

اما على الصعيد الخارجي فقد حرص العراق على استغلال الازمة التي تعيشها

---

(١) ان الامير طلال هو صاحب العرض دستوريا، بينما الامير نايف كان طامحا في تسلم السلطة، وشجعه على ذلك عدد من المسؤولين الاردنيين، في الاول من اب ١٩٥١ اعلن عن رغبته في تسلم السلطة الفعلية، ويتضح ذلك من رده على طلب رئيس الوزراء الاردني توفيق ابو الهدى مصادقة الوصي على حكم المحكمة العسكرية الخاصة بالمتهمين في اغتيال الملك عبد الله، قائلا «بانه لايوافق على الوصاية وتحمل مسؤولية محاكمة المتهمين وشنقهم وبعد ذلك يأتي غيره للعرش، فهو يصر اما على عمل مايجب لاعتلائه العرش واما التخلي عن الوصاية. للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٣١١/٤٨٢٥، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر اب ١٩٥١، ص١؛
Shawdran, OP.Cit, P.310.

الاردن من اجل قيام اتحاد اوثق بين العراق والاردن، وهذا مادفع بالحكومة العراقية الى ارسال وفد الى عمان برئاسة محمد حسن سلمان للسعي في هذا السبيل، واجرى الوفد اتصالات مع رئيس الوزراء الاردني توفيق ابو الهدى وبعض النواب من الضفتين للاتيان بمجلس نيابي جديد يؤيد فكرة الاتحاد العراقي-الاردني[١].

اما المحور المعارض للهاشميين (الرياض-القاهرة-دمشق) فقد ناهض فكرة الاتحاد، لانه رأى فيها عنصر قوة للاسرة الهاشمية، وعبرت السعودية عن معارضتها لهذا الاتجاه، برسالة بعثتها الى وزارة الخارجية الامريكية اكدت فيها عدم موافقة ابن سعود على تدخل العراق في شؤون الاردن الداخلية، واشارت الرسالة الى ضرورة تبني فكرة ضم الاردن الى سوريا[٢]، وفي الوقت نفسه صرح اديب الشيشكلي معارضا فكرة الاتحاد، ومعتبرا الازمة الاردنية من الامور الداخلية التي لايحق لاحد التدخل فيها، واكد ان فكرة اتحاد الاردن مع العراق فكرة «غير معقولة» واشار اذا كان لابد من اتحاد مع قطر اخر فيجب ان يكون ذلك القطر هو سوريا التي تكون الاردن جزءا منها، ويبدو ان المعارضة الاردنية في دمشق برئاسة صبحي ابو غنيمة قد شجعت الرئيس السوري على تصريحه، بعد ان عقدوا في اليوم الثالث لحادث الاغتيال اجتماعا برئاسة ابو غنيمة في مصيف بلودان، دعت فيه الرئيس السوري الى تقديم مبادرة عاجلة بضم الاردن الى سوريا، وجعل نظام الحكم فيها جمهوريا[٣].

وحاول ابن سعود تنسيق سياسته مع الشيشكلي بهذا الشأن، ويتضح ذلك من مقابلة الوزير المفوض السعودي للشيشكلي بدمشق في الاول من اب ١٩٥١، وتوجيهه اليه دعوة ابن سعود لزيارة السعودية، ورحب الشيشكلي بالدعوة، وسافر في ٤ منه يرافقه العقيد سعيد حبي وبعض الضباط السوريين، وكان هدف الشيشكلي من الزيارة التفاهم مع ابن سعود حول كيفية احباط فكرة اتحاد الاردن مع العراق بشكل خاص، وعرقلة المشاريع الهاشمية بشكل عام، وفي الوقت نفسه اعطيت الاوامر للصحف السورية بأن تنشر بان هدف الزيارة ينحصر في مفاوضة الحكومة السعودية حول دفع

(١) وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٤، بغداد، مديرية مطبعة الحكومة، ١٩٥٥، ص١٦٤٥.

(2) U.S.State Department Centeral Files Saudia Arbia, File: B. No 16, P.36.

(٣) د.ك.و، ٢٦٥٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، قضية الملك طلال، و٨٧، ص١٢٢-١٢٣.

بقية القرض السعودي الى سوريا[١]، وفي الوقت نفسه ايضا اذاعت محطة دمشق بان ناطقا اسرائيليا قد صرح «بأن اسرائيل ستقاوم انضمام الاردن الى اية دولة عربية حتى ولو ادى ذلك الى الاخلال بالسلم في الشرق الاوسط»[٢].

وعبر وزير الخارجية السوري عن موقف بلاده من مسألة العرش الاردني قائلا» بان حكومته تفضل ابقاء النظام في الاردن على ما كان عليه تجنبا لما قد يحصل من ارتباكات تكون الدول العربية في غنى عنها»، واكد بان موقف بلاده هذا يحضى بتأييد السعودية ومصر[٣]، وعلقت جريدة الحياة اللبنانية على معارضة محور (الرياض-القاهرة-دمشق) لفكرة اتحاد الاردن مع العراق بقولها «ان هؤلاء يفضلون ان تأكلهم اسرائيل على ان تتحد كلمة العرب، والذي يفعل ذلك اما مأجور اثيم، او مغرض اعمى، او جاهل لحقيقة الوضع في الاردن»[٤].

وعلى اية حال لقد توصل ابن سعود في مباحثاته مع الشيشكلي الى اقتناع تام بان مستقبل العرش الاردني يجب ان يتقرر باستفتاء شعبي عام تحت اشراف جامعة الدول العربية[٥].

ويبدو ان السعودية كانت تصبو من وراء ذلك تحقيق هدفين اساسين هما: اولا، وضع مستقبل العرش الاردني تحت تأثير مصر التي تؤيدها السعودية، بحكم زعامتها (مصر) للجامعة وبذلك يتسنى لها احباط فكرة الاتحاد بتولية الامير طلال عرش الاردن، وثانيا ابعاد النفوذ البريطاني عن الاردن بسبب مناوئة الامير طلال للسياسة البريطانية[٦].

(١) د.ك.و، ٢٦٥٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، سفر الشيشكلي الى الطائف، و٨٨، ص١٢٤؛ ويبدو ان موضوع تسديد القسط الثاني من القرض السعودي الى سوريا كانت الحكومة السعودية تلوح به كلما تثار بعض الازمات في المنطقة كي تكسب سوريا الى جانبها، وتصرف النظر عنه كلما تكون الاحوال السياسية هادئة نسبيا.

(٢) د.ك.و، ٢٦٥٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، الى وزارة الخارجية، و٩٧، ص١٣٩.

(٣) د.ك.و، ٢٦٥٤/ ٣١١، تقارير المفوضية الملكية العراقية في دمشق، تصريح وزير الخارجية السوري حول احداث الاردن، و٩١، ص١٥٨.

(٤) الروسان، العراق، ص١٤٢.

(٥) صالح، المصدر السابق، ص٢٣٦.

(٦) تشير المعلومات بان تولية الامير طلال ولاية العرش الاردني كانت غير مرغوب فيها، اذ دبرت عدة محاولات لاقصائه عنها، حتى ان والده الملك عبد الله كان يرغب في تعديل الدستور،وجعل الوارث الشرعي هو الامير نايف، بسبب مناوئة الامير طلال للسياسة البريطانية بجانب وحب الناس له بسبب افكاره التحررية ينظر: =

ومن جهة اخرى سعت السعودية لدى بريطانيا لمنع قيام الاتحاد بين الاردن والعراق، ويتضح ذلك من مفاوضة الامير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية السعودي الحكومة البريطانية في لندن، وابلاغه الحكومة بشكل صريح عن موقف الملك ابن سعود حول ضرورة ابقاء الاوضاع الراهنة في البلدان العربية على حالتها، ومعارضته لقيام اي اتحاد بين الاردن والعراق، واظهر اعرابه التام عن تأييده لتولي الامير طلال عرش الاردن، على اعتبار بان ذلك يساعد على استقرار الاوضاع في الاردن[1]، وتمكن الامير فيصل من الاتفاق مع الحكومة البريطانية على تتويج الامير طلال ملكا على الاردن مقابل التساهل في قضية البريمي[2]، ويرى المجالي ان ابا الهدى قد ايد الموقف السعودي وذلك اثناء زيارته للرياض اذ عارض اي محاولة للاتحاد مع العراق[3]، ويشير النشاشيبي الى ذلك قائلا «ان ابا الهدى هو الذي حرص على ان يضمن العرش لطلال لاحبا بطلال، بل انقاذا لعمان من الوقوع في قبضة بغداد»[4].

ونلحظ مما تقدم ان البلاد قد اصبحت ساحة لصراعات عديدة من اجل التأثير في وحدة الكيان الاردني، ولكن كل محاولات ضم الاردن قد توقفت اثر اعلان بريطانيا عن عزمها المحافظة على الكيان الاردني، لحرصها على بقائه قاعدة لها او مملكة لغلوب على حد تعبير الروسان[5]، واشترطت بريطانيا على قبول الامير طلال العرش

= Avishlaim, OP.Cit, P.806;

د.ك.و، ٢٦٥٤/ ٣١١، تقارير المفوضية الملكية العراقية في عمان، عوامل تنازل جلالة الملك طلال، و١٨، ص٣٦.

(١) د.ك.و، ٢٦٥٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، و٩٢، ص١٥٦.

(٢) البريمي واحة على الجنوب الشرقي من الخليج العربي تابعة للاحساء مساحتها تقدر بـ (٢٠٠٠) كم٢، وكانت تابعيتها تاريخيا تتأرجح بين حاكم نجد وعمان ثم انها تبعت الدولة السعودية منذ اوائل القرن التاسع عشر، ثم تنازعت على ملكيتها كل من امارتي ابو ظبي ومسقط ومن ورائها بريطانيا من جهة، وبين السعودية من جهة اخرى، وسيطرت الجهة الاولى عليها بمساعدة بريطانيا في تشرين الاول ١٩٥٥، للتفاصيل ينظر منسي، المصدر السابق، ص١٩٦-١٩٧؛ الروسان، العراق، ص١٤١.

(٣) المجالي، مذكراتي، ص١١١.

(٤) ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الاوسط، بيروت، ١٩٦٤، ص٢٣٨.

(٥) الروسان، العراق، ص١٤١.

بتعهده خطيا باقتفاء سياسة والده[1]، وهنا يمكن القول بان تقديم طلال هذا التعهد امرا ضروريا له في بداية عهده، وذلك لترسيخ سلطته الفتية من جهة، ولطمأنة البريطانيين بأنه سائر على نهج والده من جهة اخرى.

ومما تقدم يمكننا القول بان التحركات السعودية كانت وراء اعتلاء الامير طلال عرش المملكة الاردنية الهاشمية، منعا لقيام اتحاد الاردن مع العراق، وتنفيذا لسياسة مشتركة مع القاهرة ودمشق، تهدف الى عدم الاستمرار في السياسة الهاشمية التقليدية التي تربط بين بغداد وعمان منذ اعتلاء الامير (الملك) عبد الله عرش الاردن عام ١٩٢١ حتى مقتله امام المسجد الاقصى في القدس عام ١٩٥١، واخيرا نلحظ بان اهداف السياسة البريطانية والسعودية قد التقت في مسألة منع قيام اتحاد الاردن مع العراق والمحافظة على الوضع الراهن.

٢- دور الملك طلال في نمو العلاقات بين البلدين:

في ٦ ايلول ١٩٥١ صادق مجلس الامة الاردني على قرار مجلس الوزراء القاضي بتولي الملك طلال دستوريا عرش المملكة الاردنية الهاشمية، الذي ادى في اليوم نفسه اليمين الدستوري امام مجلس الامة ونودي بالامير حسين (ابنه الاكبر) وليا للعهد[2].

لقد استهل الملك طلال حكوه بخطوات ايجابية على الصعيد الخارجي، قصد منها تغيير سياسة ابيه من جهة، وتطبيع ونمو علاقات الاردن مع الانظمة العربية، ومنها النظام السعودي العدو الوريث لسياسة ابيه من جهة ثانية، والمتمثلة باعلانه الغاء مشروع سوريا الكبرى من البرنامج السياسي لحكومته التي شكلها في ٨ منه[3]، وتخويله رئيس حكومته توفيق ابو الهدى بعد اسبوعين من اعتلائه العرش فقط بان يصرح بان الاردن لايرغب في الوحدة مع العراق[4].

ولاشك ان هذه الخطوة شكلت بداية مرحلة جديدة بالنسبة لعلاقات الاردن مع

---

(١) د.ك.و، ٢٧١٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قضية الملك طلال،و٤١، ص٩٤.

(٢) د.ك.و، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر ايلول ١٩٤٩، و٧٤، ص١٢٩.

(3) H.etp. Willemant , Dossier Du Moyen- Orient Belqlaue Marabout Dul uersite ,1965, P.133.

(٤) Sparrow OP.Cit P.٢٣.

السعودية، التي استقبلت اوساطها الحكومية هذه الخطوات بارتياح كبير، الامر الذي دفع بالملك ابن سعود الى ارسال نجله الامير مشعل وزير الدفاع والطيران السعودي في ٢٦ ايلول ١٩٥١، على رأس وفد رسمي الى عمان لتقديم تهاني وهدايا الملك السعودي للملك طلال بالمناسبة[١]، والقى اثناء المقابلة الامير مشعل الرسالة التي بعثها ابن سعود الى الملك طلال التي اتسمت بالدقة والمودة والرغبة في اعادة العلاقات الطبيعية[٢].

وفي المقابل حرص الملك طلال على رد زيارة الوفد السعودي رغبة منه في تقوية علاقات البلدين، ويتضح ذلك من ارساله وفدا رسميا برئاسة رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى في ٤ تشرين الاول ١٩٥١ الى الرياض، وابدى ابن سعود عند مقابلته الوفد الاردني عن ارتياحه لهذه الزيارة، كما اكد رغبته في تقديم قرض مالي للاردن، شريطة تعهدها بالتخلي عن سياسة الاتحاد مع العراق، وفي المقابل ابدى ابو الهدى ارتياحه من العرض السعودي، وربما يكون قد مهد لزيارة الملك طلال المقبلة للرياض[٣].

وافصح الملك طلال في خطاب العرش الذي القاه في الاول من تشرين الثاني من العام نفسه، عن ارتياحه للنتائج التي توصلت اليها زيارة الوفد الاردني للسعودية في اعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين، قائلا: مما يسرنا انه قد قوبل هناك بنفس الروح واظهر المسؤولون وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود اسمى عواطف الاخوة والمحبة والاستعداد للتعاون الى ابعد مدى في سبيل خير العرب»[٤].

وحرص الملك طلال على ازالة ماتبقى من الجفاء والتوتر الذي كان يسود

---

(1) U.S.State Department Centeral Files Saudia Arbia, File: B. No 26, P.169.

(٢) لقد جاء في الرسالة مايأتي: لقد كان لنبأ اعتلاء دلالة الاخ عرش المملكة الاردنية الهاشمية اعمق الاثر في نفسي وقد انتدبت بهذه المناسبة وفد برأسة نجلنا ووزير دفاعنا صاحب السمو الملكي الامير مشعل لينوب عنا بالاعراب عن تهانينا القلبية وتمنياتنا الخالصة وليؤكد لجلالة الاخ الكريم رغبتنا الصادقة في توطيد اواصر المحبة وتمتين روابط المودة بيننا وبين بلدينا. ينظر مجلة الشريعة، الملك طلال عرض تاريخي شامل، عمان، ١٩٧٢، ص٤٩-٥٠.

(٣) د.ك.و، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر تشرين الاول ١٩٥١، و٧، ص١١.

(٤) حول نص خطاب العرش ينظر الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، ملحق العدد ١٠٢٨ في ٦ تشرين الثاني ١٩٥١.

العلاقات بين البلدين، وذلك من خلال زيارة قام بها للرياض بصحبة رئيس وزرائه توفيق ابو الهدى في العاشر من تشرين الثاني من العام نفسه[١]، اجرى خلالها مباحثات مع ابن سعود ادى الى «ابعاد الاردن عن العراق واستبعاد فكرة الاتحاد نهائيا»[٢]، والى الاتفاق على رفع التمثيل الدبلوماسي الى درجة مفوضية بعد ان كان لايعود درجة القنصلية[٣]، وبذلك رفع الشيخ عبد العزيز الكحيمي القائم بالاعمال السعودي في عمان الى منصب وزير مفوض[٤].

وحاول ابن سعود استغلال هذه الزيارة بالتوسط لدى الملك طلال للافراج عن الدكتور داود الحسيني (المتهم بقضية اغتيال الملك عبد الله) كما طلب منه ان يشمل بعطفه المتهمين من حزب المفتي الحاج امين الحسيني، ووعد الملك طلال ابن سعود خيرا، وعند عودته الى عمان امر بالافراج عن الدكتور داود الحسيني في ٢٤ كانون الاول ١٩٥١[٥]، ولاشك ان ذلك يلقي الضوء على مسؤولية ابن سعود غير المباشرة باغتيال الملك عبد الله، بدليل صداقته الوثيقة ببعض منفذي الاغتيال، وتوسطه بالافراج عنهم.

وفي ختام الزيارة التي دامت عشرة ايام وجه الملك طلال كلمة شكر الى الشعب السعودي، افصح فيها عن سعادته بلقاء الملك السعودي، وعن امله في تحسين العلاقات بين البلدين وازالة سوء التفاهم الذي طال امده بين الجانبين، والذي عبر عنه بقوله بأنه «لم يجلي لنا الا المتاعب»[٦].

---

(١) د.ك.و، ٢٧١٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير سياسي عن شهر تشرين الثاني ١٩٥١، و٧٧، ص١٥٥.

(٢) د.ك.و، ٢٧١٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، زيارة الملك طلال الى السعودية، و٧٧، ص١٥٤.

(٣) مجلة الشريعة، المصدر السابق، ص٦٤.

(٤) د.ك.و، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، اغتيال الملك عبد الله، و٦٠، ص١٧٠؛ واقام الشيخ عبد العزيز الكحيمي نظرا لترقيته مأدبة عشاء في المفوضية السعودية في عمان في ٢٥ شباط ١٩٥٢، حضرها الملك طلال ورئيس وزرائه توفيق ابو الهدى وبعض المسؤولين، وهذه هي المأدبة الاولى التي تقيمها مفوضية للملك طلال. ينظر د.ك.و، ٢٧١٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر شباط ١٩٥٢، و٧٠٤، ص٦٥٨.

(٥) د.ك.و، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الافراج عن الدكتور داود الحسيني، و٦٨، ص١٢١.

(٦) د.ك.و، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، زيارة جلالة الملك طلال للمملكة الاردنية الهاشمية، و١٦٠، ص١٠٣.

يبدو ان التقارب الاردني السعودي قد شجع الحكومة السورية على التقارب مع الاردن، في وقت اراد الملك طلال او يوثق علاقات بلاده مع حكومة الشيشكلي (التي لم يكن الاردن ولا العراق قد اعترفا بها) حيث زار الملك طلال دمشق في شباط ١٩٥٢، واثمرت زيارته عن جملة نتائج منها:

١. فتح مفوضية سورية في الاردن.
٢. تسفير قطار لنقل الركاب بين البلدين.
٣. السماح لسيارات الحمل بالمرور عبر الاراضي السورية بحمولتها بعد ان كانت ممنوعة من ذلك[١].

وهكذا بدأ الملك طلال سياسة التقارب اتجاه سوريا كما هو الحال اتجاه السعودية، رغبة منه في اعادة العلاقات الطبيعية ودفعها نحو الافضل مع البلدين، وبتعبير اخر ان الملك طلال قد دشن بسياسته الوطنية والقومية هذه سياسة جديدة، يمكن ان نسميها في هذه المرحلة ان جاز التعبير سياسة التأرجح، بين العراق ومن ورائه بريطانيا، وبين محمور الرياض-القاهرة- دمشق.

وكان من الطبيعي ان تستقبل سياسة الملك طلال القومية والتحررية، بعدم الارتياح من قبل بريطانيا[٢]، واعوانها، الذين اخذوا يسيروا الاحداث باتجاه عزلة متذرين بالدستور ومتهمين الملك طلال بمرض عقلي منتزعين بذلك قرار من مجلس الامة الاردني في ١١ اب ١٩٥٢ يقضي بانهاء ولاية الملك طلال عن العرش بعد ان دام مدة ٣٤٠ يوما، وتسليمه الى اكبر ابنائه الامير حسين في ٤ حزيران ١٩٥٢ في ظل مجلس

(١) د.ك.و، ٢٧١٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر شباط ١٩٥٢، و٧٤، ص١٥٨؛ وفي ١٦ اذار ١٩٥٢ زار الرئيس السوري الزعيم فوزي سلو ونائبه العقيد اديب الشيشكلي عمان، تلبية لدعوة الملك طلال وهدفت الزيارة الى تقوية العلاقات بين البلدين، والتباحث في انشاء التبادل الدبلوماسي بين البلدين، وعقد اتفاقية اقتصادية وجمركية بين البلدين. ينظر د.ك.و، ٢٦٥٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، و١٢٠، ص١٩٣.

(٢) اتخذ الملك طلال سياسة تختلف عن سياسة ابيه بمجاهرته العداء للبريطانيين، فأخذ يناوئ غلوب والسفير البريطاني والضباط البريطانيين في الاردن، كما انه رفض استقبال أي مسؤول بريطاني دون موعد مسبق كما رفض عرضا بريطانيا بتقديم قرض بقيمة ملون باون فقط من مبلغ الـ(١٤ مليونا)، التي طلبتها حكومته اصلا، وفي الوقت نفسه بدأ سياسة التقارب من الولايات المتحدة الامريكية بعد توقيعه اتفاقية النقطة الرابعة معها، للتفاصيل حول موقف الملك طلال من بريطانيا، ينظر جبار، المصدر السابق، ص٩٧-٩٩.

وصاية، حتى يبلغ السن القانوني (الثامن عشر من عمره) في ٢ مايس ١٩٥٣، حيث تم تتويجه ملكا للمملكة الاردنية الهاشمية[١].

وعبرت جريدة الهدى البغدادية عن مسؤولية بريطانيا في عزل الملك طلال بقولها، بان الدوائر البريطانية ترى ان بقاء الملك طلال على العرش من شأنه ان يثير لها متاعب كبيرة بسبب تجاهله الصداقة البريطانية والعلاقات الوثيقة التي تربطه بالمملكة السعودية، هذه العلاقة التي وضعت اسسها بعد الزيارة التي قام بها للرياض[٢].

وصرح الملك طلال بعد عزله للصحفين قائلا " بان الحكومة الاردنية صرفت مبالغ طائلة لاقناع الناس بأني مجنون"، وتشير احدى الوثائق بان الملك طلال قد ابرق للملك ابن سعود يستنجده بعودته للعرش الاردني[٣]، ويبدو ان هذه الوثيقة غير دقيقة لان الملك طلال عندما ابلغ بقرار مجلس الامة القاضي بعزله من قبل اللواء احمد صدقي الجندي رئيس اركان الجيش العربية الاردني، تقبله بهدوء مصحوب بالاسى، ثم قال مخاطبا اللواء الجندي "لقد كنت اتوقع هذا، ارجو ان تنوب عني بشكر الحكومة واعضاء مجلس الامة"[٤].

وعلى ذلك يمكننا القول بان الملك طلال قد تمكن في هذه الفترة القصيرة التي حكم فيها من ازالة الشك الذي كان يساور بعض الدول من جيران الاردن حيال سياسات والده الملك عبد الله، وبالتالي اعادته العلاقات الطبيعية ونموها مع بعض الدول العربية المناوئة لسياسة والده ومنها السعودية.

ثانيا: الملك حسين وتطور العلاقات الاردنية -السعودية.

١- اعتلاء الملك حسين العرش والتقارب الاردني-السعودي

لما بلغ الملك حسين سن الرشد في الثاني من مايس عام ١٩٥٣، اقسم اليمين الدستوري امام مجلس الامة وتسلم سلطاته الدستورية بصفته ملكا للمملكة الاردنية

(١) للتفاصيل حول قضية عزل الملك طلال ومناقشة قضية مرضه العقلي ينظر المصدر نفسه، ص١٠١-١١٠.
(٢) جريدة الهدى، العدد٢٢ في ١٩ حزيران ١٩٥٢.
(٣) د.ك.و، ٢٧١٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قضية الملك طلال، و١٩، ص٣٦.
(٤) الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٥٧٠.

الهاشمية(١)، ووجه في اليوم نفسه خطابا للشعب الاردني عبر فيه عن الافكار والمبادئ التي يحملها من اجل مصلحة البلاد، وانشغلت المملكة في الاسبوعين الاولين من شهر مايس في حفلات تسليم الملك حسين سلطاته الدستورية واستقبال المهنئين(٢).

وحرصت السعودية على توثيق علاقاتها مع الاردن في عهد الملك حسين، وذلك بارسال وفدا رسميا في يوم ٨ مايس برئاسة ولي العهد الامير سعود للمشاركة في احتفالاتها(٣)، وبقي الوفد مدة خمسة ايام زار خلالها القدس، وتبرع بالمبالغ الى الجمعيات الخيرية للاجئين، تكفلت بتوزيعها عليهم المفوضية السعودية في عمان بعد سفر الوفد، كما اعدى الامير سعود الهدايا للمسؤولين وبعض رؤساء الدوائر"، وقد سبب هذا التبرع عدم الارتياح من قبل اغلب السياسيين في البلاد(٤)، الا ان حكومة فوزي الملقي التي تشكلت في ٥ مايس من العام نفسه(٥)، ادعت بانها قد تشكلت حديثا فلا يمكنها الاعتراض على ذلك في اول تشكيلها، لاسيما وان المفوضية السعودية قد تعودت على توزيع الاموال على المسؤولين والفقراء في الاردن بمناسبات عديدة، فليس من المجاملة ان تكون اول اعمال الحكومة منع ذلك"(٦).

وانتهز رئيس الوزراء فوزي الملقي فرصة وجود الامير سعود في عمان، فتباحث

(١) هذا هو ذات اليوم الذي توج فيه الملك فيصل الثاني ابن عم الملك حسين ملكا على العراق، للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٧١٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، حفلات تتويج جلالة الملك حسين، و٣٢، ص٦٣؛ ومن الجدير بالاشارة الى ان السعودية قد ارسلت في الوقت نفسه وفدا رسميا للعراق يرأسه الامير سلطان للمشاركة في احتفالات تسليم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية بصفته ملكا للمملكة العراقية للتفاصيل ينظر:
U.S.State Department Centeral Files Araq, File 14. No 311, P.462.

(٢) د.ك.و، ٢٧١٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، حفلات تتويج جلالة الملك حسين، و٣٢، ص٦٤.

(٣) عادل موسى بكمرزا شمردان، الاردن بين عهدين، عمان، د.ت، ص١٠١؛ ومن الجدير بالذكر ان المؤلف تولى مسؤولية مرافقة الوفد السعودي على حد تعبيره في ص١٠١.

(٤) د.ك.و، ٢٧١٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، حفلات تتويج جلالة الملك حسين، و٣٢، ص٦٣.

(٥) للاطلاع على اسماء وزارة الملقي، ينظر د.ك.و، ٢٧١٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوزارة الجديدة، و٣٠، ص٦٠.

(٦) د.ك.و، ٢٧١٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، حفلات تتويج جلالة الملك حسين، و٣٢، ص٦٣.

معه حول حاجة الاردن للقروض السعودية من اجل تنمية مشاريع بلاده الانمائية والاقتصادية، ومن الجدير بالذكر ان حكومة الملقي قد اعلنت في برنامجها الوزاري بانتهاجها سياسة اقتصادية جديدة عن طريق الاقتراض من الدول العربية القادرة على دفعه(١).

وكان الملك حسين قد رغب في توثيق علاقات بلاده مع الاقطار العربية ومنها السعودية، التي عبر عنها (سبارو) بانها ايحاء بانهاء حالة العداء بين البلدين(٢)، اذ زارها الملك حسين في ١١ تموز ١٩٥٣ بصحبة والدته الملكة زين ورئيس وزرائه فوزي الملقي، وتقابل الملكان وتحدثا بأمور تتعلق بضرورة توثيق علاقات البلدين، عن طريق تسهيل طريق الحجاج وتقديم المساعدات الاقتصادية والقروض للاردن. واظهر ابن سعود استعداده "لتقديم كل عون او مساعدة للاردن تحقيقا لهذه الروابط وتنمية لها". واكد ان سياسته هي سياسة جامعة الدول العربية(٣)، كما عقد فوزي الملقي اجتماعا مع ولي العهد السعودي الامير فيصل تناولت المسائل نفسها، وابدى الامير فيصل رغبته للملقي بذلك شريطة بقاء الحالة في الاردن على ماهي عليه(٤)، واثناء الزيارة قام الملك حسين بزيارة مدينة خرج السعودية، حيث تجول في منشآتها الزراعية والعسكرية، ثم قصد قاعدة الظهران العسكرية ايضا(٥)، وبعد عودة الملك حسين الى عمان صرح رئيس الوزراء الاردني فوزي الملقي لمراسل محطة الشرق الاوسط " بأننا لانعتقد بالنيات بل نرغب في المساعدات الحقيقية"(٦).

ويبدو ان الملقي قد ابدى عدم ثقته بنوايا الجانب السعودي فيما يتعلق بتقديم قرض

(١) د.ك.و، ٢٧١٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، زيارة الوفد السعودي الى الاردن، و٣٣، ص٦٦.

(2) Sparrow, OP.Cit, P.23-24.

(٣) د.ك.و، ٢٦٤٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، زيارة جلالة الملك حسين الى السعودية، و٧٩، ص١٥٥.

(٤) د.ك.و، ١٢٧١/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر تموز ١٩٥٣، و٧٦، ص١٣٦.

(٥) د.ك.و، ٢٦٤٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، زيارة جلالة الملك حسين الى جدة، و٧٩، ص١٥٥.

(٦) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر تموز ١٩٥٣، و٧٦، ص١٣٦.

مالي للاردن، لاسيما وان المباحثات قد افرزت بعض المؤشرات التي تؤكد ذلك ومنها، ان المسؤولين السعوديين طلبوا من رئيس الوزراء الاردني ان يقدم مذكرة تحريرية عن مجمل القضايا المالية وقضية الحجاج، ووضع مسودة لعقد الاتفاقية الاقتصادية المزمع عقدها بين الطرفين، اما بصدد القروض فلم يتطرق لها الجانب السعودي بل "لم يعد اي وعد بها"[١]، ومن جانب اخر فان اجتماع الملقي مع الامير فيصل لم تنشره الصحف الصادرة في السعودية بينما كانت تؤكد في نشراتها بان زيارة الملك حسين "كانت مجرد زيارة مجاملة، ولم تجري اي مباحثات بشأن قرض مالي"[٢].

وكانت تلك المؤشرات قد اعتلت ألسن بعض السياسيين من جماعة ابو الهدى بتأكيدهم بان السعودية لاتدفع اي قرض لوزارة يكون رئيسها فوزي الملقي، بل كانت ترغب في وزارة تعتمد عليها، ويقصدوا بذلك وزارة برئاسة توفيق ابو الهدى، كما اكدوا بأن وزارة فوزي الملقي لايمكنها الحصول على اي قرض مالي من العراق او الرياض[٣]، ويبدو ان هذه التأكيدات التي اطلقتها جماعة ابو الهدى كانت تهدف الى زعزعة مركز الوزارة وبالتالي اسقاطها، على اعتبار انها لم تتمكن من تحقيق ما اعلنته في بيانها الوزاري الخاص بالحصول على القروض من الدول العربية المتمكنة، لاسيما وان هذه التأكيدات قد جاءت بعد مطالبة بعض النواب الاردنيين في الجلسة النيابية في ٢١ تموز ١٩٥٣، بضرورة عقد قروض مع البلاد العربية وبالذات السعودية والعراق، كما طالبوا وزارة الملقي بعقد اتفاقيات اقتصادية معهما، اذ قال النائب يوسف عمرو "واذا اقتضى الامر فاننا سنرحل لبغداد والرياض لذلك الغرض"[٤].

وهنا يمكننا القول ان مرد شكوك بعض السياسيين الاردنيين اتجاه حسن نوايا السعودية بدفعها قروضا للاردن يعود لسببين رئيسيين، اولهما عدم رغبتهما في تقوية العائلة الهاشمية الحاكمة في الاردن، وثانيهما اذا افترضنا حسن النية فأن السعودية

(١) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر تموز ١٩٥٣، و٧٦، ص١٣٧.

(٢) د.ك.و، ٢٦٤٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، زيارة جلالة الملك حسين الى السعودية، و٧٦، ص١٥٦.

(٣) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وزارة الملقي والتكتلات السياسية، و٦٢، ص١٠٧.

(٤) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات مجلس النواب، و٦٣، ص١٢٧.

لاتقدم طلبا الى اية دولة الا بشروط تتفق ونهجها السياسي، كما هو الحال مع سوريا، ويكون على عدة اقساط ليكون بمثابة اوراق ضاغطة تلوح بها عند حدوث الازمات.

٢- الاعتداءات الاسرائيلية على الاردن واثرها في تقارب البلدين:

انتهجت اسرائيل بعد اغتيال الملك عبد الله سياسة عدوانية ضد الاردن، محاولة بذلك استغلال الوضع الداخلي الاردني وضعف القوة الدفاعية فيه، اضافة الى الخلافات السياسية بين الدول العربية سعيا وراء فك الحصار الاقتصادي العربي عليها، وارغام الدول العربية على الدخول في مفاوضات معها لعقد اتفاقيات سياسية دائمة، ويبدو ان الهدف الحقيقي وراء الاعتداءات الاسرائيلية على الاردن[١]، يكمن في "اعتقاد اسرائيل" ان الاردن جزء من فلسطين سلخت منها بعد الحرب العالمية الاولى ظلما، ولذا فهو جزء من دولة اسرائيل، وقد وزع صهيونيو نيويورك خرائط ونشرات بهذا المعنى[٢].

ويبدو ان اسرائيل كانت نشطة في تتبع احداث الاردن، اذ انها تعمل على تصعيد وتوسيع نطاق اعتداءاتها على الحدود الاردنية، كلما شعرت بمحاولة الاردن للتقارب والتعاون مع الدول العربية المجاورة من جهة، والتحول عن اقتفاء سياسة الملك عبد الله اتجاه اسرائيل من جهة اخرى، وذلك لدفع الاوساط الحكومية في الاردن على التفاوض منفردا لتسوية القضية الفلسطينية، وبالتالي الحيلولة دون توثيق التقارب الاردني-العربي.

وما ان اعتلى الملك حسين العرش، واعلن المبادئ والافكار الوطنية والقومية التي يحملها اتجاه الاردن والبلاد العربية[٣]، حتى صعدت اسرائيل من اعتداءاتها على الاردن، ومن بين تلك الاعتداءات ذلك الاعتداء الذي شنته القوات الاسرائيلية ليلة ١٤-١٥ تشرين الاول ١٩٥٣ على قرية قبية في الضفة الغربية، حيث دمرت ٤٢ منزلا

(١) ارتكبت اسرائيل بين الاول من كانون الثاني حتى الخامس والعشرين من مايس عام ١٩٥٣، مايقارب من مئتي حادث اعتداء للتفاصيل ينظر الملفة الامريكية الخاصة بالاعتداءات الاسرائيلية على الاردن، ينظر: U.S.State Department Syria, File 21. No 78, P.385.

(٢) د.ك.و، ٢٧١٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، اليهود وقضايا الحدود، و٦، ص٧.

(٣) حول نص خطاب العرش ينظر د.ك.و، ٢٧١٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، حفلات تتويج الملك حسين، و٣٢، ص٦٣.

وقتلت ٥٦ شخصا وجرحت ١٥ شخصا، كما رمت المدفعية الاسرائيلية بوابل قنابلها القريتين الاردنيتين المجاورتين لقبية، وهما (بدرس) و(شقبة)، بهدف تأمين انسحاب القوات الاسرائيلية من قبية بعد الحادث[١].

كانت ردة الفعل الرسمية والشعبية الاردنية والعربية واسعة نتيجة الاعتداء، اذ قدمت الحكومة الاردنية شكوى لمجلس الامن، وابلغت جامعة الدول العربية ايضا[٢]، وابدت السعودية اهتماما كبيرا بالحادث، ويتضح الامر من زيارة وزيرها المفوض في عمان الشيخ عبد العزيز الكحيمي الى القرية المنكوبة، واعلانه بأن حكومته تستنكر هذا الاعتداء البربري الاثيم، وانها ستنفذ ماتقرره الجامعة"[٣]، وعندئذ عقدت اللجنة السياسية في الجامعة اجتماعا طارئا في عمان في ٢٣ تشرين الاول من العام نفسه للتباحث في العدوان الاسرائيلي على قرية قبية الاردنية، واعلنت اللجنة، بناء على وعد الحكومات العربية الاعضاء، تخصيص مبلغ مليونين ونصف المليون للاردن لمساعدة القرى الامامية وتقوية جيشه، وتقرر ان يكون نصيب السعودية ١٠٪ من المبلغ[٤].

وعلى الاثر ادلى رئيس الوزراء الاردني فوزي الملقي بتصريح الى اذاعة عمان، عبر فيه عن اغتباطه لبوادر التعاون التي ظهر اثناء اجتماعات اللجنة السياسية، والذي تميز بالمساعدات المالية التي قررت الدول العربية تقديمها للاردن، وقال ايضا وعلى الرغم من ان المساعدات تعتبر غير كافية اذا قيست باحتياجات البلاد الكثيرة، الا ان العبرة هي في الدافع الكامن من وراء هذه الرغبة في المساعدة، طالما ان الدول العربية شعرت بالمسؤولية الملقاة على عاتق الاردن بالنسبة لما نجم عن كارثة فلسطين[٥].

كما وقفت السعودية بجانب الاردن في اجتماعات مجلس الامن الذي بحث

(١) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، احداث قبية، و٤١، ص٦١.
(٢) للتفاصيل حول رد الفعل ينظر د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر تشرين الاول ١٩٥٣، و١٥-١٧، ص٢٣-٢٧.
(٣) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، السعودية والحرس الوطني الاردني، و١٦، ص٢٤.
(٤) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسة الجامعة العربية في ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٣، و١٧، ص٢٣.
(٥) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، احداث قبية، و٦١، ص١٠٤.

قضية الاعتداء للفترة (١٨-٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٣) ولم تقبل باقتراح الدول الكبرى بتوجيه اللوم فقط للكيان الاسرائيلي والطلب منه بكف اعتداءاته على الاردن، دون توجيه عقوبة رادعة اضافة الى تعويض الاردن عن الخسائر الناجمة عن العدوان[١]، وفي الوقت نفسه رددت بعض الاوساط الحكومية السعودية عن رغبة الملك سعود[٢]، ببناء قبية المنكوبة[٣]، ويبدو ان هذه الانباء كانت بهدف اعلامي لاغراض الاستهلاك المحلي فقط، لاسيما وان الملك في بداية تسنمه العرض، والدليل على ذلك عدم اقدام الملك الجديد على ترجمتها فعليا.

ولكن الملك حسين وحكومته عزما على تنفيذ فكرة انشاء الحرس الوطني لحراسة الحدود بين الاردن واسرائيل، وجعله جيشا نظاميا يتبع وزارة الدفاع لا الجيش الاردني وتحت قيادة عربية[٤]، ونظرا للازمة المالية التي تمر بها البلاد، وامام الحاجة المالية الملحة لانشاء وتطوير هذه الفكرة، فقد طلبت حكومة الملقي من الدول الاعضاء في الجامعة العربية المساعدة، وقد تبرع الملك سعود بمبلغ خمسين الف دينار لانجاز تلك المهمة[٥]، وتمكنت الحكومة الاردنية حتى عام ١٩٥٣ من جمع ٦٦٥ الف دينار من بعض الدول العربية ومن الامانة العامة للجامعة العربية، ومن القرض البريطاني، اضافة الى اشتراك الحكومة الاردنية بـ(١٤٨) الف دينار، وخصصت هذا المبلغ لشراء الاسلحة الخفيفة والتجهيزات العسكرية، وبحلول عام ١٩٥٤ تألف اول فوج من

(١) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع في الاردن بعد الاعتداء على قبية، و٤٣، ص٧٢.
(٢) في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ توفي ابن سعود وفي الحال نودي بأبنه الامير سعود ملكا على البلاد واصبح الامير فيصل وليا للعهد، وارسلت الاردن وفدا رسميا برئاسة رئيس الوزراء فوزي الملقي لتقديم التعازي للحكومة السعودية للتفاصيل ينظر:
U.S.State Department Sadia Arabia, File 14. No 312-338, P.515-546.
(3) Ibid, No.375, P.612.
(٤) ويبدو ان دوافع انشاء الحرس الوطني الاردني وتتحت قيادة عربية تلقي الضوء على مسؤولية النكبة بالقيادة البريطانية للجيش العربي الاردني، وهذا ماكشفته لجنة التحقيق التي شكلت اثر الاعتداء، بان المسؤولية تقع على (العميد اوستن) قائد القوات الاردنية في الضفة الغربية، وكان ذلك وراء قرار الملك حسين الفوري على عزله من الجيش. للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، البلاغ الرسمي في تحقيق حادثة قبية، و٦، ص٧.
(٥) جريدة فلسطين، العدد ١١٧٤-٨٦٧٨ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٤.

وقتلت ٥٦ شخصا وجرحت ١٥ شخصا، كما رمت المدفعية الاسرائيلية بوابل قنابلها القريتين الاردنيتين المجاورتين لقبية، وهما (بدرس) و(شقية)، بهدف تأمين انسحاب القوات الاسرائيلية من قبية بعد الحادث[١].

كانت ردة الفعل الرسمية والشعبية الاردنية والعربية واسعة نتيجة الاعتداء، اذ قدمت الحكومة الاردنية شكوى لمجلس الامن، وابلغت جامعة الدول العربية ايضا[٢]، وابدت السعودية اهتماما كبيرا بالحادث، ويتضح الامر من زيارة وزيرها المفوض في عمان الشيخ عبد العزيز الكحيمي الى القرية المنكوبة، واعلانه بأن حكومته تستنكر هذا الاعتداء البربري الاثيم، وانها ستنفذ ماتقرره الجامعة"[٣]، وعندئذ عقدت اللجنة السياسية في الجامعة اجتماعا طارئا في عمان في ٢٣ تشرين الاول من العام نفسه للتباحث في العدوان الاسرائيلي على قرية قبية الاردنية، واعلنت اللجنة، بناء على وعد الحكومات العربية الاعضاء، تخصيص مبلغ مليونين ونصف المليون للاردن لمساعدة القرى الامامية وتقوية جيشه، وتقرر ان يكون نصيب السعودية ١٠٪ من المبلغ[٤].

وعلى الاثر ادلى رئيس الوزراء الاردني فوزي الملقي بتصريح الى اذاعة عمان، عبر فيه عن اغتباطه لبوادر التعاون التي ظهر اثناء اجتماعات اللجنة السياسية، والذي تميز بالمساعدات المالية التي قررت الدول العربية تقديمها للاردن، وقال ايضا وعلى الرغم من ان المساعدات تعتبر غير كافية اذا قيست باحتياجات البلاد الكثيرة، الا ان العبرة هي في الدافع الكامن من وراء هذه الرغبة في المساعدة، طالما ان الدول العربية شعرت بالمسؤولية الملقاة على عاتق الاردن بالنسبة لما نجم عن كارثة فلسطين[٥].

كما وقفت السعودية بجانب الاردن في اجتماعات مجلس الامن الذي بحث

(١) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، احداث قبية، و٤١، ص٦١.
(٢) للتفاصيل حول رد الفعل ينظر د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر تشرين الاول ١٩٥٣، و١٥-١٧، ص٢٣-٢٧.
(٣) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، السعودية والحرس الوطني الاردني، و١٦، ص٢٤.
(٤) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسة الجامعة العربية في ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٣، و١٧، ص٢٣.
(٥) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، احداث قبية، و٦١، ص١٠٤.

قضية الاعتداء للفترة (١٨-٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٣) ولم تقبل باقتراح الدول الكبرى بتوجيه اللوم فقط للكيان الاسرائيلي والطلب منه بكف اعتداءاته على الاردن، دون توجيه عقوبة رادعة اضافة الى تعويض الاردن عن الخسائر الناجمة عن العدوان[١]، وفي الوقت نفسه رددت بعض الاوساط الحكومية السعودية عن رغبة الملك سعود[٢]، ببناء قبية المنكوبة[٣]، ويبدو ان هذه الانباء كانت بهدف اعلامي لاغراض الاستهلاك المحلي فقط، لاسيما وان الملك في بداية تسنمه العرض، والدليل على ذلك عدم اقدام الملك الجديد على ترجمتها فعليا.

ولكن الملك حسين وحكومته عزما على تنفيذ فكرة انشاء الحرس الوطني لحراسة الحدود بين الاردن واسرائيل، وجعله جيشا نظاميا يتبع وزارة الدفاع لا الجيش الاردني وتحت قيادة عربية[٤]، ونظرا للازمة المالية التي تمر بها البلاد، وامام الحاجة المالية الملحة لانشاء وتطوير هذه الفكرة، فقد طلبت حكومة الملقي من الدول الاعضاء في الجامعة العربية المساعدة، وقد تبرع الملك سعود بمبلغ خمسين الف دينار لانجاز تلك المهمة[٥]، وتمكنت الحكومة الاردنية حتى عام ١٩٥٣ من جمع ٦٦٥ الف دينار من بعض الدول العربية ومن الامانة العامة للجامعة العربية، ومن القرض البريطاني، اضافة الى اشتراك الحكومة الاردنية بـ(١٤٨) الف دينار، وخصصت هذا المبلغ لشراء الاسلحة الخفيفة والتجهيزات العسكرية، وبحلول عام ١٩٥٤ تألف اول فوج من

(١) د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع في الاردن بعد الاعتداء على قبية، و٤٣، ص٧٢.
(٢) في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ توفي ابن سعود وفي الحال نودي بأبنه الامير سعود ملكا على البلاد واصبح الامير فيصل وليا للعهد، وارسلت الاردن وفدا رسميا برئاسة رئيس الوزراء فوزي الملقي لتقديم التعازي للحكومة السعودية للتفاصيل ينظر:
U.S.State Department Sadia Arabia, File 14. No 312-338, P.515-546.
(3) Ibid, No.375, P.612.
(٤) ويبدو ان دوافع انشاء الحرس الوطني الاردني وتتحت قيادة عربية تلقي الضوء على مسؤولية النكبة بالقيادة البريطانية للجيش العربي الاردني، وهذا ماكشفته لجنة التحقيق التي شكلت اثر الاعتداء، بان المسؤولية تقع على (العميد اوستن) قائد القوات الاردنية في الضفة الغربية، وكان ذلك وراء قرار الملك حسين الفوري على عزله من الجيش. للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، البلاغ الرسمي في تحقيق حادثة قبية، و٦، ص٧.
(٥) جريدة فلسطين، العدد ١١٧٤-٨٦٧٨ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٤.

الحرس الوطني الاردني ضم (٦٥٠) شخصا، وقد استعرضه الملك حسين وارسله الى الضفة الغربية ليوزع على الحدود الاردنية الاسرائيلية[١]، وهكذا تحولت قضية الحرس الوطني الاردني من قضية اردنية خاصة الى قضية عربية عامة.

ويبدو ان الملك سعود اراد توثيق علاقاته منذ بداية عهده بالملك حسين، ويتضح الامر من دعوة الملك سعود التي وجهها الملك حسين لعقد اجتماع بينهما عند الحدود الاردنية السعودية في مدينة (بدنة) وتم ذلك في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٤، وابدى الملك سعود في المحادثات عن استعداده التام للتعاون المشترك، كما اكد استعداده في تقوية الحرس الوطني الاردني، وفي المقابل قدم الملك حسين شكره ازاء هذه الاستعدادات، طالبا من الملك سعود زيارة الاردن، وبعد عودة الملك حسين الى عمان ابرق الى الملك سعود برقية شاكرا فيها اهتمام الملك سعود بقضايا الاردن وبالذات قضية الحرس الوطني، ورد عليه الملك سعود ببرقية ودية اشار فيها "ن قضية الحرس الوطني ماهي الا جزء ضئيل يحتمه الواجب على كل مسلم عربي"[٢].

ويقول (شوادران) ان احد العناصر المشجعة على زيادة التقارب مع السعودية كانت ام الملك حسين (الملكة زين)، اذ كانت تحثه على اقامة علاقات وثيقة مع السعودية، ويبدو ان منطلق ذلك يعود الى موقف السعودية المتضامن مع الملكة زين ورئيس الوزراء توفيق ابو الهدى في ضمان العرش لابنها الملك حسين، خشية من اسناده للامير نايف الذي يؤيده العراق، ولعلنا نلمس قدرا من الحقيقة ازاء ما تقدم، اذا علمنا بان اجتماع (بدنة) قد ترك ردود فعل قوية لدى الاوساط الحكومية العراقية، ويتضح الامر من تصريح رئيس الوزراء العراقي محمد فاضل الجمالي الذي اكد، بان الاردن لايمكن ان يعيش ويحيا مالم يتوحد مع العراق، جاء هذا التصريح خشية من زيادة اقتراب الملك حسين من السعودية، كما يتضح الامر من زيارته في ١١ شباط على رأس وفد الى عمان لاقناعه بذلك من جهة، ولحثه على عدم ابداء اي اهتمام ازاء جهود والدته الملكة زين الرامية الى التقارب الاوثق مع السعودية[٣].

(١) د.ك.و، ٢٧١٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الحرس الوطني، و٩، ص٤٥.
(٢) للتفاصيل عن اجتماع بدنة ينظر د.ك.و ٢٧١٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر كانون الثاني ١٩٥٤، و١٢، ص١٨.
(3) Shwadran, OP.Cit, P.322.

وفي الوقت نفسه ترك النشاط العراقي الاخير بصماته في سوريا، اذ كشف اديب الشيشكلي جهوده الرامية الى منع اتحاد الاردن مع العراق، محاولا اتباع سياسة موازنة بين السعودية والاردن، ويتضح الامر من اجتماعه مع الملك سعود في الاول من اذار من العام نفسه طالبا منه عدم اثارة العناصر الفلسطينية الموالية له في خلق مشاكل الاردن[١]، ويبدو انه اراد سد الابواب تجاه اية وسيلة تتذرع بها الحكومة العراقية لاقامة الاتحاد مع الاردن، وعلى مايبدو ان طلب الشيشكلي قد كشف الستار عن حقيقة مهمة، تكمن في موقف سعودي اخر غير معلن، يتمثل في اتصالات الملك سعود باللاجئين الفلسطينيين المقيمين في دمشق، وعلى رأسهم الحاج امين الحسيني مفتي فلسطين، الذي زار السعودية في نهاية تشرين الثاني من عام ١٩٥٣، عارضا على الملك سعود فكرة تجنيد اللاجئين الفلسطينيين عن طريق تشكيل لوائين منهم باسم (الانقاذ) و(الصاعقة) واكد له بان انجاز هذه المهمة تحتاج الى الدعم المالي السعودي لغرض شراء الاسلحة، وابدى الملك سعود ترحيبه[٢]، ويشير (غلوب) بان الحكومة السعودية اخذت تزودهم بالسلاح والمال[٣]، بل ان بعض اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الاردن ومنهم من تدرب مع الحرس الوطني قد التحق بهم، وتشير المعلومات بان مصر وسوريا اخذتا تشرفان على تنظيم وتدريب هؤلاء اللاجئين[٤]، الذين اخذوا بالتسلل عبر الاراضي الاردنية وقاموا بهجمات على اسرائيل، التي كانت ترد على الاردن بالمثل، الامر الذي ادى الى زيادة اختلال الامن على الحدود الاردنية الاسرائيلية[٥]، لذا فقد اتخذت قيادة الجيش العربي الاردني الاجراءات الفورية اللازمة بدفع بعض قطعاتها باتجاه الحدود السورية الاردنية[٦]، في وقت كانت فيه بامس الحاجة لها لصد الهجمات الاسرائيلية المتكررة على حدودها، ولعل الملك سعود وحكومته لم يهتما

(1) Ibid, P.322-323.
(٢) د.ك.و، ٢٧٢٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، السعودية واللاجئين الفلسطينيين، و٣٨، ص٨٩.
(٣) غلوب، المصدر السابق، ص١٧٨.
(٤) د.ك.و، ٢٧٢٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، السعودية واللاجئين الفلسطينيين، و٣٨، ص٨٩.
(٥) غلوب، المصدر السابق، ص١٨٧.
(٦) د.ك.و، ٢٧٢٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الحدود السورية الاردنية، و٣٩، ص٩٠.

كثيرا بالواقع القائم في فلسطين، بقدر رغبتهما في خلق مشاكل للهاشميين.

وبالفعل استمرت اسرائيل في سياستها العدوانية على الاردن، فبعد خمسة اشهر من تدمير قرية قبية، واجهت قرية نحالين المصير نفسه في ٢٧ اذار ١٩٥٤[١]، وادى الاعتداء الى استشهاد (١٠) اشخاص وجرح (١٥) شخصا، وحالت يقظة رجال الحرس الوطني الاردني وسرعة وصول نجدات الجيش العربية الاردني دون تدمير اكيد للقرية[٢]، ودفع هذا الاعتداء الاردن الى طلب المساعدة من الدول العربية وبريطانيا[٣]، فيما اذا وقع هجوم واسع عليه، وبيان المدة التي تتطلبها قطعاتها العسكرية للوصول الى الاردن، وقد قسمت هذه المساعدة الى شقين:

١. دخول وحدات عسكرية للاردن ومساعدة جيشها لصد الهجوم.
٢. قيام الجيوش العربية المجاورة لاسرائيل بالتعرض على الجيش الصهيوني عند هجومه على الاردن وذلك لاشغال بعض القطعات الصهيونية[٤].

ولاشك ان الحكومة الاردنية كانت تقصد بالشق الاول المساعدات من دول العراق والسعودية واليمن وليبيا، بينما قصدت بالشق الثاني دول مصر وسوريا ولبنان.

ولكن الدول العربية لم تجب بما قصده الاردن، بل اكتفى مسؤولوها باستعدادهم للمساعدة، كما اكده البيان الصادر عن جامعة الدول العربية في ٦ نيسان ١٩٥٤، الذي اشار الى تضامن الدول العربية مع الاردن، وعزمها على اتخاذ جميع الوسائل الممكنة لمواجهة العدوان الاسرائيلي[٥].

---

(١) محافظة، العلاقات، ص٢٠٧.
(٢) جريدة فلسطين، العدد ١٢٢٨-٨٧٣٢ في ٣٠ اذار ١٩٥٤.
(٣) طلب الاردن المساعدة من بريطانيا طبقا للمادة الرابعة من معاهدة عام ١٩٤٨، التي تلتزم فيها الحكومة البريطانية بنجدة الاردن في حالة اشتباكه في حرب، ولكن رد الحكومة البريطانية جاء على لسان انتوني ايدن وزير خارجيتها في خطابه في مجلس العموم في ٢٩ تموز ١٩٥٤ بقوله «بأن المعاهدة تقضي بان تقوم بريطانيا بمساعدة الاردن مباشرة اذا ما دخلت الحرب كاجراء للامن الجماعي، ولكن هذا الارتباط خاضع لواجب الطرفين ان يتلمسا حلا سلميا لمنازعاتهما كما يخضع لارتباطات بريطانيا بموجب ميثاق الامم المتحدة. للتفاصيل ينظر جريدة فلسطين، العدد ١٢٣٢-٨٧٣٦ في ٢ نيسان ١٩٥٤.
(٤) د.ك.و، ٣١١/٢٧١٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المساعدات الخارجية للاردن ضد تحديات اليهود، و٤٠، ص٦٨.
(٥) د.ك.و، ٣١١/٢٦٩٥، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الجلسة الخاصة في ٦ نيسان ١٩٥٤ =

ولاجدال اذا قلنا ان حقيقة الموقف العربي من التضامن مع الاردن، لايعدو كونه تضامنا لفظيا لتخدير الرأي العام العربي ليس الا، لاننا لم نلمس اي اتفاق بين هذه الدول يؤكد رسم ستراتيجية هذا التضامن المزعوم، لمواجهة اسرائيل ورد اعتداءاتها المتكررة على الاردن، سوى تقديم بعض الاحتجاجات التي تشجب العدوان الى مجلس الامن، الذي اكتفى كعادته باستنكار الاعتداء الاسرائيلي على الاردن فقط[١].

اما الحكومة السعودية فقد ابلغت رئيس الوزراء الاردني فوزي الملقي عن طريق وزيرها المفوض في عمان الشيخ عبد العزيز الكحيمي، بصدد موقفها من طلب المساعدة العسكرية للاردن، اذ اكد الكحيمي بان بلاده تؤكد موقفها السابق المتمثل باستعدادها للمساعدة، ولاتخرج عن اجماع دول اعضاء جامعة الدول العربية، وانها ستنفذ ميثاق الضمان الجماعي، ولكنه لم يبلغه موقف حكومته عن نوع المساعدة والمدة التي تستغرقها القطعات العسكرية للوصول الى الاردن[٢]، وهكذا اعطى موقف الحكومة السعودية الانطباع لدى الحكومة الاردنية بشأن تردد السعودية ارسال اي قطعة عسكرية للاردن، ومما اكد هذا الانطباع زيارة الملك سعود الى عمان في ١٣ حزيران ١٩٥٤، وتصريحه للمسؤولين فيها بانه سيقدم (١٠٠) الف دينار للحرس الوطني وهي حصته من المبلغ الذي تقرر في اجتماع جامعة الدول العربية وكان الملك حسين قد استقبل الملك سعود وعرض عليه تفاصيل الاعتداءات الاسرائيلية الاخيرة[٣]، كما اراد الملك حسين الاستفادة من زيارة الملك سعود بالتحدث في قضايا تتعلق بزيادة حصة السعودية من مساعدة الحرس الوطني سنويا، واعادة النظر

= للجامعة العربية، و٤، ص٦. ومن الجدير بالذكر ان مصر قد اعلنت بان جيشها سوف لايتعرض للجيش الصهيوني اذا وقع الاعتداء في الوقت الحاضر، وذلك خوفا من قيام القطعات البريطانية المتواجدة في قناة السويس قطع خط الرجعة على الجيش المصري، بل ان الحكومة المصرية اقدمت على سحب اكثر قطعاتها الموجودة داخل قطاع غزة والعريض الى داخل مصر. للتفاصيل ينظر:
U.S.State Department Iternal and foreign Affairs 1950-1954, File 26. No 174, P.321.
(١) د.ك.و، ٣١١/٢٧١٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، التقرير السياسي عن شهر حزيران ١٩٥٤، و٣٨، ص٦٠.
(٢) د.ك.و، ٣١١/٢٧١٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المساعدات الخارجية للاردن ضد تحديات اليهود، و٤٠، ص٦٩.
(٣) حول تفاصيل الزيارة ينظر:
U.S.State Department Saudia Arabia, File 14. No 376, P.614

في القضايا الاقتصادية المتعلقة بين الجانبين، ولكن الملك حسين لم يجد صدرا رحبا من الملك سعود، وخاصة بمساعدة الحرس الوطني فقد تركه الى قرار مجلس جامعة الدول العربية ووعده بالقضايا الاخرى[١]، وازاء خيبة الامل الاردنية هذه، لم يجد رئيس الوزراء الاردني توفيق ابو الهدى[٢] الا ان يصرح بان زيارة الملك سعود الى عمان زيارة شخصية جاءت ردا على زيارة الملك حسين، ولم تبن هذه الزيارة على اسس سياسية[٣].

اما الملك سعود فقد كان يرغب ان ينتهز الزيارة ليتأكد من عدم وجود تكتلات عربية بين عمان وبغداد ودمشق وبيروت بسبب رغبة العراق في التحالف مع تركيا[٤]، فاكد له رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى بان علاقات الاردن مع الدول الشقيقة على حد سواء وضمن ميثاق جامعة الدول العربية، وليس من مصلحة الاردن ان يتكتل مع اية دولة عربية، بل ينظر للشقيات على وجه السواء، ويطلب مساعدتها امام التيار اليهودي[٥]،

(١) د.ك.و، ٢٧١٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، زيارة الملك سعود للاردن، و٣٩، ص٦٢.

(٢) استقال فوزي الملقي في ٢ مايس ١٩٥٤ وعهد الى توفيق ابو الهدى تشكيل الوزارة الاردنية في الرابع منه، ويعود سبب الاستقالة الى تكتل الفئات المعارضة لوزارة الملقي، وهذه الفئات هم موظفين كبار اخرجوا من وظائفهم لاصلاح الجهاز الحكومي، وتجار اوقفوا عند حدهم بسبب استغلالهم، واولئك الذين كانت السعودية تمدهم بالاموال، وهذه الفئات لاتتفق مصالحها واصلاحات الملقي اضافة الى مخاوف قيادة الجيش العربي الاردني من سياسة اطلاق الحريات التي اعلنها الملقي والتي تصاعدت اثر الاعتداءات الاسرائيلية، وطالبت هذه الفئات داخل وخارج مجلس النواب بتنفيذ ما اعلنته الوزارة في سياستها الاقتصادية الجديدة المتمثلة بالقروض، اذ فشلت الوزارة في مباحثاتها المالية مع العراق، كما فشلت مع السعودية التي لاترغب التباحث مع اية حكومة غير حكومة توفيق ابو الهدى. للتفاصيل ينظر جبار، المصدر السابق، ص١٢٥-١٢٦؛ ومايؤكد ذلك قول (شوادران) بان احد النقاط الرئيسية في سياسة ابو الهدى هي معارضة مجهودات العراق في الوحدة من خلال دعم السعودية. ينظر:
Shawdran, OP.Cit, P.323.

(٣) د.ك.و، ٢٧١٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، زيارة الملك سعود للاردن، و٣٩، ص٦٣.

(٤) للتفاصيل حول الموقف الاردني-السعودي من الميثاق العراقي-التركي وحلف بغداد افردنا له المبحث الثالث من الفصل نفسه.

(٥) د.ك.و، ٢٧١٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المساعدات الخارجية للاردن ضد تحديات اليهود، و٤٠، ص٦٩.

وهكذا جلبت زيارة الملك سعود الفائدة له، حيث انه اطمأن من موقف الدول العربية الثلاث (العراق وسوريا ولبنان) وفي المقابل لم تؤد الزيارة الى ماكان يرغبه الاردن من مساعدات مالية للحرس الوطني او الى حصولها على قروض، او عقدها اتفاقيات اقتصادية مع السعودية وغيرها.

ولكن الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة مواقف الدول العربية منها، دفعت بالملك حسين الى توجيه رسائل الى الملوك والرؤساء العرب في ٥ تموز ١٩٥٤، ومنهم الملك سعود، مطالبا اياهم بتقديم المساعدات المالية والمعنوية الفورية للاردن قبل فوات الاوان، واضعا الدول العربية اما مسؤولياتها من ضياع ارض الوطن"[١].

وفي الحادي عشر من تموز رد الملك سعود على رسالة الملك حسين، معلنا استعداده لدعم الاردن ماليا وعسكريا بقوله "اني على اتم الاستعداد للمساهمة بكل ما استطيع ماليا وحربيا لمساعدة الاردن وسائر الدول العربية، لصد هذا العدوان"، وخير الاردن على نوعية مساهمة بلاده بقوله "وانتظر بما تختاره الاردن لمساهمتها سلاحا يعينه او ثمنه"، كما ضمن رسالته تأكيده على الوفاق التام بين البلدين على اعتبار ان العدوان ليس على الاردن وحده بل على العرب جميعا، كما امر حكومته على دفع حصتها السنوية من مساعدة الحرس الوطني لتمكين الاردن من بناء تحصياته العسكرية[٢].

وهكذا!! نلحظ ان موقف السعودية اتجاه الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الاردن كان ضمن اطار جامعة الدول العربية، بتقديمها المساعدة المالية والمعنوية التي كان يحتاجا الاردن في ازمته لتقوية حرسه الوطني، ولاشك ان هذا الموقف زاد من اوجه تقارب العلاقات بين البلدين، ولكن الدور السعودي المخلص لمساعدة الاردن ضد الاعتداءات الاسرائيلية، والحريص على وضع حد لها، يظهر عندما يلوح في الافق بوادر تقاري اردني-عراقي تمليه الظروف السياسية، عندئذ تتعالى

(١) للاطلاع على رسائل الملك حسين الى ملوك ورؤساء السعودية والعراق ومصر واليمن وسوريا ولبنان والكويت واجوبتها، ينظر الحسين، مجموعة، ص٢٢-٣٣؛ جريدة اخبار المساء، العدد٢٩٥، في ٧ تموز ١٩٥٤.

(٢) حول نص الرسالة الملكية السعودية الجوابية، ينظر المصدر نفسه، ص٣٢-٣٣؛
U.S.State Department Saudia Arabia, File 14. No 378, P.619-620.

التصريحات بتنفيذ مطاليب الاردن الخاصة بالمساعدة من اجل كسبها ملكا وحكومة وشعبا بهدف ابعادها عن العراق، للحيلولة دون قيام اتحاد بينهما، ويبدو الامر واضحا في رسائل الملك سعود الجوابية الملفتة للنظر لتضمينها مطاليب اردنية سبق ان تغافلتها السعودية منذ ثلاثة اشهر خاصة بنوع المساعدة، ويبدو ان الملك حسين كان مدركا للموقف السعودي لذا نلحظه يعمل بسياسة ترمي الى ايجاد نوع من التوازن في علاقات الاردن الخارجية مع جميع الاقطار العربية، دون الاقتصار على دولة واحدة، ويتضح ادراكه للموقف السعودي اكثر عندما كان يلجأ الى اشراك كافة الدول العربية في مواجهته للتحديات الخارجية، او في حالة تعرضه الى ازمة مالية من اجل تقوية مشاريعه الانمائية والاقتصادية.

ثالثا: حلف بغداد والعلاقات الاردنية – السعودية

١ – الميثاق العراقي–التركي والموقف السعودي– الاردني منه.

يعد حلف بغداد واحدا من مشاريع الدفاع الغربية التي تبنتها السياسة الانجلو– امريكية، والخاصة بقيام حلف دفاعي يشمل جميع الدول الواقعة والقريبة من الحدود السوفيتية، لذا ارتأت بريطانيا ومنذ عام ١٩٤٥ اعادة النظر في جميع معاهدات التحالف التي تربطها بدول الشرق الاوسط، والعمل على اقامة حلف دفاعي يحل محل جميع المعاهدات الثنائية المعقودة مع بعض الدول العربية، او بعضها، في الانضمام الى الحلف المقترح من جعل دور بريطانيا محصورا بالتنسيق مع الدول التي ستقبل بالانضمام اليه[١].

وعندما طرح هذا المشروع، ظهرت المنافسة بين العراق ومصر على زعامة الوطن العربي في اجلى ادوارها، فقد تبنى العراق فكرة اقامة هذا الحلف ودعا الدول العربية للانضمام اليه[٢]، بينما وقفت مصر وتؤيدها السعودية من هذا المشروع موقفا معارضا، وهذا ما اكده وزير خارجية مصر للسفير البريطاني والامريكي في القاهرة، الذي اشار

(١) محافظة، العلاقات، ص٢٢١.

(٢) د.ك.و، ٤٧٠٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الاجتماع الاول لميثاق بغداد، و١١٤، ص٢٢٦.

بان هذه المعارضة ليست ناجمة عن رغبة في معارضة الدول الغربية"[١]، بقدر ماهي معارضة للحيلولة دون تقوية الاسرة الهاشمية.

وهنا ابدى العاهل السعودي والرئيس المصري في رسائل متبادلة بينهما، خشيتهما من الرغبة التي ابداها العراق بتبني الحلف، واعتبروا ذلك اضعافا للدول العربية وجامعتها[٢]، وعبرت السعودية عن ذلك في بيان اصدرته في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٤، اعلنت فيه اسفها عن اتخاذ العراق هذا الموقف الانفرادي دون اخذ موافقة الدول العربية، واشارت بان ذلك من شأنه ان يحدث التفرقة بين الدول العربية، واكدت في بيانها عدم تأييدها واقرارها لاي اتفاق لم يبحث في جامعة الدول العربية[٣]، وعلاوة على ذلك ان الملك سعود وجه نداءا في ١١ شباط ١٩٥٤ الى الشعب العربي، حذر فيه من مغبة سكوته عن المشاريع الغربية في المنطقة قائلا "بان الامة العربية بأسرها تمتحن في اعز شيء لديها وهي الجامعة العربية"[٤].

ومن جهة اخرى حرص الملك سعود على زيارة بعض العواصم العربية من اجل حملها في التأثير على العراق، وثنيه عن مواصلة سياسة الاحلاف وتوقيعه ميثاقا مع تركيا، فقد زار القاهرة في ٢٠ اذار ١٩٥٤، وهي اول زيارة له بعد توليته العرش، وتباحث مع الرئيس المصري بهذا الشأن، وعبر الملك سعود عن رأيه في مشروع بغداد–انقرة بقوله "نحن نبذل كل مافي وسعنا من جهد في سبيل المحافظة على التضامن بين الاقطار العربية، ونعمل للحيلولة دون احداث اي شقاق بينها[٥]، ثم زار عمان في ١٣ حزيران من العام نفسه لغرض توسط الملك حسين لاقناع ابن عمه الملك فيصل الثاني بعدم تحالفه مع تركيا[٦]، واخيرا حرص الملك سعود على

(١) الحسني، الوزارات، ج٩، ص٢٢٢.

(٢) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر كانون الثاني ١٩٥٤، و١٦، ص٢٨.

(٣) امين المميز، المملكة العربية السعودية كما عرفتها، بيروت، ١٩٦٣، ص٢٩٠.

(٤) د.ك.و، ٢٦٩٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، و٦٤، ص٩٣.

(٥) المميز، المصدر السابق، ص٢٩٠.

(٦) د.ك.و، ٢٧١٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، زيارة الملك سعود للاردن، و٣٩، ص٦٣.

زيارة بغداد ومقابلة الملك فيصل الثاني نفسه لثنيه عن سياسته، ولكن الاخير لم يبد اي اهتمام بالامر[١].

وعندئذ وجه الملك سعود في ايلول ١٩٥٤ (النصيحة) لكل من يدعو الى هذا الحلف ان يكف عن دعوته، مؤكدا "بان انقاذ العروبة لايكون الا بالابتعاد عن شراك الاستعمار المتمثل في هذا الحلف ما يشبهه"[٢]، وشنت السعودية ومصر حملة دبلوماسية واعلامية ضد دعوة بريطانيا العرب للدخول في هذا الحلف الدفاعي، وتوجت هذه الحملة باجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي عقد في القاهرة في كانون الاول ١٩٥٤، حيث اصدر قرارا يدعو الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية الى الامتناع عن دخول هذا الحلف، والعمل بمعاهدة الضمان الجماعي، وعدم التعاون مع الدول الغربية الا اذا ضمنت حلا عادلا للقضايا العربية[٣].

وشاطرت الاردن السعودية تأييدها لهذا القرار، ويتضح الامر من تصريح وزير الخارجية الاردني وليد صلاح الذي جاء فيه "ان الاردن متمسك بسياسته الحاضرة، وهي التعاون مع الدول العربية في كا مايتعلق بالسياسة الخارجية، وان السياسة الاردنية تستهدف دعم الجامعة العربية بكل الوسائل الممكنة"[٤].

وساهمت السعودية والاردن في اجتماعات مؤتمر رؤساء الحكومات العربية، الذي دعت اليه مصر في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥، وكان المؤتمر يهدف الى منع العراق من المضي في المفاوضات مع تركيا، واعلن الامير فيصل رئيس الحكومة السعودية فيه، عن معارضته لدخول العراق الحلف مع تركيا، قائلا " انني اعتقد ان هذا الحلف ماهو الا بداية وليس بنهاية وسبب هدم كيان البلاد العربية"، ورجا العراق ان "لايسير في طريق منفرد قد يؤدي الى خروجه عن الاجماع العربي"، كما قال "ولا اعتقد انه في حال خروج العراق على المجموعات العربية يعتبر اننا السبب في خروجه، بل

(١) د.ك.و، ٢٦٦٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، زيارة الملك سعود الى بغداد، و١٧، ص٢٣.

(٢) المميز، المصدر السابق، ص٥٩٧.

(٣) د.ك.و، ٤١٠٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الميثاق العراقي-التركي، و١٢، ص١٥.

(٤) جريدة فلسطين، العدد ١٤٧٨-٨٩٧٢ في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٥.

سيكون هو وحده السبب، بسبب انفراده بسياسته"[١]، ويتضح لنا من هذا القول قدرا من التلميح عن نية الحكومة السعودية في تقديمها اقتراح الى جامعة الدول العربية يقضي باخراج العراق من عضويتها، اذا بقي العراق مصر على موقفه الرامي الى دخول الحلف، ولاشك ان الموقف السعودي جاء جريا وراء سياسته التقليدية المناوئة للهاشميين كما حصل مع الاردن في مسألة وحدة الضفتين.

اما الوفد الاردني فقد سلك برئاسة توفيق ابو الهدى في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية في القاهرة سلوكا معتدلا، اذ انه لم يشجع على اتخاذ اي اجراءات بحق العراق، لكنه اصر على عدم تأييد الاخير في مشروع اتفاقه مع تركيا، ولكن بعد عودة توفيق ابو الهدى تاركا خلفه وزير خارجيته وليد صلاح، قام الاخير بتصرفات مخالفة لتعليمات مجلس الوزراء، اذ ايد في احدى الجلسات اخراج العراق من جامعة الدول العربية، مما دفع بمجلس الوزراء ان يبرق له بتعليمات جديدة ومحددة، تقضي بمعارضة الوفد الاردني لكل محاولة ترمي لفرض عقوبات ضد العراق، ولما سئل وليد صلاح عن سبب هذا السلوك، اجاب ان ابو الهدى هو الذي اوحى اليه بذلك، وبذا لايستغرب المجالي هذا الموقف من ابو الهدى نظرا للعلاقات الوثيقة التي تربطه بالسعودية[٢]، الامر الذي انعكس سلبيا داخل مجلس الوزراء، وادى الى حدوث خلاف بينهم، بسبب اتهام بعض الوزراء علنا رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى بأنه على صلى وثيقة

(١) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨١، ص٣٥٤-٣٥٥.

(٢) يشير المجالي في مذكراته حول صلة ابو الهدى بالسعودية قائلا «والذي لاسبيل الى نكرانه، ان النفوذ السعودي اصبح يظهر في البلد جليا، وصار سفير السعودية (الشيخ عبد العزيز الكحيمي) يرى في جبل عمان وفي المتنزهات، ومن حوله عدد كبير من رجال الدولة واصحاب النفوذ، وكان مدهشا حقا ان يتم لقاء حار بين سمير الرفاعي وتوفيق ابو الهدى بعد ان سلخا في عداوتهما التقليدية قرابة ربع قرن، وكان الكحيمي هو العامل على هذا اللقاء. ينظر المجالي، مذكراتي، ص١٥٤-١٥٩؛ ودليل اخر حول صلة الساسة الاردنيين بالشيخ الكحيمي هو ما صرح به موسى عادل بكمرزا شردان في حديثه عن طرد غلوب، ويبدو انه كان على خلاف مع الاخير، ويتضح الامر من توسيطه بعض المسؤولين من اجل ابقائه في الجيش، اذ يشير «والواقع لو اني خرجت لكان البعثيون على استعداد لايجاد عمل محترم لي، وقد كنت على صلة بالشيخ عبد العزيز الكحيمي الوزير السعودي المفوض في عمان كي التحق بالجيش السعودي برتية وكيل قائد (نائب ضابط) ولكنني كنت اشتهي كرسي غلوب»، ينظر شمردان، المصدر السابق، ص١٣٣-١٣٤.

بالسعودية التي تعارض الحلف[1]، وازاء هذا الانقسام داخل المجلس، صرح رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى بانه سوف لايدخل الاحلاف، ما لم تصرح بريطانيا بانها ستعدل المعاهدة الاردنية-البريطانية لعام [2]١٩٤٨.

ويبدو ان البصمات واضحة في زعزعة ولاء ابو الهدى وحكومته اتجاه بريطانيا[3]، باعلانها عدم دخول الاحلاف قبل تعديل المعاهدة، ويبدو ان حكومة ابو الهدى ارادت تقليص النفوذ البريطاني عن طريق تعديل المعاهدة معها، لتظهر للرأي العام الاردني بنها كسبت كثيرا بانضمامها للحلف، وليكون دعاية لها، لاعتقادها بانها اذا انضمت للحلف دون الحصول على وعد بتعديل المعاهدة فانها ستواجه سخط الرأي العام الاردني من جهة، وهجوم اعلامي ودبلوماسي من مصر والسعودية من جهة اخرى.

وبشكل ادق يمكننا القول، بأن خشية حكومة ابو الهدى من ضغط الرأي العام الاردني، هو الارجح، وراء شرطها بتعديل المعاهدة لدخولها الحلف، ويتضح الامر من ادراك حكومة ابو الهدى لذلك اثناء مباحثاتها مع الحكومة البريطانية منذ كانون الاول ١٩٥٤، بان الاخيرة لاترغب البحث بتعديل المعاهدة الا بعد انتهاء المباحثات الجارية لانشاء حلف دفاعي في الشرق الاوسط، ولاشك ان هذا الرد لم يقنع رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى، لانه يهيأ جوا مناسبا للمعارضة في تصعيد هجومها على حكومته والمطالبة بأقالتها، باعتبار انها فشلت في تنفيذ فقرة اساسية في برنامجها الوزاري[4].

---

(١) د.ك.و، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الحكومة الاردنية والميثاق العراقي-التركي، و٧٥، ص١٨٢. ولم يحضر نوري السعيد المؤتمر لمرضه اضافة الى عدم رغبته بالسفر لاستيائه من الموقف المصري السعودي تجاهه ينظر:

F.O.371/115485 Britsh Embassy (B-E) Baghdad to F.O.20, Janary , 1955;

وظهر اثناء الاجتماعات بان الاردن وسوريا ولبنان غير مستعدتين باتخاذ العقوبات ضد العراق، واقترحوا تأجيل البت في ذلك حتى حضور العراق. للتفاصيل ينظر:

F.O.371/115486 (B-E) Baghdad to F.O.24,Janary , 1955

(٢) د.ك.و، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الحكومة الاردنية والميثاق العراقي-التركي، و٧٥، ص٨٣.

(٣) يبدو ان غضب السعوديين قد تصاعد في هذه الفترة ضد بريطانيا بسبب احتلالها لـ (واحة البريمي). ينظر المصدر نفسه، و٧٩، ص٩١.

(٤) في ١٨ كانون الاول ١٩٥٤ توجه الملك حسين يرافقه رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى ووزير الدفاع انور نسيبة الى لندن، وفي الحادي والعشرين منه جرت المفاوضات بين الجانبين لتعديل المعاهدة المعقودة بينهما عام ١٩٤٨، وطلب الموفد الاردني تعديل المعاهدة، بحيث تتحول المعونة البريطانية =

ويبدو ان ابا الهدى حرص على محافظة وزرائه على حقائبهم الوزارية ببقاء الوزارة قائمة، وعدم تقديمه الاستقالة على الرغم من فشله في تنفيذ ماجاء في برنامجه الوزاري، اثر الرد البريطاني المخيب للامال، ويبدو انه تجاهل ذلك وحاول ان يظهر بمظهر الرجل المخلص الذي يعمل لمصلحة الوطن والامة،ويتضح ذلك من مقترحاته التي صرح بها امام اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية اثناء اجتماعها في القاهرة في ١٠ شباط ١٩٥٥، اذ صرح ان حكومته ترغب في:

١. التفاهم والتآزر مع الدول العربية جميعا.
٢. السير في القافلة الحربية دون التفات الى اية مشاريع اخرى.
٣. تقوية كل الدول العربية واتحاد مساعيها وخططها في سبيل الدفاع ضد العدو المشترك لضمان حل لقضية فلسطين.
٤. التحرر من وضع الاردن الخاص في الوقت الحاضر، (ويقصد وضع الجيش العربي الاردني والمعاهدة مع بريطانيا).
٥. دعم اقتراح مصر بانشاء جيش لتقوية ميثاق التضامن العربي، وعدم ادخال العراق في القيادة العسكرية الموحدة المزمع انشاؤها.
٦. التعاون مع الغرب بدون اية التزامات، وعدم الانضمام الى حلف بغداد-انقرة[1].

= الى مبلغ مقطوع مقابل الخدمات التي يقدمها الاردن للقوات البريطانية، وان يدفع المبلغ للحكومة الاردنية ويدخل الميزانية العامة بدل من دفعه الى قيادة الجيش الاردني، وطلب زيادة المعونة التي مقدارها (٩) ملايين جنيه استرليني لتقوية الجيش وشراء الطائرات، كما طلب مساعدة الحرس الوطني الاردني باعتباره القوة الاحتياطية للجيش الاردني، ولكن الحكومة البريطانية طلبت تأجيل البحث في هذا الطلب ريثما تنتهي المباحثات الجارية لانشاء حلف دفاعي في الشرق الاوسط، وفي نهاية كانون الثاني ١٩٥٥ جاء الرد البريطاني الذي تضمن، بأن الحكومة البريطانية ترى عدم الضرورة لاعادة النظر في المعاهدة،بل يجب انتظار ما تسفر عنه الترتيبات الدفاعية، ورفضها جعل المساعدة مبلغا مقطوعا، كما اعلنت انها ستدرس موضوع تسليم المبلغ للحكومة الاردنية ومسألة تزويد الجيش بالطائرات، ووافقت على دفع مبلغ (٣٥٠) الف دينار للحرس الوطني، وهكذا جاء الرد مخيبا للامال الاردنية. للتفاصيل ينظر د.ك.و،٢٧١٨/ ٣١١، تقاير المفوضية العراقية في عمان، التقرير السياسي لشهر كانون الثاني ١٩٥٥، و٨٦، ص٢٠٢-٢٠٣.

(١) د.ك.و، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تصريحات رئيس وزراء الاردن، و٨٤، ص١٩٦.

وبصدد المباحثات الاردنية، صرح رئيس الوزراء قائلا "بأن وفد بلاده قد اوضح للانجليز ضرورة التشاور مع الدول الاعضاء في الجامعة العربية حول موضوع الدفاع المشترك، والى ان يتم اعداد الميثاق سيبقى الاردن فيها لالتزاماته التي تنص عليها المعاهدة الحالية"[١].

وبعد انتهاء ابو الهدى من تقديم مقترحاته، طلب الامير فيصل وزير الخارجية السعودية التصويت عليها، الا ان سوريا لم توافق على المقترح القاضي، بالتعاون مع الغرب دون اية التزامات، وطلبتن لبنان تأجيل التصويت، عندئذ سحب الاردن بعض مقترحاته ومنها التحذير الخاص بعدم ادخال العراق في القيادة الموحدة، طالما ان العراق لديه التزامات في تعاونه مع الغرب، وهذا ماتريده سوريا وتؤيدها لبنان، واثر السحب طلبت الاردن التصويت مجددا على مقترحاتها، فلم يتم التصويت، ثم انفضت الجلسات دون اتخاذ اي قرار، وعلى الرغم من ذلك اعلنت الدول العربية معارضتها للدول في الاحلاف، ووجدت ان موقف العراق يعد انتقاصا من ميثاق الضمان الجماعي[٢].

ويبدو ان انحياز توفيق ابو الهدى الى جانب السعودية ومصر ضد العراق، قد صعد من معارضة بعض الوزراء الاردنيية ضده، على اعتبار ان سياسة الدولة يقررها مجلس الوزراء وليس رئيس الوزراء وحده[٣]، كما ان هذا الموقف، على مايبدو، سيثير حتما اندهاش الاوساط الحكومية العراقية، والمعتقد ان الاندهاش العراقي متأت من استعداد الاردن للانضمام الى الحلف دون تردد بحكم العلاقات الوثيقة التي تربطه مع العراق من جهة، وما لبريطانيا من تأثير على القرار السياسي في الاردن من جهة اخرى.

وعلى اية حال لم تثن هذه الاعتراضات العراق من الاستمرار في نهجه السياسي لعقد ميثاقها مع تركيا، الذي تم في ٢٤ شباط ١٩٥٥، والذي دعا في احدى فقراته الاقطار العربية ودول الشرق الاوسط الى الدخول فيه[٤]، الامر الذي واجه انتقادات

(١) المجالي، مذكراتي، ص٣٢٣.

(2) J.G.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, London, 1973, P.390.

(٣) د.ك.و، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، التقرير السياسي لشهر اذار ١٩٥٥، و٨٥، ص١٨٤.

(٤) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية -التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، الموصل، ١٩٨٥، ١٧٩.

شديدة من قبل الاوساط العربية الرسمية والشعبية، وخاصة الملك سعود الذي صرح اثناء مقابلته الاميرال (كاسيدي) قائد الاسطول الامريكي السادس، بانه يدرك بان مصلحة بلاده هي بالتعاون مع الغرب، ولكنه لايريد هذا التعاون عن طريق انفراد كل دولة عربية بالتعاون مع الدول الغربية، بل يريد ان يكون تعاون الدول العربية مجتمعة مع الدول الغربية، واضاف "لانه لايمكن لاية دولة عربية ان تكون ذيلا لدولى عربية اخرى كما هو الحال مع العراق الذي انفرد بعقد ميثاق مع تركيا، ان لكل دولة عربية مصلحة تريد مراعاتها، واننا يجب ان ندافع عن انفسنا"[١].

ويفهم من كلام الملك سعود انه اظهر عدم معارضته الميثاق، لكون العراق قد انفرد دون سائر الدول العربية الاخرى، بقدر معارضته ان يؤدي هذا الانفراد الى تقوية العراق سياسيا وعسكريا بحيث يجعله قادرا على تحقيق مشاريع الاتحاد بينه وبين الاقطار العربي، وبالتالي يؤدي الى تقوية الهاشميين مما يشكل خطرا على كيانه ووجوده، ومن هنا لاغرابة ان يفصح الملك سعود عن تلك الخشية بعبارته الصريحة عندما قال "اننا يجب ان ندافع عن انفسنا"[٢].

ومن جهة اخرى اشار الملك سعود في تصريح اخر الى ضرورة عزل العراق عن عضوية جامعة الدول العربية[٣]، بتأكيده "ان احد رجال العرب (الملك فيصل الثاني) قد خرج على اجماع الامة وارادة شعوبها، وقد عجزنا عن اقناعة بمغبة سياسته وخطر الخطوة المفزعة التي يقوم بها، وانفرد من بين الدول العربية بالسير على منهاجها"[٤].

اما الحكومة الاردنية فيبدو انها اصرت على موقفها السابق، ويتضح ذلك من مقابلة السفير البريطاني في عمان (تشارلز جونستون) لرئيس الوزراء توفيق ابو الهدى وابلاغه بان الحكومة البريطانية تؤيد الميثاق العراقي-التركي، وانها ترغب بانضمام الاردن اليه، فاجابه ابو الهدى بانه ان لم تعد بريطانيا الاردن بتعديل معاهدتها، فسوف لايمكنه الانضمام، الزاما بالبيان الوزاري[٥]، الا ان الاعتقاد السائد في عمان بان الاردن لابد

(١) د.ك.و، ٢٦٦٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، لقاءات الملك سعود، و٦٤، ص٨٦.

(٢) منسي، المصدر السابق، ص١٩٤.

(٣) جريدة الحياة، العدد ٢٧١٠ بتاريخ ٥ اذار ١٩٥٥.

(٤) د.ك.و، ٤٦٩٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، الميثاق العراقي التركي، و٦٤، ص٩٤.

(٥) د.ك.و، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الحكومة الاردنية والميثاق العراقي-التركي، و٨٠، ص١٨٤.

ان يلتحق في النهاية بالميثاق العراقي -التركي، وخاصة بعد ان اعلنت بريطانيا رغبتها بالانضمام، بحكم ارتباط الاردن ببريطانيا بمعاهدة توجب التعاون المشترك، الى جانب حاجة الاردن الملحة للمعونة المالية البريطانية.

٢- الاردن والحلف الثلاثي (السعودي- المصري- السوري):

دفع الخلاف السعودي- الهاشمي الملك سعود الى اعتماد سياسة التقارب مع مصر وسوريا بغية الوقوف في وجه العراق[١]، ردا على توقيعه الميثاق مع تركيا في ٢٤ شباط ١٩٥٥، فأدى الى تحرك الدول الثلاثة بالاتجاه المعاكس، وعقدت حلفا ثلاثيا في ٦-١١ اذار ١٩٥٥ اثر اجتماع الملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي في القاهرة، وقد حل هذا الحلف محل ميثاق الضمان الجماعي على حد تعبير صلاح سالم وزير الارشاد القومي وشؤون السودان في مصر، بقوله "بانه مادام العراق قد وقع الحلف مع تركيا، فان ميثاق الضمان الجماعي العربي لم يعد له وجود"[٢].

ولكن الدول الثلاث اعلنت بان حلفها "ليس موجها بأي وجه لاضد الدول الغربية ولاضد تركيا[٣]، اي انه موجه ضد العراق خشية من تأثيره على بعض الاقطار العربية للانضمام اليه، وليس ادل على ذلك من تصريح الملك سعود نفسه الى وكالة يونايتد بريس في ١٣ اذار ١٩٥٥ بقوله " ان حكومة العراق قد اصابت الامة العربية بضرر بالغ بانضمامها الى الحلف الذي لايمكن اي يكون وسيلة لتحقيق السلام، وان الدول الاجنبية التي وقفت وراء هذا الحلف لن تتمكن من تحقيق اهدافها مادامت الاقطار العربية لم تنضم اليه، واني واثق من ان الشعب العراقي هو نفسه ضد هذا الميثاق[٤].

وفي حديث له مع مراسل (الديلي اكسبريس) ندد الملك سعود بالميثاق العراقي- التركي حيث اعتبره خيانة للامة العربية، واكد ان الطريقة الوحيدة لمثل ذلك التحالف يجب ان يتم عن طريق الجامعة العربية، ثم اردف قائلا في حديثه "ان ذلك يحتاج الى

(١) جريدة الحياة البيروتية، العدد٢٧١٧ في ١٢ اذار ١٩٥٥.
(٢) عصام شريف التكريتي، المعارضة الوطنية في المملكة العربية السعودية ١٩٤٥-١٩٧٠، بحيث غير منشور، ص٤.
(٣) د.ك.و، ٢٦٧٩/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، الحلف الثلاثي، و١٢،ص١٧.
(٤) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، الحلف الثلاثي، و٧٦، ص١٥٨.

عناية وحذر كبيرين، حيث اننا لانريد ان نجد انفسنا جالسين على مائدة واحدة مع اليهود"، مؤكدا ان تركيا هي صديقة اسرائيل، وان الدخول في حلف مع تركيا معناه الاعتراف بصورة غير مباشرة باسرائيل[١].

ويتضح مما تقدم ان اشتراك السعودية في حلف مع مصر وسوريا لم يكن نابعا من معاداتها للعرب، بقدر ماهو نابع من التحسب والخشية من طموح الملوك الهاشميين في العراق والاردن في المطالبة في استرداد ماخسروه من سلطة ونفوذ في الحجاز، اذا ما تحدوا او تحالفوا وقوى نفوذهم، ولذلك حرص الملك سعود على ضرورة ضم الاردن الى الحلف الثلاثي، ويتضح ذلك من مقابلة الشيخ عبد العزيز الكحيمي الوزير السعودي المفوض في عمان لوزير الخارجية الاردني وليد صلاح، الذي بحث معه موقف الاردن من الاحلاف وعرض عليه رغبة دول الحلف الثلاثي في انضمام الاردن اليهم[٢]، ومما يؤكد ذلك طلب الرئيس جمال عبد الناصر من سفيره في عمان اللواء محمد ابراهيم سيف الدين للاتصال بوزير الخارجية الاردني وليد صلاح، وتسليمه رسالة الى الملك حسين تتضمن دعوة دول الحلف الثلاثي في انضمام الاردن اليهم[٣].

وجاء الرد الاردني على طلب دول الحلف الثلاثي، على شكل بيان اعلنه رئيس الوزراء الاردني توفيق ابو الهدى في ٢٩ اذار ١٩٥٥، بان موقف الاردن اتجاه الميثاق العراقي-التركي والحلف الثلاثي سيكون موقفا حياديا "ولايمكن الميل لاحد منهم دون الاخر"[٤]، وقد ايد مجلس النواب الاردني سياسة الحكومة الخارجية المتسمة بالحياد اتجاه الحليفين، وكان تأييده امرا طبيعيا لانه يضم اكثرية موالية لحكومة ابو الهدى[٥].

(١) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تصريح الملك سعود الى مراسل الديلي اكسبريس، و٧٩، ص١٦٢.
(٢) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، سياسة السعودية الخارجية، و٦٤، ص٧١.
(٣) وارسل الرئيس المصري جمال عبد الناصر هدية لمناسبة زفاف الملك حسين من الاميرة المصرية دينا عبد الحميد، كما ارفق مع رسالته كلمة اعتذار عن تأخيره في تقديم التهنئة وذلك بسبب انشغاله بمؤتمر باندونغ للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٦٧٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في مصر الى وزارة الخارجية، و١٨، ص٢١.
(٤) جريدة فلسطين، العدد١٥٣٨-٩٠٤٢ في ٣٠ اذار ١٩٥٥.
(٥) د.ك.و، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، التقرير السياسية لشهر اذار ١٩٥٥، و٨٠، ص١٨٤.

ادى هذا البيان الى تصاعد الخلاف داخل مجلس الوزراء، الذي تطور الى ازمة وزارية اثر اعلان وزير البلاط سليمان طوقان ووزير العدلية هزاع المجالي استقالتهما في ١٧ مايس ١٩٥٥، لانهما من دعاة الانضمام الى الاحلاف مما ادى الى خلافهما مع رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى ووزير خارجيته وليد صلاح لمناداتهما بسياسة الحياد، بينما اتهم بعض الوزراء رئيس الوزراء بانه على صلة وثيقة بالسعودية التي تعارض سياسة الاحلاف[١]، ويبدو ان هؤلاء الوزراء رأوا بان سياسة الحياد كانت بجانب السعودية ومصر، لذا اعتقدوا انه لايمكن تبرئة السعودية ومصر من مسؤولية صياغة البيان الحيادي الذي اعلنه رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى.

لقد دفع التناقض في سياسة الحكومة الخارجية بالملك حسين الى اعادة اعتماد سياسة التقارب مع العراق، لانه، على مايبدو، لم يحبذ هو الاخر سياسة الحياد التي اعلنها ابو الهدى، ويتضح الامر لحد ما، من زيارته الى بغداد والتباحث مع مسؤوليها بضرورة اعادة محور بغداد- عمان الى ماكان في عهد الملك عبد الله هذا من جانب[٢]، وطلبه من رئيس الوزراء عزل وزير خارجيته وليد صلاح وممثل الاردن في مؤتمر باندونغ، لموالاته لمحور (الرياض- القاهرة- دمشق) في المؤتمر ضد العراق من جانب اخر[٣]. فعد ابو الهدى ذلك ايذانا بعزله، فقدم استقالته في ٢٨ مايس ١٩٥٥ والتي قبلها الملك حسين في اليوم نفسه[٤].

(١) المجالي، مذكراتي، ص١٥٩؛ جريدة الحياة البيروتية، العدد٢٧٨٢ في ٣١ ايار ١٩٥٥.
(٢) د.ك.و، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، استقالة وزارة ابو الهدى،و١٧، ص١٤٤.
(3) Shmadtan, OP.Cit, P.324;
كان وزير الخارجية الاردني وليد صلاح على علاقة وثيقة بالسعودية وهو الذي دعا الى الحياد بين الحلفين ولكن الى جانب السعودية،وكانت الاوساط الحكومية الاردنية على دراية كافية باتصالات وليد صلاح بالشيخ عبد العزيز الكحيمي، اذ كان يغض نظره ازاء تدخلات الكحيمي في شؤون الاردن الداخلية، وعندما ابلغه القصر بعدم ارتياح الملك حسين من تدخلات الكحيمي والمطالبة بسحبه، اجاب ان سحبه يضر بالبلاد، ويخلق ازمة بين السعودية والاردن، ووعد بالاتصال بالكحيمي ولفت نظره الى وجوب الاعتذار، وامام تزايد تدخلات الكحيمي ابلغ وليد صلاح مرة ثانية، الا انه لم يقدم جوابا مقنعا عندئذ طلب القصر من رئيس الوزراء عزله عن وزارة الخارجية، للتفاصيل ينظر جريدة الحياة البيروتية، العدد ٢٨٢٤ في ١٩ تموز ١٩٥٥.
(٤) د.ك.و، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، استقالة وزارة ابو الهدى، و١٧، ص١٤٤.

وبعد يومين كلف الملك حسين سعيد المفتي بتشكيل الوزارة الجديدة، التي دخلها هزاع المجالي وزيرا للداخلية، ويبدو ان اغلب اعضائها من مؤيدي الاحلاف، والدليل على ذلك ابعاد رئيس الوزراء بعض المرشحين من الحزب الوطني الاشتراكي الذي يناوئ سياسة الاحلاف، اضافة الى ابعاده المرشح الدكتور حسن الخالدي بسبب حملاته في احدى الصحف المحلية على الاحلاف[١]، زالاكثر من ذلك اعلان رئيس الوزراء بحل مجلس النواب الذي يضم اكثرية موالية لحكومة ابو الهدى، موضحا ان الغاية من حل المجلس "ان يكون الشعب مجلس يمثله تمثيلا حقيقيا"[٢]، اي الاتيان بمجلس يؤيد دخول الاحلاف الدفاعية، والابتعاد عن الحلف الثلاثي (السعودي- المصري-السوري) وبذا يمكننا القول بان الحكومة الجديدة حاولت ابقاء خطوط الاتصال مفتوحة مع الهاشميين، الى الاعتقاد بانها كانت بوحي من الملك حسين الذي حبذ اعتماد سياسة التقارب مع العراق.

لقد اثارت وقالة حكومة ابو الهدى ثائرة دول الحلف الثلاثي (السعودية ومصر وسوريا) اذ شنت حملة اعلامية ضد الملك وحكومته الجديدة ووصفتهم بانهم "صنائع الغرب"[٣]، واخذ موظفو المفوضية السعودية في عمان يوزعون الهبات على الجمعيات الخيرية الاردنية يوميا، اذ كانت المفوضية تستدعي رئيس او ممثل تلك الجمعيات الى المفوضية في كل يوم وتدفع المبلغ المخصص له، وقد وزعت المفوضية مايقارب (٣٠) الف دينار خلال شهر حزيران من عام ١٩٥٥، والانكى من ذلك ان الصحف الاردنية اخذت تنشر هذه الهبات في صفحاتها الاولى، مع نشرها برقيات الشكر التي ترفعها الجمعيات للملك سعود[٤]، ولاشك ان هذه السياسة كانت ترمي الى حمل الرأي العام الاردني الى التعاطف مع السعودية من اجل الضغط على

(١) للتفاصيل عن مرشحي الحزب الوطني الاشتراكي الذين ابعدوا، ينظر د.ك.و، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوزارة الاردنية الجديدة، و١٨، ص٤٥.
(٢) جريدة الحياة البيروتية، العدد ٢٧٨٣ في ١ حزيران ١٩٥٥.
(3) Peter Snow, Hussein, Abiography, Washington, New york, Robert Luce 1972, P.75.
(٤) وتذكر الوثائق بان السعوديين قطعوا المساعدات عن بعض السياسيين والشخصيات الاردنية وزادوا من هباتهم للصحف والجمعيات، كما شهدت هذه زيارة توفيق ابو الهدى للسعودية وعودته منها محملا بمبالغ كبيرة اودعها في بيروت، للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٦٤٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، اعمال السعوديين وجماعتهم في الاردن وخارجه، و٤٦، ص٨٥.

حكومتهم بالانضمام الى الحلف الثلاثي من جهة، وتثنيها عن الشروع في تحبيذها لسياسة الاحلاف الغربية من جهة اخرى.

ومن جهة اخرى شجعت الحكومة السعوديين الفدائيين المجندين من جماعة الملقي بالتسلل عبر الحدود الاردنية لغرض القيام بعمليات فدائية ضد المواقع الاسرائيلية في فلسطين المحتلة[1]، الامر الذي اثار فقدان الامن على الحدود الاردنية-الاسرائيلية، وكانت الاوساط الحكومية الاردنية تتوقع مثل هذه العمليات لارتيابهم من قصد السعوديين الخفي من تجنيد الفدائيين،وخشيتهم ان يتسلل هؤلاء الى الاردن للقيام باعمال شغب"[2].

ولاشك ان الحكومة السعودية كانت تقصد منها اثارة المتاعب للحكومة الاردنية الجديدة، وذلك لاحتمال ان تؤدي تلك الهجمات الى تكرار الاعتداءات الاسرائيلية على الاردن، مما يهيج الرأي العام الاردني على الحكومة الجديدة، بعد ان تتلقفهم الدعايات السعودية والمصرية والسورية، لحملهم على اجبار حكومتهم للانضمام الى الحلف الثلاثي، والابتعاد عن الرغبة في دخول الاحلاف الغربية التي ترتبط بعلاقات وثيقة باسرائيل، وبالتالي تقصد الحكومة السعودية، على مايبدو ان تؤدي هذه التطورات الى اقالة حكومة سعيد المفتي والمجيء بحكومة مؤيدة لها يرأسها توفيق ابو الهدى.

وفي الوقت نفسه افتعلت الحكومة السعودية ازمة مع حكومة سعيد المفتي في ايامها الاولى، تمثلت بقضية الاعدامات السعودية في الحجاز اذ حدث بعد يوم من استقالة وزارة توفيق ابو الهدى اي يوم ٢٩ مايس ١٩٥٥، اذ ادى الشريف ناصر بن جميل ومحمد امين الشنقيطي قاضي القضاة وعدد من الحجازيين في عمان، صلاة الغائب في الجامعة الحسيني في عمان على ارواح ثلاثة حجازيين اعدموا في السعودية[3]،

---

(1) Snow, OP.Cit, P.75.

(٢) د.ك.و، ٣١١/٢٦٤٣، تقارير السفارة العراقية في جدة، اعمال السعوديين وجماعتهم في الاردن وخارجه، و٢٤٦، ص٨٦.

(٣) من بين الذين اعدموا حسن شيا مدير مراقبة الاشغال في المنطقة الشرقية من الاحساء، وعبد الله المعمر مدير مكتب العمل والعمال في المنطقة ذاتها. ينظر د.ك.و، ٣١١/٢٦٤٠، تقارير السفارة العراقية في جدة، تقرير سياسي عام عن شهر حزيران ١٩٥٥، و٨٠، ص١٧٦؛ ولم اتوصل في ضوء ماتوفرت لدى من وثائق ومعلومات عن اسم الشخص الثالث الذي اعدم من قبل السعوديين.

بتهمة انتسابهم الى حركة سياسية غايتها التآمر على الحكم[1]، وكان الملك قد اصدر بيانا موجها الى اهل الاحساء والحجاز مهددا باستخدام القوة والبطش لقمع حركتهم السياسية حيث اشار قائلا "ان والدي ضم هذه المناطق بالسيف، ولن اسمح بأية حركة تمرد او انفصال فيها، بل ساقمعها بالقوة"[2].

وقد اثارت هذه الصلاة الحكومة السعودية، التي قدم وزيرها المفوض في عمان الشيخ عبد العزيز الكحيمي مذكرة حكومته الاحتجاجية في ٨ حزيران ١٩٥٥ الى حكومة سعيد المفتي، لموافقتها اقامة تلك الصلاة على اراضيها، وتضمنت المذكرة الاحتجاجية" تعريضا بجلالة الملك والبيت المالك، كما تضمنت الفاظا وعبارات لايليق ان توجهها حكومة الى حكومة صديقة" كما حملت المذكرة الاحتجاجية حكومة سعيد المفتي مسؤولية توتر العلاقات بين البلدين[3].

ويبد ان الحادث لم يكن يستوجب كل ذلك التعظيم، الا اذا كان بقصد احراج حكومة سعيد المفتي في ايامها الاولى، بسبب تأييدها لسياسة الاحلاف الغربية من جهة، ومناوئتها لسياسة ابو الهدى الواقعة تحت تأثير السعودية التي تعارض تلك الاحلاف من جهة اخرى، وكان من الطبيعي ان تقدم السعودية على رفع هذه المذكرة للحكومة الجديدة، بقصد احراجها ودفعها الى الاقالة، ويجانبنا المجالي حقيقة ماذهبنا اليه بقوله "صحيح ان ماقام به الشريف ناصر كان عملا يتنافى والصداقة القائمة

---

(١) شهدت السعودية ومنذ نيسان ١٩٥٥ نشاطا ملحوظا لحركة سرية من خلال المناشير التي نشرتها في البلاد، والتي وجهت ضد الملك سعود وعائلته التي اتهمها بالفساد الاداري والمالي، وطالبت باصلاحات دستورية في البلاد، واتخذت الحركة منطقة الاحساء مركزا لها لسببين اساسيين: الاول لبعدها عن العاصمة السعودية، والثاني لقلة القوات السعودية فيها، ويبدو ان الملك سعود قد تنبه الى هذا النقص فأنشا في ١٨ مايس ١٩٥٥ فرقة مضليين ليتمكن من ارسالها الى اي زاوية كانت في بلاده، ويعتقد ان السبب المباشر وراء تشكيل الحركة يكمن في اقدام الحكومة السعودية على طرد الحجازيين والفلسطينيين من شركة (ارامكو) تحت تهمة انتسابهم الى الحزب القومي السوري، ومن الجدير بالاشارة ان من بين المناشير التي وزعت في السعودية كانت بعنوان (صرخة من جوف الكعبة) و(التعاون العسكري بين الامريكان والمملكة العربية السعودية). للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٣١١/٢٦٤١، تقارير السفارة العراقية في جدة، اشاعة حول وجود حركة انقلابية في السعودية، و٣٨، ص٥٣.

(٢) جريدة الحياة البيروتية، العدد٢٧٧٩ في ٢٧ ايار ١٩٥٥.

(٣) للتفاصيل حول نص المذكرة السعودية الاحتجاجية ينظر د.ك.و، ٣١١/٢٦٤١، تقارير السفارة العراقية في جدة، صورة المذكرة الاحتجاجية، و١٨، ص٢٦؛ المجالي، مذكراتي، ص١٥٩-١٦٠.

بين البيتين والبلدين، ولكن الشريف ناصر رجل غير مسؤول، وكان يكفي لفت نظر رئيس الوزراء شفويا، لكي تسوى القضية بابداء الاسف للحادث فلم هذه المذكرة الغربية"[1].

واثر مناقشة حكومة سعيد المفتي المذكرة الاحتجاجية السعودية، وجدت انها ذكرت اسم الملك حسين في المؤامرة، كما انها احتوت على تعابير شديدة اللهجة لاتتفق وعلاقات الود والاخوة بين البلدين، عندئذ انقسم اعضاء الحكومة الاردنية الى فريقين، فريق يرى ضرورة رفعها الى الملك حسين، على اساس انها تخصه بالدرجة الاولى وينتظر توجيهاته قبل الرد على المذكرة، اما الفريق الثاني فقد اعترض على هذا الرأي، وبين ان ذلك قد يسبب احراجا للملك، او قد يعكس عدم ارتياحه من سياسة الحكومة الجديدة، وبالتالي يؤدي الى استقالتها، ورأى هذا الفريق بان مذكرة السعودية الاحتجاجية موجهة للحكومة الاردنية، ومن اختصاصها معالجة الامر بنفسها، واعلنوا حرصهم على ذلك بقولهم، "اننا كحكومة تحرص على سمعتها وسمعة رأس الدولة من واجبنا ان نقرر رفض المذكرة واعادتها، فاذا لم ترض هذه السياسة جلالة الملك عندئذ تستقيل حكومتنا وينتهي واجبنا"[2].

وفي الحال اقدمت حكومة المفتي على تصوير المذكرة الاحتجاجية السعودية، واعادن نسختها الاصلية للوزير السعودي في عمان الشيخ عبد العزيز الكحيمي مع بيان ينص على رفض المذكرة، وقام بتسليمها للشخ الكحيمي وكيل وزير الخارجية الاردني بهاء الدين طوقان[3]، وكان صدمة لم يكن الكحيمي يتوقعها[4]. وقد بعثت

---

(١) المصدر نفسه، ص١٦٠.
(٢) المصدر نفسه، ص١٦١.
(٣) د.ك.و، ٢٦٣٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، العلاقات الخارجية، و٣٦، ص٥٢؛
ذكرت حكومة الاردن في بيانها اسباب رفضها المذكرة الاحتجاجية السعودية بما يأتي:
أ-ان المذكرة ذكرت اسم الملك حسين الامر الذي يتنافى وروابط القواعد الدبلوماسية.
ب-ان المذكرة قد احتوت على تعابير شديدة اللهجة لاتتفق والعلاقات الودية والاخوية القائمة بين البلدين. للتفاصيل ينظر د.ك.و،٢٦٤٢/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، بيان الحكومة الاردنية، و١٧، ص٢٥.
(٤) المجالي، مذكراتي، ص١٦٢.

الحكومة بخلاصة قضيتها للملك حسين الذي رد عليها بالشكر والتقدير[1].

ولكن الكحيمي صرح في ٢٨ حزيران ١٩٥٥ بان الحكومة الاردنية اعتذرت عن قبول المذكرة، مستبعدا كلمة الرفض، بل انه اوضح بان الحكومة الاردنية عللت اعتذارها، بأنها لاتستطيع منع المصلين الذين هم احرارا في المساجد، كما انها لاتستطيع ان تمنعهم من الصلاة على ارواح الذين اعدموا[2].

لقد بدأت الاوساط الحكومية الاردنية دهشتها من تصريح الكحيمي، اذ اصدر وزير الداخلية هزاع المجالي بيانا ايضاحيا عن موقف حكومته جاء فيه " ان الحكومة الاردنية قد رفضت مذكرة الوزير السعودي ولم تقبلها مطلقا، لانها صيغت بلهجة لم ترض عنها الحكومة... واستغربنا من تصريح الوزير السعودي كل الاستغراب، فهو يقول ان الحكومة الاردنية اعتذرت عن قبول المذكرة مستبعدا كلمات الرفض"[3].

وهكذا اعتبرت الحكومة الاردنية تصريح الوزير المفوض السعودي محض افتراء عليها، وتدخلا في شؤون الاردن الداخلية، فطلبت الحكومة الاردنية من الحكومة السعودية سحب وزيرها المفوض في عمان واستبداله بوزير مفوض اخر[4]، ويبدو ان سعيد المفتي كان راغبا في ذلك منذ فترة، لانه كان يحمل الكحيمي مسؤولية ابعاده عن الانتخابات الاردنية عام ١٩٥٤، بسبب تدخله بنفوذه وماله في الانتخابات وخاصة في دائرة عمان التي ادت الى انسحاب المفتي وجماعته، وفوز ابو الهدى وجماعته[5].

ولكن الحكومة السعودية لم تقدم على ذلك، وانما اتجهت الى اعتماد سياسة المثلية في ردها على الطلب الاردني، ويتضح ذلك من ارسالها مذكرة الى الحكومة الاردنية تطلب فيها سحب الشريف حامد سعد الدين القائم باعمال المفوضية الاردنية في جدة من منصبه واستبداله بممثل اخر[6]، ويبدو ان الحكومة السعودية ارادت بذلك الابقاء على الشيخ الكحيمي في منصبه، اعتقادا منها بان سياسة المثلية ستدفع

---

(١) د.ك.و، ٢٦٣٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، احداث عام ١٩٥٥، و٥، ص٢٠.
(٢) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، العدد٧٣٧ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٥.
(٣) جريدة الحياة البيروتية، العدد٢٨٠٩ في ١ تموز ١٩٥٥.
(٤) د.ك.و، ٢٦٣٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، احداث عام ١٩٥٥، و٥، ص٢٠.
(٥) د.ك.و، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الانتخابات النيابية، و٤١، ص٩٤.
(٦) د.ك.و، ٢٦٣٩/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، الازمة مع الاردن، و١٦، ص٢٣.

بالحكومة الاردنية الى اعادة النظر في قضية الشيخ الكحيمي، لاسيما وان الحكومة الاردنية على مايبدو، كانت حريصة على ابقاء الشريف حامد في منصبة لانه من الاشراف الحجازيين.

ووكيدا لما ذهبنا اليه، نلحظ بان الحكومة السعودية حاولت بكل الطرق والاساليب تسوية القضية مع حكومة المفتي، ووسطت مصر التي اجرت سفارتها في عمان اتصالات مع وزارة الخارجية الاردنية لكنها لم تسفر عن نتيجة ايجابية[1].ة وعندما شعر الكحيمي بحراجة مركزه، اوعز الى عدد من الصحف الاردنية بالكتابة عنه " وعن خدماته الطيبة في الاردن"، ولكن المفتي قطع عليه جميع الطرق والابواب التي اعتاد دخولها، واخيرا غادر عمان في ١٩ تموز ١٩٥٥ الى بيروت ليتولى مهام المفوضية السعودية هناك، وعين بدله الشيخ عبد الله الكحيمي في عمان[2].

اما الحكومة الاردنية فانها حرصت على ابقاء الشريف حامد في منصبه، اذ اقدمت على رفعه الى درجة وزير مفوض، ثم مفاتحت الحكومة السعودية بتعيينه وزيرا مفوضا لها لدى الحكومة السعودية، الا ان الاخيرة اعربت عن رغبتها لترشيح غيره لهذا المنصب، ولم تبد اسباب رسمية لذلك[3]، وانما المعروف انها لاتميل الى تعيين احد الاشراف لمثل هذا المنصب في بلادها، وظنا منها ان رفضها لتعيين الشريف حامد قد يؤثر على بقاء الوزير المفوض السعودي في عمان بمنصبه هناك.

وعندما قام الملك حسين في ٨ ايلول ١٩٥٥ بزيارة الى السعودية، كانت نتيجتها غير مرضية، اذ لن يرتبط الملكان بموعود او تعهدات سياسية معروفة، وتناول الملكان قضية الوزير المفوض السعودي السابق بعمان الشيخ عبد العزيز الكحيمي وما قام به من اعمال ضد القصر والحكومة الحالية، ولم يكن امام الجانب السعودي من بد الا تقديم اعتذارهم عن اعمال وزيرهم[4].

---

(١) حول الوساطة المصرية ينظر د.ك.و، ٢٦١٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، تقرير سياسي عن شهر تموز ١٩٥٥، و٤٨، ص٦١.

(٢) جريدة فلسطين، العدد ٩٠١٥٩٠-٩٠٩٤ في ٢٠ تموز ١٩٥٥.

(٣) د.ك.و، ٢٦٤٣/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، العلاقات الاردنية-السعودية، و٩٩، ص١٧٠.

(٤) د.ك.و، ٢٦٤٣/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، زيارة الملك حسين الى السعودية، و٨٢، ص١٣٩.

وهكذا واجهت حكومة المفتي ازمة مفتعلة غذتها جهات داخلية وخارجية مشتركة، فالداخلية بحكومة ابو الهدى المستقيلة، والخارجية تمثلت بالسعودية، التي تلقفت نبأ حادثة صلاة الغائب في الجامعة الحسيني في عمان لتفصح عما في داخلها من عدم الارتياح ازاء حكومة المفتي المناوئة للحلف السعودي-المصري- السوري، والمؤيدة لحلف بغداد[1]، الذي اتضح من خلال مذكرتها الاحتجاجية التي كانت تهدف الى خلق الازمة لاشغال الحكومة بامور جانبية للحيلولة دون الانجراف وراء سياسة الاحلاف الغربية.

٣- دور السعودية في احباط محاولات ضم الاردن الى حلف بغداد

تعرض الاردن لضغط دول حلف بغداد محاولة منها لضمه الى الحلف، وخاصة بعد اعلان مصر عقدها صفقة الاسلحة التشيكية (السوفيتية) في ٢٧ ايلول ١٩٥٥، وتأييد الحكومة الاردنية لمصر في بيان جاء فيه "ان عمل مصر هذا يتعلق بصميم سيادتها وانه لاحق لاحد ان يتذمر او يعترض عليه، ولاسيما بعد ان رفضت الدول الغربية تزويد مصر بالاسلحة"[2]، ولم يقف التأييد الاردني عند ذلك، بل بعث مجلس النواب الاردني برقية الى الرئيس جمال عبد الناصر في ٤ تشرين الاول ١٩٥٥، جاء فيها "ان مجلس النواب الاردني يحيي فيكم الروح العربية الابية ويؤيدكم في كل اجراء اتخذتموه من اجل الحصول على السلاح بدون قيد او شرط من اية جهة كانت للدفاع عن البلاد العربية"[3].

---

(١) اثر انضمام بريطانيا في ٥ نيسان ١٩٥٥ وباكستان في الاول من تموز من العام نفسه الى الميثاق العراقي التركي اعتمدت بنوده كدستور لحلف جديد سمي بحلف بغداد، الذي انضمت اليه ايران في ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٥، للتفاصيل ينظر حسن الدجيلي، ميثاق بغداد حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٥٦، ص١٠٠-١٠٥؛ د.ك.و، ٤٧٠٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الاحتجاج الاول لمجلس ميثاق بغداد، و١١٤، ص٢٦٦-٢٨١.

(٢) د.ك.و، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، شراء مصر للاسلحة السوفيتية، و٦، ص٦؛ وفي الوقت نفسه رغب الملك سعود بشراء الاسلحة السوفيتية، ويتضح الامر من الاقتراح الذي قدمه الملك سعود الى المارشال غورشيلوف رئيس المجلس الاعلى للاتحاد السوفيتي الذي قام بتسليمه عبد الله النفل السفير السعودي في القاهرة الى دانتيل سلود السفير السوفيتي في القاهرة لتسليمه، موسكو، وابدت حكومة موسكو استعدادها بتجهيز السعودية بالاسلحة الثقيلة وفق تخطيط طويل الاجل، وذلك ما ابلغه السفير السوفيتي في باريس للامير طلال بن عبد العزيز السفير السعودي هناك، للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٦٤٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، السعودية والاسلحة السوفيتية، و٦٠و ٦٤، ص١٠٢-١١١.

(٣) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، العدد٧٣٧ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٥.

اثار الموقف الاردني القومي ازاء سياسة مصر التحررية تشجيع الحكومة السعودية، التي جددت اتصالاتها بالحكومة الاردنية لدفعها باتجاه الانضمام الى الحلف الثلاثي[1]، ولاسيما وان الموقف السعودي قد بلغ اشده في هذه الفترة ضد حلف بغداد والسياسة البريطانية، نظرا لتدهور العلاقات السعودية- البريطانية، بسبب النزاع حول منطقة البريمي والذي بلغ ذروته في الاعتداء المسلح التي قامت به القوات البريطانية لاحتلال المنطقة وضمها الى ابو ظبي[2].

وهكذا اصبح موقف الاردن، على مايبدو بين خيارين، الاول بريطانيا ومن ورائها العراق، والثاني القوى المعارضة لسياسة الاحلاف الغربية في البلاد العربية، وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود، او بتعبير اخر كان على الحكومة الاردنية ان توازن بين رغبتها في تعديل المعاهدة الاردنية البريطانية لعام ١٩٤٨ لقاء الانضمام لحلف بغداد، وبين التيار الوطني المتصاعد الذي بدأت تحركه اذاعات القاهرة والرياض ودمشق وصحفها، التي اخذت تعمل باتجاه كشف نوايا سياسة الاحلاف الغربية على اوسع نطاق ممكن.

ويبدو ان التأييد الاردني للقرار المصري اثار قلق الدوائر الغربية في المنطقة، لذا قررت الاسراع باحتواء الموقف، وذلك بمحاولات ضم الاردن الى حلف بغداد، فقد وصل الى عمان في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ الرئيس التركي جلال بايار يرافقه وزير الخارجية فؤاد فطين زورلو، واجرى بايار مباحثات مع الملك حسين وسعيد المفتي والفريق غلوب، ركز فيها على الفوائد التي سيجنيها الاردن اذا ما انضم الى حلف بغداد، واكد بان الاردن سيزداد قوة اذا ما اصبح شريكا في الحلف، فبأستطاعة الجيش العربي ان يرسل بعثة عسكرية الى انقرة لوضع اسس المساعدة العسكرية التركية في حالة تعرض الاردن لعمل عدواني من قبل اسرائيل[3]، كما تعهد بايار بالكتابة الى الحكومة البريطانية لحملها على مضاعفة مساعدتها المالية للاردن، وفي المقابل ابدى

---

(1) The Middle tast Joural. Washington, winter, 1957, P.77.

(٢) حول تطور النزاع ينظر د.ك.و، ٢٦٤٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، النزاع السعودي- البريطاني حول البريمي، و٨١-٨٧، ص١٥٨-١٨٨.

(٣) جريدة الدستور، العدد ٣٤١٢ في ١٦/ ١٢/ ١٩٨٦.

الملك حسين ورئيس حكومته رغبتهما في انضمام الاردن الى حلف بغداد، شريطة ان تحقق دول الحلف ضمان مصالحه[1].

وفي بغداد اجتمع في اليوم نفسه نوري السعيد وعدنان مندريس رئيس الوزراء التركي بوزير الاردن المفوض في بغداد فرحان شبيلات بصدد الموضوع ذاته، وحملاه رسالة الى الملك حسين تضمنت عرضا بمساعدة الاردن عسكريا واقتصاديا لقاء انضمامه الى حلف بغداد[2]، وفي الوقت نفسه طلب نوري السعيد من المراقب الامريكي الذي حضر اجتماعات حلف بغداد، ايجاد سبيل لوقف مدفوعات (الارامكو) للسعوديين مدة ستة اشهر على الاقل[3].

ويبدو ان نوري السعيد قد ادرك تردد عمان في اعلان موقفها من دخولها حلف بغداد، يعود بالاساس الى الخشية من النشاط السعودي المتمثل بتوظيف اموالهم في حمل بعض السياسيين في الاوساط الحكومية الاردنية على معارضة حلف بغداد، او توظيفها في المظاهرات الرامية الى اضعاف الحكومة الاردنية وثنيها عن دخول الحلف، فقد نشرت صحف الدفاع والجهاد وفلسطين الاردنية بوضوح رفع المتظاهرين الذين خرجوا اثر زيارة بايار، العلمين السعودي والمصري وصور جمال عبد الناصر[4].

كما ادركت بريطانيا هي الاخرى بان السعودية كانت وراء التردد الاردني، وذلك ماكشف الستار عنه طلب رئيس الوزراء البريطاني انتوني ايدن من الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور برسالة جاء فيها "ان الاردن لابد ان يشترك في حلف بغداد، والملك والحكومة هناك على استعداد، وهم يرون في ذلك مصلحتهم، وقد اجرينا معه مفاوضات تمهيدية وصلت الى نجاح كامل، ولكنهم يخشون من ان يستعمل السعوديون اموالهم الطائلة في توجيه كل القوى المعادية للغرب في العالم العربي

---

(1) F.O.371/115424, B-E , from Amman tof. O.Nevember 6, 1955.

(2) F.O.371/115424, B-E , from Amman tof. O.Nevember 9, 1955.

(٣) الحسين، مجموعة، ص١٨٣؛ الحسني، الوزارات، ج٩، ص٢٤٦.

(٤) للتفاصيل عن استغلال مصر والسعودية المظاهرات في الاردن وعن نماذج التصاوير التي نشرتها الصحف ينظر د.ك.و، ٢٧٢١/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، السعودية والحوادث الاخيرة في الاردن، و٤٢، ص٧١.

ضدهم، وهم لايخشون الى هذه الدرجة من انصار (ناصر) وانما تقلقهم قوة الاموال السعودية"، واردف ايدن في رسالته الى ايزنهاور قائلا "وقد فكرت في ان اقترح عليك ان تطلب من شركة (ارامكو) مجموع شركات البترول الامريكية العاملة في السعودية، ان تتوقف لمدة ستة اشهر او ثلاثة على الاقل، في دفع عوائد البترول للسعودية حتى لايجد الملك سعود اموالا يصرفها ضدنا في المنطقة"[1].

ولكن ايزنهاور دهش من هذا الطلب، واعلن عدم استطاعته قبوله، لان الشركات الامريكية لم تكن عمليا قادرة على الاستجابة خشية اثارة غضب السعوديين، يضاف الى ذلك ان احتلال بريطانيا لـ "واحة البريمي" يجعل من الصعوبة مسايرة الشركات لمثل هذا الطلب، وهكذا جاء رد ايزنهاور على طلب ايدن بالاعتذار ولكنه قال "انه قد يفكر ارسال مبعوث امريكي خاص الى السعودية بنصيحة الى ملكها بان يدخر امواله ولايسرف في صرفها على اثارة المتاعب للغرب"، وبالفعل قام ايزنهاور بايفاد المستر (جون ماكلوي) رئيس مجلس ادارة بنك (تشيز مانهاتن) الى الرياض حيث قابل الملك سعود والامير فيصل رئيس الحكومة السعودية، ناقلا اليهما رسالة ايزنهاور ولكنه لم يسمع ردا عليها، وبالعكس فان الامير فيصل اثار معه قضية احتساب عوائد السعودية من النفط على اساس حسابات سركة الارامكو، التي ابدى تشككه فيها على اعتبارها تعطي السعودية حقها[2].

ومما تقدم يمكننا القاء الضوء على حقيقة موقف الولايات المتحدة الامريكية من حلف بغداد، اذ رافق حرصها على عقد حلف بغداد، اصرارها على عدم انضمامها للحلف بشكل رسمي، سببه مراعاتها لوضع الحكومات العربية مثل السعودية ومصر وسوريا، وهذا يقود الى السبب الاخر وراء الحرص الامريكي بعقد حلف بغداد، وهو الدفاع عن نفط الشرق الاوسط ضد عدوان قد يتعرض له من جانب الاتحاد السوفيتي او بسبب تطور الحركة القومية العربية.

ولكن الحكومة الاردنية بعثت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥، مذكرة الى الحكومة البريطانية سردت فيها مطاليبها المالية والعسكرية لقاء موافقتها على الدخول في

---

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، القاهرة، ١٩٦٨، ص٣٨٣-٣٨٤.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٨٤؛ وثائق وزارة الخارجية العراقية، س/ ٥/ ٢/ ٤٢٣، مذكرة السفارة العراقية في واشنطن الى وزارة الخارجية.

حلف بغداد[1]، وفي اليوم نفسه اجتمع رئيس الوزراء الاردني سعيد المفتي بسفراء تركيا والعراق والولايات المتحدة، واعلمهم بالخطوة الاردنية، وشرح لهم وجهة نظر حكومته واعرب عن امله في ان تؤيد حكوماتهم انضمام الاردن الى حلف بغداد، كما بعث الملك حسين في اليوم نفسه رسالة شخصية الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، تسلمها الفريق عبد الحيكم عامر القائد العام للجيش المصري، الذي كان في زيارة للاردن، اعرب فيها الملك حسين عن رغبة حكومته في الانضمام الى حلف بغداد، وموضحا المبررات المالية والعسكرية لقاء الانضمام[2].

واعلن هارولد مكميلان وزير الخارجية البريطاني عن رغبة حكومته في اخراج العراق من عزلته، وذلك بفتح باب المفاوضات مع الدول العربية ابتداء بالاردن، كما قرر انتوني ايدن رئيس الوزراء البريطاني اهداء بعض الطائرات الحربية الى الاردن، واجراء نص بديل للمعاهدة الاردنية -البريطانية، واجراء مفاوضاتت بهذا الشأن فور انضمام الاردن الى حلف بغداد[3].

ويبدو ان الحكومة الاردنية قد وجدت في الوعود البريطانية مايبرر رغبتها في الانضمام الى حلف بغداد، لذا حرصت على مباحثة المسؤولون العراقيون بشأن المساعدة التي سيقدمها العراق الى الاردن لقاء انضمامه الى الحلف، وذلك بتوجيهها وفدا اردنيا الى بغداد في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٥، للتباحث بهذا الشأن، وانتهت المباحثات بتعهد العراق على مساعدة الاردن ماليا لتمويل مشاريعه الاقتصادية ولتقوية قواته المسلحة[4].

---

(١) تضمنت المذكرة الاردنية المطاليب الاتية: أ.المحافظة على ميثاق الضمان الجماعي العربي. ب.تأييد الاردن تأييد مطلقا في تحقيق المطالب والحقوق العربية في فلسطين ودفع العدوان عن الاردن ايا كان مصدره. جـ.اعتبار القوات الاتية الحد الادني الذي يجب توفره للدفاع عن الاردن: فرقة مشاة، فرقة مصفحة، مدفعية ثقيلة، لواء مظليين، مجموعة كوماندوس، قوة جوية من قاذفات ومقاتلات وتأمين القواعد اللازمة لها، قوة بحرية صغيرة في البحر الميت والعقبة. و.النظر بعين الاعتبار للوضع في الداخل والخارج وترك الفرصة للحكومة لتهيئة الجو المناسب لدخول الحلف، للتفاصيل ينظر، المجالي، هذا بيان للناس، قصة مباحثات تمبلر، عمان، ١٩٥٥، ص٢١-٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٢.

(٣) انتوني ايدن، النص الكامل لمذكرات انتوني ايدن رئيس الوزراء البريطاني السابق، ترجمة خيري الحماد، القسم الثاني، ١٩٥١-١٩٥٧، بيروت، دار الحياة، ١٩٦٩، ص١٣٤.

(٤) جريدة الزمان، العدد ٥٥١١ في ١١ كانون الاول ١٩٥٥.

وعلى الرغم من ذلك لم يكن ايدن على استعداد لقبول مثل هذا التوقف في منتصف الطريق بالنسبة للموقف الاردني، لذا قرر ان يبعث وفدا بريطانيا برئاسة (جيرالد تمبلر) رئيس اركان الجيش البريطاني يرافقه (مايكل روز) رئيس قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطاني الى عمان، التي وصلها في ٦ كانون الاول ١٩٥٥، لغرض اقناع الحكومة الاردنية بأن تتبع خطى العراق بالانضمام الى حلف بغداد[١].

ويبدو ان تكليف الحكومة البريطانية لشخصية عسكرية لرئاسة وفدها هذه المرة، يعود الى المذكرة الاردنية المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥ التي حملت مطاليب عسكرية، واثناء المفاوضات قدم تمبلر المذكرة البريطانية الجوابية التي تؤكد تعهد بريطانيا حالما يتم ايداع وثائق انضمام الاردن الى حلف بغداد، بزيادة عدد وعدة الجيش العربي الاردني، ومعاضدة الاردن في حالة تقديمه لطلبات عسكرية مستعجلة من دول الحلف، والدخول في مفاوضات عاجلة لابدال المعاهدة الاردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨ باتفاق خاص بينهما[٢].

ابدى رئيس الوزراء سعيد المفتي رغبته في الاتفاق، لان العروض التي تقدم بها تمبلر على حد تعبيره مغرية[٣]، على الرغم من انها لاتتفق والمطاليب الاردنية الواردة في مذكرة ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥، والتي اعتبرتها الحكومة الاردنية الحد الادنى الضروري للدفاع عن البلاد، وبخاصة الطلب القاضي بأن نؤيد بريطانيا الاردن وتأييدا مطلقا في تحقيق المطالب والحقوق العربية في فلسطين، غير ان الحكومة البريطانية في مذكرتها الجوابية قد تجاهلت هذا الموضوع، الذي ارادت منه حكومة المفتي على مايبدو، تبرير قرارها القاضي بالانضمام الى حلف بغداد امام الرأي العام الرسمي والشعبي الاردني خصوصا والعربي عموما.

وبسبب القضية الفلسطينية[٤]، التي تضمنها المشروع الاردني الجديد، انقسم

(1) Charles D. Creman, The Arabs and The World Nasses Arab Nationlist Policy Council of oreign Relations, New york, 1962, P.142.

(٢) د.ك.و، ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المفاوضات البريطانية-الاردنية واستقالة الوزارة، و٦٩، ص١١٦.

(3) Vatikiotis, OP.Cit, P.113.

(٤) تضمن المشروع الاردني شرط خاص بالقضية الفلسطينية على اساس وضع قرار التقسيم الصادر =

مجلس الوزراء على نفسه في جلسته المنعقدة في ١٢ كانون الاول ١٩٥٥، اذ رأى وزراء الضفة الغربية[١] بان انضمام الاردن الى حلف بغداد سيضر بالقضية الفلسطينية، لذا اعلنوا بانهم لايرغبون في التفريط بقضيتهم ويجب حلها اولا، وبعد ذلك الدخول في مفاوضات للانضمام الى حلف بغداد، ولما لم يتم التوصل الى اتفاق داخل المجلس قدموا استقالتهم في ١٣ كانون الاول[٢] ١٩٥٥، وفي اليوم التالي قدم رئيس الوزراء سعيد المفتي استقالته، بناء على رغبة الملك حسين، نتيجة فشل المفتي في حمل حكومته على اصدار قرار يقضي بدخول الاردن حلف بغداد[٣]، وادى هذا الى خلق ازمة وزارية، غدت الاولى من نوعها منذ توحيد الضفتين، وذات دلالة هامة اذ اتجهت انظار الكثير من السياسيين الفلسطينيين والاردنيين نحو القاهرة خاصة بعد عقدها صفقة الاسلحة التشيكية (السوفيتية).

وعلى الفور كلف الملك حسين هزاع المجال، الذي كان متحمسا للحلف بتأليف الوزارة الجديدة، الذي قدم اسماء وزارته في ١٥ كانون الاول ١٩٥٥، واعلن عن تصميم وزارته على ضم الاردن الى حلف بغداد[٤]، ونتيجة لذلك قامت المظاهرات وتوالت الاضطرابات وعقدت المؤتمرات والمهرجانات الوطنية المنددة بالحلف والرافضة الانضمام اليه في جميع انحاء المملكة الاردنية[٥]، ومن الجدير بالذكر ان بعض المظاهرات سارت امام السفارتين السعودية والمصرية واخذت تهتف هناك، بحيث ساد شعور واسع النطاق في الاردن يقضي باستبدال علاقة الاردن ببريطانيا

= عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ موضع التنفيذ، ينظر المجالي، هذا بيان للناس، ص٩-١٠.

(١) وهم عزمي النشاشيبي ونعيم عبد الهادي وسمعان داود علي حسنا، ينظر المصدر نفسه، ص١١.

(٢) د.ك.و، ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المفاوضات البريطانية-الاردنية واستقالة الوزارة، و٦٩، ص١١٧.

(٣) د.ك.و، ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، استقالة وزارة المفتي، و٧٠، ص١٧١؛ ويرى سنو بأن حكومة المفتي سقطت بسبب استقالة الوزراء الفلسطينيون الاربعة ينظر:
Snow, OP.Cit, P.77.

(٤) د.ك.و، ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تشكيل الوزارة الجديدة، و٧١، ص١٢٠.

(٥) للتفاصيل عن موقف الرأي العام الاردني من حلف بغداد ينظر، جبار، المصدر السابق، ص١٧١-١٧٩.

باتحاد جديد مع السعودية ومصر وسوريا[1]، وجددت حكومة المجالي نفسها في وضع حرج امام عجزها في السيطرة على اوضاع الاردن الداخلية الامر الذي ادى الى تقديم هزاع المجالي استقالته في ١٩ كانون الاول [2]١٩٥٥.

واما ضغط الرأي العام الاردني تغيرت الحكومة الاردنية ثلاث مرات في غضون شهر واحد[3]، حتى وجد رئيس الوزراء الجديد سمير الرفاعي نفسه مجبرا ان يعلن انه ليس من سياسة الاردن الارتباط بأية احلاف اجنبية، وان القضية الفلسطينية تحضى باهتمام حكومته باعتبارها قضية الاردن الاولى[4].

اما الملك حسين فقد تعهد في خطاب وجهه الى الشعب الاردني في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٦، بمواصلة النضال من اجل اعادة اللاجئين الى بلادهم، وشكر الحكومة والجيش على اعادتهما الهدوء الى البلاد[5]، وفي اليوم نفسه اعرب الملك حسين الى السفير البريطاني في عمان، عن رغبته في ارجاء الدخول الى حلف بغداد الى موعد لاحق اكثر ملائمة، وقال "اذا استعجلنا الامر افسدنا كل شيء" وقد وافقته الحكومة البريطانية على ذلك"[6].

وقفت السعودية موقفا مضادا لمحاولات ضم الاردن لحلف بغداد، ولجأت الى استخدام مختلف الوسائل لاحباط تلك المحاولات، اذ لجأت في بادئ الامر الى اتباع (دبلوماسية الذهب) ان جاز التعبير، فصارت تنفق الاموال لكسب الاوساط الرسمية وغير الرسمية في الاردن، وذلك ماعبر عنه سلوين لويد وزير خارجية بريطانية بقوله "ان عملاء الملك سعود المملوءة جيوبهم بالذهب يتعاونون مع الشيوعيون

(١) د.ك.و، ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المظاهرات في الاردن، و٦٢، ص١٠٧.
(2) Gremean, Op.Cit, P.143.
(٣) يمكن تسمية حكومة المجالي باسم حكومة «الايام الخمسة» لانها كانت اقصر الحكومات اذ لم تستمر سوى خمسة ايام مليئة بالاضطرابات، ينظر د.ك.و، ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، نص بيان الديوان الملكي، و٥٨، ص١٧٩.
(٤) وزارة سعيد المفتي، وزارة هزاع المجالي، وزارة ابراهيم هاشم، للتفاصيل ينظر جبار، المصدر السابق، ص١٧٠-١٧٩.
(٥) د.ك.و، ٢٧٢٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الاضطرابات في الاردن، و٤٥، ص١٦٥.
(٦) محافظة، العلاقات، ص٢٤٢.

ضد المصالح الغربية"[1] وقامت الحكومة السعودية بصرف اموال طائلة عن طريق مفوضيتها في عمان او عن طريق انصارها داخل الاردن، من الصيارفة الذين يحملون الجنسية السعودية، لتوظيفها في عرقلة محاولات ضم الاردن الى حلف بغداد[2].

وتجلى التدخل السعودي في شؤون الاردن الداخلية كثيرا في اسقاط وزارة (الايام الخمسة) وزارة هزاع المجالي المتحمسة للحلف، اذ يؤكد المجالي مسؤولية السعودية في قيام الاضطرابات في وزارته قائلا "لم يبق شك عند احد ان ماجرى في الاردن كان نتيجة للمؤامرات والاموال، التي ينفقها السوديون في بلادنا لشراء ذمم الساسة والصحفيين وغيرهم، وان هذه المؤامرات تحاك في القصر من وراء ظهر الملك حسين"، وحمل هزاع المجالي مسؤولية الحكومة السعودية في منع الاردن من دخول الحلف بقوله "ان الاموال السعودية هي التي حالت دون دخول الاردن الى حلف بغداد"، كما ندد بسيطرة السعودية على الحجاز وطالبها باجراء استفتاء شعبي من اجل تقرير المصير، "اذا كانت سياستها تعمل من اجل الحرية والسلام كما تدعي"[3].

في حين يلقي المسؤولون السعوديون الاحداث التي ادت الى سقوط وزارة المجالي على عاتق دول حلف بغداد، ويتضح الامر من تأكيدات وزير الخارجية السعودي الامير فيصل التي جاء فيها "بأن نوري السعيد والاتراك والانكليز يتآمرون على الاردن لحمله على الانضمام لحلف بغداد اولا، ومن ثم يجر اليه لبنان، واذا ماتم له ذلك فستعزل سوريا من بقية الدول العربية، حينئذ ترمى هي الاخرى في احضان العراق، فيحقق بذلك نوري السعيد حلمه في تحقيق مشروع الهلال الخصيب[4].

وجهت الاذاعة الاردنية لوما الى السعودية بسبب تدخلها في تصعيد الازمة الاردنية، ولكن الحكومة السعودية ردت على ذلك في بيان جاء فيه " ان المملكة العربية السعودية لم يكن لها يد في اي حركة او عمل حصل في الاردن في هذه الظروف، وما كان لها ان تتدخل في اي يوم من الايام بأي شأن داخلي" ثم اكد البيان السعودي "ان تلك الاقوال التي جاءت في الاذاعة الاردنية ماهي الا ترديد لكلمات تذيعها بريطانيا

(١) ايدن، المصدر السابق، ص١٢٣.
(٢) د.ك.و، ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المظاهرات في عمان، و٥٠، ص٩٨.
(٣) د.ك.و، ٢٦٤٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، الاحداث في الاردن، و١٨، ص٢٥.
(٤) المميز، المصدر السابق، ص٥٣١.

من لندن ومن اذاعة الشرق الادنى، ولعل بعض المتصلين بالسلطات البريطانية انتهزوا فرصة انشغال حكومة الاردن الحاضرة في مشاكلها الداخلية فدسوا مثل هذه الاقوال الى اذاعة الاردن" وعللت الحكومة السعودية في بيانها الحركة التي قامت في الاردن ضد وزارة هزاع المجالي بانها كانت بوحي الشعور الوطني المعارض لحلف بغداد، والقت مسؤولية الاحداث في الاردن على بريطانيا بقولها "ان المسؤول عن الحوادث التي وقعت في الاردن هي الحكومة البريطانية التي بعثت بالجنرال تمبلر لحل حكومة الاردن بالكره او الرضا على الدخول في هذا الحلف"[1].

وحاول الملك سعود في حديث له مع مراسل "الديلي اكسبريس" الرد على الاتهامات التي وجهت اليه بشأن مسؤوليته ازاء الاحداث الاخيرة في الاردن بقوله "ان الحركة التي قامت في الاردن ضد الميثاق كانت حركة منبعثة من صميم الشعب... وانه لاعلاقة لي بما حدث في الاردن، وجميع تلك الاخبار والاشاعات القائلة بأني ارسلت عملاء ودفعت اموالا ماهي الا اكاذيب بريطانية"، ثم تساءل الملك سعود "هل انا رشوت زوجة رئيس الوزراء السابق[2]، الذي ثارت عليه البلاد حتى تندد بخروجها في اجتماع عام"[3].

وكان من الطبيعي ان يقدم الملك سعود لمثل هذه التصريحات، التي لايمكن باي حال من الاحوال تبرئة الاوساط الحكومية السعودية من مسؤولية الاحداث، لاسيما وان الشواهد المادية السعودية منتشرة ايضا في الاردن، اذ وجدت قوات الامن الاردنية عند تفتيشها معسكرات اللاجئين اثر الاحداث الاخيرة، الافا من النقود الذهبية والفضية السعودية والجنيهات المصرية، اعتقدت الحكومة الاردنية بانها قد وزعت من قبل عناصر سرية كرشاوي لاثارة الاضطرابات في الاردن[4].

---

(١) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، البيان السعودي على الاوضاع في الاردن، و٥٦، ص١٢٠؛ اثر الاحداث طلب ايدن من تمبلر مغادرة عمان والعودة الى لندن، لاجن وجوده في العاصمة الاردنية اصبح الذريعة التي تستغلها المظاهرات في العالم العربي كله ضد بريطانيا، ينظر هيكل، ملفات، ص٣٨٥.

(٢) يقصد هزاع المجالي.

(٣) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، حديث الملك سعود مع مراسل الديلي اكسبريس، و٥٨، ص١٢٢.

(٤) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الرشوات السعودية في الاردن، و٣٥، ص٨٧-٨٨.

والاكثر من ذلك ان دور السعودية في هذه الاحداث لم يقتصر على تقديم الدعم المادي لبعض العناصر المعارضة لسياسة الاحلاف فحسب، بل قامت بمحاولة التدخل العسكري في الاردن، اذ حشدت قوة عسكرية سعودية قدرت بـ الف جندي في منطقتي (الجوف والكاف) على الحدود الاردنية -السعودية، تعززها العربات المدرعة والسلاح الجوي السعودي الذي يزودها بالذخيرة[1]، مع اغرائهم بالاقبال على التجنيد بدفع رواتب خيالية تصل الى خمسة وعشرين جنيها في الشهر، ومن جانبها اسرعت الحكومة البريطانية بابلاغ الحكومة السعودية لبيان حقيقة هذه التحشدات، ويشير ايدن ان ذلك منطلق من حرصنا حتى لانترك لدى السعوديين ثمة مجال للشك، في ان قواتهم اذا قامت باي عمل عدواني ضد الاردن، فسنفي بالتزاماتنا لمساعدة الاردن، طبقا لمعاهدة التحالف المعقودة بيننا عام ١٩٤٨[2].

وسل مراسل جريدة الديلي اكسبريس الملك سعود "عما اذا كان الغرض من التحشدات السعودية قرب العقبة وحدود الاردن هو مهاجمة الاردن، والمساعدة على قيام حركة هناك... ام كان الغرض باجراء احتياطي ضد مشاكل محتملة مع اسرائيل في هذه المنطقة؟" واجاب الملك سعود "ليس من المعقول ولاداعي للتأكيد بأننا لايمكن ان نهاجم الاردن... بل اني اخبرت اخي الملك حسين ان جيشي هو جيشه وهو تحت تصرفه في اي وقت يحتاج اليه، والحقيقة انه حدث في العام الماضي ان غرق زورق يهودي في خليج العقبة فارسل اليهود طائرتين واحدة نزلت في اراضينا لانقاذ بحارتهم، والاخرى لحمايتها اثناء العملية، فبعد هذا العدوان الذي وقد على بلادنا، قررنا انه لابد من وجود قوات لنا هناك لمنع تكرار حدوث هذا العمل، وقد ارسلنا هذه القوات منذ اربعة اشهر اي قبل الحركة الاخيرة في الاردن بكثير"، ثم اردف الملك سعود قائلا "ان الاردن في خط الدفاع الاول، فهي سياج لنا ضد اسرائيل وخطر اليهود، ولذلك فمن مصلحتنا تقويتها ومساندتها وليس من المعقول ان نعمل على مهاجمتها او اضعافها"[3].

---

(١) محافظة، العلاقات، ص٢٤١.

(٢) ايدن، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٣) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تحشدات القوات السعودية قرب الحدود الاردنية، و٣٨، ص٩٢.

ولكن هذه التحشدات ولدت شعورا بالقلق وعدم الارتياح لدى الجانب الاردني، اذ وصف الملك حسين النشاط السعودي في هذه الفترة بالعبارة التالية "لقد استخدموا اموالهم في شراء الذمم في الاردن بينما كان يجمعون القوات المسلحة ويبنون مخازن الاسلحة على الحدود الجنوبية للبلاد"[1]، وفي الوقت نفسه ابلغ الحكومة البريطانية بان السعودية ومصر تلامان على مايقع في الاردن من احداث، نتيجة تحالفهما الوثيق مع المعارضة الاردنية، اذ اكد الملك حسين بان الدبلوماسيين السعوديين والمصريين يعملون باتفاق تام مع المعارضة داخل البلاد وخارجها[2]، بل حتى الفريق غلوب يعزو الاضطرابات التي حدثت اخيرا في الاردن، وماصاحبها من اعتداء على قنصليات بريطانيا والولايات المتحدة وتركيا وفرنسا الى تدخل ممثلي السعودية ومصر وتدبيرهما لها[3].

وفي ضوء القلق الاردني المتصاعد ازاء التحشدات السعودية على حدودهما المشتركة، اصدرت الحكومة السعودية بيانا رسميا اعترفت فيه، بانها ارسلت قوة من جيشها لترابط قرب الحدود الاردنية، بدعوى الدفاع عن مصلحة الاردن[4]، واشار البيان الى سبب ارسال هذه القوة بقوله "ان هذه القوات المشار اليها قد ارسلت منذ اربعة اشهر الى تبوك التي تبعد ١٠٠ كيلومتر عن العقبة بعد ان تجاوزت بعض الدوريات اليهودية الحدود اليها في زورق تحطم على شاطئها، مما دفعها الى ارسال طائرات نزلت في ذلك الشاطئ لنقل ركاب الزورق، مما دعا الحكومة السعودية لاتخاذ الحيطة في هذه المنطقة الحساسة"، وحاول البيان السعودي ان يبرر وجود هذه القوة، بانها بمثابة قوة للجيش العربي الاردني، وستعمل مع الجيش العربي الاردني في الوقت المناسب دفاعا عن مصلحة الاردن ومصلحة البلاد العربية[5].

ونستنتج من البيان السعودي ان هناك قوة عسكرية سعودية مكونة من مشاة ومدرعات تساندها الطائرات، تحشدت بالقرب من الحدود الاردنية السعودية ابان

(1) Eden.A, Full circle. London (Oxford University press), 1967, P.342-343.

(2) Snow, OP.Cit, P.78.

(٣) غلوب، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٤) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، الى وزارة الخارجية، و٥٤، ص١١٨.

(٥) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، نص البيان الرسمي، و٥٦، ص١٢٠.

الازمة الاردنية، في محاولة سعودية للضغط على الحكومة الاردنية للحيلولة دون اتخاذها قرارا يقضي بدخول الاردن حلف بغداد، ولاشك ان التهديد البريطاني المباشر للسعودية بالتدخل لصالح الاردن، من خلال البلاغ الذي قدمته الحكومة البريطانية للحكومة السعودية في ان اي اعتداء عسكري سعودي على الاردن سيفضي الى تدخل بريطانيا بجانب الاردن، وفقا للالتزامات المترتبة على المعاهدة الاردنية- البريطانية لعام ١٩٤٨، كان هذا وراء احباط المقاصد السعودية، وبالتالي التخفيف من القلق الاردني وطمأنته.

واخيرا نلحظ بان الحكومة السعودية اقدمت على سحب تلك القوات من الحدود الاردنية، اثر الهدوء الذي ساد اوضاع الاردن الداخلية بعد اعلان وزارة سمير الرفاعي الجديدة عن عدم دخول الاردن في اية احلاف اجنبية، واصدرت السعودية بيانا باركت فيه موقف الاردن ضد حلف بغداد جاء فيه "ان المملكة العربية السعودية تبارك هذا الموقف الذي وقفه الاردن الشقيق شعبا وبرلمانا وحكومة، وتؤكد ان هذه الروح الجبارة هي روح العرب كلهم نحو هذا الحلف المشؤوم الذي فرق العرب وشتت كلمتهم"، واضاف البيان بان "البلاد السعودية لاتؤيد الاردن فحسب، بل تؤيد كل حركة وطنية صادقة في اي جزء من هذا الوطن الكبير"[1].

وفي الوقت نفسه قدمت دول الحلف الثلاثي (السعودية ومصر وسوريا) عرضا بالمعونة المالية السنوية الى الاردن، بدلا من المعونة المالية السنوية البريطانية، لقاء تعهده بعدم الانضمام الى حلف بغداد[2].

ومن جهة اخرى ارادت السعودية ومصر تطويق حلف بغداد، ومنع امتداده الى باقي الاقطار العربية، اذ قامتا بعدة اتصالات بهذا الشأن، ففي مساء يوم ٢١ كانون الاول ١٩٥٥ قدم الى الرياض وفد مصري مؤلف من الدكتور محمد فوزي وزير الخارجية واللواء عبد الحكيم عامر وزير الدفاع يرافقهما عدد من ضباط الجيش المصري، بدعوة من الحكومة السعودية للاشتراك في الحفلة التي ستقام يوم ٢٢ منه بمناسبة

(١) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تعليق سعوي عن حوادث الاردن، و٥٢، ص١١٥-١١٦.

(2) Eden, OP.Cit, P.343.

افتتاح الكلية العسكرية في الرياض، ويبدو ان احداث الاردن هي التي استدعت حضور وزيري الخارجية والدفاع مع الوفد العسكري المصري للرياض، وذلك لاجراء مباحثات مع الملك سعود حول الاوضاع في الاردن، استمرت وزيارة الوفد المصري للرياض ثلاثة ايام حضر خلالها اجتماع المجلس الاعلى لاتفاق الدفاع المشترك المعقود بين السعودية ومصر، وفي ختام الزيارة صدر بيان سعودي-مصر مشترك، اسفر عن وضع الاتفاقية المذكورة موضع التنفيذ(١)، وتعيين اللوء عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات السعودية -المصرية المشتركة، وتأليف مجلس حربي وهيئة اركان حرب للقيادة السعودية والمصرية المشتركة برئاسة اللواء مصطفى يوسف، ووضعت الحكومة المصرية تحت تصرف الهيئة طائرتين حربيتين(٢)، واوضح البيان مناقشة الطرفين للسياسة العربية العامة والاتفاق التام الذي تم على تلك السياسة والخطط اللازمة للسير عليها، ومنها مسألة عرض المعونة المالية السنوية للاردن لتحل محل المعونة المالية لسنوية البريطانية(٣)، وهكذا نلحظ بان الجدية التي سادت المباحثات السعودية المصرية ترمي الى تحقيق هدف اساسي متمثل بابعاد الاردن عن حلف بغداد.

اما الحكومة الاردنية فقد ردت ببيان رسمي على ماورد في البيان السعودي المصري المشترك بقولها "ان ماورد في البيان السعودي-المصري المشترك حول مناقشة السياسة العربية العامة والاتفاق التام الذي تم على تلك السياسة والخطط اللازمة السير عليها، فان هذه المناقشة قد جرت بعد حوادث الاردن التي يمكن حصر اسبابها باربعة امور: الاول التأثير الشيوعي، والثاني الدعاية المصرية، والثالث الامور السعودية، والرابع تحريضات مفتي فلسطين السابق، واظهر السعوديون والمصريون اغتباطهم لانهم سجلوا انتصارات دبلوماسية في الاردن فحاولوا دون انضمامه الى

(١) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، زيارة الوفد المصري الى الرياض في ٢١ كانون الاول ١٩٥٥، و٧١، ص١٤٨.

(٢) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تعيين رئيس اركان حرب القوات السعودية المصرية، و٦٩، ص١٤٦.

(٣) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، البيان السعودي-المصري، و٧٠، ص١٤٥.

حلف بغداد، او زيادة تعاونه او تقاربه مع العراق، فارادوا ان يستغلوا وضع الاردن المضطرب ويزردوا الارتباك فيه ويرقصوا على اشلاء ضحايا مؤامراتهم، ففكروا ان يعرضوا على الاردن معونة مالية تحل محل المعونة البريطانية... ان مثل هذه المعنونة على فرض جدية البحث بأمرها سوف تقدم من الملك سعود وحده ولكن باسم الدول العربية الثلاث(١)،... ومهما كان مبلغ تلك المعونة كبيرا فاننا نعتقد ان الملك سعود مستعد لتقديمها الى الاردن اذا ماضمن ابتعاد الاردن نهائيا عن حلف بغداد"(٢).

ويبدو ان مبعث قلق الحكومة السعودية يكمن في اعتقادها، بان انضمام الاردن الى حلف بغداد، سيتبعه على الاكثر لبنان، الامر الذي يؤدي الى عزلة سوريا عن البلاد العربية عند ذاك تحل الكارثة التي تخشاها الحكومة السعودية، وهي ان سوريا لاتجد مفرا هي الاخرى من الانضمام الى حلف بغداد"، ومن المحتمل جدا ان تؤدي هذه الحالة الى تحقيق الهاشميين احد مشاريعهم وهو وحدة الهلال الخصيب تحت قيادة حلف بغداد، وبذا يشكل نذير خطر على الكيان السعودي، ومن الجدير بالذكر ان هذا الرأي لم يكن وليد البيان السعودي-المصري المشترك الاخير،ولكن ما افضى به الامير فيصل رئيس الحكومة السعودية الى السفير الامريكي في جدة المستر باتروورث، عقب الاحداث الاخيرة في الاردن بقوله "بانهم سيبذلون مافي وسعهم للحيلولة دون انضمام الاردن الى حلف بغداد"(٣)، كما سبق وان عبر عن تلك المخاوف الملك سعود للسفير ذاته، عندما قال الملك سعود عبارته الصريحة "اننا يجب ان ندافع عن انفسنا"(٤).

ومن الجدير بالتأكيد ان البيان الاردني الرسمي قد اشار الى تحريضات مفتي فلسطين السابق امين الحسيني كاحد اسباب افتعال الازمة الاردنية. فقد كان الحسيني

(١) يقصد السعودية ومصر وسوريا، اذ اشار البيان الى الوضع الاقتصادي السوري السيء واندهاشه من استعداد سوريا بالاشتراك في تقديم المعونة المالية للاردن بقوله « فكيف اصبحت سورية بعد عشية وضحاها بوضع يمكنها من المساهمة في تقديم معونة مالية للاردن تقدر بعدة ملايين من الجنيهات» ونفس القول ذكره البيان بحق مصر. ينظر د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، البيان الاردني الرسمي،و٧١، ص١٥١.

(٢) المصدر نفسه، و٧١، ص١٥١-١٥٢.

(٣) المصدر نفسه، و٧١، ص١٥٣.

(٤) منسي، المصدر السابق، ص١٩٢.

على علاقة وثيقة بالملك سعود، زادت منها، على مايبدو الازمة الاردنية الاخيرة، بل دفعتها الى اعتماد التعاون والتنسيق المشترك اتجاهها، ويتضح الامر من زيارة الحسيني في نهاية كانون الاول ١٩٥٥ للرياض، بقصد الوقوف على طبيعة المباحثات السعودية-المصرية المشتركة الاخيرة، وتباحث الحسيني مع الملك سعود بشانها، وقررا توحيد المساعي لابعاد الاردن عن دخول حلف بغداد، واكدا في مباحثاتهما على ضرورة وضع الخطط وتخصيص الاموال لاستغلال اوضاع الاردن بعد الاحداث الاخيرة[١]، وذلك لان الاردن قادمة على انتخابات جديدة[٢].

ويبدو ان الملك سعود وامين الحسيني وجدا ان احداث الاردن الاخيرة، خير مجال لتحقيق هدفهما الرامي الى ابعاد الاردن عن حلف بغداد، وذلك عن طريق التأثير بالاعلام والاموال على اكبر عدد من المرشحين لضمان وصول نواب يؤيدون هدفهم الرامي الى القضاء على فكرة ضم الاردن الى حلف بغداد.

واخيرا يمكننا القول بان السعودية وقفت موقفا معارضا من محاولات ضم الاردن الى حلف بغداد، وعملت بما يتيسر لديها من الوسائل للحيولة دون تحقيق ذلك، ويبدو ان الخطر الذي تتوقعه السعودية من وراء انضمام الاردن الى حلف بغداد، يكمن في تقويته اذا ماتحالف مع العراق، وبالنتيجة يؤدي الى تقوية الهاشميين في مضمار السياسة الدولية، وتمكين زعامتهم في السياسة العربية، وبالتالي تقويتهم من الناحية العسكرية، مما يؤدي الى توسعهم على حساب الدول العربية المجاورة في محاولة لتحقيق مشاريعهم الهاشمية التقليدية، الذي مافتئت السعودية تخشى منها لانها تعد اضعافا لنفوذها، ويبدو ان مبعث آل سعود تكمن في احتمال مطالبة الاسرة الهاشمية بحقوقها من آل سعود.

ومن هنا يمكننا التأكيد بان موقف السعودية اتجاه حلف بغداد وسياستها اتجاه الدول العربية يمكن ان يحدد من هذه الناحية بالدرجة الاساس، وبذا لانستغرب توجه السعودية نحو مصر وسوريا التي وجدت فيهما حليفا ونصيرا يؤازرها في هذه السياسة،

---

(١) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، وصول مفتي فلسطين السابق الى المملكة العربية السعودية، و٧٥، ص١٨٥.

(٢) يقصد بها انتخابات ١٩٥٦ للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٧٢٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الانتخابات النيابية، و٣١، ص٦٧.

واذا كانت المعارضة المصرية والسورية لاترجع الى عيد الدوافع ونفس الاسباب التي اعلنتها السعودية، الا انها اتفقت الان على صعيد واحد بتوحيد جهودها ضد العراق وسياسة الاحلاف الغربية، والتي توجت هذه الجهود بقيام الحلف الثلاثي.

واخيرا يمكننا القول بان جهود دول حلف بغداد في ضم باقي الدول العربية اليها قد باءت بالفشل بتأثير دول الحلف الثلاثي (السعودية ومصر وسوريا)، اذ كانت من القوة بحيث نجحت في هذه المرحلة من مسيرة الحلف الى تكتيل معظم الاقطار العربية، راغبة او متظاهرة ضد الحلف، وعلى الرغم من ذلك فان هذا التأثير الخارجي لايمكن ان يجد طريقه في بعض الدول العربية وبخاصة الاردن مالم تكن اوضاعها الداخلية مؤهلة له، اي بتعبير اخر ان العامل الاساس والمباشر في احباط جميع محاولات ضم الاردن الى حلف بغداد يكمن في تصاعد قوة الحركة الوطنية الاردنية، اذ شهدت الاردن نشاطا وطنيا وقوميا ملحوظين في الخمسينيات، ساهمت فيها مختلف فئات الشعب الاردني بعد ان عبئتها وقادتها الاحزاب والجبهات الاردنية[١]،وكان من الطبيعي ان تلقي الاوساط الرسمية وغير الرسمية الاردنية المؤيدة للاحلاف الغربية، مسؤولية فشل تحقيق هدفها الرامي بدخول الاردن الى حلف بغداد، على عاتق السعودية وغيرها، وذلك للتقليل من شأن الحركة الوطنية الاردنية بعد ان رمتها بالتبعية الخارجية.

ورغبة من الاردن في تحقيق نوع من المصالحة العربية وبالذات بين دول الحلف الثلاثي العراقي، قام الملك حسين في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٦ بارسال رئيس وزرائه سمير الرفاعي، ورئيس ديوانه بهجت التلهوني في مهام رسمية الى العواصم العربية (الرياض، القاهرة، دمشق، بغداد، بيروت)، لدعوتها الى عقد مؤتمر عربي على مستوى القمة بهدف تحقيق الوفاق التام بين هذه الاقطار، بعد اعلان مصالحتها وتوحيد جهودها ازاء الاخطار الخارجية، ويبدو ان الاردن اقدمت على هذه الدعوة، اثر وصولها انباء تؤكد بان اسرائيل اخذت تتأهب للقيام باعتداء واسع على الحدود الاردنية، وهذه احدى محاولات الضغط على الاردن من ادل دفعه لدخول حلف

---

(١) للتفاصيل عن دور الاحزاب في تعبئة الرأي العام الاردني في احباط جهود ضم الاردن الى حلف بغداد، ينظر جبار، المصدر السابق، ص١٦٣-١٨٠.

بغداد، ابدت لبنان وسوريا والعراق ترحيبها بالدعوة الاردنية، ولكن مصر ارتأت قبل عقد المؤتمر ضرورة تقديم العراق تعهد بعدم السعي الى استمالة اي من الاقطار العربية للانضمام الى حلف بغداد، مع الحصول على تعهد مماثل من الجانب البريطاني[1].

اما السعودية فقد طالبت باجراء نوع من التهادن الصحفي والاعلامي بين الاطراف العربية قبل عقد المؤتمر[2]، وقد صدر في الرياض في ختام زيارة رئيس الوزراء الاردني سمير الرفاعي ورئيس الديوان الملكي بهجدت التلهوني، بلاغ اردني -سعودي مشترط جاء فيه "لقد قابل الوفد للملك سعود، ودارت في هذه الاجتماعات محادثات وتبادلا الرأي حول الموقف العربي العام بالنسبة لما يهدده من اخطار وخاصة الخطر الصهيوني، وقد ساد المحادثات جو الصراحة والوضوح وروح الاخوة والتعاون والتفاهم التام" والحقيقة ان الاردن لم يكسب غير هذا البلاغ من السعودية[3].

(١) د.ك.و، ٣١١/٢٦٨٠، تقارير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية، و٥٠، ص٩٧-٩٩.

(٢) د.ك.و، ٣١١/٢٧٢٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان، البلاغ الاردني-السعودي المشترك، و١٧، ص٢٦-٢٨.

(٣) د.ك.و، ٣١١/٢٦٤٤، تقارير المفوضية العراقية في جدة، زيارة رئيس وزراء الاردن، و٤٩، ص١١١.

الفصل الرابع

تحسين العلاقات الاردنية - السعودية ١٩٥٦-١٩٥٨

اولا : السعودية وتعريب الجيش العربي الاردني

ان فشل جهود حلف بغداد العناصر الموالية له في ضم الاردن الى الحلف، زاد من قوة مطالبة الحركة الوطنية الاردنية بتقويض النفوذ البريطاني في البلاد، وادرك الملك حسين ان الاحزاب الاردنية ستركز هجومها في هذه المرحلة على ضرورة عزل القيادة البريطانية للجيش العربي الاردني، التي سيشكل وجودها على مايبدو، الذريعة التي قد تستغلها دول الحلف الثلاثي لاثارة الاضطرابات في الاردن، لذا وجه الملك حسين همه الى قضية تعريب الجيش العربي الاردني لرفع شعبيته بعدما اصابها الوهن بسبب حلف بغداد.

لقد كان بعض ضباط الجيش العربي الاردني يرون انفسهم قادرين على تحرير الاردن بانجاز نفس المهمة الثورية التي نفذها الضباط الاحرار في مصر عام ١٩٥٢، غير ان هدفهم لم يكن الملك حسين بل الفريق غلوب، الذي يمثل رمزا لدولة اجنبية تسيطر على الجيش العربي الاردني وعلى الحياة السياسية والاقتصادية في الاردن، وسادهم شعور مستمر بالامتهان طالما استمر ممثل بريطانيا بالسيطرة على الجيش العربي الاردني[١].

خشي الملك حسين وحكومته تزايد ضغط الضباط الاحرار[٢]، وتخوفوا ان يؤدي وجودهم الى احداث مفاجئة كتلك التي حدثت في مصر عام١٩٥٢، اذا لم يتم طرد الفريق غلوب وبقية الضباط البريطانيين من الجيش الاردني، وعلى ذلك اصدر الملك

---

(1) Shwadran , OP.Cit, P.318.

(٢) للتفاصيل عن بدايات تشكيل ونشاط الضباط الاحرار في تعريب الجيش العربي الاردني، ينظر جبار، المصدر السابق، ص١٨١-١٨٢.

حسين امره الى مجلس الوزراء في الاول من اذار ١٩٥٦، بعقد جلسة طارئة لاستحصال موافقته باعفاء الفريق غلوب وضابطين من كبار ضباط البريطانيين من القيادة العامة للجيش العربي الاردني، وبعد يومين اصدر مجلس الوزراء بيانا رسميا اعلن فيه قرار بعزل الفريق غلوب من منصبه وتعريب الجيش العربي الاردني[١]، وتضمن البيان تسعة اسباب دفعت بالملك حسين الى اتخاذ هذا القرار[٢].

لاشك ان قرار تعريب الجيش العربي الاردني قد اذهل الاوساط السياسية البريطانية، التي سارعت للاتصال بالملك حسين من اجل ثنيه عن القرار، اذ زار السفير البريطاني في عمان (تشارلز جونستن) الملك حسين، وطلب منه تأخير اجراءات الطرد، وفي الوقت نفسه استلم الملك حسين اتصالا هاتفيا من رئيس وزراء بريطانيا انتوني ايدن، طالبا منه اعادة النظر في قرار الطرد، ولكن الملك حسين اخبرهم اصراره على موقفه[٣]، الامر الذي دفع برئيس الوزراء البريطاني بان يصرح، بان الطريقة التي عزل فيها غلوب غير لائقة، ولاتعتبر تفسيرات الملك، بانه اتخذ عمل بهذه الطريقة المفاجئة للحيلولة دون وقوع اضطرابات في الجيش الاردني، كافية للتبرير، وعندها طلب ايدن من الملك حسين على الاقل، القيام بعمل ايجابي لمعالجة الوضع، وذلك باصدار بيان علني، يؤكد استمرار الضباط البريطانيين الباقين في مراكزهم، ويعلن ثقته بهم، كدليل على الاهمية التي يعلقها على صداقتنا»[٤].

---

(١) نص قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٨ على مايأتي:
أ-انهاء خدمات الفريق غلوب من منصبه رئيس اركان الجيش العربي الاردني.
ب-توقية العقيد راضي عناب لرتبة لواء وتعيينه بمنصب رئيس اركان الجيش العربي الاردني.
جـ-انهاء خدمة العقيد وليم هاتون مدير دائرة الحركات.
د- انهاء خدمة العقيد باترك كوجهل رئيس دائرة الاستخبارات العسكرية.
للتفاصيل ينظر عباس مراد، الدور السياسي للجيش الاردني ١٩٢١-١٩٧٣، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٣، ص٨٢.

(٢) نصت اسباب عزل الفريق غلول على مايأتي، عدم تقيد الفريق غلوب بالقوانين والنظم المرعية منذ اعتلائه المنصب، وعدم رضا الشباب في الجيش عن القيادة البريطانية، والمعلومات غير الدقيقة، التي كان ينقلها للملك بخصوص كمية الذخائر لدى الجيش وغيرها، للتفاصيل ينظر محافظة، العلاقات، ص٢٥٠.

(3) Shwadran, OP.Cit, P.332.

(٤) انتوني ايدن، النص الكامل لمذكرات انتوني ايدن، ترجمة خيري حماد، القسم الثاني ١٩٥١-١٩٥٧، بيروت، دار الحياة، ١٩٦٩، ص١٣١-١٣٢.

ابلغ غلوب ايدن بان طرده من الاردن كنتيجة لاعمال مصر، وتحريض بعض المتطرفين في الاردن، ولكنه نصح بعدم اتخاذ اي اجراء حاسم، ومن الجدير بالاشارة الى ان وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد كان في جولة في انحاء الشرق الاوسط، وكان يتناول العشاء مع الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة عندما نقلت انباء طرد غلوب الى الرئيس المصري، فأنبأه بدوره الى المستر لويد، الذي استخلص فورا بأن عملية طرد غلوب قد خطط لها في القاهرة، على ان تتم في الوقت الذي يكون فيه بزيارتها، لاذلال بريطانيا عن طريق وزير خارجيتها»[١].

ومن جهة اخرى اثار اعلان قرار الملك حسين بتعريب الجيش العربي الاردني، ردود فعل ايجابية في البلاد العربية وبخاصة المحور (السعودي-المصري-السوري)، لدرجة ان اعضاء مجلس العموم البريطاني، ومنهم هيوغيتسل زعيم حزب العمال البريطاني اعتبر ان طرد الفريق غلوب ضربة للهيبة البريطانية، ولحلف بغداد على حد سواء، وان دور عبد الناصر والاعلام المصري والاموال السعودية، لعبت جورا كبيرا جدا في ازاحة غلوب[٢]، وتنبأ غيتسل بأن اهم نتائج عزل غلوب ان الاردن سينضم الى المعسكر السعودي-المصري-السوري[٣].

وعلى الفور حملت بريطانيا الدول العربية الثلاث (السعودية ومصر وسوريا) مسؤولية عزل الفريق غلوب، بسبب هجماتها المتواصلة التي شنتها ضد الفريق غلوب وقيادة الجيش العربي الاردني[٤].

وفي المقابل قابلت الدول العربية الثلاث قرار عزل الفريق غلوب بارتياح كبير، اذ قدم رئيس الوزراء السوري سعيد الغزي الى القائم بالاعمال الاردني في دمشق، وبحضور السفيرين السعودي والمصري، مذكرة تعبر عن رغبة الدول الثلاث في اجراء مفاوضات مع الحكومة الاردنية حول الكيفية التي تستطيع بها هذه الدول العربية الثلاث تقديم المساعدة والمعونة المالية للحكومة الاردنية»[٥].

---

(١) ارسكين تشايلدز، الحقيقة عن العالم العربي، بيروت، ١٩٦٠.

(2) Lioyd, OP.Cit, P.50.

(3) Arari, OP.Cit, P.31; Abidi, OP.Cit, P.84.

(4) Shwadran, OP.Cit, P.330.

(5) F.O.371/121235. B.E.Amman To F.O.4, March, 1956.

واجتمع في القاهرة رؤساء الدول الثلاث سوريا ومصر والملك السعودي، في السادس من اذار ١٩٥٦، بحثوا فيها الوضع في الاردن اثر عزل الفريق غلوب من قيادة الجيش العربي الاردني، وجددوا عرضهم للاردن بتقديم المعونة المالية مقابل تخليه عن المعونة البريطانية[1]، واوفدوا في التاسع منه سعيد الغزي رئيس الوزراء السوري الى عمان حاملا رسالة خاصة من الرؤساء الثلاث[2]، تبارك الخطوة الاردنية التحررية، وتدعو الملك حسين للاشتراك في اجتماع الرؤساء الثلاث في القاهرة او في عمان سويا اذا رغب الملك حسين بذلك، كما تضمنت الرسالة استعداد الدول العربية الثلاث تقديم معونة مالية تقدر بـ(٣٦) مليون دولار، لتحل محل المعونة المالية البريطانية البالغة ٦ , ٣٣ مليون دولار ولمدة عشر سنوات، شريطة ان يرتبط الاردن بها عسكريا واقتصاديا وسياسيا، وان يعمل فورا على انهاء معاهدة التحالف مع بريطانيا[3].

اظهر الملك حسين التحفظ والريبة اتجاه هذه المبادرة، التي عدها الملك بانها مجرد عمل مؤقت لايقاف الاردن عن الانضمام لحلف بغداد، وهذا ما اكده في رده على هذه المبادرة، حيث اشار الى عجز هذه الدول من الاستمرار في دفع المعونة التي وعدت بها، لان اثنين منها، مصر وسوريا في وضع اقتصادي سيء، واكد في رده «بانه يرحب بالتعاون العربي في جميع البلاد العربية دون استثناء» ولكنه لايستطيع الاستغناء عن المعونة المالية البريطانية لارتباط بلاده بمعاهدة مع بريطانيا تلزم الطرفين بمصالح ومنافع متبادلة، واكد ايضا بان تقديم المساعدة العربية لايلغي بطبيعة الحال مفعـول المعاهـدة الاردنية-البريطانية[4].

ويبدو ان هناك جملة اسباب دفعت بالملك حسين الى التحفظ ازاء عروض الدول العربية الثلاث منها:

١. ادراك الملك حسين بعدم جدية مصر في الدفع بسبب وضعها المالي السيء،

---

(١) حول اجتماع القاهرة ينظر د.ك.و، ٢٦٨٠/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية، و٤٧، ص٨٧-٩٠.

(2) F.O.371/121243. B.E from F.O To. Amman. 20 March, 1956.

(3) Pati, OP.Cit, P.63.

(٤) د.ك.و، ٢٧٢١/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، تقرير عن شهر اذار ١٩٥٦، و١٨، ص٣٢-٣٣.

وان اعلانها بالدفع كان بقصد دعائي للحيلولة دون انضمام الاردن الى حلف بغداد.

٢. ان سوريا ليست في وضع يمكنها ان تدفع بسبب سوء وضعها الاقتصادي، الذي اشار اليه الملك حسين بقوله «كيف اصبحت سوريا بين عشية وضحاها بوضع يمكنها من المساهمة في تقديم معونة مالية للاردن[1]».

٣. ان السعودية على الرغم من جديتها بالدفع، ولكن مقابل ضمان ابتعاد الاردن نهائيا عن حلف بغداد.

٤. عدم اطمئنان الملك حسين الى اهداف محور القاهرة-الرياض-دمشق، لما سببه للاردن من متاعب سياسية اثبتتها الاحداث في الاردن، وبالذات احداث عام ١٩٥٥، وانه في حال قبول المعونة المالية للدول العربية الثلاث، سيجعل مصير الاردن مرتبطا بها بعد ان يفقد المعونة المالية البريطانية، ولعل مايؤكد صحة رأينا، تأكيد رئيس وزراء بريطانيا انتوني ايدن في رأيه لم يكن لدي من شك من ان الملك حسين، اذا ارتبط بمصر والسعودية، فان هاتين الدولتين سرعان ماتعزلانه عن عرشه، وان تحقق لهما اخراج العائلة الهاشمية عن عرش الاردن، فسيسلكان السلوك نفسه مع الملكية الهاشمية في العراق[2].

٥. انزعاج الملك حسين من عدم تلبية مصر والسعودية دعوته الاخيرة في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٦ لعقد مؤتمر مصالحة عربية في عمان.

٦. رغبة الملك حسين في تهدئة خواطر البريطانيين بعد عزل الفريق غلوب.

٧. خشية الملك حسين من حلول النفوذ السوفيتي محل النفوذ البريطاني في البلاد، خاصة بعد ان قدم الاتحاد السوفيتي خو الاخر عرضا بالمعونة المالية والعسكرية[3].

---

(1) Snow,OP.Cit, P.79.

(٢) ايدن، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٣) قام الوزير السوفيتي في القاهرة (دانتيل سلود) بزيارة القائم بالاعمال الاردني في القاهرة، وابلغه ان حكومته قد اوعزت اليه ان يعرض على الاردن اية مساعدات عسكرية او مالية تحتاج اليها البلاد، رغبة في اقامة علاقات طيبة بين البلدين للتفاصيل ينظر:

Alem, J.P.En Jordanie- L Agoine duu Royaome, dansorient Parice, auril, 1957, P.133.

٨. اعلان بريطانيا نفسها بمنح الاردن مبلغ (٣٠٠) مليون دولار كمساعدة وكقروض دون فوائد[1].

وهكذا واجه الاردن ضغوط دول محور القاهرة-الرياض-دمشق من جهة، وضغوط الاتحاد السوفيتي من جهة اخرى، ولا يستبعد ان يكون وقوف الاخير وراء مقترح الدول العربية الثلاث باحلال معونتها محل المعونة البريطانية، لاسيما وان العرض السوفيتي جاء اثر ردود فعل الاردن ازاء العرض الذي قدمته الدول العربية الثلاث، ومما يعطي تعليلنا قدرا من الصحة قول الملك حسين "اننا لانريد ان نترك فريسة للسعوديين او لمصر او للروس، لاسيما وان بعضهم كثير التوق للمجيء والانتفاع من الوضع، اننا نريد ان نحتفظ بأصدقائنا القدامى"[2]. ويشير محافظة بان عدم اقتناع الملك حسين بصدق العرض الذي تقدمت به الدول العربية الثلاث، يعود الى ان رؤساء هذه الدول لم ينفكوا عن اظهار عدائهم لنظام الحكم في الاردن، ولم يترددوا في مهاجمة الاسرة الهاشمية ونعتها بخيانة القضية العربية والارتباط بالاستعمار الغربي[3].

وفي ١١ اذار ١٩٥٦ اجتمع الملك السعودي ورئيسا مصر وسوريا في القاهرة وقرروا، وضع خطة شاملة لمواجهة المحاولات التي تبذلها دول حلف بغداد للضغط على الدول العربية، مما يعرض امنها ووحدتها للخطر في الوقت الذي هي فيه بأمس الحاجة الى تماسك جهودها واتجاهاتها، كما قرروا وضع خطة شاملة لتنسيق سياستهم من جميع نواحيها وتوجيهها الوجهة التي تحقق المصلحة العليا للامة العربية"، وبصدد الاردن خرج الاجتماع بتأييده تأييدا مطلقا ومساعدته في مقاومة كل ضغط اجنبي او اي عدوان اسرائيلي[4].

وللتخفيف من حدة الضغوط السعودية والمصرية والسورية، وميل غالبية الرأي العام الاردني للتجاوب معها، بجانب رغبة الملك حسين في انتهاج سياسة حيادية بين هذه الدول الثلاث من جهة وبين العراق من جهة اخرى، قام الملك حسين بزيارة

---

(1) Shwadran, OP.Cit, P.329.

(٢) ايدن، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٣) محافظة، العلاقات، ص٢٥١.

(٤) د.ك.و، ٢٦٨٠/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية في ١٧ اذار ١٩٥٦، و٤٧، ص٨٩.

بغداد في ١٤ اذار ١٩٥٦ ليؤكد رغبة الاردن في عدم قطع روابط الوحدة مع العراق[1]، ولكنه استلم رسالة اخرى في ١٧ منه من الدول العربية الثلاث جددوا فيها دعوتهم الى المشاركة في مؤتمر يعقد في القاهرة لدراسة موضوع معونتها المقترحة التي ستحل محل المعونة البريطانية، فأجاب الملك حسين في اليوم التالي من استلام الرسالة، تأكيده عزم الاردن بان يكون صديقا وفيا للدول العربية جمعاء، وبان الاردن سينتهج سياسة حيادية ولن ينضم الى اي حلف[2]، وتضمنت الرسالة ترحيب الملك حسين بالمعونة المالية العربية وعن استعداده لتنسيق التعاون العسكري مع الدول العربية الثلاث[3].

ويبدو ان الملك حسين لم يسقط من حساباته علاقته بالدول العربية الثلاث، تأكيدا لوقوفه على الحياد من نزاعهم مع العراق، ولكنه خطا الخطوة الاولى على طريق التفاهم مع هذه الدول، بتلبيته دعوة الرئيس السوري شكري القوتلي لزيارة دمشق، اذ زارها في ١٠ نيسان ١٩٥٦، واتفقا خلالها على مايأتي:

١. تنسيق خطط الدفاع والتعاون العسكري بين الجيشين الاردني والسوري.
٢. اعتبار الدول العربية وحدها صاحبة الحق في الدفاع عن نفسها وصد العدوان عن اراضيها.
٣. يؤكد الطرفان سياستهما المبنية على عدم الانضمام الى اية احلاف اجنبية.
٤. تنمية التعاون الوثيق بين البلدين اقتصاديا وثقافيا تحقيقا للهدف المشترك في الوحدة العربية الشاملة[4].

كما صدر في ختام الزيارة بيان اردني-سوري مشترك اعلن فيه عقد اتفاقية عسكرية لتنسيق دفاعهما المشترك ضد اسرائيل، وتشكيل مجلس حربي وهيئة عمليات

---

(١) يذكر ايدن بان بريطانيا كانت وراء التقارب بين العراق والاردن في هذه المرحلة، للحد من تأثير الدول العربية الثلاث على الاردن، اذ اعلن اذا سحبت الحكومة البريطانية معونتها، فان مسألة انهيار الاردن تصبح قضية زمن ليس الا، بسبب عدم صدق نوايا الدول العربية الثلاث التي عرضت مساعدتها، ينظر ايدن، المصدر السابق، ص١٣٧-١٣٨.

(٢) محافظة، العلاقات، ص٢٥١.

(٣) الحسين، مجموعة، ص١٢٥-١٣٠.

(٤) الحسين، مجموعة، ص١٠٠-١٠١.

مشتركة،واكد البيان بان هذه الاتفاقية لم تحرم الاردن من الاستمرار في تلقي المعونة المالية البريطانية، ويبدو ان البيان هدف الى زيادة عزم الاردن على عدم الانضمام الى حلف بغداد، واعقبه في السادس من مايس من العام نفسه اعلان التعاون العسكري بين الاردن ومصر اثر ارسال بعثة عسكرية اردنية الى القاهرة(١)، اما بالنسبة للسعودية فقد تم توقيع الاتفاقية العسكرية معها في ١٧ ايلول ١٩٥٦ اثر زيارة البعثة العسكرية الاردنية الى الرياض(٢).

وبذلك يمكننا القول بان اقدام الملك حسين على عزل الفريق غلوب في محاولة لتعريب الجيش العربية الاردني، قد زاد من اهتمام محور (القاهرة- الرياض-دمشق) لضم الاردن اليه، وذلك بالتلويح بتقديم المعونة المالية للاردن شريطة استغنائه عن المعونة المالية البريطانية. وحقيقة الامر ان الدول العربية الثلاث، اذ ارادت خدمة الاردن فعلا، يجب سحب شرطها القاضي بامتناع الاردن عن قبول المعونة المالية البريطانية، حتى يتمكن الاردن الذي يستوفي متطلبات جيشه من المعونة البريطانية، اذ يستعين باموال الدول العربية التي تبرعت بالدفع على مضاعفة هذا الجيش عددا وعدة، لاسيما وانه يواجه التهديدات الاسرائيلية على بلاده، او يستعين بهذه الاموال لتحسين وضعه الاقتصادي السيء، الذي قال فيه (كلير) اصدق تعبيره بقوله "ان الظروف الاقتصادية المحيطة بمنطقة شرقي الاردن، تجعل قيام دولة فيها تحد قائم بمعنى الكلمة، ولاشك ان الذين صنعوا شرقي الاردن ارادوا ان يتحدوا العقل السليم(٣)"، وهذا يعني ان يستعين الاردن بهذه الاموال لتحقيق عدد من المشاريع الانمائية، ليجني خلال بضع سنوات ثمار هذه المشاريع، وليتمكن بعدها ان يقف على رجليه، فيودع بعد عشر سنوات المعونة لمالية البريطانية غير اسف عليها، ويستطيع في الوقت نفسه ان يستغني شاكرا عن المعونة المالية العربية التي كانت سببا في تأسيس كيان اقتصادي اردني سليم، والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لاتقدر الدول العربية مثل هذا التوجه في السياسة؟ والاجابة على مايبدو تكمن ان جاز التعبير، بأنه لاتوجد سياسة مبادئ

(1) Torry, OP.Cit, P.173.

(٢) الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٦٤٤.

(3) Keller, OP.Cit, P.63.

بل هناك سياسة مصالح، والمصالح السعودية والمصرية والسورية تكمن في انتهاج سياسة ترمي بضم الاردن الى محورها لضمان عزل العراق عن بقية الاقطار العربية، وبالتالي ايقاف تسرب نفوذ حلف بغداد.

ثانيا: التقارب الاردني- السعودي اثر ازمة السويس لعام ١٩٥٦

رغبة من الحكومة المصرية بتحسين اوضاعها الاقتصادية بزيادة رقعة مساحة اراضيها الصالحة للزراعة، للاستفادة القصوى من مياه النيل وتوليد طاقة كهربائية ضخمة من مياهه، وجدت من المناسب بناء سد عال في اسوان لتحقيق ذلك، املة الحصول على دعم الدول الغربية لتمويله، وقد ابدت هذه الدول استعدادها المبدئي لذلك، الا ان نهج الحكومة المصرية القومي من جهة، وحرصها على اخراج القوات البريطانية من منطقة قناة السويس من جهة ثانية، ورفضها للاحلاف الغربية، ومنها حلف بغداد من جهة ثالثة، واعلانها عقد صفقة الاسلحة الجيكية (السوفيتية) في ٢٧ ايلول ١٩٥٥ من جهة رابعة، والتقارب المصري السوفيتي من جهة خامسة، ودورها المباشر وغير المباشر في اقصاء الفريق غلوب من منصبه رئيسا لاركان الجيش العربي الاردني من جهة سادسة، دفع الدول الغربية في ١٩ تموز ١٩٥٦ الى سحب عروضها بتمويل مشروع السد العالي متذرعة بعدم تمكن الاقتصاد المصري من تحمل اعباء المشروع المالية، مما عدته مصر اهانة بالغة لها، الامر الذي يستدعي ردا حاسما وقاسيا، وجاء الرد يوم ٢٦ تموز ١٩٥٦ باعلان الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب له في الاسكندرية، تأميم قناة السويس(١).

واثار اعلان التأميم ردود فعل كبيرة لدى الدول العربية ومنها الاردن والسعودية اذ وجه الملك حسين رسالة الى الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ تموز ١٩٥٦، اكد فيها تضامن الاردن مع مصر ووقوفه حكومة وجيشا وشعبا الى جانبها في مواجهة الاخطار الخارجية، وبعد يومين صرح وزير الخارجية الاردني عوني عبد الهادي، بان الاردن يؤيد مصر في سياستها وسيحارب الى جانبها اذا ما لجأت بريطانيا وفرنسا الى السلاح، كما وجه اللواء علي ابو نوار رئيس اركان الجيش العربي الاردني مذكرة الى السفير

(١) د.ك.و، ٤٨٠١/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية في الاول من اب ١٩٥٦، و٣٣، ص٥١؛ L Huiller, Op.Cit, P.70؛ جبار، المصدر السابق، ص١٩٦-١٩٧.

البريطاني في عمان (تشارلز جونستن) طلب فيها مساعدة بريطانيا للاردن في حالة تعرضه الى هجوم اسرائيلي، بموجب احكام المعاهدة المعقودة بينهما، وهدد بالغائها اذا امتنعت بريطانيا عن نجدة الاردن[1].

اما على الصعيد الشعبي، فقد اعلنت الجماهير الاردنية بقيادة احزابها السياسية، بالتطوع والمهرجانات والبيانات والمظاهرات[2]، تأييدا لمصر في اتخاذ قرار التأميم، والذي يهمنا منها المهرجان الوطني الذي عقد في عمان في ١٤ اب ١٩٥٦، لما لمقرراته من صلة بالعلاقات الاردنية-السعودية، اذ اتخذ عدة مقررات منها:

١. التأييد الكامل المطلق لما قامت به حكومة مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر من خطوات تحررية صادقة، لاسيما تأميمها شركة قناة السوري، باعتبار ان هذا التأميم من صميم اعمال السيادة التي لايقبل العرب اي تدخل فيها.

٢. اعتبار موقف الدول الغربية الاستعمارية من تأميم شركة قناة السويس موقفا عدائيا وموجها الى الامة العربية كلها، لذا يجب على الدول العربية تقديم العون لمصر بحالة الاعتداء عليها، ونحن في الاردن لن نسمح باستخدام الطائرات والقواعد العسكرية لتكون قاعدة عدوان على مصر، بل سندمر القواعد العسكرية البريطانية في الاردن اذا ما قامت بعدوان على مصر".

٣. دعوة العراق والسعودية بالتوقف عن تزويد الدول التي تمارس سياسة معادية ضد مصر بالنفط.

٤. دعوة الحكومات العربية الى الغاء المعاهدات والامتيازات والاتفاقيات المعقودة بينها وبين الدول الاستعمارية كرد فعل على التهديد للقرار الى اللجوء الى العدوان، ودعوة الحكومة العراقية بصورة خاصة للخروج من حلف بغداد[3].

وفي اليوم نفسه عقد اللاجئون الفلسطينيون في "مخين جبل الحسين" في عمان

---

(١) محافظة، العلاقات، ص٢٥٤-٢٥٥.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول ردود الفعل الشعبي الاردني اتجاه مصر عام ١٩٥٦، ينظر جبار، المصدر السابق، ص١٩٨-١٩٩.

(٣) د.ك.و، ٣١١/٢٧٢٢، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المقررات التي اتخذت يوم ١٤/٨/١٩٥٦، المهرجان الوطني، و٤، ص١٤.

مهرجانا لتأييد مصر، اتخذوا فيه عدة مقررات اكدت تأييد مصر بتأميم قناة السويس، ومقاطعة الدول التي تتعدى عليها سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ومطالبة العراق بالانسحاب من حلف بغداد الاستعماري، ومطالبة السعودية والعراق والكويت بتأميم نفطها، ومطالبة السعودية بالغاء معاهدة الظهران[1].

اما الملك سعود فقد اعلن في الاول من اب ١٩٥٦ تأييد بلاده لسياسة مصر التحررية، وبخاصة قرارها بتأميم القناة، واعلن عن اسفه لسحب امريكا عرضها المتعلق بسد اسوان، وابدى استعداده بتقديم مبلغ (١٠٠) مليون دولار لمصر لمساعدتها اقتصاديا[2]، ومن جهة اخرى ساهمت السعودية والاردن في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المنعقدة في القاهرة في ١٨ اب ١٩٥٦، واستنكرت قرارتها اساليب التهديد والضغط السياسي والاقتصادي والعسكري التي تلجأ اليها كل من بريطانيا وفرنسا للوصول الى غايتها، وايدت اللجنة مصر في دعوتها ايجاد هيئة مفاوضة لحل النزاع بالطرق السلمية وفقا لميثاق هيئة الامم المتحدة[3].

ومن جهة اخرى اثار التأييد الاردني لقرار التأميم حفيظة الجانب الاسرائيلي، الذي صعد عن اعتداءاته خلال شهر ايلول على الرهوة وغرندل وحوسان[4]، ولما كان الاردن عاجزا عن صد هذه الاعتداءات لقلة امكانياته العسكرية والمالية، كان من الطبيعي ان يتوجه نحو العراق حيث تربطه به معاهدة (اخوة وتحالف) منذ عام ١٩٤٧، حيث تلقى منه التأكيدات بالدفاع عنه التزاما ببنود المعاهدة[5]، وفي الوقت نفسه توجه وفد عسكري اردني برئاسة رئيس الاركان اللواء علي ابو نوار الى الرياض، موقعا معها اتفاقا عسكريا في ٧ ايلول من العام نفسه، وابلغ الملك سعود، اثناء مقابلته للوفد الاردني، استعداد بلاده لمساعدة الاردن[6].

وعلى الفور بادر الملك سعود بتوجيه دعوة الى القاهرة ودمشق، لعقد مؤتمر قمة

---

(١) د.ك.و، ٣١١/٢٧٢٢، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المهرجانات الوطنية، و٤، ص١٤.

(٢) سلامة، المصدر السابق، ص٦٢٢.

(٣) د.ك.و، ٣١١/٢٧٢٤، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات الجامعة العربية، و١٥، ص٢٩.

(٤) الحسين، مجموعة، ص١٠٤.

(٥) الشواورة، العلاقات، ص٢٣٤.

(٦) جريدة الزمان، العدد٥٧٣٢ في ١٥ ايلول ١٩٥٦.

ثلاثي (سعودي-مصري-سوري) في الرياض، لبحث الاخطار المحيطة بالعرب والمتمثلة بمشكلة قناة السويس والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الاردن، ولايستبعد ان يكون الوفد العسكري الاردني قد طلب ذلك من الملك سعود، وعقد المؤتمر في الرياض للفترة ٢٢-٢٤ ايلول ١٩٥٦ ضم الرئيس جمال عبد الناصر وشكري القوتلي اضافة الى الملك سعود، واجمع المؤتمرون على تأييد مصر تأييدا كاملا، وتثمين استعدادها للحل السلمي وبما يتفق واهداف الامم المتحدة[١]، كما اتخذوا بعض الاجراءات للوقوف بوجه الاعتداءات الاسرائيلية على الاردن، وذلك باعلان تقويتهم الحرس الوطني الاردني، ومساهمتهم في الدفاع عن الامن العربي ومواجهة الخطر الاسرائيلي، وحاول الملك سعود اثناء المؤتمر اثارة انتباه الرئيسين المصري والسوري الى القلق الذي اخ يساوره ازاء ازدياد التسرب الشيوعي في مصر وسوريا، وخشيته من امتداد تأثيره لبلاده مما يؤدي الى استغلال ذلك من قبل الدول الغربية ضد البلاد العربية[٢]، ومن الجدير بالاشارة الى ان الملك سعود قد عتب على الرئيس عبد الناصر انفراد مصر في الاعتراف بالصين الشعبية دون استشارة السعودية وسوريا[٣].

والواقع ان هذا المؤتمر قد جسد في حقيقة الامر معالم التغيير في السياسة السعودية اتجاه مصر وسوريا الداخلية معها في الحلف، على الرغم من محاولتها اخفاء اهدافها السياسية، اذ كان البلاغ المشترك الصادر عن المؤتمر موضع تعليقات كثيرة نظرا لاقتضابه وشموله مبادئ عامة تحملت اكثر من تفسير، فالتعرض الى الامن العربي ومواجهة الخطر الاسرائيلي في البلاغ دل على ان هناك تبدلا في الموقف السعودي، بسبب القلق على بيع نفطها الذي قد يتأثر بتأزم مشكلة قناة السويس، لاسيما وان بعض الجهات السورية هددت بنسف انانيب النفط في حالة وقوع اي عدوان على مصر[٤]،

---

(١) د.ك.و،٢٦٦٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تقرير عن شهر ايلول ١٩٥٦، و٧٨، ص١٤٦.

(٢) د.ك.و، ٢٦٤٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة الى وزارة الخارجية، و٤٢، ص٦٩.

(٣) للتفاصيل عن البلاغ المشترك في ٢٤ ايلول ١٩٥٦، ينظر د.ك.و، ٢٦٦٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تقرير عن شهر ايلول ١٩٥٦، و٧٨، ص١٤٥-١٤٧.

(٤) المصدر نفسه، و٧٨، ص١٤٧.

بخاصة وان تأميم القناة قد زاد من الضغط العربي الهادف الى تطبيق الاجراء نفسه على الشركات النفطية الاجنبية العاملة في البلاد العربية ومنها السعودية، كما ان الانسحاب البريطاني من القناة ادى بالضغط على السعودية من اجل اغلاق القاعدة الامريكية في الظهران، وبرز هذا الضغط بشكل مباشر بين العمال المشتغلين في منشآت الاحساء النفطية[١]، ووسط سكان جدة والرياض الذين قاموا بظاهرات هتفوا للرئيس جمال عبد الناصر وطالبوا بتأميم النفط السعودي، فشعرت السعودية بازدياد الخطر القومي عليها، وبلغ الخطر القومي حدا جعل الملك سعود عاجزا تقريبا من الدفاع عن نفسه، اثر تزايد النفوذ المصري داخل جيشه الذي تولى الضباط المصريون انذاك تدريبه وتسليحه وامرته، لذلك خلص الملك سعود الى ان اعادة تأكيد استقلاله لابد ان تمر عبر مزيد من الاجراءات منها، اعلانه في ٤ تشرين الاول ١٩٥٦ رفض مبدأ التأميمات[٢]، وتوثيق علاقاته بالولايات المتحدة الامريكية عن طريق اعادة تأجير قاعدة الظهران لها لمدة خمس سنوات ثانية[٣]، واخيرا زيادة تقاربه من الملوك الهاشميين في الاردن والعراق، فبالنسبة للاردن اعلن الملك سعود رغبته بتحسين علاقاته مع الاردن اثر عقده مؤتمر القمة الثلاثي الاخير، واما العراق فان الزيارتين اللتين قام بهما الامير زيد عم الامير عبد الاله والملك فيصل الثاني للسعودية، قد كشفت بان الملك سعود كان مهيأ للابتعاد عن سياسة عبد الناصر، بعد تأميم القناة، وتحسين علاقاته مع الملوك الهاشميين في الاردن والعراق[٤].

وقد اثار التغيير في السياسة السعودية ارتياح دول حلف بغداد، التي طلبت من

---

(١) لاشك ان الحركة الوطنية في هذه المنطقة وبالذات بين عمال النفط فيها تمتد الى بداية الثلاثينات وهي ماعرفت بحركة الاحرار الحجازيين والذي تجلى بداية نشاطهم العلني بحركة ابن رفادة. للتفاصيل ينظر الفصل الاول.

(٢) سلامة، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(٣) وزارة الخارجية س/ ٥/ ٢/ ٤٢٣، مذكرة من سفارة العراق في واشنطن الى وزارة الخارجية في ٤ تشرين الاول ١٩٥٦.

(٤) حظيت مبادرة العراق بارسال الامير زيد عم الامير عبد الله الى السعودية بالترحيب الودي من لدن السعوديين، الامر الذي دفع بالملك فيصل الثاني الى زيارة السعودية ولقائه بالملك سعود في ١٩ ايلول ١٩٥٦ في الدمام. ينظر جريدة الزمان، العدد ٥٧٥٣ في ٧ تشرين الاول ١٩٥٦.

الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على الملك سعود، بحكم نفوذها عليه[1]، لتعديل سياسته ازاء حلف بغداد، محاولة لاخراج السعودية من دائرة التأثير المصري من جهة، وتنبيه الملك سعود الى ازدياد التغلغل الشيوعي في مصر وسوريا من جهة اخرى[2].

وهكذا اخذ التقارب بين الاردن والسعودية فيما يتصل بالسياسة العربية والدولية يسير باتجاه التوسع والازدياد منذ عام ١٩٥٦، ويتضح الامر من برقية الملك حسين التي بعثها في ٧ تشرين الاول ١٩٥٦ الى الملك سعود، شاكرا فيها وقفة السعودية الى جانب الشعب الاردني، ومثمنا النتائج التي توصل اليها مؤتمر قمة الرياض الاخير[3].

وفي ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٦، بعث الملك سعود برقية الى الملك حسين، عقب الاعتداءات الاسرائيلية على الحدود الاردنية في قلقيلية جاء فيها " ان العدوان الغادر الذي قام به اليهود على الجبهة الاردنية، هو عدوان على العرب جميعا وليس على الاردن وحده، وان الموقف المجيد الذي وقفه الجيش الاردني والحرس الوطني في الصمود لهذا العدوان لمدعاة للعز والفخر "[4].

ومن جهة اخرى دفعت الاعتداءات والحركات العسكرية الاسرائيلية على الحدود الاردنية، بالحكومة الاردنية الى توقيع معاهدة الدفاع المشترك في ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٦، مع مصر وسوريا في مقر قيادة الجيش العربي الاردني في عمان، وقد وقعها عن الجانب الاردني اللواء علي ابو نوار، اما عن الجانب المصري فقد وقعها اللواء عبد الحكيم عامر، وعن الجانب السوري اللواء توفيق نظام الدين، ونصت المعاهدة على تشكيل قيادة عسكرية مشتركة بين الدول العربية الثلاث تحت قيادة اللواء عبد الحكيم عامر، كما نصت على عدم دخولها حيز التنفيذ الا في حالة قيام حرب عربية

(١) يبدو ان النفوذ الامريكي كان كبيرا على السعودية بتأثير شركة الارامكو التي لم تكن في الحقيقة شركة تجارية فحسب، وانما ادت ادوارا سياسية خطيرة ارتبطت بالنظام السعودي فكانت هي المرشدة والموجهة والمدافعة عنه. ينظر د.ك.و، ٥٠١٩/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية، و٤٢، ص١١.

(٢) د.ك.و، ٥٠١٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية، و٢٩، ص٧٥.

(٣) د.ك.و، ٢٧٢٣/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر تشرين الاول ١٩٥٦، و١٩، ص٢٣.

(٤) د.ك.و، ٢٧٢٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الاعتداءات الاسرائيلية، و٣٤، ص٥٢.

-اسرائيلية[1]، ولاشك ان هذه المعاهدة تعطي الانطباع الكامل عن حرص الملك حسين باتباع سياسة الحياد بين جميع الاطراف العربية من جهة، ونخفيفا على مايبدو، من الضغوط المتمثلة برغبة الرأي العام الاردني بتأييد سياسة مصر، خاصة بعد بروز عبد الناصر بنظر الرأي العام الاردني والعربي، قائدا قوميا بدون منازع.

وغادر عبد الحكيم عامر العاصمة الاردنية في مسار اليوم الذي شنت فيه القوات الاسرائيلية عدوانها على مصر في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦، وفي اليوم التالي بعثت الحكومتان البريطانية والفرنسية بانذار الى مصر واسرائيل لوقف الحرب وسحب قواتهما الى مسافة ١٦ كيلومترا بعيدا عن قناة السويس، وهددتهما باستعمال القوة في حال عدم قبول الانذار، ونظرا لعدم مشروعية الانذار رفضته مصر كما كان متوقعا، فقامت القوات البريطانية والفرنسية المتحشدة في حزيرة قبرص باحتلال مدن السويس والاسماعيلية وبورسعيد بحجة تأمين الملاحة الدولية في قناة السويس[2].

وهكذا بدأ العدوان الثلاثي على مصر، وقوبل بردود فعل كبيرة في الاردن والسعودية، ففي اليوم التالي للعدوان دعا الملك حسين مجلس وزرائه لعقد اجتماع طارئ، حضره اللواء علي ابو نوار رئيس اركان الجيش العربي الاردني، لاتخاذ موقف اتجاه العدوان، ووضع معاهدة الدفاع المشتركة مع سوريا ومصر موضع التنفيذ[3]، كما اعلنت الحكومة الاردنية التعبئة العامة وحالة الطوارئ في البلاد، وقررت في الاول من تشرين الثاني ١٩٥٦ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، اما بريطانيا فقد اكتفت الحكومة الاردنية[4]، بابلاغ سفيرها في عمان تشارلز جونستن بان الاردن لن يسمح للقوات البريطانية باستخدام قواعدها العسكرية في الاردن للاعتداء على مصر، او اي

(١) جريدة الزمان، العدد ٥٧٧٥ في ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٦.

(٢) د.ك.و، ٢٦٨٠/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، العدوان الثلاثي، و١٤، ص١٨؛ محافظة، العلاقات، ص٢٥٨.

(٣) الحسين، مجموعة، ص١٠٨-١٠٩.

(٤) شكل سليمان النابلسي حكومته في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ اثر فوز حزبه للحزب الوطني الاشتراكي في الانتخابات الاردنية لعام ١٩٥٦، وضمت ستة من حزبه وثلاثة مستقلين اما الاثنان الباقيان فهما من حزب البعث العربي الاشتراكي والجبهة الوطنية للتفاصيل عن اسماء الوزراء ينظر د.ك.و، ٢٧٢٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، نتائج الانتخابات في الاردن وتشكيل حكومة النابلسي، و١٣، ص١٤.

قطر عربي اخر، وقررت الحكومة الاردنية دعوة القوات السعودية والعراقية والسورية للاشتراك مع القوات الاردنية في صد الهجمات الاسرائيلية المحتملة على الضفة الغربية[1].

ويبدو ان حاجة الاردن الماسة للمعونة البريطانية والخشية من قطعها وصعوبة ايجاد البديل عنها، كان السبب المباشر في عدم اتخاذ قرار مماثل لذلك الذي اتخذ بحق فرنسا، خاصة بعد ان توفرت لدى الاردن القناعة التامة بعدم استعداد بعض الدول العربية التعويض عن المعونة البريطانية.

وفي اليوم نفسه اجتمع مجلس الامة الاردني لبحث قضية العدوان الثلاثي على مصر، واقر في الختام سياسة حكومة سليمان النابلسي اتجاه العدوان، والقى الملك حسين في الوقت نفسه خطابا من دار الاذاعة الاردنية، استنكر فيه العدوان معلنا وقوف بلاده مع مصر في ازمتها[2]، وبعث في اليوم التالي برقية الى الرئيس جمال عبد الناصر جدد فيه استنكاره للعدوان قائلا "ان العالم المتمدن قد ادان قوات الشر على ماقامت به من اعمال بربرية ضد مصر"[3]، وفي ٤ تشرين الثاني من العام نفسه، اجرى الملك حسين اتصالا هاتفيا مع الرئيس المصري جدد فيه موقف الاردن بقوله "نحن مع مصر في محنتها وشدتها، وانني بكل قواتي وامكانياتي سأخوض المعركة الى جانبكم حتى النهاية"[4].

ولم يقف التأييد الاردني عندَ هذا الحد، بل فتح الملك حسين باب التطوع لنصرة مصر، وعندما دمرت قنابل الاعداء مقر الاذاعة في القاهرة، امر الملك على الفور بتكريس جهد ووقت الاذاعة الاردنية كله للمعركة، وقد اشار اهالي بورسعيد الى اهمية هذا الموقف بقولهم "ان صنيع الحسين باقامته اذاعة مصرية في الاردن، بدلا من الاذاعة المصرية الصامتة، كان له اكبر الاثر في تقوية هممنا وشحذ نضالنا وكفاحنا المرير"[5].

---

(١) جريدة الزمان، العدد ٥٧٨٠ في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦.
(٢) د.ك.و، ٢٧٢٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الحرب مع اسرائيل، و٨، ص٢٢.
(٣) جريدة الزمان، العدد ٥٧١٨ في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٦.
(٤) الحسين، مجموعة، ص١١٠.
(٥) المصدر نفسه، ص١١١-١١٤.

ومن جهته القى الرئيس جمال عبد الناصر ضوءا على الموقف الاردني من هذا العدوان في خطابه الذي القاه في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٦، وقال فيه" وفي ٤ تشرين الثاني اتصل بي الملك حسين بالتلفون وقال لي ان الجيش الاردني مستعد بناء على الاتفاق الثلاثي، الذي وقع منذ (١٥) يوما ان ينفذ كل ماتراه القيادة المشتركة، وان الاردن متعاون معنا كل التعاون، وكان الملك حسين يعني كل كلمة يقولها، وقال لي ان اية خطة مشتركة ستنفذها، وانا قلت للملك حسين ان هدفنا ان لاتكون هناك جبهة في الاردن وان ينحصر القتال بين الجيش المصري والاسرائيلي، وان تتعاون السعودية والاردن حتى يقاتلوا القوات الاسرائيلية اذا حصل اعتداء على الاردن"[1].

اما السعودية فقد اتسم موقفها من العدوان الثلاثي على مصر، باعلان الملك سعود في اليوم التالي للعدوان عن وقوف بلاده حكومة وجيشا وشعبا الى جانب مصر، وذلك باتصال هاتفي مع الرئيس جمال عبد الناصر جاء فيه "علمنا هذا الصباح بالاعتداء اليهودي على الاراضي المصرية وهذا لايستنكر من هذه الفئة الغادرة لان هدفهم القضاء على البلاد العربية جميعا... مع اننا امرنا بالتعبئة العامة والاستعداد للقيام بالواجب، اننا وقواتنا وكل امكانياتنا حاضرون للمعاونة في رد العدوان"[2].

وفي اليوم نفسه اصدرت وزارة الدفاع والطيرات السعودية حالة الطوارئ في البلاد في البيان التالي:

١. نظرا لمقتضيات الاحوال الطارئة يأمر وزير الدفاع والطيران جميع المجازين من الضباط وضباط الصف والجنود العودة الى وحداتهم فورا.
٢. على امراء وقادة المناطق ومديري المطارات ترحيل كل من يراجعهم الى مناطقهم"[3].

واعلنت الحكومة السعودية عن فتح مكاتب التطوع لنصرة مصر في ازمتها، كما اصدرت اوامرها بتحرك قسم من قواتها العسكرية الى الاردن للوقوف الى جانبها، من

---

(١) حول نص الخطاب ينظر د.ك.و، ٢٦٨٠/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، خطاب الرئيس عبد الناصر يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٥٦، و١٦، ص٢٠؛ محافظة، العلاقات، ص٢٥٩.
(٢) د.ك.و، ٢٦٤٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تقارير ومعلومات عن السعودية، و١٣، ص١٥.
(٣) المصدر نفسه، و١٣، ص١٦.

احتمال تعرضها الى عدوان اسرائيلي، وقد اصدرت وزارة الدفاع والطيران السعودي بلاغا بهذا الشأن جاء فيه "تحرك الجيش السعودي الى الاردن وهو الان على وشك الدخول الحدود الاردنية وذلك تضامنا منه مع شقيقاته الدول العربية"[1]، ولاشك ان الاجراء السعودي هذا جاء بناء على الدعوة التي قدمتها حكومة النابلسي لها للاشتراك مع القوات الاردنية لصد الهجمات الاسرائيلية المحتملة.

ولم يكتف الملك سعود باعلان التعبئة العامة واعداد القوات المسلحة في الدفاع عن مصر، بل سارع الى نقل القضية الى الصعيد الدولي، ويتضح ذلك من برقيته التي ارسلها في اليوم التالي للعدوان الى الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور طالبا فيها تدخله لوقف العدوان محذرا من مغبة نتائجه بقوله "وان لم تتداركوا بسرعة فائقة منع هذا العدوان فان الخطر لايمكن التكهن بنتائجه"[2].

عندما تكتشف المؤامرة المبيتة اثر اشتراك القوات المساحة البريطانية والفرنسية مع القوات الاسرائيلية ضد مصر[3]، بعث الملك سعود ببرقية ثانية الى الرئيس الامريكي، رجاه فيها ايقاف العدوان الثلاثي على مصر، مؤكدا في برقيته "انه اذا لم تعمل الولايات المتحدة عملا ايجابيا في هذا الموقف فأخشى ان يتطور الامر في هذا الشرق الى ايجاد هوة كبيرة بين الشرق والغرب يصعب تلافيها"[4].

واصدرت الحكومة السعودية بيانا رسميا اعلنت فيه قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومتي لندن وباريس وجاء فيه "بناء على الاعتداء المسلح الواقع على حكومتي بريطانيا وفرنسا على الشقيقة مصر... فان حكومة صاحب الجلالة قررت قطع علاقاتها

(١) د.ك.و،٢٦٤٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، السعودية والعدوان على مصر، و٤١، ص٦٣.
(٢) د.ك.و،٢٦٤٦/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، السعودية وامريكا، و٥٧، ص٩٣.
(٣) جاء العدوان تنفيذا لبنود معاهدة سيفر الموقعة في ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٦ بين اسرائيل وبريطانيا وفرنسا، على ان يكون على مرحلتين الاولى هجوم اسرائيلي على غزة وسيناء بحجة مطاردة الفدائيين الفلسطينيين، والثانية بتوجيه بريطانيا وفرنسا انذارا مشتركا الى مصر واسرائيل لوقف القتال وسحب قواتهما الى بعد ١٦ كيلومترا بعيدا عن قناة السويس، مقابل التنديد باستخدام القوة ضد اية دولة ترفض قبول الانذار، وكان متوقعا رفض مصر لانه قرار مجحف بحق سيادتها، وعندئذ تشترك بريطانيا وفرنسا الى جانب اسرائيل للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٧٣٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر تشرين الاول، و٣٠، ص١١٨.
(٤) سلامة، المصدر السابق، ص٦٢٢.

السياسية مع الحكومتين المذكورتين"[1]، كما اصدرت الحكومة السعودية بيانا رسميا اخر اعلنت فيه حضرها النفطي ضد حكومتي لندن وبارس اذ جاء فيه "بالنظر للاعتداء الصارخ الذي قامت به انجلترا وفرنسا على الشقيقة مصر بدون مبرر على الاطلاق في حالة كونها ضحية للاعتداء الاسرائيلي، فان الحكومة العربية السعودية اصدرت اوامرها الى الجهات المختصة بمنع شحن وتموين جميع السفن الانجليزية والفرنسية وايضا السفن الاخرى التي تتجه بحمولتها الى هذين البلدين من جميع منتجات البترول السعودي"[2].

ومن جهة اخرى ابرق الملك سعود نداءا الى بعض الرؤساء والملوك العربي ومنهم الملك حسين، لنصرة مصر في ازمتها، ورد الملك حسين على برقية الملك سعود، مثمنا موقفه ومعلنا استجابته للنداء السعودي في نصرة مصر، وجاء في رده "واني اذ اشاركم شعوركم الكريم نحو امتنا ووطننا نؤكد لجلالتكم بأن الاردن على اتم الاستعداد للدفاع عن الوطن العربي الكبير، واننا لن نتوانى عن خوض المعركة القومية ضد اليهودية المعتدية"[3].

وبناء على ماتقدم كان من الطبيعي ان يتضمن الخطاب الذي القاه الرئيس جمال عبد الناصر في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٦، التأكيد بالثناء العطر على مواقف الملك سعود اتجاه العدوان على مصر، اذ اكد في خطابه بان الملك سعود قد اخبره بان الجيش السعودي على اهبة الاستعداد للمعركة بجانب مصر[4].

واثر التدخل السوفيتي الامريكي فقد هدأت الازمة بقرار الامم المتحدة بوقف اطلاق النار في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٧، الامر الذي دفع بملوك ورؤساء الدول

(١) حول نص البيان الرسمي ينظر د.ك.و، ٢٦٤٦/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، و٧٣، ص١١٨.
(٢) حول نص البيان الرسمي ينظر د.ك.و، ٢٦٤٦/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة،، البيان الرسمي السعودي، و٧٧، ص١٢٣.
(٣) د.ك.و، ٢٦٤٦/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، برقيات الملك سعود الى الملوك والرؤساء العربي، و٩١، ص١٤٧.
(٤) د.ك.و، ٢٦٨٠/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، خطاب الرئيس عبد الناصر يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٥٦، و١٤، ص١٨.

العربية[1]، ومن بينهم الملك سعود والملك حسين للاجتماع في بيروت يومي ١٣ و١٤ تشرين الثاني ١٩٥٦، لاتخاذ موقف عربي موحد ضد الدول المعتدية، وتقديم المعونة الى مصر، اما بشأن قطع العلاقات العربية مع بريطانيا وفرنسا، فقد طالبت سوريا وايدتها السعودية بقطع العلاقات مع الدول المعتدية قطعا تاما، فاحرج العراق ووجد الاردن نفسه منقسما بين المعتدلين والمتطرفين، عندها وضع الملك حسين شرطا لقطع العلاقات مع بريطانيا وهو مساهمة الدول العربية بتقديم معونة مالية للاردن لتحل محل المعونة المالية البريطانية[2].

ويبدو ان الملك حسين قد بشرطه هذا ايجاد مايبرر على قطع علاقاته ببريطانيا امام الرأي العام الاردني والعربي، بعد ان اعلن منذ بداية العدوان قطع علاقاته بفرنسا.

وصدر في نهاية الاجتماع بيان مشترك استنكر العدوان على مصر، واثبت حقها في سيادتها وسلامة اراضيها، وتضمن الاشارة الى القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة، والتي نصت على انسحاب القوات المعتدية من الاراضي المصرية، وتبين ضعف موقف الملوك والرؤساء العرب في القرار الذي اتخذوه والذي نص "فيما لو رفضت بريطانيا وفرنسا الامتثال لمقررات الامم المتحدة وامتنعتا عن سحب قواتهما عن الاراضي المصرية فورا بدون قيد او شرط وبدون تأخير عن الاراضي المصرية، واذا ادت مواقف بريطانيا وفرنسا واسرائيل الى توتر جديد قد يدعو الى استئناف القتال، عندئذ يمكن اعتبار هذه الدول الثلاث مسؤولة مسؤولية مشتركة عن العدوان، وقيام كل دولة عربية ممثلة في هذا الاجتماع، بدون ابطاء، بتطبيق نصوص المادة الرابعة من ميثاق الامم المتحدة، واتخاذ كافة التدابير الفعالة في حدود امكاناتها، ووفق ماتمليه عليها المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك"[3].

واثر اعلان القوات المعتدية بالانسحاب من الاراضي المصرية، سارع الملك سعود الى استقبال السفير الامريكي (باترووت) في ١٠ كانون الاول ١٩٥٦ في

(١) اشترك في المؤتمر الاردن والسعودية والعراق ومصر ولبنان واليمن وليبيا والسودان، للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٧٢٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، سياسة الاردن الخارجية، و٨٦، ص٢١٧.

(٢) المصدر نفسه، و٨٦، ص٢١٧-٢١٨.

(٣) محافظة، العلاقات، ص٢٦١.

قصر الحمراء بالرياض، وطلب منه ان ينقل للحكومة الامريكية تجديد تأكيداته عن تقديره للمساعي الايجابية التي قامت بها الحكومة الامريكية والرئيس ايزنهاور داخل الامم المتحدة وخارجها، بوضع قراراتها موضع التنفيذ، وخاصة فيما يتعلق بانسحاب القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية من الاراضي المصرية[1].

وفي الوقت نفسه بعث الملك سعود برقية تهنئة الى الرئيس جمال عبد الناصر بالمناسبة جاء فيها "في هذه اللحظة التي تنقل فيها انباء الاذاعات نبأ خروج القوات المعتدية من بورسعيد، ابعث لاخي السيد الرئيس بما يخالج قلبي وقلب كل فرد من افراد الشعب السعودي من الفرحة والسرور، بهذا اليوم الذي تخرج فيه هذه القوات المعتدية من اراضي مصر العزيزة" وختم برقيته بقول الرسول (ص) "لو بغي جبل على جبل لجعل الله الباغي دكا"[2].

ومن جهة اخرى عمت الاحتفالات في معظم المدن السورية واعلن تسمية يوم ١٠ كانون الاول من كل عام بـ(يوم بورسعيد)، وتبرع الملك سعود بمبلغ مليون جنيه الى مصر مساعدة لاسر الشهداء، واقتدى اثرياء البلاد واعيانهم بمليكهم وتسارعوا الى التبرعات في هذا اليوم[3]، وكانت مصر قد اصيبت اثر العدوان بضائقة مالية اضافة الى تجميد ارصدتها الاسترلينية، ولم يخفف عنها الا المساعدات السعودية[4].

وفي المقابل بعث الرئيس عبد الناصر برسالة الى الملك سعود، شاكرا فيها وقفة السعودية ملكا وحكومة وجيشا وشعبا الى جانب مصر في ازمتها، جاء فيها " ان مساندتكم لنا في هذه الظروف الدقيقة التي تجتازها البلاد قد قوبلت بعظيم الامتنان. ان المعونة الكريمة التي تفضلتم بها مساهمة منكم في مساعدة اسر شهداء بورسعيد الذين ضربوا المثل الاعلى في التضحية والفداء من اجل مصر وحدها، وانما من

(١) د.ك.و، ٢٦٤٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، تقارير ومعلومات عن السعودية، و١٣، ص١٧.

(٢) د.ك.و، ٢٦٤٧/٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، سياسة السعودية الخارجية، و٤٨، ص٧١.

(٣) د.ك.و، ٤٩٠٦/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، السعودية واحداث مصر عام ١٩٥٦، و١٠١، ص١٧٩.

(٤) ان السعودية قدمت مبلغ عشرة ملايين جنيه الى مصر لاعانتها ماليا، للتفاصيل ينظر الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٦٥٣.

اجل سيادة العروبة ومجد الاسلام، كان لها اجمل وقع في نفسي وفي مصر حكومة وشعبا"[1].

اما الملك حسين، فقد ارسل وفدا رسميا برئاسة رئيس الديوان الملكي (بهجت ابو غريبة) الى القاهرة في ٢٥ كانون الاول ١٩٥٦، لينقل الى الرئيس المصري، تهنئة وتقدير الاردن العميقين لنضال شعب مصر وصموده بوجه العدوان، وليحمل الى مدينة بورسعيد وسام النهضة المرصع رمزا لاعجاب الملك ببطولة ابنائها وبسالتهم، وتخليدا لذكرى شهدائها، وفي المقابل حمل الرئيس المصري الوفد الاردني رسالة الى الملك حسين، شكر فيها وقفة الاردن مع الشعب المصري في محنته، جاء فيها "ان الشعب المصري سيذكر دائما عرض جلالتكم المخلص للاشتراك في المعركة، منذ اليوم الاول للعدوان، وقولكم ان معركة مصر هي معركة الاردن"[2].

واخيرا يمكننا القول اذا انتهت ازمة السويس بنصر دبلوماسي لمصر انقذ سمعة رئيسها عبد الناصر من الهزيمة العسكرية، فانها تركت نتائج سياسية هامة بالنسبة لعلاقة البلدين الاردني والسعودي يمكن ايجازها بما يأتي:

١. اظهرت الازمة مدى ايمان البلدين ملكا وحكومة وجيشا وشعبا بالقضية القومية واستعدادهم للتضحية في سبيلها.

٢. كشفت الازمة للرأي العام الاردني، وان كان ظاهريا، صحة المواقف السعودية اتجاه حلف بغداد، وبما كان يؤكده محور القاهرة-الرياض-دمشق، من اعتبار كل تحالف مع الغرب في المنطقة يعد تحالفا معاديا للعرب، ويهدف قبل كل شيء الى حماية مصالح الغرب في المنطقة من جهة، وضمان استمرار وجود اسرائيل وتفوقها العسكري من جهة اخرى، وهذا ما انعكس جليا في الصحف الاردنية وفي بيانات ومنشورات الاحزاب وفي نشاطاتها المناوئة للمعسكر الغربي[3].

---

(١) د.ك.و، ٢٦٨١/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تقرير عام عن شهر كانون الاول ١٩٥٦، و٣١، ص٤٢.

(٢) الحسين، مجموعة، ص١١٤-١١٦.

(٣) للتفاصيل عن موقف الرأي العام الاردني من ازمة السويس، ينظر جبار، المصدر السابق، ص٢٠٤-٢٠٦.

٣. اثبتت الازمة ان التقارب بين السياستين الاردنية والسعودية فيما يتصل بالسياسة العربية والدولية، يسير باتجاه التوسع والازدياد، كما ترجم عمليا باعلانهما قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الدول المعتدية.

٤. اكدت الازمة ضعف التضامن العربي،وخاصة بين مصر وسوريا والاردن الموقعة على (معاهدة الدفاع المشترك) وكذلك نتائج مقررات مؤتمر الملوك والرؤساء العرب المنعقد اخيرا في بيروت، ويبدو ان هذا مايفسر لنا اسباب عدم ادخال مصر في حساباتها الاعتماد على التضامن العربي في الازمة، بقدر ما استفادت من حالة التنافس الامريكي-السوفيتي في الشرق الاوسط من جهة، والتعاطف الدولي من جهة اخرى.

٥. اثبتت الازمة ضرورة المعونة المالية للاردن لتحل محل المعونة المالية البريطانية لان الازمة افرغت المعاهدة الاردنية-البريطانية من محتواها وابقتها حبرا على ورق على المستوين السياسي والعسكري، بعد مساهمة بريطانيا مع فرنسا واسرائيل في العدوان ضد مصر.

٦. فقد حلف بغداد اهميته بالنسبة للعرب عموما وللاردن والسعودية خصوصا، وبروز الاتحاد السوفيتي في الازمة حليفا قويا للعرب، يعتمد عليه في مواجهة المخططات الغربية، ولاشك ان هذا البروز يثير مخاوف الاردن والسعودية، ويزيد من قلقهما ازاء محاولة التغلغل الشيوعي في المنطقة، خشية من انتقالها الى بلديهما، ولاشك ان هذه المخاوف دفعت بالاردن والسعودية الى اعتماد سياسة التقارب الاوثق بينهما.

٧. اثبتت الازمة ملامح التوجه الاردني السعودي اتجاه الولايات المتحدة الامريكية، التي تذرعت ابان الازمة بانها صديقة للقومية العربية، وحاولت ان تحظى بنفوذ في المنطقة عبر تنكرها لحلفائها الذين شنوا عدوانهم على مصر، ويبدو ان المحرك الاساسي لهذه السياسة كان الخوف من استفادة الاتحاد السوفيتي من هذا الوضع لزيادة نفوذه في الشرق الاوسط.

٨. واخيرا يمكننا القول بان الازمة كشفت عن معالم التغيير في السياسة السعودية اتجاه مصر، اثر زيادة الضغط القومي على بلاده، من اجل تطبيق الاجراء

المصري على الشركات النفطية العاملة، في السعودية واغلاق القاعدة الامريكية في الظهران، وعبرت الجماهير السعودية عن ذلك بالمظاهرات والاضرابات، فادى ذلك الى ادراك الملك سعود بان تأكيد استقلال بلاده وضمان وجود اسرته في العرش، لابد ان يمر عبر المزيد من التدخل الامريكي في بلاده وتحسين علاقاته مع الاردن واعادة تقاربه مع العراق.

ثالثا: السعودية وانهاء المعاهدة الاردنية -البريطانية

مثل حلف بغداد وتعريب الجيش العربي الاردني بداية النهاية للنفوذ البريطاني في الاردن، وبخاصة بعد دور بريطانيا في ازمة السويس، اذ لم يبق للنفوذ سوى مرحلته الاخيرة المتمثلة بمعونتها المالية للاردن، على الرغم من ابقاء الوثيقة الرسمية، التي تستند اليها بريطانيا لتبرير وجودها في الاردن من ناحية قانونية، المتمثلة بالمعاهدة الاردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨.

والحقيقة ان حاجة الاردن الى معونة مالية خارجية، تعود الى حالته الاقتصادية المتردية والى طول حدوده مع اسرائيل، الامر الذي يجعل المعونة ضرورة حيوية، اي بتعبير اخر ان الاردن بحاجة الى معونة مالية لمواجهة الصعوبات الاقتصادية الناشئة عن وجود مليون فلسطيني في ضفتيه، وللمحافظة على جيشه وحدوده، لان اسرائيل بامكاناتها العسكرية المتفوقة تشكل خطرا دائما على الاردن، لذا كان من الضروري ان يكون للاردن حليف قوي يحول بين اسرائيل وبين الهجوم عليه[١].

ويبدو ان الضغوط الداخلية والخارجية دفعت بالملك حسين الى اعلان عزمه على انهاء تحالفه مع بريطانيا، مقابل مساهمة الدول العربية بمعونة مالية للاردن تحل محل المعونة المالية البريطانية، وجاء هذا الاعلان في اجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية المنعقد في بيروت يومي ١٣ و١٤ تشرين الثاني ١٩٥٦، والذي خصص لبحث مسألة قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا.

ونتيجة لذلك اعلن رئيس الوزراء الاردني سليمان النابلسي في بيان وزاري امام مجلس النواب في ٢٧ تشرين الثاني من العام نفسه، عن عزم حكومته على انهاء معاهدة

(١) محافظة، العلاقات، ص٢٦٣.

التحالف الاردنية البريطانية لعام ١٩٤٨، وجلاء القوات البريطانية عن الاراضي الاردنية والغاء قواعدها، وكذلك قبول المعونة العربية، ورفض اي شكل من اشكال الاحلاف العسكرية، وقد اقر المجلس النيابي الاردني ماجاء في البيان الوزاري[١].

ولتوكيد ذلك زار الملك حسين في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٧ الرياض، وتم التباحث مع الملك سعود حول حقيقة المعونة المالية العربية المقترحة قبل الاقدام على انهاء المعاهدة الاردنية -البريطانية لعام ١٩٤٨ واتفق الملكان على ان يجتمعا مع الرئيس عبد الناصر والرئيس القوتلي في القاهرة يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧، وهو اليوم الذي يكون فيه الملك سعود قد توقف في القاهرة وهو في طريقه الى الولايات المتحدة الامريكية[٢].

وفي ضوء ذلك انعقد في القاهرة في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧، مؤتمر قمة رباعي ضم الملك سعود والملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر والسيد صبري العسلي رئيس وزراء سوريا[٣]، لان الرئيس السوري شكري القوتلي كان في زيارة للاتحاد السوفيتي، وانتهى المؤتمر الى توقيع اتفاقية اطلق عليها اسم "التضامن العربي" نصت على تقديم المعونة المالية العربية للاردن لتحل محل المعونة المالية البريطانية من اجل حمل الاردن على انهاء معاهدته مع بريطانيا، وبموجبها تعهدت السعودية ومصر وسوريا بدفع مبلغ قدره (١٢,٥) مليون جنيه مصري للحكومة الاردنية سنويا، ولمدة عشر سنوات شريطة تكريسه لتقوية الجيش العربي الاردني وقوات الحرس الوطني الاردني، على ان تتكفل الدول العربية الثلاث بدفع المبلغ، بحيث تدفع السعودية خمسة ملايين جنيه ومصر مثلها وسوريا مليونين ونصف المليون من الجنيهات المصرية[٤].

وعقب توقيع الاتفاقية عبر الملك سعود عن ارتياحه قائلا "اننا مغتبطون بهذه الخطوة التي تعد تقدما كبيرا في سبيل الوحدة العملية، ومشيرا الى ان الاتفاقية تعبر

(١) د.ك.و، ٢٧٢٤/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، البيان الوزاري، ص٣٧-٣٨.
(٢) الماضي وموسى، المصدر السابق، ص١٤٩.
(3) Cremeans, Op.Cit, P.158.
(٤) تضمنت اتفاقية التضامن العربي (٥) مواد و(٤) ملاحق، للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٥١٢٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، الجامعة العربية، و٢٦، ص٤٦.

تعبيرا صادقا عن اماني الشعوب العربية وامالها في دعم استقلالها"[1].

وعلق الملك حسين على اتفاقية التضامن العربي بقوله "انني سعيد جدا ومغتبط بهذه الفرصة الطيبة التي اتاحت لي الاجتماع باخواني في مصر وكان من نتائجها توقيع الاتفاق المعروف"، ثم اردف قائلا "ان هذه الالتزامات التي ذكرت في الاتفاق هي من غير شك مساعدة طيبة من اخواننا في الدول العربية سيكون لها اثرها الكبير في تقوية موقف الاردن تجاه الاطماع اليهودية"[2].

ومن الجدير بالذكر ان اتفاقية التضامن العربي قد اثارت موجة فرح وغبطة في ارجاء الاردن، اذ استقبلها الشعب الاردني بحماس كبير، وعبر عنها باقامة الاحتفالات الرسمية والشعبية، التي رفعت خلالها برقيات الشكر والتهنئة للملك سعود تثمينا لجهوده الطيبة في تدعيم موقف الاردن ازاء التهديدات الاسرائيلية المتكررة من جهة، والشروع في انهاء علاقته التعاهدية مع بريطانية، تلك العلاقة التي ابتدأت عام ١٩٤٨، والمتمثلة الان بمعاهدة عام ١٩٤٨ من جهة اخرى[3].

فقد ارسل رئيس مجلس الاعيان سعيد المفتي[4]، برقية للملك سعود تقديرا لجهوده في تحرير الاردن من النفوذ البريطاني، حيث جاء فيها "ان مجلس الاعيان الاردني الذي اقر اتفاقية التضامن العربي ايمانا منه ويقينا بانها من اهم دعامات التحرر ليرى فيها السبيل الامين الى تقوية الجبهة العربية، وجعل القومية العربية حقيقة قائمة لها وزنها وقيمتها في الميزان الدولي، وفي رد كل عدوان غادر كما يرى فيها الطريق السوري للوصول الى الاتحاد العربي المنشود"[5]، اما مجلس النواب الاردني فقد عبر عن شكره للملك سعود على دعمه استقلال الاردن باتفاقية التضامن العربي،وذلك

---

(١) د.ك.و، ٤٩٠٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة، اتفاقية التضامن العربي، و٢١، ص٣٧.

(٢) جريدة الكفاح الاسلامي، العدد١١٦٧ في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٧؛ جريدة الجهاد، العدد١٠٤٣ في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٧.

(٣) للتفاصيل عن صدى الاتفاقية في الاردن ينظر د.ك.و،٢٧٣٣/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر كانون الثاني ١٩٥٧، و٢١، ص٩٩-١٠٠.

(٤) هاشم خير، موجز تاريخ الحياة البرلمانية في الاردن ١٩٢٠-١٩٨٨، عمان، مطبوعات مجلس الامة، ١٩٨٨، ص٥٩.

(٥) د.ك.و، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، برقية مجلس الاعيان الى الملك سعود، و٧٥، ص١٣٦.

من خلال البرقية التي ابرقها رئيس مجلس النواب احمد الطراونة الى الملك سعود[1].

وارسل عبد الله الريماوي امين سر حزب البعث العربي الاشتراكي في الاردن[2]، برقية الى الملك سعود جاء فيها "في هذه الساعة التاريخية التي وقعت فيها المعونة العربية للاردن، اتشرف بان ارفع لمقامكم السامي بالنيابة عن حزي البعث العربي الاشتراكي، اعمق الشكر والامتنان لمساهمتكم الفعالة في رفع نضال الاردن في طريق التحرر بما يكفل تعزيز القومية العربية في انطلاقها نحو تحقيق التحرر العربي الشامل والوحدة العربية الكاملة وتحظيم اسرائيل "[3].

ورفع رئيس بلدية القدس برقية للملك سعود بالمناسبة جاء فيها، لقد ارست اتفاقية التضامن العربي حجر الاساس للوحدة العربية[4]، كما ابرقيت لجنة التوجيه الوطني بالقدس برقية عبرت فيها عن الشكر والامتنان للملك سعود بمناسبة توقيع اتفاقية التضامن العربي[5]، اما رئيس بلدية الخليل فقد خاطب الملك سعود ببرقية قائلا "ان العرب اجمعين لم ينسوا هذا اليوم التاريخي المجيد الذي وحدت فيه الكلمة وجمعت الصفوف ورمى فيه الاستعمار بشواظ من نار"، وفي الوقت نفسه عبرت لجنة التوجيه الوطني بالخليل عن شكرها للملك حسين والملك سعود والرئيس عبد الناصر والسيد العسلي لتوقيعهم الاتفاقية، وجاء في برقيتهم التي رفعوها للملك سعود قولهم، لقد حققتم للاردن مطلبا شعبيا تحرريا انقذه من مؤامرات الاستعمار[6].

وقالت لجنة التوجيه الوطني في اربد في برقيتها للملك سعود، بان اتفاقية التضامن العربي التي ابرمتموها تعبر عن نزوع الامة العربية نحو التحرر والوحدة، انها ضربة

---

(١) د.ك.و، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، برقية مجلس النواب الى الملك سعود، و٧٦، ص١٣٧.

(٢) حول نشأة وتطور حزب البعث العربي الاشتراكي في الاردن ينظر شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، مرحلة النمو والتوسع ١٩٤٩-١٩٥٨، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٨٧، ص١٩٥-١٩٧.

(٣) د.ك.و، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، حزب البعث العربي الاشتراكي واتفاقية التضامن العربي، و٩٣، ص١٧١.

(٤) د.ك.و، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير القنصلية العراقية في القدس، صدى اتفاقية التضامن العربي في القدس، و٥٩، ص١١٣.

(٥) المصدر نفسه، و٥٩، ص١١٤.

(٦) جريدة فلسطين، بلا عدد، ٢٤ شباط ١٩٥٧.

قوية للاستعمار وعملائه، وعاهدت اللجنة الملك سعود بقولها "ان لجنة التوجيه الوطني في اربد الممثلة لكافة الاتجاهات تحييكم باسم الشعب وتؤيدكم تأييدا مطلقا في كافة الخطوات التحررية التي تخطونها"[1].

كما ارسلت لجنة التوجيه الوطني باريحا للملك سعود بالبرقية التالية "ان توقيع جلالتكم على اتفاقية التضامن العربي اثلج صدورنا واحيا في نفوس الشعوب العربية الامل والثقة بان الخطوة التالية هي اعادة فلسطين الحبيبة الى شعبها"[2].

ومن جانب اخر رافق توقيع اتفاقية التضامن العربي اسراع الحكومة البريطانية الى ارسال مذكرة الى الحكومة الاردنية في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٧، طلبت فيها الاسراع للدخول في مفاوضات بين الجانبين لانهاء المعاهدة[3]، وقد القى الملك حسين الضوء على دوافع المذكرة البريطانية بقوله، بأن بريطانيا كانت هي الاخرى راغبة في انهاء المعاهدة على اثر اعفاء غلوب من منصبه، لانها ادركت ان وجودها في الاردن قد فقد غاياته واغراضه الاساسية، وان المعاهدة التي كانت تضمن لبريطانيا استمرار البقاء في الاردن والتحكم في مصيره، قد اصبحت مجرد حمل ثقيل يلقي على كاهل بريطانيا تبعة مد الاردن بمعونة سنوية تقدر بحوالي (١٢) مليون جنيه استرليني[4].

وعلى اية حال فقد شكلت الحكومة الاردنية، فور وصول المذكرة البريطانية، وفدا رسميا برئاسة رئيس الوزراء سليمان النابلسي، بينما تشكل الوفد البريطاني برئاسة شارلز جونستون السفير البريطاني في عمان، والذي يلفت الانتباه انعدام التكافؤ بين الوفدين، مما يزيد من الانطباع بشأن استخفاف الحكومة البريطانية بسيادة واستقلال الاردن، وبعد مفاوضات بين الجانبين استمرت من ٤ شباط ١٩٥٧ حتى ١٣ اذار

---

(١) د.ك.و، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، صدى الاتفاقية في شمال الاردن، و٩٦، ص١٧٩.

(٢) كما ارسل رئيس بلدية الرمثا ولجنة التوجيه الوطني في نابلس وغيرهم برقيات الشكر والامتنان للملك سعود لما بذله من دعم لاستقلال الاردن للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، صدى اتفاقية التضامن العربي في الضفة الغربية، و١٠١، ص١٨٦-١٨٨.

(٣) د.ك.و، ٢٧٢٦/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، قانون انهاء المعاهدة الاردنية-البريطانية، و١٠، ص٢٠.

(٤) الحسين، مجموعة، ص١٣١.

١٩٥٧، تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بانهاء المعاهدة الاردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨[1].

وفي اليوم نفسه وجه الملك حسين خطابا للشعب الاردني جاء فيه "الان يحق للاردن ان يرفع رأسه عاليا بين الملأ حرا طليقا"[2]، وفي اليوم التالي القى الملك حسين كلمة اثناء العرض العسكري الذي اقيم في عمان بهذه المناسبة، اكد فيها ان الاردن قد اجتاز الخطوة الاولى التي ستقوده الى الوحدة والحرية[3].

وهكذا اعتبر الثالث عشر من اذار ١٩٥٧ نهاية التحالف الاردني- البريطاني الذي دام ستة وثلاثين عاما من جهة، وشكل بداية تحسين العلاقات الاردنية -السعودية، بعدما مرت بمراحل توتر عديدة دامت طوال فترة التحالف من جهة اخرى.

رابعا: مبدأ ايزنهاور وتحسن العلاقات الاردنية ـ السعودية

بعد ازمة السويس مباشرة انحسر النفوذان البريطاني والفرنسي عن منطقة الشرق الاوسط، فتلقفت الدبلوماسية الامريكية ذلك بتوجيه سعيها باتجاه المنطقة لـ"ملء الفراغ" المزعوم الذي تركه رحيل البريطانيين والفرنسيين عن قناة السويس، اضافة الى رحيل البريطانيين عن الاردن، معلنين بذلك ايذانا ببدء السياسة الامريكية للاستفراد بالمنطقة والهيمنة عليها، بعد ان تذرعوا ابان الازمة بصداقتهم للقومية العربية، عبر تنكرهم لحلفائهم الذين سنوا العدوان، والدافع الحقيقي لهذه السياسة يكمن على مايبدو، وراء خشيتهم من استفادة الاتحاد السوفيتي من هذا الوضع الذي اظهر زيادة النفوذ السوفيتي في المنطقة وسعيه الى اقامة صداقة عربية قوية فيها ايضا.

---

(١) للتفاصيل عن المفاوضات الاردنية-البريطانية، ينظر د.ك.و، ٢٧٢٦/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، قانون انهاء المعاهدة الاردنية-البريطانية، و١٠، ص٢١.

(٢) د.ك.و، ٢٧٣٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر اذار ١٩٥٧، و٣٤، ص٩٤.

(٣) اما الجانب البريطاني فقد اعلن عن ارتياحه لانهاء المعاهدة، وهذا ماجاء على لسان سلون لويد وزير الخارجية البريطاني في ١٤ اذار ١٩٥٧، امام مجلس العموم قائلا «تعتبر هذه الاتفاقية نهاية الفصل في العلاقات الاردنية-البريطانية، منذ سنين عديدة وعلاقاتنا مع هذه الدولة التي نتحمل مسؤولية انشائها، عرضة للتغيرات، الا انها لم تعد في السنوات الاخيرة ذات قيمة استراتيجية لنا، بل ورطتنا بالالتزامات باهضة، ولذلك فنحن سعيدون بانهائها برضى الطرفين، ينظر محافظة، العلاقات، ص٢٧٠.

وتبعا لذلك اعلن الرئيس الامريكي ايزنهاور سياسته اتجاه الشرق الاوسط، في خطاب له امام الكونغرس الامريكي في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧، المتمثلة بطرحه مشروعا لـ"مساعدة" اقطار الشرق الاوسط اعلن فيه "ان الفراغ الحالي في الشرق الاوسط لابد ان يجرى اشغاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية قبل ان يتم ذلك من قبل الاتحاد السوفيتي"، تحت ذريعة عزم الحكومة على ايقاف التغلغل الشيوعي في المنطقة، وطلب من اعضاء الكونغرس ضرورة منحه صلاحيات استخدام القوات الامريكية في صد اي اعتداء مباشر يقوم به الاتحاد السوفيتي، او احدى الدول الموالية اليه ضد اي دولة من دول الشرق الاوسط، اضافة الى تقديم المساعدة الاقتصادية لدول المنطقة لمقاومة التغلغل الشيوعي فيها[1]، وقد اقترنت تلك السياسة التي اشتهرت باسمر "مبدأ ايزنهاور" بموافقة الكونغرس الامريكي[2].

وهكذا يفهم من خطاب ايزنهاور سياسته الجديدة تهدف الى ربط دول منطقة الشرق الاوسط بالسياسة الامريكية، تحت شعار (ملء الفراغ) وبذريعة الحد من ترويج الدعاية الشيوعية في تلك المنطقة، عن طريق التصدي للاتحاد السوفيتي الذي يسعى نحو تلك المنطقة لزيادة نفوذه فيها، ويكمن السر في التنافس الامريكي-السوفيتي بوجود ثلثي احتياط نفط العالم في المنطقـة، كمـا عبـر عـن ذلـك بصراحة جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكي بقوله "ان منطقة الشرق الاوسط يكمن فيها اكبر احتياطات معروفة منَ النفط في العالم"[3].

ولاشك ان ذلك يؤكد الانطباع بأن مبدأ ايزنهاور هو مبدأ استعماري يهدف للسيطرة على المنطقة، ولكن باسلوب يختلف عن الاسلوب الاستعماري البريطاني، ومما يزيد من صحة انطباعنا باستعمارية مبدأ ايزنهاور، هو المبلغ الذي رصده الكونغرس

(١) د.ك.و، ٥٠٣٢/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في واشنطن، الى وزارة الخارجية في ٢ كانون الثاني ١٩٥٧، و٤٨، ص٦٧.

(٢) حول مناقشات الكونغرس الامريكي بصدد مبدأ ايزنهاور ينظر ريتشارد بارنت، حروب التدخل الامريكي في العالم، ترجمة منعم النعمان، بيروت، ١٩٧٤، ص١١٥-١١٧.

(٣) جيفري اورنس، واشنطن تخرج من الظل، السياسة الامريكية تجاه مصر ١٩٤٦-١٩٥٦، بيروت، ١٩٨٧، ص١٨؛ مروان بحيري، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر، بيروت، ١٩٨٢.

الامريكي لتنفيذه والبالغ (٢٠٠) مليون دولار[1]، ولاشك انه مبلغ ضئيل بالنسبة الى ضخامة حاجات دول المنطقة الاقتصادية والعسكرية، الامر الذي يؤكد السياسة الامريكية الاستعمارية المتمثلة (بملء الفراغ) المزعوم في المنطقة، وكأنها بنظرهم خاضعة للوصاية الدولية، اذا ما رحلت قوة اجنبية جاءت اخرى بدلها، او كأنها خالية من السكان والقوى المحلية.

رافق اعلان مبدأ ايزنهاور نشاط دبلوماسي امريكي واسع لاقناع دول المنطقة بسياسة ملء الفراغ وقبول المعونة الامريكية، وادركت الحكومة الامريكية صعوبة، ان لم يكن استحالة، اقناع الدول العربية سويا، ولذلك قررت اقناع كل قطر على انفراد، ونظرا لاهمية السعودية والاردن في الستراتيجية الامريكية فقد ابتدأت بهما[2]، ويبدو ان هناك جملة اسباب دفعت بالحكومة الامريكية الى الابتداء في اتصالها بالسعودية منها، موقعها الاستراتيجي واهميتها الدينية، وعمق المصالح النفطية والاقتصادية والعسكرية بينهما، وبخاصة معاهدة قاعدة الظهران، اضافة الى انها ليست لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي بجانب معاداتها للشيوعية، واخيرا ان الشعور المعادي لامريكا فيها اقل بكثير من مصر وسوريا، رغم ارتباطها بحلف معهما، زد على ذلك لما للملك سعود من تأثير كبير على الملوك والرؤساء العرب، بجانب شعوره بعدم مقاومة الضغط المتزايد للحركة العربية التحررية في المنطقة، الا بمعاونة امريكا لقاء استخدامها قاعدة الظهران العسكرية.

وقد قابل السفير الامريكي في جدة (باترووث) الملك سعود، وبعد ان تباحثا حول المبدأ ابدى الاخير تفهمه التام له، واعلن عن ترحيبه بالمعونة الامريكية، شريطة ان يكون تقديمها دون قيود سياسية، للحد من حدة معارضة بعض الاقطار العربية المحتملة للمبدأ[3]، ويشير بريماكوف بان منفذي المبدأ كانوا يأملون تحقيق النجاح

(١) سامي الصلح، احتكم للتاريخ، بيروت، ١٩٧٠، ص١٥١.

(٢) د.ك.و، ٥٠٤٣/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في واشنطن، مبدأ ايزنهاور، و١٢، ص١٧.

(٣) المصدر نفسه، و٢، ص١٧-١٨؛ ومن الجدير بالذكر ان الرفض العربي للمبدأ قد انحصر فقط بدولتي مصر وسوريا، اذ كانتا تعملان ومنذ فترة ليست بالبعيدة على تحسين علاقتهما بالاتحاد السوفيتي للاستفادة من مساعدته، وعندما طرح مبدأ ايزنهاور، اثرت مصر الصمت منذ البداية واعلنت عدم مجاهرتها الرفض، لانها كانت تتأمل تأثير الولايات المتحدة الامريكية على اسرائيل لسحب قواتها من سيناء، ينظر: The Middle East Journal Washington, Vol II, No2, 1957, P.152؛ اما =

اولا في السعودية[١]، خاصة بعد رفض الملك سعود العروض السوفيتية (التعاون الاقتصادي والعسكري)، واعرابه عن قلقه ازاء تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة[٢].

كما بادرت السلطات الامريكية للاتصال بالاردن بعد السعودية ويتضح الامر من مقابلة السفير الامريكي في عمان (لستر مالوري) في ٧ كانون الثاني ١٩٥٧ الملك حسين، وتقديم تقرير حكومته الرسمي بشأن المبدأ، فأعرب له الملك بتحفظ عن تأييده للمبدأ، مشيرا بان العرب لم يسمحوا لاجنبي بملء الفراغ لان اي فراغ يحدث يمتلئ بهم وحدهم، واكد ترحيب العرب بكل عون او مساعدة ترمي الى تنمية اقتصادهم وتدعيمه وبناء قواهم العسكرية لضمان سيادتهم، شريطة ان لايكون هذا العون والمساعدة متعارضا مع سيادتهم او معرقلا لجهودهم في تحقيق استقلالهم وسيادتهم[٣].

ويبدو ان موقف الملك حسين منطلق من تقديره، بان بلاده بحاجة الى تنظيم اقتصادي ياخذ بيدها الى الازدهار من جهة، وادراكه ان المعونة العربية وحدها لاتفيد الاردن كما يجب من جهة اخرى، لذا اثر الاستفادة من مبدأ ايزنهاور، الذي رأى فيه فرصة كبيرة لتخليص بلاده من المصاعب الاقتصادية والمالية. اما موقف الحكومة الاردنية من المبدأ فقد كان على النقيض تماما من موقف الملك، اذ اعلن رئيسها سليمان النابلسي ببيان وزاري عن رفض حكومته القاطع للمبدأ لانه يتنافى والسيادة الوطنية والقومية، كما اعلنت رفضها لنظرية الفراغ، وتمسكها بسياسة الحياد الايجابي ورفضها لاية معونة اقتصادية تحمل اهدافا سياسية تتنافى والسيادة القومية[٤].

= موقف سوريا المعارض للمبدأ فيرجع الى اعلان السوريين في ١٣ اب ١٩٥٦ عن اكتشافهم مؤامرة امريكية لقلب نظام الحكم في سوريا، وعلى اثرها تم طرد ثلاثة من موظفي السفارة الامريكية في دمشق، لذا ادركت الحكومة السورية بان امريكا تعمل من اجل زوالها لتقوم محلها حكومة موالية لهم. ينظر ميشيل ايدينوس، فرق تخسر، ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨، ترجمة خير حماد، بيروت، ١٩٦١، ص٢٦٤.

(١) بفغيني بريماكوف، تشريح نزاع الشرق الاوسط، ترجمة سعيد احمد، بيروت، ١٩٧٩، ص٣٠٢.

(٢) سلامة، المصدر السابق، ص٦٢٩.

(٣) د.ك.و، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، مشروع ايزنهاور، موقف جلالة ملك الاردن منه، و٣٢، ص٦٢.

(٤) د.ك.و، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، تصريح رئيس الحكومة الاردنية، سليمان النابلسي، و٢٤، ص٧٩.

ومن الجدير بالذكر ان الرفض لم يقتصر على الحكومة فحسب، بل ان زعماء الحزب الشيوعي الاردني قد ارسلو في اليوم التالي، لمقابلة السفير الامريكي الملك حسين، برقية احتجاج الى الاخير حذروه فيها من الاستعمار الامريكي الذي يسعى للحلول محل الاستعمار الانجلو-فرنسي[١]، وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٥٧، اجاب الملك على هذه البرقية بخطاب اعلن فيه قبول الاردن لاية معونة غير مشروطة، مؤكدا ان العرب انفسهم سيملأون الفراغ في منطقة الشرق الاوسط، واخيرا حذرهم من مغبة نشر افكارهم في البلاد، مؤكدا لهم بان الخطر الذي يواجهه الاردن لايكمن في مزاعمهم بل ان الخطر الحقيقي يكمن في الايديولوجيات المادية"[٢].

وهكذا نلحظ تقارب وجهات نظر الملكين السعودي والاردني اتجاه المبدأ، وذلك بتأييدهما المتحفظ بشأنه، الذي لم يكن نابعا من رغبتهما في تحسين اوضاع مملكتهما الاقتصادية والعسكرية فحسب، بل ايضا في الحد من نشاط الشيوعيين المتزايد في المنطقة، الذي يشكل نذير خطر يهدد وجودهما، وان كانت السعودية تخشى تيار القومية العربية التحررية قدر خشيتها من الشيوعية.

على ان حكومة ايزنهاور لم تتوصل الى تمييز واضح بين الشيوعية وتيار القومية العربية الثورية، وهذا نابع من افتراض مفاده ان مصر واقعة تحت تأثير سيطرة الشيوعية الدولية"، وهذا على مايبدو، كان وراء حرصها على تحقيق مايدعى "بعزل عبد الناصر" عن طريق تأكيد تأييدها لحلف بغداد من جهة، واقناع السعودية والاردن ولبنان[٣]، في

(١) د.ك.و، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، نص البرقية التي رفعها النائبان الدكتور يعقوب زيادين والسيد فائق وارد من الحزب الشيوعي الى حضرة صاحب الجلالة الملك حسين، و٦٢، ص٦٣.

(٢) حول نص خطاب الملك حسين ينظر د.ك.و، المصدر نفسه، و١٦٢، ص٦٤؛ ومن الجدير بالذكر بانه في يوم لقاء الملك حسين خطابه ارسل خمسة من اعضاء الحزب الشيوعي وهم عبد الرحمن شقير ويحيى حمودة وفائق وارد ويعقوب زيادين وعيسى المدانات برقية الى السفير الامريكي في عمان جاء فيها «نرجوا ان تنقلوا لحكومتكم استنكارنا باسم الجبهة الوطنية في الاردن لمبدأ ايزنهاور الخاص بالشرق الاوسط لمخالفته الصريحة لميثاق الامم المتحدة ومقررات الامم المتحدة ومقررات مؤتمر باندونج وروح العصر ورغبات شعوبنا العربية في السلم والاستقلال الوطني والسيادة القومية...» للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، مشروع ايزنهاور والجبهة الوطنية الاردنية، و٣٤، ص٦٧.

(٣) من الجدير بالذكر ان لبنان هي الدولة الوحيدة التي اعلن رئيسها كميل شمعون مباشرة قبول المبدأ ينظر: The Middle East Journal, Washington,Vol II,No2,1957,P.152.

قبول معونتها تحقيقا لتطبيق سياسة العزل من جهة اخرى، بجانب اضعاف حكم الرئيس عبد الناصر داخل بلاده عن طريق محاربته اقتصاديا من جهة ثالثة[١].

وقد وجه الرئيس الامريكي ايزنهاور في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٧ دعوة للملك سعود بزيارة واشنطن[٢]، وذلك لاعتماد الرئيس الامريكي على الملك السعودي في الترويج لمبدأه، مستغلا بذلك الصداقة الاخذة بالتزايد بين الولايات المتحدة والسعودية، بجانب تحسن علاقات الاخيرة مع بعض الدول العربية وبالذات الاردن والعراق، واخيرا معالم الحذر والترقب التي ابداها الملك سعود بشأن تطور العلاقات المصرية-السوفيتية.

وكان الملك سعود قد حدد يوم ١٩ كانون الثاني من العام نفسه موعدا لانعقاد مؤتمر قمة رباعي (السعودية-الاردن-مصر-سوريا) حيث انتهى بتوقيع اتفاقية التضامن العربي، كما ذكر في حينه، ولكن الذي يهمنا من المؤتمر موقفه من مبدأ ايزنهاور، اذ جاء في بيانه الختامي اعلان الدول المذكورة بقبول اية مساعدة شريطة على ان لاتمس سيادتهم القومية، وان العرب هم اقدر على ملء الفراغ المزعوم، وتخويلهم الملك سعود، الذي تلقى دعوة الرئيس ايزنهاور بزيارة واشنطن، لينقل الى الرئيس الامريكي موقفهم ازاء المبدأ، وليحدثه باسمهم حول مختلف الشؤون التي تهمهم[٣].

وقد كشفت نيويورك الامريكية بان الملك سعود قد حصل على موافقة الرئيس عبد الناصر سرا على وجوب تعزيز الروابط بين (السعودية ومصر والاردن وسوريا) وبين الولايات المتحدة الامريكية، وتم التباحث خول تخلي مصر عن صفقة الاسلحة

---

(١) اعلنت امريكا تجميد ارصدة مصر من الدولار لتضاعف متاعبها الاقتصادية من جراء تجميد ارصدتها الاسترلينية والفرنكية، فتعرضت مصر الى ازمة خانقة في التموين والمواد الاولية، اضطرها الى طلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي الذي قدم لها المساعدة الفورية غير المشروطة، ينظر سلامة، المصدر السابق، ص٢٢٠؛ تشايلدز، المصدر السابق، ص١٢٨-١٢٩.

(2) The Middle East Journal Washington, Winter, 1957, P.136.

(٣) لخصت تلك الشؤون في احدى عشر نقطة تناولت مواضيع مختلفة منها انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المصرية وتعريض مصر من جراء العدوان، وحل القضية الفلسطينية، ومشكلة اللاجئين، وقضية البريمي، والخلاف البريطاني-اليماني حول المحميات وغيرها، للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تقرير شهر شباط ١٩٥٧، و٣٨، ص٦٥-٦٦.

التشيكية-السوفيتية، مقابل حصولها على اسلحة امريكية[١]، ويبدو ان قدرا من الحقيقة تتضح عند مقارنة ماتقدم مع ماتضمنته الفقرة الرابعة من البيان المشترك الصادر في اختتام زيارة الملك سعود الى واشنطن، التي جاء فيها "لقد بين جلالته (الملك سعود) رغبته في استمرار التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، واعرب عن رغبة قادة عرب اخرين في تحسين علاقاتهم مع الولايات المتحدة"[٢].

وفي الاول من شباط ١٩٥٧ وصل الملك سعود الى واشنطن، وقد حظي بترحيب كبير للغاية، ويشير فرد هوليداي بان الرئيس ايزنهاور قد اتخذ خطوة غير اعتيادية حينما استقبل الملك سعود شخصيا في واشنطن، وهو استقبال لم يحظ به رئيس اجنبي يزور الولايات المتحدة من قبل"[٣]، والقى الملك سعود كلمة من الاذاعة الامريكية شاكرا فيها حسن الاستقبال، موضحا بان الزيارة جاءت تلبية لدعوة الرئيس الامريكي، وبين اسباب زيارته بقوله " ان الظروف التي تواجه الشرق الاوسط في الوقت الحاضر تتطلب من جميع من صفت نواياهم ورسخت عزائمهم بان يوحدوا جهودهم في خدمة السلام وان يستحثوا جهودهم للقضاء على اسباب التوتر"[٤].

وشرح الرئيس الامريكي للملك سعود اهداف مبدأه، مشيرا الى انه يهدف الى تقوية المبادئ العامة بعدم العدوان الواردة في ميثاق الامم المتحدة، والى دعم واستقلال الشعوب العربية وتحقيق امانيها المشروعة"[٥]، وكشف الرئيس الامريكي الستار عن حقيقة مبدأ للملك سعود بقوله، ان المبدأ يهدف لضمان بقاء اسرائيل لانها وجدت لتبقى، وان الشعب الامريكي لن يقف موقف المتفرج من اي محاولة لازالتها، ومن الناحية الاخرى اكد ايزنهاور للملك سعود بان امريكا لن تسمح باستمرار الاعتداءات

---

(١) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، زيارة الملك سعود الى واشنطن، و٤٠، ص٦٨.

(٢) حول نص البيان المشترك الصادر في ٨ شباط ١٩٥٧، ينظر د.ك.و، ٢٦٣٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، الى وزارة الخارجية، و٣٩، ص٦٣-٦٤.

(٣) هوليداي، المصدر السابق، ص٢٥.

(٤) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١ن تقارير المفوضية العراقية في جدة، زيارة الملك سعود الى واشنطن، و٤٠، ص٦٨.

(٥) د.ك.و، ٢٦٣٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية، و٤٠، ص٦٥.

الاسرائيلية او بالتوسع على حساب العرب[١]، وتلقى الملك سعود هذا الشرح بالارتياح، مؤكدا للرئيس ايزنهاور عن ترحيبه بكل خطوة تؤدي الى دعم مبادئ الامم المتحدة المتعلقة باستقلال الدول وسيادتها وحقها في تقرير المصير، والانكى من ذلك قوله للرئيس ايزنهاور "انني ممنون لفخامة الرئيس ان شرح لي مشروعه الجليل لحماية العالم العربي والاسلامي من خطر الشيوعية"[٢].

ومن جهة اخرى صرح الملك سعود في مقابلة له مع وزير الخارجية الامريكي جون فوستر دالاس في حفلة عشاء كبرى، بان الدول العربية ستقبل المبدأ اذا ماتفهمت مضمونه، الذي تفهمه وامن به في واشنطن، وان المبدأ المذكور ليس بالخطر الذي كان يتصوره[٣]، واكد ذلك ايضا لمراسل يونايتدبريس من واشنطن، اجابه عن سؤاله عن موقف الدول العربية من مبدأ ايزنهاور، قائلا "اذا طبق بالروح التي تفهمتها فان العرب على استعداد لاخذه بعين الاعتبار"[٤].

لاشك ان تصريحات الملك سعود تعكس ايجابية النتائج التي توصل اليها اثناء مباحثاته مع الرئيس ايزنهاور، والتي تتمثل بتعهد الاخير بتقديم المعونة لتقوية الجيش السعودي وتشكيل لجنة امريكية-سعودية لاعداد برامج لتطويره عدة وعدد، كما وعده بدفع ديون الارامكو، بل انه وعده بزعامة محور جديد بضم الدول العربية المنتجة للنفط، على ان يحاول في المستقبل اقناع الاردن وسوريا ولبنان في الانضمام اليه ايضا، وفي المقابل وافق الملك سعود على تجديد اتفاقية قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات وقد اقترنت هذه النتائج في البيان الامريكي-السعودي الصادر اثر ختام الزيارة في ٨ شباط [٥]١٩٥٧.

اصبح الملك سعود بعد عودته من واشنطن الناطق الاقليمي بلسان ايزنهاور،

---

(١) جريدة الكفاح الاسلامي، العدد٨، ٨ شبط ١٩٥٧.
(٢) د.ك.و، ٢٦٣٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية، و٤١، ص٦٦.
(٣) د.ك.و، ٥٠٤٣/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في واشنطن، زيارة الملك سعود، و١٦، ص٢٢.
(٤) د.ك.و، ٥٠٤٣/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في واشنطن، تقرير عام عن شهر شباط ١٩٥٧، و٦٨، ص١١٧.
(٥) للمزيد من التفاصيل حول المفاوضات الامريكية -السعودية، ينظر د.ك.و، ٢٦٦٤/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في دمشق، زيارة الملك سعود في واشنطن، و٤١، ص٧٠-٧١؛ د.ك.و، ٢٦٣٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تجديد اتفاقية قاعدة الظهران، و٣٧، ص٦٠.

ويتضح الامر من اخر تصريح له في مطار واشنطن بقوله بأنه "مطمئنا الى النوايا الامريكية"، وعندئذ حمل لواء الدعوة الى التقارب العربي-الامريكي[١]، وقد ترجم ذلك عمليا اثناء توقفه في المغرب وتونس وليبيا والسودان ولبنان والاردن والعراق في محاولة لاقناع اشقائه العرب بحسنات مبدأ ايزنهاور"، ولكنه واجه في المقابل التأثير المصري المتزايد الامر الذي جعل نجاحه محدودا"[٢].

اتضحت معالم التغير الكبير في السياسة السعودية، وحرص الملك سعود على مواصلة سياسة التقارب العربي-الامريكي، في الاجتماع الرباعي (السعودية-الاردن-مصر-سوريا) الثاني، الذي عقد في القاهرة للفترة ٢٤-٢٧ شباط ١٩٥٧ لمناقشة نتائج الزيارة، حيث ابدى الملك سعود عدم قناعته ببحث القضايا العربية في اجتماع رباعي، بل اكد عدم تلبيته اية دعوة قادمة للاجتماع الا بحضور رؤساء الاقطار العربية كافة[٣]، كما طلب من مصر بشكل خاص، الكف عن حملاتها الاعلامية الشديدة ضد الدول التي تعارض سياستها[٤]، اذ كان الملك سعود قد اصدر اثر زيارته الى واشنطن تعليماته الى الممثليات السعودية في الخارج، يأمرها بتجنب الخوض في الخلافات الاسرية مع الهاشميين، والعمل على اسكات الاصوات الاعلامية والصحفية في هذا الشأن في العواصم العربية[٥]، وهنا قد نجانب الحقيقة، اذا قلنا بان الولايات المتحدة الامريكية قد حثت الملك سعود على تحسن علاقاته مع الهاشميين، وبهذا يكون لها السبق في هذا المجال، خدمة لصالح سياستها في المنطقة.

صدر في ختام الاجتماع الرباعي الثاني بيان مشترك، اكد اجماع الاقطار العربية الاربعة حول القضايا التي تم بحثها وهي:

١. العمل على انسحاب اسرائيل فورا الى ماوراء خطوط الهدنة دون قيد او شرط.
٢. التمسك بحقوق عرب فلسطين كاملة بسيادة العرب على اراضيهم ومياههم الاقليمية.

---

(١) د.ك.ون ٢٦٣٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تقرير عام عن شهر شباط ١٩٥٧، و٣٩، ص٦٤.
(٢) سلامة، المصدر السابق، ص٦٣٠.
(٣) د.ك.و، ٢٦٦٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة الى وزارة الخارجية، و٣٨، ص٦٦.
(٤) د.ك.و، ٢٦٨١/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، الى وزارة الخارجية، و٤١، ص١٠٩.
(٥) د.ك.و، ٥٠٤٣/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في واشنطن الى وزارة الخارجية، و١٠، ص١٤.

٣. وجوب تعويض مصر من قبل الدول المعتدية عن جميع الاضرار والخسائر التي لحقت بها من جراء العدوان.

٤. رفض جميع المحاولات التي تبذل للانتقاص من سيادة مصر وحقوقها في قناة السويس[١].

ولكن الثابت ان الاجتماع الرباعي قد اسفر عن الاختلاف في قضايا اساسية، منها الانحياز او عدم الانحياز للغرب، وبذا تكونت جبهتان احداهما ممثلة في السعودية والاردن رأت في مصلحتهما الوقوف مع الغرب ومناهضة الشيوعية والعمل على درئ خطرها، اما الجبهة الثانية فقد ضمت مصر وسوريا التي شجبت المبدأ الامريكي، ورأت ضرورة الوقوف على الحياد وعدم الانضمام الى الاحلاف الاجنبية مساهمة في تخفيف حدة التوتر العالمي[٢].

واخيرا يمكننا القول بان السياسة السعودية التقليدية المعادية للهاشميين قد تبدلت كليا بسبب مبدأ ايزنهاور، الذي دفع بالسعودية الى زيادة تقاربها مع النظامين الهاشميين في الاردن والعراق، الامر الذي ادى الى تحسن علاقاتهما، بيد انه اصبحا في نظر الرياض حليفين بدلا من منافسين، وفي الوقت نفسه ابعدها هذا المبدأ عن مصر وسوريا اللتين شجبتا المبدأ، وهكذا ساد الفتور والتوتر اجواء العلاقات الودية التي كانت تربط السعودية بمصر وسوريا، فبعد ان كان الملك سعود قبل سنة واحدة فقط يساعد عبد الناصر في خلق الاضطرابات في الاردن والعراق، تبدلت سياسته، بتأثير امريكا، نحو البلدين بشكل ملموس، بل انه اصبح في موقف مدافع عن النظامين الهاشميين امام المسؤولين في القاهرة ودمشق، اللذين تلقيا طلب الملك سعود بضرورة وقف حملاتهما ضد الهاشميين.

ويبدو ان الافادة القصوى من تحسن العلاقات السعودية مع الاردن والعراق كانت لصالح حلف بغداد، بل انها لاتقل فائدة عن دخول السعودية والاردن الحلف، طالما ان ملكيهما قد اعلنا سياستهما المعادية للشيوعية ورفضهما في اقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي.

---

(١) جريدة الاخبار، العدد ٥٥٩٠ في ٢٨ شباط ١٩٥٧.
(٢) د.ك.و، ٢٦٨١/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية، و٤٥، ص١٢٤.

واخيرا يمكننا القاء الضوء على حقيقة اساسية بشأن معادلات السياسة العربية، التي طرأ عليها تبدلا جوهريا في ١٩٥٧، اذ ان المحورين العربيين التقليديين (مصر – سوريا–السعودية) و(العراق –الاردن) اللذين برزا عمليا الى الوجود في عام ١٩٤٦، اصبحا منذ اوائل ١٩٥٧ كالاتي محور (العراق والاردن والسعودية) ومن ورائهم الولايات المتحدة الامريكية ومحور (مصر وسوريا) ومن ورائهما الاتحاد الهاشمي.

خامسا: السعودية واحداث الاردن حتى عام ١٩٥٨

١– ازمة ١٩٥٧ الاردنية وتطور العلاقة مع السعودية

لاشك ان تحبيذ الملك حسين للمساعدات الامريكية المتمثلة بـ "مبدأ ايزنهاور"، لم يكن نابعا من رغبته في تحسين اوضاع مملكته الاقتصادية والمالية فحسب، بل ايضا في الحد من نشاط الشيوعيين المتزايد، وبذا وجه الملك حسين رسالة الى رئيس وزرائه سليمان النابلسي في الثاني من شباط ١٩٥٧ حذره فيها من الشيوعية، ودعاه الى وقف الدعايات والنشاط الشيوعي في البلاد، قائلا "اننا لن نسمح لبلدنا ان يكون ساحة لحرب باردة قد تتحول الى حرب ساخنة مدمرة... ويجب عدم ترك ثغرات يسمح منها للدعاية الشيوعية بتخريب بلدنا"[١]، ولتنفيذ ذلك امر الملك حسين منع عرض الافلام السوفيتية وجمع المنشورات والكتب الشيوعية المنتشرة في البلاد[٢]، كما منع وكالة تاس السوفيتية من توزيع منشوراتها اليومية التي كانت توزع على الصحف والمجلات الاردنية مجانا[٣]، واخيرا اصدر اوامره بمنع جريدة الجماهير الشيوعية لسان حال الحزب الشيوعي الاردني من الصدور[٤].

ومن الجدير بالذكر ان الرسالة الملكية قد اذيعت ونشرت، بناء على اوامر الملك، قبل

---

(١) حول نص الرسالة ينظر الحسين، ملك، ص١١٢–١١٣.
(٢) من الكتب التي جمعتها الشرطة الاردنية، ستالين، الماركسية في علم اللغة، لينين، الدولة والثورة، ماوتسي تونغ، استراتيجية الحرب الثورية في الصين، تحت اعواد المشنقة، تاريخ تطور الفلسفة، دستور الجمهورية الشعبية الصينية، للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٨٢٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الشيوعية في الاردن، و٥، ص٥.
(٣) جريدة الاخبار، ٥٥٧١ في ٦ شباط ١٩٥٧.
(٤) جريدة الاخبار، ٤٥٧٣ في ٨ شباط ١٩٥٧.ب

ان تصل الى رئيس الوزراء، وقبل ان تنال موافقة مجلس الوزراء كما ينص الدستور[١]، ولعلنا لانعدو جانب الحقيقة اذا قلنا، بانها تعد ايذانا ببدء الازمة بين الملك الذي كان حريصا على مقاومة الشيوعية والتوجه نحو الولايات المتحدة الامريكية للاعتماد على معوناتها المالية والاقتصادية[٢] والعسكرية، وبين حكومة سليمان النابلسي التي ترغب بالتوجه نحو الاتحاد السوفيتي والدول العربية الموقعة على اتفاقية التضامن العربي، كما انها تعد بمثابة تحد علني من قبل الملك لحكومته، لادراكه بان الاخيرة سترفض نشر الرسالة لتعارض مضمونها وسياسة الحكومة الجديدة.

ومما زاد من حدة الازمة اعتراض حكومة النابلسي على ايفاد الملك رئيس ديوانه بهجت التلهوني الى السعودية ومصر وسوريا في ٢٦ اذار ١٩٥٧، حاملا رسائل الى قادة تلك الدول، دون اطلاع الحكومة على نصوص تلك الرسائل، يدعوهم الى عقد اجتماع رباعي لبحث الخطة التي يتوجب اتباعها اتجاه الاخطار المحيقة بالعرب[٣]، الامر الذي دفع بحكومة النابلسي ان تتحدى الملك ايضا باصدارها قرار يقضي باقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وعن نيتها في اقامة علاقات مماثلة مع الصين الشعبية[٤]، مما دفع بالملك حسين الى اتهام حكومته بالشيوعية[٥]، وبذا بلغت الازمة ذروتها بين الملك وحكومته.

اما التحدي الثاني الذي قامت به حكومة النابلسي للملك، فكان اكثر خطورة بسبب لجوء الحكومة الى الاسلوب العسكري، الذي تمثل بقيام الكتيبة الاولى من السلاح المدرع، بتطويق عمان واقامة حواجز لسد الطرق حولها في مساء ٨ نيسان

(١) تشايلدز، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٢) كثف الملك حسين جهوده في سبيل الحصول على المعونة الامريكية استنادا الى اتفاقية النقطة الرابعة، اذ امر حكومته في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٧ بطلب معونة مالية مقدارها ثلاثون مليون دولار من الحكومة الامريكية، وفي نهاية كانون الثاني من العام نفسه تم التوصل الى اتفاقي مؤقت لاتفاقية (المساعدات الاقتصادية والفنية بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية) للتفاصيل ينظر د.ك.و ٢٧٣٣/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية، و٢٢، ص٦٧.

(٣) للاطلاع على نصوص رسائل الملك حسين الى القادة العربي واجوبتهم، ينظر الحسين، مجموعة، ص١٩١-١٩٥.

(٤) الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٦٦٧.

(٥) د.ك.و، ٢٧٢٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، اقالة وزارة النابلسي في ١٠ نيسان ١٩٥٧، و٦٥، ص٩٨.

١٩٥٧، متذرعة بانها تقوم بمناورة عسكرية، مع ان طبيعة المناورة لاتستلزم استخدام المدرعات الثقيلة، وعندما علم الملك بالامر استدعى رئيس الوزراء النابلسي ورئيس الاركان علي ابو نوار وقائد الفرقة الاولى علي الحياري، واستوضح منهم عن الامر، وكان جواب النابلسي عدم معرفته بالتحرك، اما ابو نور والحياري فقد اجابا بان المناورة عادية يقصد بها احصاء السيارات المدنية الداخلة الى عمان والخارجة منها، ولم يقتنع الملك بالاجوبة، بل امر ابو نوار والحياري ان يقدما جوابا مقنعا عن حقيقة المناورة[٦]، ولكن الموقف انفجر في اليوم الثاني عندما اتخذ مجلس الوزراء قرارا باحالة عشرين من كبار موظفي الدولة على التقاعد، ومنهم مدير الامن العام اللواء محمد طبارة وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي وعبد المنعم الرفاعي سفير الاردن في الولايات المتحدة الامريكية ومحمد الشنقيطي قاضي القضاة، الامر الذي اثار اعتراض الملك لان هؤلاء الموظفين من الموالين له[٧].

وادرك الملك حسين خطورة الوضع، لان المناورة والاجراءات التي تبعتها هي جزء من خطة حكومة النابلسي لتحديه، الامر الذي دفعه الى مقابلة ذلك باصدار اوامره باقالة حكومة النابلسي في ١٠ نيسان ١٩٥٧[٨]، وتحسبا من انفجار الموقف السياسي في بلاده في اعقاب قرار الاقالة، اصدر اوامره للجيش بفرض حالة الطوارئ على العاصمة[٩].

وحدث ماكان متوقعا حدوثه، اذ اقدم مجموعة من الضباط الاحرار بقيادة رئيس الاركان اللواء علي ابو نوار في١٣ نيسان ١٩٥٧، بمحاولة انقلابية في الزرقاء بهدف تغيير نظام الحكم الملكي الى جمهوري، وذلك بارغام الملك حسين على التنازل عن العرش[١٠]، ولكن المحاولة فشلت بسبب وقوف ضباط وجنود الاميرة عالية، من

(٦) الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٦٦٨.

(7) Abidi, Op.Cit, P158.

(٨) د.ك.و، ٢٧٢٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، اقالة وزارة النابلسي في ١٠ نيسان، و٦٥، ص٩٨.

(٩) للتفاصيل عن المناورة العسكرية ينظر المديرية العامة للمطبوعات والنشر في عمان، العدد٥١، في ٢٧/ ٧/ ١٩٥٧؛ د.ك.و، ٢٧٢٩/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، قرار اتهام، و٢٣، ص١٤٣-١٤٤.

(١٠) وعبر الملك حسين عن اهداف المؤامرة بقوله «كانت ترمي الى اغتيالي لخلق الاضطرابات والفوضى في الاردن واعلان الجمهورية، ينظر الحسين، مهنتي، ص١٠٦.

الموالين للملك، بوجه الوحدات المتحركة صوب القصر وحدوث صدام بينهما، مما ادى الى كشف المؤامرة وبالتالي احباطها، وهروب عدد من ضباطها الى دمشق والقاهرة وهذا مايوحي بتورط العاصمتين في تلك المحاولة[١].

اما السعودية فانها وقفت موقفا مؤيدا لاجراءات الملك حسين ضد التغلغل الشيوعي في بلاده للاسباب المعهودة، وقام الملك سعود بارسال رسالة الى الملك حسين، في اليوم التالي من اعلان رسالة الاخير المناهضة للشيوعية، اثنى فيها ثناءا حارا على التحذير الذي ادلى به الملك حسين بشأن التغلغل الشيوعي في الاردن، واعرب الملك سعود في رسالته عن تأييده الكامل للاجراءات الاردنية، وعن اعتقاده بان هذه الرسالة، يجب ان تعتبر اساسا لسياسة عامة تتبعها الدول العربية جميعا"[٢].

اراد الملك حسين تعزيز مكانة الملك سعود في محادثاته مع الرئيس ايزنهاور في واشنطن بصدد مبدئه، لاسيما وان رسالة الملك حسين قد تم اعلانها في اليوم التالي لوصول الملك سعود الى واشنطن، ولايستبعد ان يكون هناك اتفاقا سريا بين الملكين بهذا الشأن، بجانب رغبة الملك حسين في لفت انتباه واشنطن الى تأييده للمبدأ الامريكي وحاجته لمعونتها الاقتصادية والعسكرية، في وقت تصاعد فيه النشاط الشيوعي في الاردن، ويتضح ذلك بعد عودة الملك سعود من واشنطن، اذ ارسل الى الملك حسين رسالة هنئه فيها على صلابته في مواجهة الشيوعية، ومنحه مساعدة قدرها خمسة ملايين دولار[٣].

---

(١) بشأن سوريا اقدمت الحكومة الاردنية في ٢٢ نيسان الى اغلاق حدودها مع سوريا، وفي اليوم التالي ارسل الملك حسين رسالة الى دمشق بين فيها دلائل اشتراك القوات السورية المرابطة في الزرقاء في المحاولة الانقلابية، ينظر جريدة الاخبار، العددين ٤٦٣٦ و٤٦٣٧ في ٢٥ و٢٦ نيسان ١٩٥٧؛ اما بصدد القاهرة فقد اشار الملك حسين الى اشتراكها في الخطاب الذي القاه يوم ٢٥ نيسان ١٩٥٧ بعد هدوء الازمة بقوله «كنت اعتقد ان اقل واجبات الود والوفاء ليقتضي اخواننا في مصر ان يكفوا على الاقل من استشارة الشعب بالاذاعة والصحافة والتعرض لشخصي انا الذي نذرت دمي لمصر العزيزة ايام محنتها، وان يكفوا عن افتعال الاحاديث وتزوير الاقاويل لمحاولة طمس المؤامرة ضد العرش، حول نص الخطاب ينظر الحسين، مجموعة، ص١٢٣-١٢٤؛ واقدمت الحكومة الاردنية في اليوم نفسه على رفع صور جمال عبد الناصر من جميع المحلات في الاردن. ينظر جريدة الحوادث ٤٢٨ في ٢٦ نيسان ١٩٥٧.

(٢) الجاسر وابو باسم، المصدر السابق، ص٥٢.

(٣) سلامة، المصدر السابق، ص٢٨٩.

وكان لنبأ محاولة الزرقاء الانقلابية في ١٣ نيسان ١٩٥٧ صدى قويا لدى الملك سعود، الذي سارع للاتصال بالملك حسين معلنا استعداده للمساعدة العسكرية لاجهاض المحاولة[١]، ولتوكيد ذلك اصدر الملك سعود في ١٦ منه اوامره بوضع قواته المتواجدة في العقبة تحت تصرف الملك حسين لتوطيد مركزه في الداخل، وجاء ذلك بناء على الاوامر التي اصدرها لقيادة هذه القوات، وابلاغه الملك حسين بذلك في الاتصال الهاتفي الذي جرى بينهما في اليوم نفسه، والذي جدد فيه الملك سعود تأييده المطلق للملك حسين في ازمته[٢].

وعبر الملك حسين عن ذلك بقوله "لقد اولاني الملك سعود تأييده ووضع تحت قيادتي القوات السعودية المعسكرة في الاردن، كان لواء جيد، وقد بذلنا غاية ما في الوسع لنجعل منه قوة جد فعالة"[٣]، واكد الملك حسين بانه لم يستخدم هذه القوات في قمع المؤامرة[٤]، بل اكدت السفارة الاردنية في بيروت بان القوات السعودية المعسكرة في الاردن لم تخرج من معسكراتها[٥]، ويبدو ان هذا التأكيد ينطلق من ادراك الملك حسين واوساطه الحكومية بان جهات محلية وخارجية معارضة، ستركز هجومها على الملك وحكومته في هذه المرحلة، تحت ذريعة اللجوء الى القوات السعودية في قمع المعارضة الاردنية، وبذا عمل الملك حسين على سد الابواب بوجه التقولات المحتملة.

ومن جهة اخرى نشرت النيويورك تايمز تقريرا في ١٧ نيسان من العام نفسه جاء فيه "ان الطيران السعودي قد جلب كمية كافية من الذهب الى عمان كمنحة الى الوحدات الموالية للملك حسين في الجيش"، واكدت بان اكثر من ٢٠٠ ضابط من قادة الوحدة العسكرية قد اجتمعوا في القصر في ١٦ نيسان ليؤكدوا ولاءهم للملك حسين[٦]، وفي الوقت نفسه بادر الملك سعود الى دفع مليونين ونصف المليون جنيه مصري وهو

---

(1) Shwadran, OP.Cit, P.351.

(2) Abidi, OP.Cit, P.163.

(٣) الحسين، مهنتي، ص١٢٩.

(4) Sparrow, OP.Cit, P.56.

(٥) د.ك.و، ٦٤٣/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في بيروت، احداث الاردن، و٢٨، ص٣٧.

(٦) عباس، المصدر السابق، ص٩٢.

القسط السنوي الاول من حصة بلاده للاردن وفقا لاتفاقية التضامن العربي والبالغة خمسة ملايين جنيه مصري[١]، وفوق ذلك كرر الملك سعود في ٢٢ منه للملك حسين في اتصال هاتفي عن استعداده لتقدم كل مايحتاجه الاردن من المعونة العسكرية والمالية والاقتصادية[٢].

وعلى اثر الاتهامات الرسمية التي وجهها للملك حسين الى القاهرة ودمشق لاشتراكهما في مؤامرة الزرقاء الانقلابية، وذلك في خطابه الذي القاه في ٢٥ نيسان ١٩٥٧، اتصل على الفور الرئيس السوري شكري القوتلي بالرئيس المصري جمال عبد الناصر للتباحث في الامر، وقد استقر الامر، على مايبد، بالاتصال بالملك سعود لتوسيطه بتهدئة الحالة بينهم وبين الملك حسين، ويتضح الامر من سفر الرئيس السوري في صباح اليوم التالي للسعودية لحملها على ارسال وفد وزاري سعودي للاشتراك مع الوفدين السوري والمصري، بقصد اجراء محادثات رباعية مع الملك حسين بهدف تهدئة الحالة في الاردن[٣].

ويبدو ان الرئيس السوري قد فشل في مهمته في السعودية، اذ ابلغه الملك سعود عن تأييده المطلق لسياسة الملك حسين، واعجابه بالاجراءات التي اتخذها لمحاربة الشيوعية (العناصر الهدامة)، كما ابلغه الملك سعود بانه لم يجد اية ضرورة في الوقت الحاضر لعقد اجتماع رباعي، واكد له ان الضرورة تقتضي بان لاتتدخل اية دولة عربية في شؤون الاردن الداخلية[٤]، وطلب الملك سعود من الرئيس ضرورة ايقاف الحملات السورية والمصرية على الاردن[٥].

على ان التحرك السوري المصري الاخير يعطينا توكيدا اخرا على مساهمتها في الازمة الاردنية، وكان الهدف من ذلك التمهيد بعودة سليمان النابلسي للحكم او

---

(١) الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٦٨٢؛ اما القسط الثاني من المعونة السعودية فقد تسلمته الحكومة الاردنية رسميا بواسطة البنك العربي في عمان في ١٥ تشرين الاول ١٩٥٧ ينظر الحوادث، العدد٤٤٣٠ في ١٦ تشرين الاول ١٩٥٧.

(2) Abidi, OP.Cit, P.163.

(٣) كان الوفد السوري مؤلفا من الرئيس القوتلي وعضوية صلاح البيطار وفاخر الكيالي، بينما كان الوفد المصصري مؤلف من الرئيس عبد الناصر وعضوية انور السادات وعلي صبري، ينظر جريدة الاخبار، العدد٤٦٣٧ في ٢٦ نيسان ١٩٥٧.

(٤) جريدة الحوادث، العدد٤٢٩٤ في ٢٩ نيسان ١٩٤٧.

(5) Campell, OP.Cit, P.130.

الاتيان بحكومة اخرى تنسج على منوال حكومة النابلسي في سياستها العامة، وتغطية لذلك الدور، جاء اتصالهما بالسعودية باعتبارها تشكيل معهما الدولة الثالثة المتعهدة بتقديم المعونة المالية للاردن وفقا لاتفاقية التضامن العربي، ولكنهما ازدادا وضوحا بان السعودية لم تكن مرتاحة للتغلغل الشيوعي في بعض البلدان العربية.

وهكذا قادت الازمة بالملكين الاردني والسعودي لان يكونا على صلة قوية[١]، ومن هذا المنطلق بادر الملك حسين للقيام بزيارة رسمية للسعودية في ٢٧ نيسان ١٩٥٧، بصحبة سمير الرفاعي نائب رئس الوزراء ووزير الخارجية (في حكومة حسين فخري الخالدي) التي تشكلت يوم استقالة النابلسي في ٢٠ نيسان ١٩٥٧ وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي، وتباحث الملكان حسين وسعود في كيفية تحسين العلاقات بين بلديهما، وفي مسألة اتخاذ موقف مشترك اتجاه التدخلال المصرية السورية في شؤون الاردن الداخلية، كما بحثا امكانية زيادة المساعدات السعودية للاردن، وهكذا استغرقت الزيارة زهاء ثلاثة ايام، صدر في ختامها بيان مشترك اذيع في اذاعتي الرياض وعمان، اكد ارتباط البلدين بالسياسة القومية التي وضعت في اجتماع القاهرة الرباعي في ٢٧ شباط ١٩٥٧" وهي السياسة العربية القومية التي ارتبطا بها وارتباطا وثيقا وتعهدوا على الوفاء بها مهما كانت الظروف"، وحدد البيان مرتكزات السياسة العربية القومية التي ارتبط الاردن والسعودية بها وهي:

١. العمل على تأمين الاستقلال التام المتحرر من كل سيطرة اجنبية.
٢. تقوية التعاون العسكري بين الدول الاربعة للدفاع ضد العدو المشترك.
٣. عدم الدخول في الاحلاف الاجنبية.
٤. مساعدة الاقطار العربية الواقعة تحت نير الاستعمار لبلوغ استقلالها وسيادتها.
٥. الاصلاح الشامل للجامعة العربية في ميثاقها مبادئها والعمل على تدعيمها[٢].

اما بصدد الازمة الاخيرة فقد اشار البيان الى اتفاق الجانبين ان ماحدث في الاردن انما هو من شؤون الاردن الداخلية، وفي ختام الزيارة وجه الملك حسين دعوة للملك سعود بزيارة الاردن[٣].

---

(1) Gremean, OP.Cit, P.159.

(٢) حول نص البيان المشترك، ينظر الحسين، مجموعة، ص٢٣٨-٢٣٩.

(٣) جريدة الاخبار، العدد ١٦٤٠، ٣٠ نيسان ١٩٥٧.

وارسل الملك حسين اثر عودته في ٣٠ مايس ١٩٥٧ من الرياض رسالة للملك سعود، شكر فيها مشاعر الود والاخاء التي قوبل بها من حكومة وشعب السعودية، ورد عليه الملك سعود برسالة حملت ذات المشاعر[١].

ومن جهة اخرى اجمعت الصحف الاردنية الصادرة في اليوم نفسه على ترحيبها بالبيان الاردني-السعودي المشترك، مطالبة الحكام العرب بضرورة الالتزام بهذه السياسة الحرة[٢]، كما شهد اليوم نفسه قيام المؤتمرات الشعبية في مختلف انحاء الاردن، التي اظهرت الشكر للملك سعود على موقفه القومي من قضايا الاردن، وقد اتخضت فيها عدة قررات اذ تجدد فيها التأييد والولاء المطلق للملك حسين، وشكر الملك سعود على تضامنه مع الملك حسين وتأييده التام لجميع الخطوات التي اتخذها في معالجة الموقف، وتقرر شجب جميع المحاولات التي تستهدف تهديد سلامة الادرن، واستنكار الدعايات المغرضة التي تبثها بعض الاذاعات وتنشرها بعض الصحف العربية والاجنبية، وكان من بين تلك المقررات قرار يطالب الحكومة بالاستمرار في اتباع السياسة العربية التحررية التي اقرها رؤساء دول السعودية والاردن ومصر وسوريا، في مؤتمرهم الذي عقدوه في القاهرة للفترة ٢٤-٢٧ شباط الماضي[٣].

وفي الوقت نفسه كانت الاتصالات مستمرة بين بغداد والرياض بشأن الوضع في الاردن، اذ اتفق الجانبان هاتفيا بضرورة التعاون المشترك للوقوف بوجه اية حركة يراد منها المساس بالسيادة الاردنية[٤]، ويبدو ان الازمة الاردنية دفعت بالملكين السعودي والعراقي الى اعتماد سياسة التقارب بينهما، ويتضح الامر من الزيارة التي قام بها الملك سعود في ١١ مايس ١٩٥٧ الى بغداد، والتي تجسدت فيها المصالحة بين الاسرتين

---

(١) د.ك.و،٢٧٢٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر مايس ١٩٥٧، و٩٣، ص١٦١.

(٢) ذكرت جريدة فلسطين في اقل من ٢٤ ساعة استطاع الاردن ان يواصل السير في طريق وحدة العرب وعزتهم ورفع شأنهم، ينظر جريدة فلسطين، بلا عدد، ٣٠ مايس ١٩٥٧؛ كما ذكرت جريدة الدفاع من الضروري تذكير العرب بالسياسة القومية الحرب التي وضعتها الشقيقات الاربع واكدها البيان الاردني-السعودي المشترك». ينظر جريدة الدفاع، العدد١٠١٧، ٣٠ مايس ١٩٥٧.

(٣) للتفاصيل عن المؤتمرات الشعبية ينظر المديرية العامة للمطبوعات والنشر في عمان، العدد٥٣ في ٣٠ مايس ١٩٥٧.

(٤) جريدة الحوادث، العدد٤٣٠٠ في ٩ مايس ١٩٥٧.

الحاكمتين، اللتين اعلنتا في بيان مشترك عن بدء عهد جديد من المودة واتخاذ موقف مشترك حول القضايا المتعددة، واعلنا دعمهما للملك حسين في ازمته[١].

واراد الملك فيصل الثاني اشراك الملك حسين في مباحثات بغداد لتكون مؤتمرا ثلاثيا جامعا للملوك العرب، وليكون ذلك ردا صريحا على اجتماع الملوك والرؤساء العرب الذين عقد في القاهرة في شباط الماضي، وازالة مظهر العزلة الذي حاقت العراق منذ اشتراكه في حلف بغداد، بجانب تقوية جبهة السعودية والاردن والعراق مقابل جبهة مصر وسوريا، وليكن الملك سعود نصح بعدم اشتراك الاردن في مباحثات بغداد، خشية من استغلال القوى المحلية والخارجية المعارضة ذلك للدعاية ضد الملك حسين، وخصوصا وانه توجد عدة اعتبارات توجب الابقاء على الهدوء في الاردن ولعل اهم هذه الاعتبارات هي:

١. عدم استقرار الوضع في الاردن وخصوصا في الضفة الغربية، وان الاحكام العرفية لازالت قائمة في البلاد ومنع التجول لازال قائما في العاصمة عمان.
٢. وجود القوات السورية في الاراضي الاردنية والخشية من وقوع اي صدام بينها وبين الجيش العربي الاردني.
٣. الابقاء على حسن العلاقات مع مصر وسوريا[٢].

وفي ٨ حزيران ١٩٥٧ قام الملك سعود بزيارة رسمية للاردن، صدر في ختامها بيان مشترك، اكد فيه الملكان على ضرورة الدفاع عن استقلال وسيادة بلديهما، وعن تمسكهما بسياسة الحياد الايجابي وبمواثيق الامم المتحدة وجامعة الدول العربية والتضامن العربي، كما اكد البيان اتفاق الجانبين على اهمية التعاون الاقتصادي، وتشجيع استثمار رؤوس الاموال السعودية والاردنية في المشاريع الاقتصادية بين البلدين، واخيرا خرص البيان على اظهار رغبة الملكين في صفاء جو العلاقات بين جميع الاقطار العربية[٣].

---

(١) سلامة، المصدر السابق، ص٦٣١.

(٢) محمد كمال عبد الحميد، الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي، القاهرة، ١٩٥٩، ص٢٢٤-٢٢٥.

(٣) تضمن البيان المشترك (١١) مادة، للتفاصيل ينظر الحسين، مجموعة، ص٢٤١-٢٤٣.

اما بشأن الادعاءات الاسرائيلية بحقوقها المزعومة بحرية الملاحة في خليج العقبة، ونظرا لقرب موسم الحج، فقد بحث الملكان الاردني والسعودي طريق الحج من ميناء العقبة، واصدرا بذلك بيانا اخر في ختام الزيارة جاء فيه "ولما كان الوضع في العقبة هو وضع غير مأمون تتخلله اعتداءات اسرائيل على هذا الخليج العربي، معتمدة في ذلك على وجود القوات الدولية التي تسهل لها حرية الملاحة في هذه المياه الاقليمية العربية، ولما كان من اهم الامور التي يرعاها جلالة الملكين هو ضمان سلامة الحجاج الى بيت الله الحرام وتأمين راحتهم في سعيهم لاداء الفريضة، ولما كان الجانبان يريان ان سفر الحجاج بطريق البحر من ميناء العقبة عبر الخليج يعرض سلامتهم الى الاخطار، فقد قررت الحكومتان الاردنية والسعودية بان سفر الحجاج بطريق البحر من ميناء العقبة غير مرغوب فيه[١]. وكان الملك سعود قد حذر اسرائيل بان المدافع السعودية ستدمر اية سفينة تمر بخليج العقبة في طريقها الى اسرائيل[٢]، الامر الذي اثار معارضة الجانب البريطاني، الذي اعلن ناطق بلسان خارجيتها للصحفيين بأن بريطانيا ترى ضرورة منح الحرية لاسرائيل للملاحة في خليج العقبة[٣].

ونلحظ ان الاهتمام السعودي بقضية العقبة يقودنا الى حقيقة اصرار آل سعود على سياستهم التقليدية القاضية باحقيتهم بمنطقة العقبة، باعتبارها جزء لايتجزأ من الحجاز، اي انها لازالت تخامر العقلية السعودية، وكأنها تبدو طموحا من تحقيقه في يوم من الايام، ويبدو الامر واضحا لحد ما، في التهديدات السعودية باستخدام السلام واعلان الحرب على اسرائيل في حالة تجازها على المنطقة.

واسفرت الزيارة عن منح الملك سعود مساعدة للاردن بقيمة مليون ونصف المليون دولار، كما امر عن فتح فرع لبنك الرياض في عمان[٤]، واخيرا وجه الملك سعود قبل مغادرته عمان في ١١ حزيران ١٩٥٧ كلمة الى الشعب الاردني اذاعتها الاذاعة الاردنية جاء فيها، بان المخاطر التي تهدد الاردن والامة العربية لايمكن التغلب عليها

(١) د.ك.و، ٢٧٢٩/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، زيارة الملك سعود، و٢٢، ص١٤٤.

(٢) جريدة الاخبار، العدد ٤٦٢٥ في ١٢ نيسان ١٩٥٧.

(٣) جريدة الاخبار، العدد ٤٦٢٦ في ١٣ نيسان ١٩٥٧.

(٤) د.ك.و، ٢٧٣٠/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، تقرير عن شهر حزيران ١٩٥٧، و٤٨، ص٦٧.

الا بتماسك الجميع وتعاضدهم وتساندهم، كما ذكر بالفخر والاعتزاز تكاتف الملك حسين مع جيشه وشعبه للحفاظ على كيان الاردن وصيانة استقلاله، وذلك بتعريب الجيش العربي الاردني وتحرير البلاد من القيود الاجنبية بالغاء المعاهدة مع بريطانيا، واخيرا ضرب محاولات التغلغل الشيوعي (والعناصر الهدامة) في البلاد[١].

وهناك يجدر بنا القاء الضوء على الموقف الامريكي من الازمة، التي اعتبرت بمثابة اول اختبار علني لتطبيق مبدأ ايزنهاور، وما للتوجه الاردني والسعودي من صلة قوية بتطبيقه لمقاومة النشاط الشيوعي المتزايد في المنطقة، لقد وقفت الولايات المتحدة الامريكية الى جانب الملك حسين في ازمته، اذ اعلن الرئيس ايزنهاور في مؤتمر صحفي في ١٧ نيسان ١٩٥٧ بان البيان الثلاثي الصادر عن الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا في ٢٥ حزيران ١٩٥٠[٢] ومبدأ ايزنهاور الخاص بالشرق الاوسط وسيستخدمان للدفاع عن الاردن اتجاه اي عمل عدواني[٣]، وفي اليوم التالي اعلن الرئيس ايزنهاور للملك حسين عن تأييده للاجراءات التي اتخذها في الازمة، واظهر استعداده لتقديم المساعدة العاجلة لرد اي خطر يهدد الاردن[٤]، وفي ١٩ منه حذرت الولايات المتحدة جميع جيران الاردن من مغبة التدخل في شؤون الاردن الداخلية[٥].

وصرح ايزنهاور في ٢٤ نيسان ١٩٥٧ بان استقلال الاردن وسلامة اراضيه يعد امرا حيوي للمصالح الوطنية والسلم العالمي، وامر بانزال الاسطول الامريكي السادس في شرق البحر المتوسط، بعد ان ابلغته السفارة الامريكية في عمان بان الملك حسين يواجه موقفا صعبا جدا، وان الموقف يتطلب اذا ما استمر الوضع في حالة تدخل

(١) د.ك.و، ٢٧٣٩/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، كلمة الملك سعود للشعب الاردني، و٣٦، ص١٦٣.

(٢) للتفاصيل ينظر اندروكارفلي، العلاقات العربية الامريكية والضغط الصهيوني، ترجمة اسعد حليم، القاهرة، ١٩٧٠، ص٧٨-٧٩.

(٣) د.ك.و، ٥٠٤٦/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في واشنطن، تقرير عن التطورات السياسية الامريكية عام ١٩٥٧، و١٨، ص٢٢.

(٤) جريدة الحوادث، العدد ٤٢٨٧ في ٢٠ نيسان ١٩٥٧.

(5) Shwadran, OP.Cit, P.135.

الولايات المتحدة[1]، وذكرت مجلة النيوزيوك الامريكية بأن السفير الامريكي في عمان (لستر مالوري) قد ابلغ الملك حسين بان حكومته سوف تتدخل اذا ما تعقدت الامور، وان الاسطول السادس قد تحرك ليكون قريبا من الاحداث، واكدت المجلة بان الملك حسين ابدى عدم ممانعته، واشارت المجلة ايضا بان اللواء علي ابو نوار قد طلب تدخل القوات السورية والمصرية لمساندة محاولته الانقلابية، واكدت بان هذه القوات كانت على استعداد للتدخل لولا الانذارات التي تلقتها من العراق والسعودية اضافة الى الولايات المتحدة الامريكية"[2].

ومن جهة اخرى منحت الولايات المتحدة الامريكية مساعدة للاردن قدرها عشرة ملايين دولار من اجل المحافظة على الاستقرار فيه، وفي تشرين الثاني ١٩٥٧ منحت مساعدة اخرى للاردن قدرها عشرون مليون دولار للاغراض العسكرية والاقتصادية[3]،ويبدو ان المساعدات الامريكة كانت بمثابة التعويض عن عدم ايفاء الحكومتين المصرية والسعودية بالالتزامات المالية المترتبة عليهما في ضوء اتفاقية التضامن العربي.

ويصف جيمس موريس في كتابه (الملوك الهاشميون) تلك الفترة بقوله "وهكذا مضت الشهور وسار الاردن في طريق فالمعارضة مكبوتة ومضطهدة ولاتستطيع ان تفعل شيئا، والحكم قوي وعنيف، وعندما خطا الامريكان ليحلوا محل البريطانيين فتحوا صناديقهم وبدأ نفوذهم يظهر في عمان، ووصلت الاسلحة الامريكية الى الجيش العربي، وانهالت المنح والقروض وفي كل مرة يشهر الملك حسين بالضيق يقترب الاسطول السادس من سواحل الشرق مهددا"[4].

---

(1) Abidi, OP.Cit, P.165.

(٢) د.ك.و، ٢٧٣٠/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموقف الدولي من احداث الاردن، و٣٤، ص٩٧.

(3) Sparrow, OP.Cit, P.92.

(٤) جيمس موريس، الملوك الهاشميون، بيروت، منشورات المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت، د.ت، ص٢٤٦؛ اما موقف الاتحاد السوفيتي من الازمة فتمثل باتهامه للسفارة الامريكية في عمان بانها كانت وراء تصعيد الاحداث التي جرت في الاردن، واشار راديو موسكو في اذاعته العربية بان الولايات المتحدة الامريكية قد شاركت مباشرة في الازمة عن طريق سفيرها في عمان (لستر مالوري) وملحقها العسكري في عمان (سويني)، بتقديمها مبالغ كبيرة على شكل مساعدات لابعاد =

بادر الملك حسين بعد عودة الامن والنظام في البلاد اثر تحجيم المعارضة الاردنية، للتقارب مع السعودية والعراق ضمانا لمستقبل بلاده، فبعث في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٧ برسائل لكل منهما داعيا فيها الى عقد اي شكل من اشكال التعاون والاتحاد بين الدول الثلاث[1]، وكان الملك حسين يهدف من وراء ذلك تحقيق هدفين رئيسيين هما: اولا، دعم وتعزيز التأييد الذي حصل عليه من السعودية والعراق ابان الازمة الاخيرة التي مرت بها بلاده، وثانيا، انعاش حالة العجز في ميزانية الاردن اثر استمرار وتوقف المعونة المالية التي تعهدت مصر وسوريا بتقديمها للاردن بموجب اتفاقية التضامن العربي.

وكان من الطبيعي ان تحضى مبادرة الملك حسين بتأييد الملك فيصل الثاني[2]، لعدة اسباب منها، اولا لانه رأى في ضم السعودية عنصرا اساسيا في تقوية الجبهة المضادة لمصر وسوريا وتعزيز موقع العراق في حلف بغداد، وثانيا، ان قيام الاتحاد بين الدول الثلاث يعفي العراق عن التزاماته المالية اتجاه الاردن، وثالثا، لايستبعد اتفاق الملكين العراقي والاردني على المبادرة، وبخاصة وانها كانت موضوع بحث الملك فيصل الثاني مع الملك سعود في مايس الماضي.

ولتوكيد ماذهبنا اليه نلحظ بان الملك فيصل الثاني قام بزيارة السعودية للمرة الثانية، بهدف التأثير على الملك سعود لتأييد المبادرة الاردنية لغرض توثيق العلاقات بين السعوديين والهاشميين، ولكن الملك سعود لم يلتزم باي تعهد اتجاه مبادرة الملك حسين، ولكنه اكد للملك فيصل الثاني استعداده لمنح الاردن كل انواع المساعدة، كما

= حكومة النابلسي عن السلطة. ينظر جريدة الاخبار، العدد٤٦٢٩ في ١٧ نيسان ١٩٥٧؛ جريدة الشرق (ديترويت ميشغن) العدد٤٨ في ٣ ايار ١٩٥٧؛ اما بريطانيا فقد اعلنت على لسان وزير خارجيتها سلوين لويد بان الازمة في الاردن من الامور الداخلية، واعتبر السفير البريطاني في عمان (تشارلز جونستون) بان الازمة قد عززت مركز الملك حسين، وعملت على زيادة التقارب بين السعودية والاردن والعراق. ينظر:

Gremean, OP.Cit, P.159.

(1) F.O.371/128047, M,Wright to F.O, December2, 1957.

(٢) د.ك.و، ٢٧٣٠/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، تقرير عن شهر تشرين الثاني ١٩٥٧، و٣٦، ص٥٢.

ضمن ذلك في رسالته الجوابية للملك حسين ايضا[1].

وفي ضوء ماتقدم يمكننا القول بان الازمة الاردنية عام ١٩٥٧ قادت الى تحسن العلاقات بين الاردن والسعودية، ودفعت بالملكين حسين وسعود لان يكونا على صلة قوية، ونجمت عنها جبهة عربية اسيوية ضمت الاردن والسعودية والعراق، تعمل بوجه مصر وسوريا كمحاولة للضغط عليهما للحد من سياستهما الرامية لتسهيل التغلغل الشيوعي في البلدان العربية، كما ابرزت الازمة بشكل واضح حالة التنافس الامريكي-السوفيتي في الشرق الاوسط، وشاء القدر بان يكون الاردن هو الميدان الاول الذي شهد صراعهما، بسبب رغبة الملك حسين المؤيدة لـ مبدأ ايزنهاور وبين حكومة سليمان النابلسي المؤيدة للشيوعية الدولية، وقد دفعت الازمة بالسعودية للوقوف الى جانب الملك حسين لتوافق مصالحهما، وبالعراق لتعزيز سياسته مع الاردن والسعودية لانهاء العزلة المفروضة عليه في اطار الوطن العربي، ولايمكن ازالة البصمات الامريكية ازاء سياسة التقارب بين الرياض وعمان وبغداد.

٢- السعودية والاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨

اثار نبأ اعلان الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة في الاول من شباط ١٩٥٨، ردود فعل عنيفة في السعودية والاردن، ويبدو ان ذلك يعود الى خشيتهما على مستقبل نظامهما السياسي من التيار التحرري الذي اخذ يشتد في الوطن العربي، والذي تجسد في القيادتين المصرية والسورية التي انتهجتا سياسة الحياد الايجابي.

اتسم الموقف السعودي برفض الانضمام الى فكرة الوحدة المصرية السورية بعد ان تلقى الملك سعود عرضا من قبل الوفد السوري والمصري اثناء زيارته للرياض، بالانضمام الى الوحدة المقترحة بذريعة ابعاد سوريا عن الهاشميين، واحكام الطوق على العراقي للحد من امتداد حلف بغداد في المنطقة[2]، ولكن الموقف السعودي ازداد وضوحا من الرسالة التي ارسلها الامير فيصل بن سعود رئيس الحكومة السعودية

(١) د.ك.و، ٢٦٦٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، زيارة الملك فيصل الثاني الى الرياض، و١٨، ص٢٤.

(٢) د.ك.و، ٢٦٤٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، علاقات السعودية الخارجية، و٣٦، ص٥٧.

الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر في كانون الثاني ١٩٥٨، والذي طلب فيها منه التريث وعدم التعجيل خشية من انقسام العرب بصددها، مما يضر بالمصلحة العليا، ولكن الرئيس المصري رفض ذلك، واصر على المضي في مسعاه، مما ترك اثرا سيئا لدى الحكومة السعودية[3].

لم يقف الملك سعود مكتوف اليدين اتجاه المحاولات الوحدوية المصرية-السورية، فقد حاول اجهاض هذه المحاولات للحيلولة دون قيام الوحدة، ويشير الى ذلك مصطفى حمدون[4]، وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في دولة الوحدة بقوله، بان الملك سعود كانت له قرابة مع النائب عزيز عباد من منطقة اللاذقية، وعرض عليه الملك سعود فكرة ضرب الوحدة المقترحة عن طريق اتصاله بالشخصيات المهمة في سوريا، مقابل تعهد الملك سعود بتوفير المستلزمات المختلفة لنجاح مهمتهم، وابدى النائب استعداده لذلك، وقبض اموالا طائلة كدفعة اولى، وهو الذي فاتح عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية للمخابرات السورية، بالعملية وباستعداد السعوديين للمساهمة ماليا او باي شكل من اشكال الدعم للحؤول دون قيام الوحدة بين سوريا ومصر، والذي حدث ان السراج اوهمه بقبول التعاون معه ومع السهوديين بل وشجعه على ذلك بينما ابلغ السراج حكومته بموضوع المؤامرة، وقد علم بها الملحق العسكري المصري بدمشق عبد المحسن ابو النور، الذي شجعهم على الاستمرار بهذا الدول لاجهاض المؤامرة، التي ابلغها الى رئيس عبد الناصر، وقد استمر الملك سعود بتزويد المتآمرين بالاموال اذ زود النائب عزيز عباد صكا بمليون ونصف المليون جنيه استرليني، ليوزعها على المتآمرين، ويشير مصطفى حمدون "بان السراج قد اطلعنا على هذا الصك"[5].

(٣) د.ك.و، ٢٦٤٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تقرير عن شهر كانون الثاني ١٩٥٨، و١١، ص١٥.

(٤) مصطفى حمدون من مواليد مدينة حماه عام ١٩٢٥، اعتنق مبادئ البعث منذ عام ١٩٤٥، انتسب الى الكلية العسكرية عام ١٩٤٦، وتخرج منها برتبة ملازم عام ١٩٤٨، ساهم في ازاحة حكم اديب الشيشكلي في انقلاب عام ١٩٥٤، والان عضو المكتب السياسي للجبهة الوطنية لانقاذ سوريا، ينظر مصطفى حمدون، تجربة الوحدة بين مصر وسوريا وكيف حصلت؟ ولماذا فشلت؟ مجلة افاق عربية، العدد الاول، كانون الثاني ١٩٩٣، ص٩١.

(٥) حمدون، المصدر السابق، ص٩٧.

ورغم ذلك استمرت الاتصالات بين مصر وسوريا بشأن الوحدة حتى اعلن عنها في الاول من شباط ١٩٥٨، الامر الذي اثار استياء الملك سعود باعتبارها نكثا للحلف الثلاثي المعقود بينهم[1]، كما ان الوحدة اثارت الرئيس الامريكي ايضا، اذ سارع بتوجيه الملك سعود الى توحيد صفوفه مع العراق والاردن، وذلك برسالة ارسلها من واشنطن ضمنها عدم ارتياحه من قيام الجمهورية العربية المتحدة[2]، ورد الملك سعود عليه بنفس المشاعر، مؤكدا ان قيام الجمهورية العربية المتحدة يعد بمثابة نذير خطر على الملكية في البلاد العربية وبخاصة على السعودية والاردن والعراق[3].

اما الحكومة الاردنية فقد اعلنت عدم اعترافها بالوحدة المصرية-السورية والموافقة مبدئيا على ارساء اسس التعاون الوثيق مع العراق والسعودية، تمهيدا لاقامة وحدة بين الدول الثلاث، او بين العراق والاردن في حالة عدم موافقة الملك سعود[4]، ويبدو ان الحكومة الاردنية قد خشيت ان تكون الخطوة الثانية اسقاط النظامين الهاشميين في الاردن والعراق، اذ اعتبر الملك حسين قيام الجمهورية العربية المتحدة خطرا على بلاده، طالما ان موقعه بين سوريا ومصرة وكلاهما في نظره يساعدان على التغلغل الشيوعي، وقد اشار الى ذلك في احد خطبه قائلا "كنت مدركا بان اتحادنا سوف يدعم دعما قويا خطنا الدفاعي ضد بعض البلاد التي كانت تؤيد التغلغل الشيوعي في العالم العربي"[5].

ومما زاد امر الوحدة خطورة، بنظر الملك حسين، تصاعد شعبية الرئيس جمال عبد الناصر قوميا، خصوصا بعد احداث السويس عام ١٩٥٦، والذي كان من الطبيعي ان يزداد الاعجاب به وبأفكاره القومية من قبل الرأي العام العربي عامة والرأي العام الاردني خاصة، الذي رأى فيه مدا ثوريا عربيا كفيلا بمساعدته لتحرير فلسطين من

---

(1) F.O.371/128041, B-E, Amman to F.O.Febrary 5, 1958.

(٢) د.ك.و، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تقرير عن شهر شباط ١٩٥٨ و١١، ص١٣.

(٣) د.ك.و، ٥٠٤٦/ ٣١١، تقارير السفارة الملكية العراقية في واشنطن، الوحدة السورية المصرية، و٩٦، ص١٥٧.

(4) F.O.371/128041, B-E, Amman to F.O.Febrary 5, 1958.

(٥) الملك حسين، مجموعة خطب جلالة الملك حسين بن طلال المعظم، خمسة وعشرون عاما من التاريخ ١٩٥٢-١٩٧٧، لندن، ١٩٧٨، ص١٤٨.

الكيان الصهيوني[1]، وهكذا ايقن الملك حسين بان الخطوة العملية والفورية لمقابلة ذلك التحدي يكمن في الاتحاد مع العراق، بعد اطلاع السعودية على الامر.

ومن هذا المنطلق حاولت الحكومة الاردنية التنسيق مع الحكومة العراقية لمواجهة تأثير الوحدة المصرية-السورية، اذا ما اريد استمرار حكم الاسرة الهاشمية في الاردن والعراق[2]، وكان قيام الجمهورية العربية المتحدة قد تزامن مع انعقاد المجلس الوزاري لدول حلف بغداد في اسطنبول، حيث اقترح سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية اقامة اتحاد بين الاردن والعراق والسعودية على غرار وحدة مصر وسوريا[3].

وتلقف الملك حسين الاقتراح البريطاني لضمان مستقبل نظامه السياسي من جهة، وخلق نوع من التوازن السياسي ازاء الجمهورية العربية المتحدة من جهة ثانية، والحد من خطورة انتشار المد القومي التحرري الذي قد يؤدي الى مطالبة شعبية عربية بقيام الانظمة الجمهورية من جهة ثالثة، فاوفد الملك حسين وزير خارجيته سمير الرفاعي الى السعودية، حاملا رسالة الى الملك سعود يدعوه فيها بالتوجه الى عمان للتباحث في امر اتحاد يقام مع بلاده، وصرح الرفاعي في اعقاب زيارته للرياض، بان الملك سعود متفق مع الملك حسين بشأن مواجهة الوحدة المصرية -السورية، الا انه يفضل التريث لكي يمون رد الفعل صحيحا وايجابيا[4]، وزاد الملحق السياسي العسكري امريكي في عمان (سويني) على هذا التصريح، قوله بان الملك سعود حبذ العلاقات مع الاردن والعراق، شريطة موافقة الاخير الانسحاب من حلف بغداد[5]، ويشاطره الروسان الرأي مضيفا بان لعراقي وعده بذلك[6].

ويبدو ان سبب اختيار سمير الرفاعي لرئاسة الوفد الاردني الى الملك سعود ليس بصفته وزيرا للخارجية فحسب، بقدر علاقاته الوثيقة بالملك سعود، وهذا ماتؤكده تقارير المفوضية العراقية في عمان، اش اشارت الى ان سبب استقالة حكومته السابقة

---

(1) The Middle East Journal, Washington, Vol. No3, Winter 1956, P.85.

(2) Shwadran, OP.Cit, P.372.

(٣) الحسني، الوزارات، ج١٠، ص١٩٣-١٩٤.

(٤) د.ك.و، ٢٦٦٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، الى وزارة الخارجية، و١٥، ص٢٨.

(5) F.O.371/134036, Amman to F.O.Febrary 3, 1958.

(٦) الروسان، العراق، ص١٤٩.

في ٢٠ مايس ١٩٥٦، تعود الى ان الملك حسين قد تحقق بان سمير الرفاعي استلم من السعودية في سفرته قبل الاستقالة مبلغا قدره (٢٠) الف جنيه استرليني، وبان الرفاعي كان يتقاضى راتبا سنويا مقداره ثلاثة الاف جنيه استرليني من الحكومة السعودية سواء كان في الحكم او خارجه[1]، وكان ذلك، على مايبد مكافأة لموالاته للسعودية ولمواقفه ضد محاولات ضم الاردن الى حلف بغداد.

وفي الوقت نفسه اوفد الملك حسين وزير بلاطه سليمان طوقان الى بغداد، حاملا رسالة الى الملك فيصل الثاني، يدعوه فيها بالتوجه الى عمان للتباحث في امر اتحاد يقام بين البلدين، ورغم ان العراق لم يكن متحمسا للدخول في اتحاد مع الاردن ادراكا منه بعدم استطاعته تحمل الاعباء المالية التي ستترتب على تحقيق مثل هذه الخطوة، لكنه لم يتردد في الموافقة على دعوة الملك حسين، بعد اعلان الوحدة بين مصر وسوريا، فوصل الملك العراقي الى عمان في ١١ شباط ١٩٥٨، وبعد يومين وصل ولي عهده الامير عبد الاله ايضا[2]، وعقد الجانبان الاردني والعراقي عدة اجتماعات في عمان للفترة ١١-١٤ شباط، توصلا فيها الى اعلان الاتحاد بينهما اعتبارا من ١٤ شباط ١٩٥٨، والذي اطلق عليه رسميا الاتحاد العربي الهاشمي[3].

ومن الجدير بالاشارة الى ان مباحثات عمان قد تركزت حول تسهيل مهمة انضمام السعودية خصوصا، وباقي الاقطار العربية الى الاتحاد عموما، وذلك باسلوبين الاول: اتفاق الطرفين الاردني والعراقي على ان تكون المعاهدات والاتفاقيات التي سبق عقدها قبل قيام الاتحاد بين العراق والاردن ومنها حلف بغداد مرعية لكل منهما وغير ملزمة لمن يرتبط بهما، والثاني يبقى هذا الاتحاد مفتوحا للدول العربية الاخرى التي ترغـب في الانضمام اليـه[4].

---

(١) د.ك.و، ٢٧٢٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر ايار ١٩٥٦، و٤٥، ص١٠٤.

(٢) الروسان، العراق، ص٤٧٠.

(٣) للتفاصيل حول اجراءات الاتحاد ينظر د.ك.و، ٥٨٧٠/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، الاتحاد العربي الهاشي، و١٧، ص٣٠.

(٤) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، العدد ١٣٧١ بتاريخ ١٩ شباط ١٩٥٨؛ د.ك.و، ٤٧٨٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، دستور الاتحاد العربي، و١٠، ص١٧.

وبناء على ذلك اوفد الملكان الهاشميان سمير الرفاعي وزير الخارجية الاردني وبرهان الدين باش اعيان وزير الخارجية العراقي للرياض في ٢٣ شباط من العام نفسه، يحملان رسالتين من الملكين الاردني والعراق الى الملك سعود يطلعانه فيهما على مراحل الاتحاد ويدعوانه في الانضمام اليه، ولكن الملك سعود اعلن للوفد مباركته للاتحاد واستعداده للتعاون ولكن دون الاشتراك فيه، وضمن ذلك برسالتي تهنئة للملكين الاردني والعراقي[1]، وفي ٢٥ اذار من العام نفسه كررت حكومة الاتحاد الدعوة للملك سعود بالانضمام، ولكن الاخير كرر موقفه السابق[2]. وهكذا اكد الملك سعود حياده اتجاه الوحدة والاتحاد، وتمسكه بالوضع القائم وهذا الحياد بالذات قد الغى نهائيا الانحياز والتحالف السابقين الى جانب مصر.

ولاشك ان اتصالات حكومة الاتحاد بالملك سعود بهدف الانضمام اليها، اثار ردود فعل عنيفة لدى الرئيس عبد الناصر، رغم تقديمه برقية تهنئة للملك العراقي بقيام الاتحاد، لكنه شن حملة عنيفة ضد الاتحاد، وضد العضو الجديد المحتمل اشراكه (السعودية)، وكانت حملته ضد من اسماهم "ادوات الامبريالية" في العراق والاردن، واكد بأن اتحاد الدولتين هو اتحاد مزيف، ولهذا فأن مصيره الفشل حتما"[3].

واخيرا يمكننا القول بان الموقف السعودي كان موقفا حياديا بين الوحدة المصرية السورية والاتحاد العربي الهاشمي فيما يخص مسألة الانضمام اليهما، بل ان الملك سعود قد وجه فيهما الفرصة المناسبة لتكريس استقلال بلاده، ولكنه كان متعاطفا الى حد كبير مع الاتحاد العربي الهاشمي، وذلك باعلان تأييده بدليل رسالتي التهنئة المحررة بتوقيعه الى الملكين الاردني والعراقي في ٢٧ شباط ١٩٥٨، مقابل رفضه الاعتراف بالوحدة المصرية-السورية بدليل رسالة رئيس حكومته الامير فيصل الى الرئيس عبد الناصر في كانون الثاني ١٩٥٨ من جهة، وبالمحاولة التآمرية التي تبناها الملك سعود لاجهاض فكرة الوحدة المصرية السورية في مهدها من جهة اخرى.

ولكن الملفت للنظر ان منعطف الاحداث الاخيرة المتمثلة بالتوتر الذي ساد

---

(١) د.ك.و، ٢٦٦٤/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في جدة الى وزارة الخارجية، و١٥، ص٢٨.

(٢) محي الدين، المصدر السابق، ص٣٤٥.

(3) Shwardran, OP.Cit, P.380.

اجواء العلاقات السعودية-المصرية، اقنع الملك سعود بالانضمام للاتحاد العربي الهاشمي، غير ان هذا التوقيع كان في غير محله، فبدلا من ان تندفع السعودية نحو الاتحاد خصوصا بعد هجوم الرئيس المصري العنيف عليها واتهام ملكها بتدمير خطة لاغتياله، اتجهت بوضوح بعيدا عنه"(١).

ويبدو ان الموقف السعودي الحيادي من الوحدة والاتحاد عام ١٩٥٨ يعود الى عدة اعتبارات منها، خشية الملك سعود من صحوة المد القومي التحرري التي تؤدي الى مطالبة شعبية عربية لقيام الانظمة الجمهورية في المنطقة، والتي تمثلت بشكل واضح بتزايد شعبية الرئيس عبد الناصر بين العرب الامر الذي شكل نذير خطر يهدد الانظمة الملكية في المنطقة، وخشيته من تقوية النفوذ الهاشمي وسيطرتهم على الاتحاد، الامر الذي اثار سياسة الحياد وعدم الانضمام للاتحاد رغم الحاح حكومة الاتحاد بذلك، واخيرا لايستبعد القول بان الدبلوماسية الامريكية كانت وراء بلورة الموقف السعودي في حثها على عدم معاداة الاتحاد العربي الهاشمي(٢)، كما فعلت من قبل بشأن حلف بغداد، لادراكها (اي امريكا) بان الاتحاد قد ادخل الاردن عمليا الى حلف بغداد.

واعلنت السعودية في مايس ١٩٥٨ عن سحب قواتها من الاردن، تلك القوات التي دخلت الاردن اثر ازمة السويس، وشكر الملك حسين الملك سعود واثنى على سلوك قواته اثناء اقامتها في الاردن، وقد حلت محلها في ١٤ منه وحدات من الجيش اثر قيام الاتحاد العربي الهاشمي(٣).

ولكن الاتحاد العربي الهاشمي لم يستمر سوى خمسة اشهر، حيث اندلعت الثورة في العراق يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ وقضت على الملكية في العراق وعلى الاتحاد العربي الهاشمي، لانه كان اتحادا بين حكومتين اكثر منه اتحادا بين شعبين، واصدر العراق في اليوم الثاني من الثورة بيانا اعلن فيه انسحابه فورا من الاتحاد، وعد جميع

---

(1) Ibid, P.380-381.

(٢) ان الولايات المتحدة نصت اسرائيل بعدم الاعتراض على الاتحاد العربي الهاشمي، لانه سيحل مشاكل المنطقة من حيث توفر فرص العيش للاردنيين وللاجئين الفلسطينيين على حد سواء، وبذلك يمكن تحقيق المشروع الامريكي الذي رفضه العراق في استخدام وادي الرافدين لحل مشكلة توطين اللاجئين. ينظر: F.O.371/134023, M. to F.O.Febrary 16, 1958.

(٣) الماضي وموسى، المصدر السابق، ص٦٩٠-٦٩١.

الاجراءات والتشريعات التي تمت بموجبه باطلة وملغية، كما عد نفسه في حل من جميع الالتزامات ومافرض عليه نتيجة لقيام هذا الاتحاد(١).

لقد ادى سقوط الملكية في العراق الى شبه عزلة للاردن في المنطقة، مما دفعه باتجاه المعونة والحماية الغربية، اذ سارع الملك حسين الى طلب المساعدة الفورية من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية للمحافظة على عرشه، وبناء على ذلك نزلت وحدات من المظليين البريطانيين في الاردن، قابلتها الحكومة الاردنية ببيان رسمي رحبت فيه بعودة سلاح الجو البريطاني للقواعد الاردنية، وفي الوقت نفسه قامت الطائرات الامريكية بنقل الوقود الى الاردن بعد ان اصبح في شبه عزلة كاملة(٢)، عبر عنها الملك حسين بقوله "لقد كنا محاصرين حصارا كاملا"(٣).

ويبدو ان الوقوف البريطاني-الامريكي الداعم للاردن، يعود لسببين رئيسيين: الاول خشيتهما من تسرب رياح الثورة العراقية الى الاقطار العربية التي تتمركز فيهما مصالحهما، وبخاصة السعودية التي تحوي على اكبر مخزون نفطي يعتمد عليه الغرب، والثاني خشيتهما من هذه الصحوة العربية واحتمالات تهديدها لاسرائيل اذا ما انتقلت للاردن او السعودية او بقية الاقطار العربية الاخرى.

اما السعودية التي كانت محايدة فقد اصبحت تخشى مصر، ويتضح الامر من رفضها مساعدة الاردن حتى في مرور الطائرات الامريكية التي تنقل الوقود الى الاردن لفك الحصار عنه، ويشير الملك حسين الى الوقف السعودي بأسى بالغ بقوله "اصدقاؤنا في العربية السعودية الذي كان يتوقف عليهم مصيرنا قد رفضوا السماح للطائرات الامريكية التي تنقل النفط من الخليج، بالتحليق فوق اراضيهم في حين انه كان الطريق الممكن الوحيد"، واردف قائلا: كان بعض المستشارين في العربية السعودية يعتقدون بان الاردن يعيش ساعاته الاخيرة، فلم يرغبوا ان يستفزوا عبد الناصر"(٤).

والحقيقة لم يقف السعوديون عند رفضهم السماح للطائرات الامريكية المحملة بالوقود فحسب، بل انهم رفضوا عودة الطائرات الموجودة في الخليج حتى وان كانت

---

(١) الحسني، الوزارات، ج١٠، ص٢٧٨.

(٢) مراد، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٣) الحسين، مهنتي، ص١٥٢-١٥٦.

(٤) الحسين، مهنتي، ص١٤٧.

فارغة، وحاول الملك حسين الاتصال بالملك سعود على عجل للوقوف على حقيقة الموقف السعودي المفاجيء، ويصف لنا الملك حسين تلك الحالة قائلا "احتجت الى ثلاث ساعات لايصال ندائي، اذ كانت الاتصالات الهاتفية مع هذه البلاد (السعودية) في غاية الصعوبة... وسمعت بعد قليل صوت الملك سعود في الطرف الاخر للخط، لم استطع ان اتمالك نفسي، وعندما سألته لماذا يقابلني عربي بالرفض اعتذر وقال، لو كنت مطلعا على هذه التفاصيل لكنت تصرفت بشكل اخر، اما الاردن فقد فات الوقت لان الحكومة قد سبق لها ان اتخذت قرارها "واردف الملك حسين قائلا "قلت في نفسي ما اسخف هذا العذر، واجبته انني لن انسى ماحييت هذا الرفض الذي تواجه به بلادي وشعبي في لحظة حاسمة نجاهد فيها للابقاء على حياتنا"[1]، وهذا بلاشك يزيدنا توكيدا بان السعوديين لم يترفعوا عن احقادهم الاسرية والسياسية التقليدية اتجاه الاسرة الهاشمية فارادوا، ان جاز التعبير، انهيارها في الاردن كما انهارت في العراق.

ولاشك ان الثورة العراقية قد هزت الكيان السعودي، وجعلته يميل الى جانب الجمهورية العربية المتحدة وقاية من خطر الثورة عليه، ويتضح ذلك من حديث رئيس دائرة الاستخبارات الامريكية (CIA) الن دالاس مع زعماء الكونجرس، اذ قال بان الملك سعود سارع الى استدعاء السفير الامريكي في جدة وابلغه بوجوب تدخل حلف بغداد ضد الثورة العراقية، والا فما فائدة هذه الاحلاف»، بل انه هدد بالانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة في حالة تخلي امريكا وبريطانيا عن العراق والاردن، واشار بان في حالة «عدم قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بعمل جدي لحماية العراق والاردن، فأنهما سينتهيان كقوى مؤثرة في الشرق الاوسط[2].

وهكذا نلحظ حالة التناقض في الواقف السعودية، الامر الذي يدفعنا الى القول بانها ترغب بالقضاء على حكم الاسرة الهاشمية في العراق والاردن، ولكن لاتريد ذلك عن طريق الثورة، لانها تهدد كيانهم وتقلق ضمان مستقبلهم السياسي، او بتعبير اخر بقاء

(١) المصدر نفسه، ص١٤٧-١٤٨.

(٢) حول نص حديث الن دالاس رئيس دائرة الاستخبارات الامريكية (CIA) ينظر:
Declassified documents, Department of state, Library of the congress (Washington) D.C.B. riefing Notes by Allen W.Dulles Meeting , at the white House,whith congressioual Leaders. 14th Jaly 1958.

الهاشميين في الحكم اهون وقعا على آل سعود من نبأ الثورة في اي منهما، واخيرا يمكننا القول بان مسار العلاقات الاردنية -السعودية يكون حسنا متى ماكان هناك توافق في المصالح بينهما، ولكن عندما حدث للاسرة الهاشمية في العراق مايناقض ذلك (ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨) تغيرت الامور رأسا على عقب، وذلك راجع الى ان التقارب بينهما قد بني على المصلحة ومتطلبات الموقف السياسي المتوافق وحماية عروشهم، بعيدا عن النية الخالصة اتجاه قضايا الامة العربية في التحرر القومي.

الخاتمة

لقد كشفت فصول هذه الدراسة بان العلاقات الاردنية السعودية كان لها التأثير البعيد في اتجاه التطورات السياسية في بلاد العرب منذ الحرب العالمية الاولى، نظرا لما كان للهاشميين والسعوديين من نفوذ معنوي وقوة تنفيذية في المنطقة، انعكست بشكل واضح على قضايا الحدود السياسية بين الاسرتين، حيث غذتها عوامل داخلية متمثلة بالعصبية القبلية التي كانت يومذاك هي العصبية الغالبة على الاسرتين، اللتين نالتا تأييد الزعماء التقليديين الكبار وشيوخ القبائل من اصحاب السلطة الفعلية في مجتمعاتهم فضلا عن مصالح الاسرتين الذاتية وعوامل خارجية متمثلة بالقوى الخارجية التي حاولت الاستفادة من هذه الاوضاع لخدمة مصالحها في المنطقة.

وتبين لنا بان الشريف حسين وابن سعود لم يكن كل واحد منهم في واقع الامر سوى زعيم قبلي كبير يقف على رأس هرم من القبائل الكبيرة والصغيرة الفرق الكبير الوحيد هنا ان الشريف حسين تبنى هدف المثقفين والمفكرين العرب، واخذ يعمل بكل مايملك من قوة منصبه الديني وزعامته التقليدية على قبائل الحجاز من اجل تحقيق ذلك الهدف، ولكن ابن سعود لم ير في موقف الشريف حسين الا جانب العصبية القبلية، ولم يكن الشريف حسين في نظر ابن سعود سوى رجل شديد الطموح واسع الاطماع يود -بوسائل متعددة- او يبسط نفوذه وزعامته على اقطار خارج نطاق زعامته التقليدية في الحجاز، وطالما ان اسباب الاحتكاك كانت متوفرة بين الحجاز ونجد اكثر مما كانت متوفرة بين الحجاز من جهة وامراء الاقطار الاخرى من جهة ثانية،

لذا ظهرت المعارضة اقوى ماتكون لمطامح الشريف حسين من جانب ابن سعود.

وقد انعكست طبيعة العلاقات الهاشمية والسعودية على قضايا الحدود السياسية بين السعودية وشرقي الاردن، بعد ان عملت بريطانيا على ولادة كيانات سياسية لم تكن معروفة من قبل، وجعلت القوى المحلية في حالة تنازع دائم بينها لتعجز عن تحقيق وحدتها وقوتها، مما يجعلها في حاجة دائمة للدعم والحماية البريطانية، وقد انعكست السياسة البريطانية هذه على استمرار مجريات النزاع الحدودي بين السعودية وشرقي الاردن، اذ تركز هذا النزاع على مطالبة الهاشميين بالحجاز الذي استولى عليه آل سعود عنوة، مقابل مطالبة ال سعود بمنطقتي معان والعقبة باعتبارهما جزء لايتجزأ من الحجاز.

وعلى الرغم من الزيارات المتبادلة والاتفاقيات التي اكدت على الصداقة وحسن الجوار بين البلدين الاردني والسعودي، الا ان هذا لم يقطع داء السياسة الاسرية الدفينة بينهما، ومما زاد العلاقات بين البلدين سوأ ضعفهما، الذي كان واضحا في تخلفهما وفقرهما، وفي عدم التقائهما على هدف واحد، وفي جهلهما باساليب الدبلوماسية الغربية، وفي ضعف قدرتهما الحربية واعتمادهما على المعونة الاجنبية من مال وسلاح، وقد دفعت هذه العوامل الى فقدانهما القوة المؤيدة والعزيمة الشديدة والبنية القوية التي تساعدهم على تِلافي المشاكل بينهما، التي زادها سوأ سعي الملك عبد الله الى تحقيق مشروع سوريا الكبرى، الامر الذي ترأى للسعوديين صدق نوايا الهاشميين لمد نفوذهم لاسترجاع الحجاز، فكان ابن سعود يقظا منتبها للاحداث لايقبل بتحقيق المشروع، لادراكه بان تحقيقه سيترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة لآل سعود، خاصة فيما يتعلق بقيام دولة هاشمية تضم بلاد الشام والعراق في شمال المملكة السعودية تكون اكثر عددا واوفر موردا من مملكتهم.

ومما عمق هذا الشك وزاد المسألة تعقيدا جهات دولية، تمثلت بتشجيعها سياسة المحاور العربية وهو ماينسجم مع مصالحها للسيطرة عليهم بسهولة، وجهات عربية تمثلت بمساندتها السعودية في مواقفها ضد الاردن، التي برزت في مختلف الاحداث المحلية والاقليمية والدولية التي تأثرت بها المنطقة ابان الفترة (١٩٤٦-١٩٥٨) والتي اشغلت اذهان الزعماء العرب، وتسببت في كثير من اللغط، واهدرت جهود لمعالجة

انقسام الرأي الذي ظهر في المباحثات لمشاريع الوحدة العربية، بل جعلت سوء الظن والشك اساس العلاقات بين الدول العربية وبخاصة محوري عمان -بغداد والرياض -القاهرة-دمشق، واخيرا كانت من الاسباب التي جعلت التسوية مع اسرائيل ينظر اليها من معيار خدمة السياسة الفردية لكل دولة من دول الجامعة العربية.

وربما كان من سوء حظ العرب ان سياسة العاهلين عبد الله وابن سعود لم تلتق عند نقطة واحدة في سبيل النهوض بالعرب وجمع شملهم، ولو قدر كلاهما الوضع العربي العام على حقيقته لتجاوزا قليلا عما كان يعتقدانه حقا من حقوقهما الشخصية، واتفقا في سبيل الصالح العام، والسعي بجدية في سبيل النهوض بالمعنويات الوطنية والقومية، اذ ان الشك لايخامرنا مطلقا بان بريطانيا ستندفع لمواصلة السعي معهما للوصول الى تفاهم حول فلسطين، وعلى شروط كان يمكن ان تحول دون الكارثة التي حدثت عام ١٩٤٨.

اما الملك طلال الذي خلف اباه في حكم الاردن، فقد حرص على ازالة ماتبقى من الجفاء والتوتر الذي كان يسود العلاقات الاردنية-السعودية وبالتالي ازالة الشك الذي كان يساور بعض الدول من جيران الاردن حيال سياسات والده الملك عبد الله، وبخاصة السعودية التي كانت وراء اعتلائه العرش، منعا لقيام اتحاد الاردن مع العراق، وتنفيذا لسياسة مشتركة مع القاهرة ودمشق تهدف الى عدم الاستمرار في السياسة الهاشمية التقليدية التي كانت تربط بين بغداد وعمان، منذ اعتلاء الامير (الملك) عبد الله عرش الاردن عام ١٩٢١ حتى مقتله امام المسجد الاقصى في القدس عام ١٩٥١.

وتابع الملك حسين جهود والده في توفير الاستقرار لبلاده وتحسين علاقته مع السعودية، وكانت الظروف الموضوعية التي جابهت الملك حسين هي التي حددت مسار علاقاته مع الملك سعود، فالضائقة المالية التي كانت تعاني منها بلاده، بجانب تخلي مصر وسوريا عن الايفاء بالتزاماتهما المالية المترتبة عليهما وفق ماجاء في اتفاقية التضامن العربي، وارتباط المعونة السعودية بالقرار السياسي الاردني المتفق ومصالحهم، اضاف الى تدخل محور الرياض-القاهرة-دمشق في شؤون الاردن الداخلية، ولكن الخطر الشيوعي المتزايد في المنطقة بجانب تصاعد المد القومي اثر ازمة السويس، قد قادا بالملكين حسين وسعود نحو الولايات المتحدة الامريكية

وتحييذهما مبدأ ايزنهاور، والحقيقة ان الضرورة السياسية للملك حسين لم توجه نحو الولايات المتحدة الامريكية قدرما كانت توجه ظروف الاردن المادية العصيبة، ولايبدو في ذلك انتقاصا في كفايته وقدراته بل على العكس فهي شهادة له بواقعيته في البحث عن مخرج للازمة التي كانت تعاني منها مملكته، وكشفت الدراسة ان الملك حسين كان ادق حسابا وابعد نظرا واصوب حكما واسلم رأيا واصح تقديرا من سابقيه، رغم الظروف والضغوط العاتية التي ورثها.

كما اظهرت الدراسة عمق التناحر السياسي العربي بعد عقد حلف بغداد، والملفت للنظر انه لم ينطلق من منطلق المعاداة للغرب، بقدر ماهو معاداة اقليمية لانفراد العراق لدخوله الحلف، وكشفت الدراسة مدى تأثير السياسة الغربية على سياسة اقطار المشرق العربي وبالذات السعودية التي رضخت عندما دعت حاجة السياسة الغربية بالتعاون مع الهاشميين، رغم خلافاتهما القديمة، لمناهضة الحركة القومية التحررية التي نشطت في هذه الفترة، والتي تمثلت بمناوئة السعودية والاردن لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، باستنجادها بالقوى الاجنبية لحمايتها من المد الثوري التحرري المتزايد في المنطقة.

وهكذا اتضح الاثر السيء الذي تركه الخلاف الاسري السياسي بين العائلتين الهاشمية والسعودية على العلاقات الاردنية-السعودية لفترة طويلة وتبين ان جميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية بينهما كانت حبرا على ورق، بل ان بعضها ينقض قبل ان يجف مداده، واتضح انها كانت من باب المناورة السياسية لا اكثر، وانها تمثل ماكان يخامر عقلية الاوساط الرسمية للبلدين، وبالذات السعودية، التي كان يملؤها الريبة والشك من كل تحرك هاشمي، لانه في نظر السعوديين يحمل في طياته تفكيرا هاشميا باستعادة الحجاز من ايديهم وهو ما يتناقض كليا مع مصالحهم وسياستهم الاسرية.

المصادر والمراجع

الوثائق العربية غير المنشورة:

اولا- الوثائق العراقية غير المنشورة:

أ-ملفات وزارة الخارجية العراقية المحفوظة في الوزارة:

١. ٦/ ١/ ١١٨ وزارة الخارجية العراقية، مشروع سوريا الكبرى.

٢. س/ ٥/ ٢/ ٤٥٣ وزارة الخارجية العراقية، مذكرة السفارة العراقية في واشنطن لسنة ١٩٥٦.

٣. س/ ٥/ ٢/ ٤٢٣ وزارة الخارجية العراقية، مذكرة السفارة العراقية في واشنطن لسنة ١٩٥٦.

ب - ملفات دار الكتب والوثائق - البلاط الملكي:

١. ٤٨٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٤٩.

٢. ٥٧١/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٣٣.

٣. ٧٤٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٣٢.

٤. ٧٥١/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٣٦.

٥. ٨٦٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٢٣.

٦. ٨٦٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٢٣.

٧. ٨٩١/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٢٤.

٨. ٢٣٥٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٣٣.
٩. ٢٦٣٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٥.
١٠. ٢٦٣٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٥.
١١. ٢٦٣٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٤.
١٢. ٢٦٤٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤.
١٣. ٢٦٤١/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٥.
١٤. ٢٦٤٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٥.
١٥. ٢٦٤٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٥.
١٦. ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦.
١٧. ٢٦٤٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٦.
١٨. ٢٦٤٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٦.
١٩. ٢٦٤٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٤٧.
٢٠. ٢٦٤٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٤٧.
٢١. ٢٦٦٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٧.
٢٢. ٢٦٦٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨.
٢٣. ٢٦٦٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٤.
٢٤. ٢٦٦٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٥.
٢٥. ٢٦٩٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥.
٢٦. ٣٦٤٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٤٧.
٢٧. ٣٦٨٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٤٦.
٢٨. ٣٦٩٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٤٧.
٢٩. ٤٩٠٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٦.
٣٠. ٤٩٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة لسنة ١٩٥٧.
٣١. ٢٦٥٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق لسنة ١٩٤٩.

٣٢. ٢٦٥١/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق لسنة ١٩٤٩.
٣٣. ٢٦٥٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق لسنة ١٩٤٩.
٣٤. ٢٦٥٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق لسنة ١٩٥٠.
٣٥. ٢٦٥٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق لسنة ١٩٥١.
٣٦. ٢٦٥٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق لسنة ١٩٥٢.
٣٧. ٥٩٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٤٧.
٣٨. ٢٥٨٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٢٥.(قضية العقبة ومعان).
٣٩. ٢٧٠٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٤٧.
٤٠. ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٤٨.
٤١. ٢٧٠٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٤٩.
٤٢. ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٤٩.
٤٣. ٢٧١٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٤٧.
٤٤. ٢٧١٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٣.
٤٥. ٢٧١٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٣.
٤٦. ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٣.
٤٧. ٢٧١٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٤.
٤٨. ٢٧١٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٤.
٤٩. ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٤.
٥٠. ٢٧٢٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٥.
٥١. ٢٧٢١/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٦.
٥٢. ٢٧٢٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٦.
٥٣. ٢٧٢٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٦.
٥٤. ٢٧٢٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٦.
٥٥. ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٧.

٥٦. ٢٧٢٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٧.

٥٧. ٢٧٢٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٧.

٥٨. ٢٧٢٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٧.

٥٩. ٢٧٢٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٧.

٦٠. ٢٧٣٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٧.

٦١. ٢٧٣٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٤.

٦٢. ٤١٠٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٤.

٦٣. ٤١٠٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٠.

٦٤. ٤٦٨٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٤٩.

٦٥. ٤٦٨٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٠.

٦٦. ٤٦٩٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان (جلسات الجامعة العربية).

٦٧. ٤٧٠٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥.

٦٨. ٤٧٨٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٨.

٦٩. ٤٨٢٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٤٧.

٧٠. ٤٨٢٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥١.

٧١. ٤٨٤٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٤٨.

٧٢. ٤٨٤٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٤٩.

٧٣. ٤٨٥٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٤٩.

٧٤. ٥١٢٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٧.

٧٥. ٥٤٣٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان (جلسات الجامعة العربية).

٧٦. ٥٤٤٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٧.

٧٧. ٥٨٧٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٨.

٧٨. ٢٦٧٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة لسنة ١٩٥٥.

٧٩. ٢٦٧٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة لسنة ١٩٥٥.

٨٠. ٢٦٨٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة لسنة ١٩٥٦.

٨١. ٢٦٨١/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧.

٨٢. ٤٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة لسنة ١٩٤٩.

٨٣. ٤٧٢٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة لسنة ١٩٤٩.

٨٤. ٤٧٢٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة لسنة ١٩٤٩.

٨٥. ٤٨٠١/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة لسنة ١٩٥٦.

٨٦. ٥١٣٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة لسنة ١٩٥٠.

٨٧. ٢١٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في القدس لسنة ١٩٤٨.

٨٨. ٥٠١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في لندن لسنة ١٩٥٦.

٨٩. ٥٠١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في لندن لسنة ١٩٥٧.

٩٠. ٥٠٤٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في واشنطن لسنة ١٩٥٧.

٩١. ٥٠٤٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في واشنطن لسنة ١٩٥٧.

٩٢. ٥٠٤٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في واشنطن لسنة ١٩٥٧.

جـ - محاضر مجلس النواب العراقي غير المنشورة:

١. مجلس النواب العراقي، تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين (سري لايجوز نشره)، بغداد، ١٩٤٩.

ثانيا - الوثائق الاردنية غير المنشورة:

١. مكتب العالم العربي للانباء في عمان، العدد ١١٢، ٢٢ كانون الاول ١٩٥٦.

٢. المديرية العامة للمطبوعات والنشر في عمان، العددين ٥١ و٥٣، لسنة ١٩٥٧.

الوثائق البريطانية غير المنشورة

١. دائرة السجلات العامـــة / لندن Publi Record Office/London

٢. وثائق وزارة الخارجية البريطانيـة Foreign Office

.3 F.O,371

4. F.O.,371, File.No.3648, 1920.

5. F.O.,371, File.No.5033, 1920.

6. F.O.,371, File.No.6343, 1921.

7. F.O.,371, File.No.6352, 1921.

8. F.O.,371, File.No.10820, 1925.

9. F.O.,371, File.No.10822, 1925.

10. F.O.,371, File.No.10825, 1925.

11. F.O.,371, File.No.23223, 1939.

12. F.O.,371, File.No.23225, 1939.

13. F.O.,371, File.No.27043, 1941.

14. F.O.,371, File.No.27044, 1941.

15. F.O.,371, File.No.27045, 1941.

16. F.O.,371, File.No.27549, 1941.

17. F.O.,371, File.No.35147, 1942.

18. F.O.,371, File.No.232, 1946.

19. F.O.,371, File.No.246, 1946.

20. F.O.,371, File.No.52360, 1946.

21. F.O.,371, File.No.52426, 1946.

22. F.O.,371, File.No.52355, 1947.

23. F.O.,371, File.No.52356, 1947.

24. F.O.,371, File.No.52357, 1947.

25. F.O.,371, File.No.62202, 1947.

26. F.O.,371, File.No.1153, 1948.

27. F.O.,371, File.No.1246, 1948.

28. F.O.,371, File.No.68642, 1948.

29. F.O.,371, File.No.68642, 1948.

30. F.O.,371, File.No.68643, 1948.

31. F.O.,371, File.No.68644, 1948.

32. F.O.,371, File.No.68651, 1948.

33. F.O.,371, File.No.1134, 1949.

34. F.O.,371, File.No.75278, 1959.

35. F.O.,371, File.No.75279, 1949.

36. F.O.,371, File.No.115427, 1955.

37. F.O.,371, File.No.115428, 1955.

38. F.O.,371, File.No.115485, 1955.

39. F.O.,371, File.No.115486, 1955.

40. F.O.,371, File.No.121235, 1956.

41. F.O.,371, File.No.121243, 1956.

42. F.O.,371, File.No.128041, 1957.

43. F.O.,371, File.No.128047, 1957.

44. F.O.,371, File.No.134036, 1958.

45. F.O.,371, File.No.134199, 1958.

46. War Office (W.O)

47. W.O.,File, No.216, 1945.

48. W.O.,File, No.841, 1949.

الوثائق الامريكية الخاصة بشؤون الشرق الاوسط غير المنشورة

1. Confidential U.S.State Department Central of Middle East: Internal foreign Affairs 1945-1954.
2. A. U.S.State Department Suadi Arabia: internal foreign Affairs, 1945-1954.
3. File, 12. No. E 47.
4. File, 12. No. E 48.
5. File, 12. No. E 72.
6. File, 13. No. E 16.
7. File, 13. No. E 62.
8. File, 14. No. E 312.
9. File, 14. No. E 375.
10. File, 14. No. E 376.
11. File, 14. No. E 378.
12. File, 16. No. E 58.
13. File, 16. No. E 62.
14. B. U.S.State Department Syria: internal foreign Affairs, 1945-1954.
15. File, 1. No. E 14.
16. File, 1. No. E 145.
17. File, 1. No. E 149.
18. File, 3. No. E 21.
19. File, 6. No. E 12.
20. Filel, 6. No. E 65.
21. Filel, 9. No. E 207.
22. Filel, 9. No. E 208.

23. Filel, 21. No. E 78.
24. C. U.S.State Department Araqi: internal foreign Affairs, 1945-1954.
25. File, 8. No. E 65.
26. File, 10. No. E 83.
27. File, 14. No. E 311.
28. File, 8. No. E 65.
29. D. U.S.State Department Egypt: internal foreign Affairs, 1945-1954.
30. File, 19. No. E 137.
31. File, 26. No. E 174.
32. E. Records of the Deparment of State, Relating to Internal Affairs of Jordan 1900-1944, Econmic and Polltical Situation in trans-jordan.
33. Fil. No. 890, No. 594, American Consulate.
34. F. Library of the U.S. Congress Declassified Materials «National Secutity Counsil» Statement of U.S.Policy toward thenear East: From Deparment of State to all American Diplomatic Posts. 14 July, 1958.

الوثائق المنشورة:

اولا: الوثائق الاردنية المنشورة:

١. الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية.

٢. محمد حسنين هيكل، وثائق هاشمية، ملحق جريدة الاهرام، العدد ٢٩٢٦٠، ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٧.

٣. الملك طلال، مجموعة وثائق رسمية من الفترة الواقعة بين ١٩٥٥-١٩٥٧، عمان، ١٩٥٧.

٤. سليمان موسى، الثورة العربية الكبرى، وثائق واسانيد، عمان، دار الثقافة والاعلام، ١٩٦٧.

٥. الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، الكتاب الاردني الابيض، عمان، المكتبة الوطنية، د.ت.

٦. وثائق هاشمية، اوراق الملك عبد الله بن الحسين، عمان، جامعة آل البيت،شركة الدار العربية الاردنية للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، اربعة مجلدات، عمان ١٩٩٣-١٩٩٤، اعداد وجمع محمد عدنان عبد البخيت واخرون.

٧. وحدة ضفتي الاردن، وقائع ووثائق، مطبعة الاستقلال ١٩٥٠.

ثانيا: الوثائق السعودية المنشورة:

١. حكومة نجد، الكتاب الاخضر النجدي، مؤتمر الكويت، مكة المكرمة، د.ت.

ثالثا: الوثائق العراقية المنشورة:

١. جريدة الوقائع العراقية العدد ١٥٠٧، ٣ نيسان ١٩٣٦.

٢. الكتاب الازرق، استقلال العرب ووحدتهم، بغداد، د.ت.

٣. وزارة الدفاع العراقية، محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة، بغداد، مديرية مطبعة الحكومة، ١٩٥٩.

المذكرات الشخصية:

١. انتوني ايدن، النص الكامل لمذكرات انتوني ايدن، ترجمة خيري حماد، القسم الثاني ١٩٥١-١٩٥٧، بيروت، دار الحياة، ١٩٦٩.

٢. عبد الله التل، مكرات عبد الله التل، كارثة فلسطين، القاهرة، دار القلم، ١٩٥٩.

٣. الامير عبد الله بن الحسين، الامالي السياسية، عمان، ١٩٣٩.

٤. ---------------، الاثار الكاملة، الطبعة الثانية، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.

٥. ---------------، مذكرات الملك عبد الله، مجلة الرائد، الطبعة الثانية، عمان، ١٩٥٧.

٦. الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك، احاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل، الطبعة الاولى، نشر فريدون صاحب جم، مؤسسة مصري للتوزيع، ١٩٨٧.

٧. جون باجوت غلوب، جندي بين العرب، مذكرات الجنرال غلوب، قائد الجيش العربي الاردني الاسبق، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٨.

٨. هزاع المجالي، هذا بيان للناس، قصة مباحثات تمبلر، عمان، ١٩٥٥.

--------، مذكراتي، عمان، ١٩٦٠.

الرسائل الجامعية غير المنشورة:

١. عبد الامير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الاردن ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩١.

٢. حنش سوادي الحمداني، الاحزاب السياسية في الاردن (دراسة تاريخية) ١٩٢١-١٩٥٧، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

٣. عبد السلام خليفة الشواورة، العلاقات الاردنية-العراقية ١٩٢١-١٩٥٨،

رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٧.

٤. احمد خلف عيسى عفيف، مشروع سوريا الكبرى ١٩٢١-١٩٥١، رسالة ماجستير، كلية الاداب، الجامعة الاردنية، ١٩٩١.

٥. يوسف جبران غيث، التطورات السياسية في سوريا ١٩٤٥-١٩٤٩، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧.

٦. منسي شرموط محمد، العلاقات العراقية-السعودية ١٩٣٢-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦.

الدوريات العربية:

١. مصطفى حمدون، تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، كيف حصلت؟ ولماذا فشلت؟ مجلة افاق عربية، العدد الاول، كانون الثاني، ١٩٩٣، ص٩٠-٩٨.

٢. ممدوح الروسان، العراق ومشروع الضمان الجماعي ١٩٤٩-١٩٥٤، مجلة افاق عربية، العدد١٠، حزيران ١٩٧٩، ص١٨-٢٥.

٣. عصام سخيني، ضم فلسطين الى شرقي الاردن ١٩٤٨-١٩٥٠، مجلة شؤون فلسطينية، العدد٤٠، كانون الاول ١٩٧٤، ص٥٦-٨٣.

٤. جمال الشاعر، تجربة الديمقراطية في الاردن، مجلة المستقبل العربي، العدد٦٤، حزيران ١٩٨٨، ص١٠٨-١٣٥.

٥. عبد المجيد عبد الحميد، العلاقات الاردنية-السورية منذ استقلال البلدين عام ١٩٤٦ ولغاية ١٩٧٦، مجلة المؤرخ العربي، العدد٣٧، بغداد، ١٩٨٨، ص٢١١-٢١٨.

البحوث غير المنشورة:

١. عصام شريف التكريتي، المعارضة الوطنية في المملكة العربية السعودية ١٩٤٥-١٩٧٠، بحث غير منشور.

البحوث المنشورة في الندوات:

١. احمد الشامي، الملك عبد العزيز آل سعود وتوحيد الجزيرة العربية، ندوة

العلاقات المصرية-السعودية في النصف الاول من القرن العشرين، المجلد الاول، الطبعة الاولى، ١٩٨٩، البحث المقدم الى جامعة الزقازيق في مصر.

الكتب العربية المترجمة:

١. محمد اسد، الطريق الى مكة، ترجمة عفيف البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٦.

٢. محمد انيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة، ١٩٦٧.

٣. جيفري اورنسن، واشنطن تخرج من الظل، السياسة الامريكية تجاه مصر ١٩٤٦-١٩٥٨، بيروت، ١٩٨٧.

٤. ميشيل ايدنيوس، فرق تخسر، ثورة العرب ١٩٥٠-١٩٥٨، ترجمة خيري حماد، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٧.

٥. ريتشارد بارنت، حروب التدخل الامريكية في العالم، ترجمة منعم النعمان، بيروت، ١٩٧٤.

٦. مروان بحيري، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر، بيروت، ١٩٨٢.

٧. يفغيني بريماكوف، تشريح نزاع الشرق الاوسط، ترجمة سعيد احمد، بيروت، ١٩٧٩.

٨. عبد الرحمن البزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال الى الاستقلال، القاهرة، ١٩٦٧.

٩. ريدي بولارد، بريطانيا والشرق الاوسط، ترجمة حسن احمد السلمان، بغداد، ١٩٦٥.

١٠. يرسكين تشايلدز، الحقيقة عن العالم العربي، ترجمة خيري حماد، بيروت، ١٩٦٠.

١١. صوان الجاسر، ونعمان ابو باسم، الاردن ومؤامرة الاستعمار، عمان، دار الايام، ١٩٥٧.

١٢. لطفي فرج جعفر، الملك غازي ودوره في السياسة العراقية في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٨.

١٣. عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حوادث السنة ١٩٤١ التحررية، بغداد، ١٩٨٢.

٤١. ------------، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨.

١٥. فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية، الرياض، ١٩٦٨.

١٦. هاشم خير، موجز الحياة البرلمانية في الاردن ١٩٢٠-١٩٨٨، عمان، مطبوعات مجلس الامة، ١٩٨٨.

١٧. حسن الدجيلي، ميثاق بغداد، حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٥٦.

١٨. محمد عزت دروزة، حول الحركة العربية، بيروت، المكتبة المصرية، ١٩٥٠.

١٩. ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومي ١٩٤١-١٩٥٨، القاهرة، ١٩٧٩.

٢٠. امين الريحاني، ملوك العرب، بيروت، ١٩٢٩.

٢١. خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، بيروت، ١٩٦٩.

٢٢. خير الدين الزركلي، عامان في عمان، عمان، ١٩٢٥.

٣٢. -----------، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، بيروت، ١٩٨٤.

٢٤. اكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، القاهرة، ١٩٥٧.

٢٥. عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية-التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، الموصل، ١٩٥٨.

٢٦. امين سعيد، اسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، بيروت، دار الكاتب العربي، د.ت.

٧٢. ------، تاريخ الدولة السعودية، ط٢، القاهرة، ١٩٦٩.

٨٢. -----، ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم، ١٣٧ معاهدة ووثيقة سياسية، القاهرة، ١٩٦٣.

٢٩. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، دراسة في العلاقات الدولية، القاهرة، معهد الانماء العربي، ١٩٨٠.

٣٠. صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية-السعودية ١٩٢٠-١٩٣١، بغداد، ١٩٧٥.

٣١. احمد الشقيري، الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، تونس، ١٩٧٩.

٣٢. عادل موسى بكمرزا شمردان، الاردن بين عهدين، عمان، د.ت.

٣٣. غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية ١٩٣٩-١٩٥٨، الفكر والممارسة، بغداد، ١٩٩٠.

٣٤. انيس الصايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٦٦.

٣٥. سامي الصلح، احتكم للتاريخ، بيروت، ١٩٧٠.

٣٦. احمد طربين، الوحدة العربية ١٩١٦-١٩٤٥، بيروت، ١٩٨٥.

٣٧. تيسير ظبيان، الملك عبد الله كما عرفته، عمان، ١٩٦٧.

٣٨. محمد كمال الدين عبد الحميد، الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي، القاهرة، ١٩٥٩.

٣٩. فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨١.

٤٠. مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧٥.

٤١. شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي،مرحلة النمو والتوسع ١٩٤٦-١٩٥٨، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٨٧.

٤٢. عبد الكريم غريبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، ج١، دمشق، ١٩٦٠.

٤٣. غوريون بن، رسائل بن غوريون، ترجمة الملكة دينا عبد الحميد، بيروت، دار القدس، ١٩٧٧.

٤٤. عبد الله فلبي، قطعة من تاريخ العرب الحديث، ترجمة خيري الحماد، بيروت، ١٩٦٠.

٤٥. اندرو كارفلي، العلاقات العربية الامريكية والضغط الصهيوني، ترجمة اسعد حليم، القاهرة، ١٩٧٠.

٤٦. محمد جلال كشك، السعوديون والحل الاسلامي مصدر الشريعة للنظام السعودي، القاهرة، ١٩٨٤.

٤٧. كلمة السوريين والعرب في مشروع سوريا الكبرى، اصدره فريق من الشباب العربي الثقف، دمشق، ١٩٤٧.

٤٨. جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، الجزء الثاني، بغداد، دار المتنبي، ١٩٦٥.

٤٩. منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٧٩.

٥٠. مجلة الشريعة، الملك طلال، عرض تاريخي شامل، عمان، ١٩٧٢.

٥١. علي محافظة، تاريخ الاردن المعاصر، عهد الامارة ١٩٢١-١٩٤٦، مطبعة الجامعة الاردنية، ١٩٧٣.

٢٥. -------، العلاقات الاردنية-البريطانية، من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣.

٣٥. -------، موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

٥٤. محمد احمد سليمان محافظة، العلاقات الاردنية-الفلسطينية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٩-١٩٤٥، عمان، دار الفرقان، دار عمار، ١٩٨٣.

٥٥. عمر بن عبد العزيز محمد، تاريخ الشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢، الاسكندرية، ١٩٨٤.

٥٦. جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٨٠.

٥٧. صلاح الدين المختار، المملكة العربية السعودية، ماضيها وحاضرها، الجزء الثاني، بيروت، د.ت.

٥٨. عباس مراد، الدور السياسي للجيش الاردني ١٩٢١-١٩٧٣، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٣.

٥٩. احمد عبد الرحيم مصطفى، العلاقات المصرية-البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٦، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨.

٦٠. امين المميز، المملكة العربية السعودية كما عرفتها، بيروت، ١٩٦٣.

٦١. جيمس موريس، الملوك الهاشميون، بيروت، منشورات المكتب العالمي للتاليف والنشر، د.ت.

٦٢. سليمان موسى، تأسيس الامارة الاردنية ١٩٢١-١٩٢٥، عمان، ١٩٧١.

٣٦. --------، الحركة العربية، سيرة المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤، بيروت، دار النهار، ١٩٧٧.

٤٦. --------، الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى، الطبعة الثانية، عمان، منشورات لجنة تاريخ الاردن، ١٩٩٢.

٥٦. --------، غربيون في بلاد العرب، عمان، دار الثقافة والاعلام، ١٩٦٩.

٦٦. ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الاوسط، بيروت، ١٩٦٢.

٧٦. -------------، من قتل الملك عبد الله، الكويت، ١٩٨٠.

٦٨. سيد نوفل، العمل العربي المشترك، ماضيه ومستقبله، الكتاب الاول، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨.

٦٩. علي الدين هلال، امريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٥٨، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.

٧٠. لوكاز هرزدليز، المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، ١٩٧١.

٧١. فرد هوليداي، الصراع السياسي لشبه الجزيرة العربية، السعودية اليمن (الشمال والجنوب)، عمان، ترجمة حازم صاغية وسعيد محيو، بيروت، ١٩٧٥.

٧٢. محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٦٨.

٧٣. حافظ وهبة، خمسون عاما في جزيرة العرب، القاهرة، ١٩٦٠.

٧٤. طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز ١٩١٦-١٩٢٥، دراسة في الاوضاع السياسية، البصرة، ١٩٨٢.

الصحف العربية:

ت	اسم الصحيفة	مكان الصدور	السنوات
١	الاخاء الوطني	بغداد	١٩٣٢
٢	الاخبار	بغداد	١٩٣٢-١٩٥٧
٣	اخبار المساء	بغداد	١٩٥٤
٤	الاردن	عمان	١٩٤٧
٥	الاستقلال	بغداد	١٩٣١
٦	الاهرام	القاهرة	١٩٤٩-١٩٦٧
٧	الجزيرة	عمان	١٩٤٨
٨	الجهاد	القدس-عمان	١٩٥٧
٩	الحوادث	بيروت	١٩٥٧
١٠	الحياة	بيروت	١٩٥٥
١١	الدستور	عمان	١٩٨٦
١٢	الدفاع	عمان	١٩٤٣-١٩٤٦-١٩٥٧
١٣	الزمان	بغداد	١٩٣٩-١٩٥٥-١٩٥٦
١٤	الشباب	دمشق	١٩٤٧
١٥	الشرق	ديترويت ميشغن	١٩٥٧
١٦	العراق	بغداد	١٩٣٢
١٧	فلسطين	القدس -عمان	١٩٤٨-١٩٥٠-١٩٥٤-١٩٥٥-١٩٥٧
١٨	القبس	دمشق	١٩٤٩
١٩	الكفاح الاسلامي	عمان	١٩٥٧
٢٠	كل شيء	بيروت	١٩٥١
٢١	الموصل	الموصل	١٩٥٧
٢٢	الميثاق	عمان	١٩٥٧
٢٣	النضال	دمشق	١٩٤٩
٢٤	الهدى	بغداد	١٩٥٢

الكتب الأجنبية (الانكليزية والفرنسية)

1. Abidi, Aqil Hyder Hassn Abidi, Jordan apolitical study from 1948-1957, London, Asia publishing Hause, 1965.

2. Alem, J.P., En Jordanie- L Agoine d uu Royaume dansorient, Parice, auril, 1957.

3. Armstong, H.G, Lord of Arabia, Ibn Saud An Intimate study of aking Beirute, N.D.

4. Aruri, Nsseer H. Jordan: Astudy in Political Development (Nether Lands Mantinus Nishoff/ the Hague, 1972).

5. Avishlaim , C.H., Collusion Across, the Jordan King Abdullah, The Zionist Movement, and thr partition of Palestine, Clarendon press, Oxford, 1989.

6. Besson, Yves , Hussein On Ibn Sa ad, Une fausse alternative, paris, 1973.

7. Campbell, J.C.Defence of the Middle East, Newyork, 1961.

8. Clubb, Jonn Bagot, the story of the Arab Legion London, Hodder and Stoughton, 1959.

9. Duglas, Charles Hume, the Arabs and Israel (the Badley Head-London Syduey tornoto, 1969).

10. Eden, A, Full Cirele, London (Oxfor University Press, 1967).

11. Fry, Richard N. The Near East and Great Powers Hav vord University press Maschusett, 1981.

12. Goldner, Werner Ernest, The Role of Abdullah Ibn Hasain, King of Jordan in Arab Politics 1914-1951, Stanford, 1954.

13. Greman, Charles D. The Arab and The World: Nassers Arab Nationalist Poliey Gcouncil of froegin Relations Newyork, 1962.

14. Habib, ohns, Ibn Saud s Warvios of Islam, Leiden, 1978.

15. Hurewitz, J.G, Diplomcy in the Near and Middle East London 1973.

16. Keller, General Pierre, Laquestion Arab, Press Univerditives DE France, Parise 1958.

17. Kirk,George, The Middle East in the war1939-1946,London, 1953.

18. ----------------, The Middle East, 1945-1950, Survay of Inter national Affairs Oxford Universiry Press, 1973

19. K.Hadduri, Majid, Independent Iraq, 1932-1958, Astudy In Iraq Politics Oxford University Press 1960.

20. Lais, Codfrey Glubb s Legion, London, 1956.

21. Mansfiled, Peter, The Middle East, Apolitical and Economic Survey, London Oxford University Press 1973.

22. Morno, Elizabeth, Philby of Arabia, Faber and faber London, 1965.

23. Mulen, Van Dar, The Welles of Ibn Saud London 1957.

24. Pati. Rapheal, The Kingdom of Jordan, London Oxford University Press 1958.

25. Philby, Hist John, Saudia Arabia, Beirut, 1968.

26. Rihani, Ameen, Ibn Saud of Arabia, His People and His Land, London, 1978.

27. Rondont, Philippe, La Jordani, Paris, paf 1980.

28. Seale Patridc, The Struggle for Syria: Astudy of PostpWar Arab Politics 1945-1958, Oxford University press 1955.

29. Shwadran, Benjamin, Jordan, Astate of Tension, Newyork Council for Middle Eastern Press 1955.

30. Snow, Peter, Hussein, A Biography Washington, Newyork, Robert Luce 1972.

31.Sparrow, Tudge Gerald, Modern Jordan, London, George, Allen LTD, 1961.

32. Toreller, Gary, The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Risedthe House of Saud, London 1976.

33. Torrg, Gorden H.Syrian Politics and Military 1945-1958, London, 1967.

34. Toukan, B.A, Ashort History of Trans-Jordan London, Great Ruse Street, 1945.

35. Vatikots, P.J.Politios and the Milltray in Jordan, Astudy of the Arab Legion, 1921-1957, Frank and Co, London 1987.

36. Willemant, H.et, Dassier Du Moyen? Orient Belqlaue Marabaut Dul Uer Vsite, 1965.

37. Ziadeh, Nicola, Syria and Lebanon, Lodon, 1956.

الدوريات الاجنبية:

1. Edmond Wright, Abdullah S Jordan 1947-1951, The Middle East Journal, Washington, Summer, 1951.
2. The Middle East Journal, Washingtone, Summer 1952.
3. The Middle East Journal, Washington, Vo12, Winter, 1956.
4. The Middle East Journal, Washington, Winter, 1957.
5. The Middle East Journal, Washington, Vol11 No2, 1957.

الفهرس

الفصل الرابع

KINGDOMS OF JORDAN AND SAUDI ARABIA
STUDY IN THE HISTORY OF POLITICAL RELATIONS

دراسات
STUDIES

المملكتان الأردنية والسعودية

دراسة في تاريخ العلاقات السياسية

لقد عايشنا اثناء دراسة موضوع «التطورات السياسية الداخلية في الاردن ١٩٤٦-١٩٥٨»، لنيل درجة الماجستير، هذه الحقبة معايشة مباشرة مع احداثها، وواكبنا مسيرة تلك الاحداث المثيرة، فأدركنا بأن للدول العربية المجاورة للاردن بصمات واضحة في اثارة احداثها، وقلت في حينها انني ارغب في دراسة علاقة الاردن بالسعودية، التي كان يكتنفها كثير من الغموض، بوصفها لم تبحث بحثا مستقلا من قبل الباحثين العرب او الاجانب، على حد علمنا، فضلا عن عدم الاهتمام في حينها بتسجيل مفردات الوقائع بين الاردن والسعودية بدقة وامانة. ولكننا بعد ان انتهينا من اعداد الرسالة، دفعتنا تلك الرغبة الى الكشف عن الدراسات المتعلقة بالعلاقات السياسية بين الاردن والسعودية ابان تلك الحقبة، سواء بالسفر او المتابعة، واتضح بانها لم تحظ على حد علمنا، بعناية الباحثين العربي والاجانب، ولم تنل ماتستحقه من دراسة وتمحيص، كما أنها لم تبحث بحثا اكاديميا مستقلا، فولد لدينا حوافز جديدة اثرت تلك الرغبة فجعلتنا نتابع البحث، ودفعتنا لاختياره موضوعا للدراسة.

وجاء اختيارنا للحقبة (١٩٤٦-١٩٥٨) لانها اهم وادق، لانها شهدت تغييرا في موازين القوى في العالم وتصعيدا في بلورة الافكار والتيارات السياسية في الوطن العربي، وقد مثل عام ١٩٤٦ بداية لتلك الحقبة التي ندرسها، حيث حصل الاردن على استقلال نسبي واعلنت الملكية فيه من جهة، وقام محورا الرياض- القاهرة- دمشق وعمان- بغداد سياسيا، اثر الشكوى التي قدمتها سوريا ضد الاردن لمحاولته تنفيذ مشروع سوريا الكبرى من جهة اخرى، وكان لعام ١٩٥٨ الذي ولد فيه الاتحاد العربي (الهاشمي) وانهار اثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اثر كبير في رسم العلاقات السياسية بين الاردن والسعودية.

كما ان طبيعة الحقبة المليئة بالاحداث انعكست بشكل مباشرا او غير مباشر على طبيعة العلاقات السياسية بين الاردن والسعودية، لذا فان تكريس رسالة علمية لدراستها في تلك الحقبة امر له مبرراته الموضوعية، التي تجعل منه موضوعا حيويا في تاريخ الوطن العربي المعاصر.



مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية MCMD
بغداد - بيروت
٠٠٩٦٤٧٨١٤١٤٠٧٦٠ / ٠٠٩٦٤٧٩٠١٤٢١٦٧٧
www.masratiraq.org / info@masaratiraq.org



دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت، لبنان
٠٠٩٦١١٥٤١٩٨٠
daralrafidain@yahoo.com